

الإسلام

جمهورية مصر العربية
وزارة الأوقاف
المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية

كِتَابُ

الصَّلَاةِ

مِنَ الْفِقْهِ عَلَى الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ
قِسْمُ الْعِبَادَاتِ

الطبعة الثالثة

القاهرة

١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م

محتويات الكتاب

أنواع الصلاة ، شروط الصلاة	أحكام عامة تتعلق بالجمعة
مبحث أوقات الصلاة المفروضة	مبحث الكلام حال الخطبة
استقبال القبلة ، دليل اشتراطه	مبحث يجوز لمن فاتته الجمعة
مبحث الصلاة في جوف الكعبة	مبحث من فاتته ركعة من الجمعة
مبحث تكبيرة الأحرام	مباحث صلاة الجماعة ، تعريفها
مبحث القيام	« تقدم المأموم على إمامة
مبحث السلام وترتيب الأركان	مبحث نية المأموم الاقتداء ونية الإمام الإمامه
مبحث عدّ فرائض الصلاة مجتمعة عند كل مذهب	مبحث أحوال المقتدى
مبحث واجبات الصلاة	مباحث سجود السهو ، حكمه
مكروهات الصلاة	مباحث سُجدة التلاوة ، دليل مشروعيتها
مبحث في مايكره فعله في المساجد وما لا يكره	مباحث صلاة المسافر ، دليلها
مباحث الأذان ، تعريفه ، سبب مشروعيته	مبحث ما يمنع القصر
مبحث مسائل تتعلق بالأذان والإقامة	مباحث قضاء الفوائت
باب صلاة التطوع	مبحث يجب أن يكون قضاء الصلاة فورا
« صلاة خسوف القمر والصلاة عند الفزع	مباحث الجنائز ، ما يفعل بالمتنضر
مباحث صلاة العيدين ، دليل مشروعيتها	مبحث ما يفعل بالميت قبل غسله
كيفية صلاة العيدين	مبحث إذا خرج من الميت نجاسة بعد غسله
مبحث في المكان الذي تؤدي فيه صلاة العيد	مبحث صلاة الجنائزة ، أركانها
أحكام عامة تتعلق بالنوافل	مبحث الأحق بالصلاة على الميت
	مبحث البكاء على الميت وما يتبع ذلك
	مبحث اتخاذ البناء على القبور
	« القعود والنوم على القبور
	مبحث ذبح الذبائح وعمل الأطعمة في المآتم



جمهورية مصر العربية
وزارة الأوقاف
المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية

كِتَاب

الصَّلَاة

مِنَ الْفِقْهِ عَلَى الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ
قِسْمُ الْعِبَادَاتِ

الطبعة الثالثة

القاهرة

١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م

اشراف

الدكتور محمود حمدى زقزوق

وزير الأوقاف ورئيس المجلس الأعلى للشئون الإسلامية

والدكتور محمد إبراهيم الفيومى

أمين عام المجلس الأعلى للشئون الإسلامية

كتاب الصلاة

الصلاة في اللغة : الدعاء ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم ﴾ وقوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما ﴾ ، وفي (١) اصطلاح الفقهاء : أقوال وأفعال ، مفتتحة بالتكبير ، مختتمة بالتسليم ، بشرائط مخصوصة ، وللصلاة أنواع ، وشروط ، وأركان - وتسمى فرائض - وسنن ، ومكروهات ، ومبطلات :

أنواع الصلاة :

تنقسم الصلاة إلى : ما لا يشتمل على ركوع وسجود ، وهي صلاة الجنازة (٢) ، وما يشتمل عليهما وهو ما عداها ، وينقسم الثاني إلى قسمين : الأول الصلاة المفروضة ، والثاني الصلاة النافلة وهي تشمل المسنونة والمندوبة (٣) .

شروط الصلاة :

منها : بلوغ دعوة النبي ﷺ ، والعقل ، والبلوغ ، والنقاء من دم الحيض والنفاس ، والطهارة من الحدثين في البدن ،

(١) الملكية والحنابلة - عرّفوها : بأنها قرينة فعلية ذات إحرام وسلام أو سجود فقط ، ليشمل سجود التلاوة حيث يسمى عندهم صلاة ، وليس له إحرام ولا سلام كما سيأتي بعد .

(٢) الملكية والحنابلة - قالوا : إن سجود التلاوة صلاة لا ركوع فيها ، فهو داخل في أنواع الصلاة عندهم .

(٣) الحنفية - زادوا قسما ثالثا : سموه بالواجب ، وهو صلاة الوتر ، وقضاء النوافل التي فسدت بعد الشروع فيها ، وصلاة العيدين .

الملكية - زادوا قسما ثالثا : سموه بالرغيبية ، وهو صلاة ركعتي الفجر .

ومن الخبث غير المعفو عنه في البدن والثوب والمكان ، واستقبال القبلة مع الأمن والقدرة ، وستر العورة لقادر عليه . هذا وقد ذكرت الشروط مجتمعة عند كل مذهب (١) .

(١) المالكية - قسموا الشروط إلى ثلاثة أقسام : (١) شروط وجوب فقط ، (٢) وشروط صحة فقط ، (٣) وشروط وجوب وصحة معا .
فاما شروط الوجوب فقط فهي اثنان : (١) البلوغ ، (٢) وعدم الإكراه على تركها ، فلا تجب على مكروه حال إكراهه بقتل أو ضرب أو سجن أو قيد أو صفع لذي مروءة بملا ، لقوله ﷺ : « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ، والذي لا يجب على المكروه عندهم ، إنما هو فعلها بهيئتها الظاهرة ، وإلا فممتى تمكن من الطهارة وجب عليه فعل ما يقدر عليه من نية وإحرام وقراءة وإيماء ، فهو كالريض العاجز ، يجب عليه فعل ما يقدر عليه ، ويسقط عنه ما عجز عن فعله .

وأما شروط الصحة فقط فهي خمسة : (١) الطهارة من الحدث ، (٢) والطهارة من الخبث ، (٣) والإسلام ، (٤) واستقبال القبلة ، (٥) وستر العورة .
وأما شروط الوجوب والصحة معا ، فهي ستة : (١) بلوغ دعوة النبي ﷺ ، (٢) والعقل ، (٣) ودخول وقت الصلاة ، (٤) وأن لا يلقط الطهورين بحيث لا يجد ماء ولا صعيدا ، (٥) وعدم النوم والغفلة ، (٦) والخلو من دم الحيض والنفاس .

ويعلم من هذا أن المالكية زادوا في شروط الصحة : الإسلام ، ولم يجعلوه من شروط الوجوب . فالكتاب تجب عليهم الصلاة عندهم ، ولكن لا تصح إلا بالإسلام ، خلافا لغيرهم فإنهم عذوه في شروط الوجوب ، وإن كان الشافعية والحنابلة يقولون : إن الكافر يعذب على ترك الصلاة عذابا زائدا على عذاب الكفر ، وعذوا الطهارة شرطين ، وهما : (١) طهارة الحدث ، (٢) وطهارة الخبث ، وزادوا في شروط الوجوب : عدم الإكراه على تركها .
الشافعية - قسموا شروط الصلاة إلى قسمين فقط : شروط وجوب ، وشروط صحة .

أما شروط الوجوب عندهم ، فهي ستة : (١) بلوغ دعوة النبي ﷺ ، (٢) والإسلام ، (٣) والعقل ، (٤) والبلوغ ، (٥) والنقاء من دم الحيض والنفاس ، (٦) وسلامة الحواس ، ولو السمع أو البصر فقط .

= وإما شروط الصحة ، فهي سبعة : (١) طهارة البدن من الحدثين ، (٢) وطهارة البدن ، (٣) والثوب ، (٤) والمكان من الخبث ، (٥) وستر العورة ، (٦) واستقبال القبلة ، (٧) والعلم بدخول الوقت ، ولوطننا ، ومراتب العلم ثلاث : أولاً : أن يعلم بنفسه أو بإخبار ثقة عاين ، ويدخل في هذا رؤية المزاوِل ، والساعات الصحيحة المجربة ، والمؤذن العارف في حالة الصحو . ثانياً : الاجتهاد ، بأن يتحرى دخول الوقت بالوسائل الموصلة . ثالثاً : تقليد المتحرى . ويلزم أن يراعى هذا الترتيب في حق البصير . أما الأعمى فيجوز له التقليد . والعلم بالكيفية ، وترك المبطّل ، فزاد الشافعية في شروط الصلاة ثلاثة : (١) العلم بكيفية الصلاة ، بحيث لا يعتقد فرضاً من فرائضها سنة إن كان عامياً ، وإن يميز بين الفرض والسنة ، إن كان ممن اشتغل بالعلم زمنياً يتمكن فيه من معرفة ذلك ، (٢) وترك المبطّل بحيث لا يأتى بمناف لها حتى تتم ، (٣) والعلم بدخول وقت الصلاة في الصلاة المؤقتة ..

وزادوا في شروط الوجوب : الإسلام ، ولكنهم قالوا : إن كان الكافر لم يسبق له إسلام فإنها لا تجب عليه ، بمعنى أنه لا يطلب بها في الدنيا ، وإن كان يعذب عليها عذاباً زائداً على عذاب الكفر كما تقدّم . أما المرتد ، فإنه يطلب بها في الدنيا كما يعذب عليها في الآخرة .

الحنفية - قسموا شروط الصلاة إلى قسمين : (١) شروط وجوب ، (٢) وشروط صحة كالشافعية . أما شروط الوجوب عندهم فهي خمسة : (١) بلوغ دعوة النبي ﷺ ، (٢) والإسلام ، (٣) والعقل ، (٤) والبلوغ ، (٥) والنقاء من الحيض والنفس ، وكثير من الحنفية لم يذكر بلوغ الدعوة اكتفاءً بانشراط الإسلام . وإما شروط الصحة ، فهي ستة : (١) طهارة البدن من الحدث والخبث ، (٢) وطهارة الثوب من الخبث ، (٣) وطهارة المكان من الخبث ، (٤) وستر العورة ، (٥) والنية ، (٦) واستقبال القبلة ، فزادوا في شروط الوجوب : الإسلام كالشافعية إلا أنهم قالوا : إن الكافر لا يعذب على تركها عذاباً زائداً على عذاب الكفر مطلقاً . وقسموا شروط الطهارة إلى ثلاثة أقسام ، وزادوا : النية ، فلا تصح الصلاة بغير نية ، لقوله ﷺ : « إنما الأعمال بالنيات » ولأنه بالنية تتميز العبادات عن العادات ، وتتميز العبادات بعضها عن بعض ، ووافق الحنابلة على عدها شرطاً ، وجعلها الشافعية ركناً ، وكذا المالكية على المشهور ، كما يأتى في أركان الصلاة .

ومن هذه الشروط ، مالا يحتاج إلى بيان وشرح ، ومنها ما يحتاج لذلك ، فما يحتاج لبيان ، أفرد له الفقهاء مباحث خاصة به ، كمباحث الطهارة من الحدث والخبث ، وقد تقدّم الكلام عليها مفصلاً في كتاب الطهارة ، وكذلك دخول الوقت وستر العورة واستقبال القبلة ، فإنها تحتاج لشرح وبيان ، فلذا أفردت بالذكر في مباحث خاصة بها على الوجه الآتي ..

الأول - مبحث أوقات الصلاة المفروضة

الصلاة المفروضة على كل مكلف خمس : (١) الظهر ، (٢) العصر ، (٣) والمغرب ، (٤) والعشاء ، (٥) والصبح ، وقد فرضت بمكة ليلة الإسراء قبل الهجرة بسنة على الترتيب المذكور . فكان الظهر أول ما فرض . وهى ركن من أركان الإسلام ، المبينة فى قوله ﷺ : « بنى الإسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصوم رمضان ، وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً » ، بل هى أجل الأركان بعد الشهادتين ، ودليل فرضيتها الكتاب والسنة والإجماع .

أما الكتاب فقوله تعالى : ﴿ وأقيموا الصلاة ﴾ وقوله تعالى : ﴿ إن الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً ﴾ أى فرضاً موقوتاً ، وقوله تعالى : ﴿ حافظوا على الصلوات

الحنبلية - لم يقسم الحنبلية شروط الصلاة إلى : شروط وجوب ، وشروط صحة كغيرهم ، بل عدّوا الشروط تسعة وهى : (١) الإسلام ، (٢) والعقل ، (٣) والتمييز ، (٤) والطهارة من الحدث مع القدرة ، (٥) وستر العورة ، (٦) واجتناب الجلوس ببدنه وثوبه وبقعته ، (٧) والنية ، (٨) واستقبال القبلة ، (٩) ودخول الوقت ، وقالوا : إنها جميعها شروط لصحة الصلاة .

والصلاة الوسطى ﴿ إلى غير ذلك من الآيات . وأما السنة ،
فقوله ﷺ : « خمس صلوات افترضهنَّ الله عز وجل ، من
أحسن وضوءهنَّ ، وصلاهنَّ لوقتهنَّ ، وأتم ركوعهنَّ
وخشوعهنَّ ، كان له على الله عهد أن يغفر له ، ومن لم يفعل
فليس له على الله عهد ، إن شاء غفر له ، وإن شاء عذبه »
رواه أبو داود ، وقوله ﷺ لمعاذ لما بعثه إلى اليمن : « أخبرهم
أن الله قد فرض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة » .
وأما الإجماع ، فإنه لم يختلف في فرضيتها فرد من المسلمين
فضلا عن أئمة الدين ، فهي معلومة من الدين بالضرورة ،
وجاحدها مرتد عن دين الإسلام تجرى عليه أحكام المرتدين .
ويؤخذ من هذه الأدلة ، دليل كونها خمسا في اليوم
والليلة ..

ثم إن السنة قد بينت أوقاتها بالتعيين ، فلا تصح إذا
قدّمت على أوقاتها ، ويحرم تأخيرها عنها بغير عذر شرعى ،
إلا في جمع التقديم وجمع التأخير الآتى بيانهما .
فتجب الصلاة بدخول وقتها وجوبا موسعا إلى أن يبقى من
الوقت جزء لايسع إلا الطهارة والصلاة فتجب الصلاة ،
حينئذ وجوبا مضيقا ، بحيث لو لم يؤدّها كلها فيه يكون
أثما (١) ، فلو شرع في الصلاة آخر جزء من الوقت ، وصلى

(١) الملكية - قسموا الوقت إلى : اختياري ، وضروري كما سيأتى بعد ،
وقلوا : إذا أدى ركعة من الصلاة في الوقت الاختياري ثم كملها في الوقت
الضروري فإنه لا يأنم . أما إذا لم يؤد ركعة كاملة في الوقت الاختياري فإنه
يأنم ، سواء أوقعها كلها في الوقت الضروري ، أو أوقع ركعة فيه وبقيها
خارجه .

بعضها فيه كان آثما ، وإن كانت الصلاة أداء بإدراك بعضها (١) في الوقت ولو بتكبيرة الإحرام ، إلا أن من أدرك بعضها في الوقت يكون أقلّ إثما ، ممن لم يدرك منها شيئا فيه ، فيبتدىء وقت الظهر (٢) عقب زوال الشمس مباشرة إلى أن يصير ظل كل شيء مثله (٣) سوى الظل الذي كان موجودا للشيء عند الزوال ، ولعرفة ذلك : تغرز خشبة مستوية ، أو نحوها في أرض مستوية قبل الظهر في الشمس ، فيكون لها ظل طبعاً . فيأخذ الظل في النقص شيئا فشيئا حتى لا يبقى منه سوى جزء يسير ، وعند ذلك يقف الظل قليلا ، فتوضع عند نهايته علامة إن كان هناك ظل ، وإلا فيكون البدء من نفس الخشبة كما في الاقطار الاستوائية ، ومتى وقف الظل كان ذلك وقت الاستواء ، فإذا أخذ في الزيادة علم أن الشمس زالت ، أي مالت عن وسط السماء ، وهذا هو أول وقت الظهر ، فإذا طال ظل الخشبة حتى صار مثلها بعد الظل الذي كان موجودا عند الزوال ، خرج وقت الظهر .

(١) الشافعية والمالكية - قالوا : لا تكون الصلاة أداء ، إلا إذا أدرك ركعة كاملة في الوقت ..

(٢) المالكية - قسموا الوقت إلى : اختياري ، وهو : مليوكل الأداء فيه إلى اختيار المكلف ، وضروري ، وهو : مليكون عقب الوقت الاختياري ، وسمى ضروريا لأنه مختص بآرباب الضرورات من غلة ، وحيض ، وإغماء ، وجنون ، ونحوها ، فلا يائم واحد من هؤلاء باداء الصلاة في الوقت الضروري . أما غيرهم فيائم بإيقاع الصلاة فيه ، إلا إذا أدرك ركعة من الوقت الاختياري كما تقدم ، وسيأتي تفصيل الأوقات الضرورية والاختيارية .

(٣) المالكية - قالوا : هذا وقت الظهر الاختياري . أما وقته الضروري فهو : من دخول وقت العصر الاختياري ، ويستمر إلى أن يبقى على الغروب وقت لا يسع إلا صلاة العصر ..

ويبتدىء وقت العصر من زيادة ظل الشيء عن مثله ، بدون أن يحتسب الظل الذي كان موجودا عند الزوال كما تقدم ، وينتهي إلى غروب الشمس (١) .
ووقت المغرب يبتدىء من مغيب جميع قرص الشمس ، وينتهي بمغيب الشفق الأحمر (٢) .

(١) الملكية - قالوا : للعصر وقتان : (١) ضروري ، (٢) واختياري ، اما وقته الضروري ، فيبتدىء باصفرار الشمس في الأرض والجدران ، لا باصفرار عينها لأنها لاتصغر حتى تغرب ويستمر إلى الغروب . اما وقته الاختياري فهو من زيادة الظل عن مثله ويستمر لاصفرار الشمس ، والمشهور أن بين الظهر والعصر اشتراكا في الوقت بقدر أربع ركعات في الحضر والنتين في السفر ، وهل اشتراكهما في آخر وقت الظهر فتكون العصر داخلة على الظهر آخر وقته ، أو في أول وقت العصر فتكون الظهر داخلة على العصر في أول وقته ، وفي ذلك قولان مشهوران : فمن صلى العصر في آخر وقت الظهر ، وفرغ من صلاته حين بلوغ ظل كل شيء مثله كانت صلاته صحيحة على الأول باطلة على الثاني ، ومن صلى الظهر في أول وقت العصر ، كان ألما على الأول لتأخيرها عن الوقت الاختياري ، ولا ياثم على القول الثاني لأنه أوقعها في الوقت الاختياري المشترك بينهما .
الحنابلة - قالوا : إن للعصر وقتين : اختياري ، وضروري . فالأول ينتهي بصيرورة ظل كل شيء مثليه ، والثاني ما بعد ذلك إلى غروب الشمس ، ويحرم عندهم إيقاع صلاة العصر في هذا الوقت الضروري وإن كانت أداء .

(٢) الحنفية - قالوا : إن الأفق الغربي يعتريه بعد الغروب احوال ثلاثة متعاقبة : إحمرار ، فبياض ، فسواد ، فالشفق عند أبي حنيفة هو البياض ، وغيبته ظهور السواد بعده ، فمضى ظهر السواد خرج وقت المغرب ، وعليه العمل في المساجد اليوم . اما الصاحبان فالشفق عندهم هو مذكر أعلى الصحيفة كالأنمة الثلاثة ..

الملكية - قالوا : لا امتداد لوقت المغرب الاختياري ، بل هو مضيق ، ويقتر بزمن يسع فعلها وتحصيل شروطها من طهارتي حدث وخبث وستر عورة ، ويزاد الأذان والإقامة ، فيجوز لمن يكون محصلا للأمور المذكورة تأخير المغرب بقدر تحصيلها ويعتبر في التقدير حالة الاعتدال الغالبة في الناس ، فلا يعتبر تمطويل =

وقت العشاء يبتدىء من مغيب الشفق إلى طلوع الفجر الصادق (١) .
وقت الصبح من طلوع الفجر الصادق وهو ضوء الشمس السابق عليها الذى يظهر من جهة المشرق وينتشر حتى يعم الأفق ويصعد إلى السماء منتشرا . وأما الفجر الكاذب فلا عبرة به ، وهو الضوء الذى لا ينتشر ، يخرج مستطيلا دقيقا يطلب وسط السماء بجانبيه ظلمة ، ويشبه ذنب الذئب الأسود ، فإن باطن ذنبه أبيض بجانبيه سواد ، ويمتد وقت الفجر إلى طلوع الشمس (٢) .

= موسوس ولا تخفيف مسرع . أما وقتها الضروري فهو من عقب الاختيارى ، ويستمر إلى أن يبقى على طلوع الفجر ما يسع أربع ركعات بعد الطهارة وما معها ، فإن لم يسع إلا ثلاثا فاقبل ، خرج وقت المغرب وبقي الباقي لضرورى العشاء ..

الشفعية - قدرُوا مغيب الشفق الأحمر بساعة واحدة وأربع دقائق من مغيب قرص الشمس ..

(١) الجنبلة - قالوا : إن للعشاء وقتين كالعصر ، وقت اختيارى ، وهو من مغيب الشفق إلى مضي ثلث الليل الأول ، ووقت ضرورة ، وهو من أول الثلث الثانى من الليل إلى طلوع الفجر الصادق ، فمن أوقع الصلاة فيه كان أثما وإن كانت صلاته أداء . أما الصبح والظهر والمغرب ، فليس لها وقت ضرورة ..
المالكية - قالوا : إن وقت العشاء الاختيارى يبتدىء من مغيب الشفق الأحمر ، وينتهى بانتهاء الثلث الأول من الليل ، ووقتها الضرورى ما كان عقب ذلك إلى أن يبقى على طلوع الفجر ما يدرك فيه ركعة كاملة من العشاء بعد تحصيل الشروط ، فإن لم يبق ما يسع ركعة كاملة خرج وقتها بنوعيه ، فمن صلى العشاء في الوقت الضرورى اثم إلا إذا كان من اصحاب الاعتذار .

(٢) المالكية - قالوا : إن للصبح وقتين : اختيارى وهو من طلوع الفجر الصادق ويمتد إلى الإسفار البين - أى الذى تظهر فيه الوجوه بالبصر المتوسط في محل الاسقف فيه ظهورا بيضا وتخفى فيه النجوم - وضرورى وهو ما كان عقب ذلك إلى طلوع الشمس ، وهذا القول مشهور قوى . وعندهم قول مشهور بأنه ليس للصبح وقت ضرورة : والأول أقوى .

ولأداء الصلاة في أوقاتها المذكورة أحكام أخرى من استحباب أو كراهة مفصلة في المذاهب (١).

(١) المالكية - قالوا : الفضل الوقت أوله لقوله ﷺ : « أول الوقت رضوان الله ، ولقوله ﷺ : « الفضل الأعمال الصلاة في أول وقتها ، فيندب تقديم الصلاة أول الوقت المختار بعد تحقق دخوله مطلقا صيفا أو شتاء ، سواء كانت الصلاة صباحا أو ظهرا أو غيرهما ، وسواء كان المصلئ منفردا أو جماعة ، وليس المراد بتقديم الصلاة في أول الوقت المبذرة بها بحيث لا تؤخر أصلا ، وإنما المراد عدم تأخيرها عما يصدق عليه أنه أول الوقت ، فلا ينال فيه ندب تقديم النوافل القبليّة عليها ، ويندب تأخير صلاة الظهر لجماعة تنتظر غيرها حتى يبلغ ظل الشيء ربعة صيفا وشتاء ، ويزاد على ذلك في شدة الحر إلى نصف الظل .

الحنفية - قالوا : يستحب الإبراد بصلاة الظهر بحيث يؤخر حتى تنكسر حدة الشمس ويظهر الظل للجدران ، ليسهل السير فيه إلى المسجد ، لقوله ﷺ : « أبردوا بالظهر فإن شدة الحر من فيح جهنم » أما في الشتاء فالتعجيل في أول الوقت الفضل ، إلا أن يكون بالسماء غيم فيكون الأفضل التأخير ، خشية وقوعها قبل وقتها ، والعمل في المسجد الآن على التعجيل أول الوقت شتاء وصيفا ، وينبغي متابعة إمام المسجد في ذلك لئلا تفوته صلاة الجماعة ، وإن ترك الإمام المستحب .

أما صلاة العصر ، فيستحب تأخيرها عن أول وقتها بحيث لا يؤخرها إلى تغيير قرص الشمس ، وإلا كان ذلك مكروها تحريما ، وهذا إذا لم يكن في السماء غيم ، فإن كان فإنه يستحب تعجيلها لئلا يدخل وقت الكراهة وهو لا يشعر . وأما المغرب فيستحب تعجيلها في أول وقتها مطلقا لقوله ﷺ : « إن أمئى لن يزالوا بخير ما لم يؤخروا المغرب إلى اشتبك النجوم مضاهة لليهود » ، إلا أنه يستحب تأخيرها قليلا في الغيم للتحقق من دخول وقتها - وأما صلاة العشاء فإنه يستحب تأخيرها إلى ما قبل ثلث الليل لقوله ، ﷺ : « لولا أن أشق على أمئى لأخرت العشاء إلى ثلث الليل أو نصفه » ، والأفضل متابعة الجماعة إن كان التأخير يغوثها . وأما الفجر فإنه يستحب تأخير صلاته إلى الإسفار ، وهو ظهور الضوء ، بحيث يبقى على طلوع الشمس وقت يسع إعدادتها بطهارة جديدة على الوجه المسنون لو ظهر فسادها ، لقوله ﷺ : « اسفروا بالفجر فإنه أعظم لأجر » ، فأوقات الكراهة عند الحنفية خمسة : وقت طلوع الشمس ، وما قبل وقت الطلوع بزمان لا يسع الصلاة ، فإذا شرع في صلاة الصبح قبل طلوع =

= الشمس ثم طلعت قبل الغرغ من صلاته بطلت الصلاة ، ووقت الاستواء ، ووقت غروب الشمس ، وما قبل وقت الغروب بعد صلاة العصر فإذا صلى العصر كره تحريما ان يصلي بعده ، اما قبل صلاة العصر بعد دخول وقته ، فإنه لا يكره ان يصلي غيره إلى ان تتغير الشمس بحيث لا تحار فيها العيون .

الشافعية - قالوا : إن أوقات الصلاة تنقسم إلى ثمانية أقسام ، الأول : وقت الفضيلة ، وهو من أول الوقت إلى ان يمضي منه قدر ثلاثة أرباع الساعة الفلكية ، وسمى بذلك لأن الصلاة فيه تكون افضل من الصلاة فيما بعده ، وهذا القسم يوجد في جميع أوقات الصلوات الخمس . الثاني : وقت الاختيار ، وهو من أول الوقت إلى ان يبقى منه قدر ما يسع الصلاة فالصلاة فيه تكون افضل مما بعده وادنى مما قبله ، وسمى اختياريا لرجحانه على ما بعده ، وينتهي هذا الوقت في الظهر متى بقي منه ما ليسع إلا الصلاة ، وفي العصر بصيرورة ظل كل شيء مثليه .

وفي المغرب بانتهاء وقت الفضيلة ، وفي العشاء بانتهاء الثلث الاول من الليل ، وفي الصبح بالإسفار . الثالث : وقت الجواز بلكراهة ، وهو مساو لوقت الاختيار فحكمه كحكمه ، إلا أنه في العصر يستمر إلى الاصفرار ، وفي العشاء يستمر إلى الفجر الكاذب ، وفي الفجر إلى الاحمرار . الرابع : وقت الحرمة وهو آخر الوقت بحيث يبقى منه ما ليسع كل الصلاة كما تقدم . الخامس : وقت الضرورة ، وهو آخر الوقت لمن زال عنه مانع كحيض ونفاس وجنون ونحوها ، وقد بقي من الوقت ما يسع تكبيرة الإحرام ، فإن الصلاة تجب في ذمته ، ويطلب بقضائها بعد الوقت ، فإذا زال المانع في آخر الوقت بمقدار ما يسع تكبيرة الإحرام ، وجب قضاء الصلاة والتي قبلها إن كانت تجمع معها كالظهر والعصر ، أو المغرب والعشاء ، بشرط أن يستمر زوال المانع في الوقت الثاني زما يسع الطهارة والصلاة لصاحبة الوقت ، والطهارة والصلاة لما قبلها من الوقتين ، فإذا زال الحيض مثلا في آخر وقت العصر ، وجب عليها ان تصلي الظهر والعصر في وقت المغرب إذا كان زمن انقطاع المانع يسع الظهر والعصر وطهرتهما ، والمغرب وطهرتها ، السادس : وقت الإدراك ، وهو الوقت المحصور بين أول الوقت وطرو المانع ، كان تحييض بعد زمن من الوقت يسع صلاتها وطهرها ، فإن الصلاة وجبت عليها وهي خالية من المانع ، فيجب عليها قضاؤها . السابع : وقت العذر . وهو وقت الجمع بين الظهر والعصر أو المغرب والعشاء تقديمًا أو تأخيرًا في السفر مثلا . الثامن : وقت الجواز بلكراهة وهو لا يكون في الظهر . اما في العصر فمبدؤه اصفرار الشمس ، ويستمر إلى ان يبقى =

=من الوقت مايسع الصلاة . واما في المغرب فمبدؤه بعد مضي ثلاثة ارباع ساعة فلكية إلى ان يبقى من الوقت مايسع الصلاة كلها . واما في العشاء فمبدؤه من الفجر الكاذب إلى ان يبقى من الوقت مايسعها . واما في الفجر فمبدؤه من الاحمرار إلى ان يبقى من الوقت مايسعها ويستثنى من استحباب الصلاة في وقت الفضيلة امور منها : صلاة الظهر في جهة حارة فإنه يندب تأخيرها عن وقت الفضيلة حتى يصير للحيطان ظل يمكن السير فيه لمن يريد صلاتها في جماعة او في مسجد ولو منفردا إذا كان المسجد بعيدا لا يصل إليه في وقت الفضيلة إلا بمشقة تذهب الخشوع او كماله ، ومنها : انتظار الجماعة او الوضوء لمن لم يجد ماء أوّل الوقت ، فإنه يندب له التأخير ، وقد يجب إخراج الصلاة عن وقتها بالمرّة لخوف فوت حج او انفجار ميت او إنقاذ غريق .

الحنبلة - قالوا : إن الأفضل تعجيل صلاة الظهر في أوّل الوقت إلا في ثلاثة احوال ، احدها : ان يكون وقت حر ، فإنه يسن في هذه الحالة تأخير صلاته حتى ينكسر الحرّ ، سواء صلى في جماعة او منفردا ، في المسجد او في البيت ، ثانيها ان يكون وقت غيم ، فيسن لمن يريد صلاته حال وجود الغيم في جماعة ، ان يؤخر صلاته إلى قرب وقت العصر ، ليخرج للوقتين معا خروجا واحدا . ثالثها : ان يكون في الحج ويريد ان يرمى الجمرات ، فيسن له تأخير صلاة الظهر حتى يرمى الجمرات ، هذا إذا لم يكن وقت الجمعة ، اما الجمعة فيسن تقديمها في جميع الاحوال .

واما العصر ، فالأفضل تعجيل صلاته في أوّل الوقت المختار في جميع الاحوال .

واما المغرب فإن الأفضل تعجيلها إلا في امور ، منها : ان تكون في وقت غيم فإنه يسن في هذه الحالة لمن يريد صلاتها في جماعة ان يؤخرها إلى قرب العشاء ليخرج لهما خروجا واحدا . ومنها : ان يكون ممن يباح له جمع التأخير فإنه يؤخرها ليجمع بينهما وبين العشاء إن كان الجمع أرفق به . ومنها : ان يكون في الحج وقصد المزدلفة وهو محرم وكان ممن يباح له الجمع ، فإنه يسن له ان يؤخر صلاة المغرب ما لم يصل إلى المزدلفة قبل الغروب ، فإن وصل إليها قبل الغروب صلاها في وقتها .

واما العشاء فالأفضل تأخير صلاتها حتى يمضي الثلث الأوّل من الليل ، ما لم تؤخر المغرب إليها عند جواز تأخيرها ، فإن الأفضل حينئذ تقديمها لتصل مع المغرب في أول وقت العشاء ، ويكره تأخيرها إن شق على بعض المصلين ، فإن شق كان الأفضل تقديمها أيضا .

مبحث ستر العورة في الصلاة

الشرط الثاني من الشروط التي تحتاج إلى شرح وبيان :
ستر العورة ، فلا تصح الصلاة بدونه عند القدرة عليه (١) .
وحّد العورة للرجل والأمة والحرّة مفصل في المذاهب (٢) ولا بد

= واما الصبح فالأفضل تعجيلها في أوّل الوقت في جميع الأحوال ، هذا وقد
يجب تأخير الصلاة المكتوبة الى أن يبقى من الفعل الجائز فعلها فيه قدر ما
يسعها ، وذلك كما إذا أمره والده بالتأخير ليصل به جماعه ، فإنه يجب عليه أن
يؤخرها ، أما إذا أمره بالتأخير لغير ذلك ، فإنه لا يؤخر . والأفضل أيضا تأخير
الصلوات لتناول طعام يشتاقه أو لصلاة كسوف ، أو نحو ذلك إذا أمن فوت
الوقت .

(١) المالكية - زادوا الذكر على الراجح ، فلو كشف عورته ناسيا صحّت صلاته .
(٢) الحنفية - قالوا : حدّ عورة الرجل والأمة بالنسبة للصلاة هو من السرة الى
الركبة ، والركبة عندهم من العورة بخلاف السرة ، وحدّ عورة المرأة الحرة هو
جميع بدنّها حتى شعرها النازل عن أذنيها لقوله صلى الله عليه وسلم : « المرأة
عورة ، ويستثنى من ذلك باطن الكفين ، فإنه ليس بعورة بخلاف ظاهرهما ،
وكذلك يستثنى ظاهر القدمين ، فإنه ليس بعورة بخلاف باطنهما فإنه عورة
عكس الكفين .

الشافعية - قالوا : حدّ العورة من الرجل والأمة هو ما بين السرة والركبة .
والركبة والسرة ليستا من العورة . وإنما العورة ما بينهما ، ولكن لا بد من ستر
جزء منهما ليتحقق من ستر الجزء المجاور لهما من العورة . وحدّ العورة من
المرأة الحرة جميع بدنّها حتى شعرها النازل عن أذنيها ، ويستثنى من ذلك الوجه
والكفان فقط ظاهرهما وباطنهما .

الحنابلة - قالوا : في حدّ العورة كما قال الشافعية إلا أنهم استثنوا من الحرّة
الوجه فقط ، وماعداه منها فهو عورة .

المالكية - قالوا : إن العورة في الرجل والمرأة بالنسبة للصلاة تنقسم الى
قسمين - مغلظة ومخففة ، ولكل منهما حكم ، فالمغلظة للرجل السواتان وهما
القبل والخصيتان . وحلقة الدبر لا غير ، والمخففة له ما زاد على السواتين مما بين
السرة والركبة ، وما حاذى ذلك من الخلف ، والمغلظة للحرّة جميع بدنّها ماعدا
الأطراف والصدر ، وما حاذاه من الظهر ، والمخففة لها هي الصدر وما حاذاه من =

من دوام ستر العورة الذي هو شرط في صحة الصلاة من ابتداء الدخول فيها إلى الفراغ منها على تفصيل في المذاهب (١).

= الظهر والذراعين والعنق والراس ، ومن الركبة في آخر القدم . أما الوجه والكفان ظهرا وبطنا ، فهما ليسا من العورة مطلقا والعورة المخفية من الأمانة مثل المخفية من الرجل ، إلا الإليتين وما بينهما من المؤخر فإنهما من المغلظة للأمانة ، وكذلك الفرج والعانة من المتقدم فهما عورة مغلظة للأمانة .

فمن صلى مكشوف العورة المغلظة كلها أو بعضها ولو قليلا مع القدرة على الستر ولو بشراء ساتر أو استعارته أو قبول إعارته لأهيمته ، بطلت صلاته إن كان قادرا ذاكرا ، وأعادها وجوبا أبدا أي سواء أبقي وقتها أم خرج . أما العورة المخفية فإن كشفها كلا أو بعضا لا يبطل الصلاة ، وإن كان كشفها حراما أو مكروها في الصلاة ويحرم النظر إليها ، ولكن يستحب لمن صلى مكشوف العورة المخفية أن يعيد الصلاة في الوقت مستورا على التفصيل ، وهو أن تعيد الحرة في الوقت إن صلت مكشوفة الراس أو العنق أو الكتف أو الذراع أو النهد أو الصدر ، أو ما حاذاه من الظهر أو الركبة أو الساق إلى آخر القدم ظهرا وبطنا ، وإن كان بطن القدم من العورة المخفية . وأما الرجل فإنه يعيد في الوقت إن صلى مكشوف العانة أو الإليتين أو ما بينهما حول حلقة الدبر ، ولا يعيد يكشف فخذه ولا يكشف ما فوق عانته إلى السرة وما حاذى ذلك من خلفه فوق الإليتين . (١) الحنابلة - قالوا : إذا انكشف شيء من العورة من غير قصد ، فإن كان يسيرا لا تبطل به الصلاة وإن طال زمن الانكشاف ، وإن كان كثيرا كما لو كشفها ريح ونحوه ولو كلها ، فإن سترها في الحال بدون عمل كثير لم تبطل ، وإن طال كشفها عرفا بطلت . أما إن كشفها بقصد فإنها تبطل مطلقا .

الحنفية - قالوا : إذا انكشف ربيع العضو من العورة المغلظة وهي القبل والدبر ومحاولهما ، أو المخفية وهي ما عدا ذلك من الرجل والمرأة في أثناء الصلاة بمقدار أداء ركن بلا صنعه ، فسدت الصلاة . أما إن انكشف ذلك أو أقل منه بصنعه ، فإنها تفسد في الحال مطلقا ولو كل من انكشفها أقل من أداء ركن . أما إذا انكشف ربيع العضو قبل الدخول في الصلاة ، فإنه يمنع من انعقادها .

المالكية - قالوا : إن انكشف العورة المغلظة في الصلاة مبطل لها مطلقا فلو دخلها مستورا فسقط الساتر في اثنائها ، بطلت ويعيد الصلاة أبدا على المشهور =

ويشترط فيما يستر العورة من ثوب ونحوه أن يكون كثيفا ، فلا يجزئ الساتر الرقيق الذى يصف لون البشرة التى تحته (١) ، ولا يضر التصاقه بالعورة بحيث يحدد جرمها (٢) ، ومن فقد ما يستر به عورته بأن لم يجد شيئا أصلا ، صلى عريانا وصحت صلاته (٣) وإن وجد ساترا إلا أنه نجس العين كجلد خنزير أو متنجس كثوب. أصابته نجاسة غير معفو عنها ، فإنه يصلى عريانا أيضا ولا يجوز له لبسه فى الصلاة (٤) ، وإن وجد ساترا يحرم عليه استعماله من حرير ، فإنه يلبسه ويصلى فيه للضرورة ولا يعيد الصلاة أما إن وجد ما يستر به بعض العورة فقط ، فإنه يجب استعماله فيما يستره ، ويقدم القبل والدبر .

= الشافعية - قالوا : متى انكشفت عورته فى أثناء الصلاة مع القدرة على سترها بطلت صلاته إلا إن كشفها الريح فسترها حالا من غير عمل كثير ، فإنها لا تبطل . أما لو كشفت بسبب غير الريح ولو بسبب بهيمة أو غير مميز ، فإنها تبطل .

(١) المالكية - قالوا : يشترط أن لا تظهر البشرة التى تحته فى أول النظر . أما إن ظهرت بسبب إيمان النظر أو نحو ذلك ، فلا يضر ، وإنما تكره الصلاة به وتندب الإعادة فى الوقت .

(٢) المالكية - قالوا : الساتر المحدد للعورة تحديدا محرما أو مكروها بغير بلل أو ريح ، تعادله الصلاة فى الوقت . وأما الساتر الذى يحدد العورة بسبب هبوب ريح أو بلل مطر مثلا ، فلا كراهة فيه ولا إعادة .

(٣) الحنفية والحنابلة - قالوا : إن الأفضل أن يصلى فى هذه الحالة قاعدا موميا بالركوع والسجود ويضم إحدى فخذييه إلى الأخرى وزاد الحنفية فى ذلك أن يمدّ رجله إلى القبلة مبالغة فى الستر .

(٤) المالكية - قالوا : يصلى فى الثوب النجس أو المتنجس ولا يعيد الصلاة وجوبا ، وإنما يعيدها ندبا فى الوقت عند وجود ثوب طاهر ، ومثل ذلك ما إذا صلى فى الثوب الحرير .

ولا يجب عليه أن يستتر بالظلمة إن لم يجد ساترا غيرها (١) .

وإذا كان فاقد الساتر يرجو الحصول عليه قبل خروج الوقت ، فإنه يؤخر الصلاة إلى آخر الوقت ندبا (٢) ، ويشترط ستر العورة من الأعلى والجوانب لا من الأسفل عن نفسه (٣) وعن غيره ، فلو كان ثوبه مشقوقا من أعلاه أو جانبه بحيث يمكن له أو لغيره أن يراها منه ، بطلت صلاته وإن لم تر بالفعل . أما إن رؤيت من أسفل الثوب فإنه لا يضر .

ستر العورة خارج الصلاة :

يجب على المكلف ستر عورته خارج الصلاة عن نفسه وعن غيره ممن لا يحل له النظر إلى عورته إلا لضرورة كالتداوى ، فإنه يجوز له كشفها بقدر الضرورة ، كما يجوز له كشف العورة للاستنجاء والاغتسال وقضاء الحاجة ونحو ذلك إذا كان في خلوة بحيث لا يراه غيره (٤) .

= الحنابلة - قالوا : يصلى في المتنجس وتجب عليه الإعادة بخلاف نجس العين فإنه يصلى معه عريانا ولا يعيد .

(١) المالكية - قالوا : يجب عليه أن يستتر بها لأنهم يعتبرون الظلمة كالساتر عند فقده ، فإن ترك ذلك بان صلى في الضوء مع وجودها أثم وصحت صلاته ويعيدها في الوقت ندبا .

(٢) الشافعية - قالوا : يؤخرها وجوبا .

(٣) الحنفية والمالكية - قالوا : لا يشترط سترها عن نفسه ، فلو رآها من طوق ثوبه لا تبطل صلاته وإن كره له ذلك .

(٤) المالكية - قالوا : إذا كان المكلف بخلوة ، كره له كشف العورة لغير حاجة والمراد بالعورة في الخلوة بخصوصها خصوص السواتين والإليتين والعانة ، فلا يكره كشف الفخذ من رجل أو امرأة ولا كشف البطن من المرأة =

وحدَّ العورة من المرأة الحرة خارج الصلاة ، هو ما بين السرة والركبة إذا كانت في خلوة أو في حضرة محارمها (١) ، أو في حضرة نساء مسلمات (٢) فيحل لها كشف ما عدا ذلك من بدنها بحضرة هؤلاء أو في الخلوة . أما إذا كانت بحضرة رجل أجنبي أو امرأة غير مسلمة ، فعورتها جميع بدنها ما عدا الوجه والكفين فإنهما ليسا بعورة فيحل النظر لهما عند أمن الفتنة (٣) .

أما عورة الرجل خارج الصلاة فهي ما بين سرتة وركبته ، فيحل النظر إلى ما عدا ذلك من بدنه مطلقا عند أمن الفتنة (٤) . ويحرم النظر إلى عورة الرجل والمرأة متصلة كانت أو منفصلة ، فلو قص شعر امرأة أو شعر عانة رجل ، أو قطع ذراعها أو فخذه ، حرم النظر إلى شيء من ذلك بعد

= الشافعية - قالوا : يكره نظره لعورة نفسه إلا لحاجة .

(١) المالكية - قالوا : إن عورتها مع محارمها الرجال ، جميع بدنها ما عدا الوجه والأطراف وهي : الراس والعنق واليدان والرجلان .

الحنبلية - قالوا : إن عورتها مع محارمها الرجال ، هي جميع بدنها ما عدا الوجه والرقبة والراس واليدين والقدم والساق .

(٢) الحنبلية - لم يفرقوا بين المرأة المسلمة والكافرة ، فلا يحرم أن تكشف المرأة المسلمة أمامها ما عدا ما بين السرة والركبة .

(٣) الشافعية - قالوا : إن وجه المرأة وكفيها عورة بالنسبة للرجل الأجنبي . أما بالنسبة للكافرة فإنهما ليسا بعورة ، وكذلك ما يظهر من المرأة المسلمة عند الخدمة في بيتها كالعنق والذراعين ، ومثل الكافرة كل امرأة فاسدة الأخلاق .

(٤) المالكية والشافعية - قالوا : إن عورة الرجل خارج الصلاة تختلف باختلاف الناظر إليه فبالنسبة للمحارم والرجال هي ما بين سرتة وركبته ، وبالنسبة للأجنبية منه هي جميع بدنه ، إلا أن المالكية استثنوا الوجه والأطراف ، وهي الراس واليدان والرجلان ، فيجوز للأجنبية النظر إليها عند أمن التلذذ وإلا منع خلافا للشافعية ، فإنهم قالوا : يحرم النظر إلى ذلك مطلقا .

انفصاله (١) ، وصوت المرأة ليس بعورة : لأن نساء النبي ﷺ كنّ يكلمن الصحابة وكانوا يستمعون منهن أحكام الدين ، ولكن يحرم سماع صوتها إن خيفت الفتنة ولو بتلاوة القرآن . ويحرم النظر إلى الغلام الأمرد إن كان صبيحا - بحسب طبع الناظر - يقصد التلذذ وتمتع البصر بمحاسنه ، أما النظر إليه بغير قصد اللذة فجائز إن أمنت الفتنة . أما حدّ العورة من الصغير فمفصلة في المذاهب (٢) . وكل ما حرم النظر إليه حرم لمسه ، بلا حائل ، ولو بدون شهوة .

(١) الحنابلة قالوا : إن العورة المنفصلة لا يحرم النظر إليها لزوال حرمتها بالانفصال .

المالكية - قالوا : إن العورة المنفصلة حال الحياة يجوز النظر إليها . أما المنفصلة بعد الموت ، فهي كالمتصلة في حرمة النظر إليها .

(٢) الشافعية - قالوا : إن عورة الصغير في الصلاة ذكرًا كان أو أنثى مراهقا أو غير مراهق كعورة المكلف في الصلاة . أما خارج الصلاة فعورة الصغير المراهق ذكرًا كان أو أنثى ، كعورة البالغ خارجها في الأصح . وعورة الصغير غير المراهق إن كان ذكرًا كعورة المحارم إن كان ذلك الصغير يحسن وصف ما يراه من العورة بدون شهوة ، فإن أحسنه بشهوة ، فالعورة بالنسبة له كالبالغ ، وإن لم يحسن الوصف ، فعورته كالعدم ، إلا أنه يحرم النظر إلى قبله ودبره لغير من يتولى تربيته ، أما إن كان غير المراهق أنثى ، فإن كانت مشتهة عند ذوى الطباع السليمة ، فعورتها عورة البالغة وإلا فلا ، لكن يحرم النظر إلى فرجها لغير القائم بتربيتها .

المالكية - قالوا : إن عورة الصغير خارج الصلاة تختلف باختلاف الذكورة والانوثة والسن ، فابن ثمان سنين فأقل لا عورة له ، فيجوز للمرأة أن تنظر إلى جميع بدنه حيا ، وإن تغسله ميتا ، وابن تسع إلى اثنتي عشرة سنة يجوز لها النظر إلى جميع بدنه ، ولكن لايجوز لها تغسله ، وأما ابن ثلاث عشرة سنة فمافوق فعورته كعورة الرجل ، وبنت سنتين وثمانية أشهر لا عورة لها ، وبنت ثلاث سنين إلى أربع لا عورة لها بالنسبة للنظر فيجوز أن ينظر إلى جميع بدنها . وعورتها بالنسبة للمس كعورة المرأة ، فليس للرجل أن يغسلها ، أما المشتبهة =

استقبال القبلة

دليل اشتراطها :

ثبت اشتراط استقبال القبلة في الصلاة بالكتاب والسنة والإجماع ، قال تعالى : ﴿ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ الآية . والتوجه إل المسجد الحرام لا يجب في غير الصلاة إجماعا فتعين فيها ، وقال ﷺ : « إذا قمت إلى الصلاة فأسبغ الوضوء ، ثم استقبل القبلة وكبر » . رواه مسلم ، وقد انعقد الاجماع على ذلك .

حدّ القبلة :

والقبلة بالنسبة لمن كان بمكة أو قريبا منها هي عين

= كجنت ست فهي كالمرأة ، فلا يجوز للرجل النظر إلى عورتها ولا تفسيلها : وعورة الصغير في الصلاة إن كان ذكرًا السواتان والعانة والإليتان فيندب له سترها ، وإن كان أنثى فعورتها ما بين السرة والركبة ، ولكن يجب على وليها أن يامرأها بسترها في الصلاة كما يامرأها بالصلاة ، وما زاد على ذلك مما يجب ستره على الحرة فمندوب لها فقط .

الحنفية - قالوا : لأعورة للصغير ذكرًا كان أو أنثى ، وحدّوا ذلك بأربع سنين فما دونها ، فيباح النظر إلى بدنه ومسه ، ثم مادام لم يشته فعورته القبل والدبر ، فإن بلغ حدّ الشهوة فعورته كعورة البالغ ذكرًا أو أنثى في الصلاة وخارجها .

الحنابلة - قالوا : إن الصغير الذي لم يبلغ سبع سنين لا حكم لعورته ، فيباح مس جميع بدنه والنظر إليه ، ومن زاد عن ذلك إلى ما قبل سبع سنين ، فإن كان ذكرًا فعورته القبل والدبر في الصلاة وخارجها ، وإن كان أنثى فعورتها ما بين السرة والركبة ، بالنسبة للصلاة ، وإما خارجها فعورتها بالنسبة للمحارم هي ما بين السرة والركبة والنسبة للأجانب من الرجال جميع بدنها إلا الوجه والرقبة والراس واليدين إلى المرفقين والساق والقدم .

الكعبة أو هوائها (١) المحاذي لها من أعلاها أو من أسفلها ، فيجب عليه أن يستقبل عينها يقينا إن أمكن ، وإلا اجتهد في إصابة عينها ، ولا يكفيه استقبال جهتها ، ومثله من كان بمدينة النبي ﷺ ، فإن قبلته هي عين الكعبة ؛ وذلك لأن محراب مسجده عليه الصلاة والسلام ، وضع مسامتا لعين الكعبة بالوحى ، فيجب استقبال عين المحراب . والقبلة بالنسبة لمن كان بعيدا عن مكة هي جهة الكعبة (٢) ، فيجوز له الانتقال عن عين الكعبة يمينا أو شمالا . ولا بأس بالانحراف (٣) ، اليسير الذى لا تزول به المقابلة بالكلية بحيث يبقى شيء من سطح الوجه مسامتا للكعبة ، وليس من الكعبة الحجر ولا الشاذروان ، وسيأتى بيانهما فى الحج إن شاء الله ، فلو صلى من كان بمكة واستقبل أحدهما لم تصح صلاته (٤) .

مبحث ما تعرف به القبلة

تعرف القبلة فى الأمصار والقرى لمن كان بعيدا عن الكعبة بالأدلة ، وهى المحاريب التى نصبها الصحابة والتابعون

(١) المالكية - قالوا : يجب على من كان بمكة أو قريبا منها أن يستقبل بناء الكعبة بحيث يكون مسامتا لها بجميع بدنه ، ولا يكفيه استقبال هوائها على المعتمد ، على أنهم قالوا إن من صلى على جبل أبى قبيس فصلاته صحيحة : بناء على القول المرجوح من أن استقبال الهواء كاف .

(٢) الشافعية - قالوا : يجب على من كان قريبا من الكعبة أو بعيدا عنها أن يستقبل عين الكعبة ، ولكن يجب على القريب أن يستقبل عينها يقينا ، بأن يراها أو يلمسها أو نحو ذلك مما يفيد اليقين ، أما من كان بعيدا عنها فإنه يستقبل عينها ظنا ، لا جهتها على المعتمد .

(٣) الشافعية - قالوا : إن الانحراف اليسير يبطل الصلاة .

(٤) الحنابلة - قالوا : إن الشاذروان وستة أذرع من الحجر وبعض ذراع فوق ذلك من الكعبة ، فمن استقبل شيئا من ذلك صحت صلاته .

فيها ، فيجب استقبالها ، ولا يجوز الاجتهاد مع وجودها ، فلو اجتهد في هذه الحالة وصلى إلى جهة أخرى لاتصح صلاته ، ومثلها المحاريب (١) المعتمدة في مساجد المسلمين .

فإن لم يجد محاريب ، وجب عليه أن يسأل ثقة عدلا عارفا إن وجدته على تفصيل في المذاهب (٢)؛ فإن لم يجده بأن كان في صحراء أو على ظهر البحار ، تعترف القبلة بالشمس ، أو القطب أو النجوم إن كان عالما بدالاتها عليها .

(١) الملكية - خصوا المحاريب التي لا يجوز التحري مع وجودها بأربعة وهي : (١) محراب مسجد النبي ﷺ ، (٢) محراب مسجد بنى امية بالشام ، (٣) محراب القيوان ، (٤) محراب مسجد عمرو بن العاص بمصر القديمة؛ أما غير ذلك من المحاريب ، فإن كن بالمر واقره العارفون بالقبلة جاز لمن كان اهلا للتحري أن يقلده ، ووجب على من ليس اهلا أن يقلده ، وإن كان بالقرى ، فلا يجوز لمن يكون اهلا للتحري أن يقلده ، ويجب على غيره تقليده إن لم يجد مجتهدا يقلده .

الشافعية - قالوا : يجوز أن يستدل على القبلة بالقطب مع وجود المحاريب ، إذا كن يعرفه يقينا ويعرف الاستدلال به في كل قطر ، وإلا فلا يصح الاستدلال به مع وجودها .

(٢) الحنفية - قالوا : يجب أن يسأل عدلا عالما بالقبلة من اهل ذلك المكان ، إذا كان بحضرته بحيث لو صاح به سمعه ، فلا يلزمه أن يسأل البعيد عنه ، كما لا يلزمه قرع الأبواب للسؤال ، فلو سال احدا من غير اهل ذلك المكان لا يعلم القبلة ، فإنه لا يجزئه ، لأنه إنما يخبر عن اجتهاده ، ولا يجوز له ترك اجتهاده باجتهاد غيره ، نعم إذا كان من غير الجهة ، ولكنه يعلم القبلة بطريق آخر من طرق العلم غير التحري ، فإنه يجوز له تقليده ، وكذا لو سال غير عدل لا تقبل شهادته كالسكران والفاسق والصبى ، فإنه لا يجزئ إلا إذا غلب على ظنه صدقه ، ويكتفى بخبر العدل الواحد ؛ فإن لم يجد عدلا يسأله تحري ، فإن تحري وكان بحضرته من يسأله ولم يسأله ، فإن أصاب القبلة جاز لحصول المقصود وإلا فلا .

الملكية - قالوا : يجب على من كن اهلا للتحري أن يتحري القبلة ولا يسأل احدا ، إلا إذا خفيت عليه علامات القبلة ، فإنه يلزمه أن يسأل عنها عدلا مكلفا =

ويستدل بالشمس على القبلة في كل جهة بحسبها ، لأن مطلعها يعين المشرق ، ومغربها يعين جهة المغرب ، ومتى عرف المشرق أو المغرب عرف الشمال والجنوب ، وبهذا يتيسر لأهل كل جهة معرفة قبلتهم ، فمن كان في مصر فقبلته جهة المشرق مع انحراف قليل إلى جهة اليمين ، لأن الكعبة بالنسبة لمصر واقعة بين المشرق والجنوب وهي للمشرق أقرب .

وأما القطب فهو نجم صغير في بنات نعش الصغرى ، ويستدل به على القبلة في كل جهة بحسبها أيضا ؛ ففي مصر يجعله المصلى خلف أذنه اليسرى قليلاً ؛ وكذا في أسبوط ، وفوة ، ورشيد ، ودمياط ، والاسكندرية ، ومثلها تونس ، والأندلس ، ونحوها ؛ وفي العراق وما وراء النهر يجعله المصلى خلف أذنه اليمنى ؛ وفي المدينة المنورة والقدس ، وغزة ، وبعلبك ، وطرسوس ، ونحوها يجعله مائلاً إلى نحو الكتف

= عارفاً بالأدلة ولو أنثى أو عبداً ، فإن لم يكن أهلاً للتحري فإنّه يجب عليه أن يسأل عدلاً مكلفاً عارفاً بالقبلة ، فإن لم يجد من يسأله تخير جهة يصل إليها ، وصحت صلاته ، كما إذا تحير المجتهد في معرفة القبلة لحفاء علامتها أو اشتباهها عليه .

الحنابلة - قالوا : إن لم يجد محارب بتلك القرية لزمه السؤال ، ولو بقرع الأبواب ، ولا يعتمد إلا العدل ، ويكتفى بعدل الرواية فيشمل الأنثى والعبد . الشافعية - قالوا : يجب عليه أن يسأل ثقة ، ولو عبداً أو امرأة ، ولا يكتفى في ذلك سؤال الصبي والفاسق ، وإن صدقهما ، ويشترط في الاعتماد على إخبار الثقة أن يكون ممن يخبر عن علم لا عن اجتهد ، فإن فقد الثقة بان لم يجده أصلاً ، أو كان بعيداً عنه ، بان كان في محل لا يكلف بتحصيل الماء منه ، وهو ما فوق حدّ القرب المتقدم في التيمم ، فإنه يتحرى لكل فرض ، إن نسي تحريه للفرض الأول ، وإلا كفاه التحري السابق ، ولا يجب عليه السؤال كما لو وجد ثقة وامتنع عن إخباره ، أو طلب أجره لا يستطيعها ، فإنه يتحرى كما سبق .

الأيسر ؛ وفي الجزيرة ، وأرمينية ، والموصل ونحوها ، يجعله المصلي على فقرات ظهره ؛ وفي بغداد والكوفة ، وخوارزم ، والري ، وحلوان ببلاد العجم ونحوها ، يجعله المصل على خذّه الأيمن ؛ وفي البصرة وأصبهان ، وفارس ، وكرمان ونحوها يجعله فوق أذنه اليمنى ؛ وفي الطائف ، وعرفات ، والمزدلفة ومنى ، يجعله المصلي على كتفه الأيمن ؛ وفي اليمن يجعله المصلي أمامه مما يلي جانبه الأيسر ، وفي الشام يجعله المصلي وراءه مما يلي جانبه الأيسر ، وفي نجران يجعله المصلي وراء ظهره . ومن الأدلة بيت الإبرة المسمى (بالبوصلة) متى كان متضبطا ، وبالجمل فبالقبلة تختلف باختلاف البقاع ، وتتحقق معرفتها في كل جهة بقواعد الهندسة والحساب ، بأن يعرف بعد مكة عن خط الاستواء ، وعن طرف المغرب ، ثم بعد البلد المفروض كذلك ؛ ثم يقاس بتلك القواعد ليتحقق سمت القبلة .

فإن فقد الأدلة المذكورة ، وجب عليه أن يتحرى ، ويصلى إلى الجهة التي يؤدي إليها التحرى ، وإن تحرى ولم يرجع جهة على غيرها صلى إلى أى جهة شاء ، وصحت صلاته ولا إعادة (١) عليه ، ولوتبين خطأ يقينا (٢) أو ظنا بعد الفراغ من الصلاة أما إن تبين خطأ تحريه في أثناء الصلاة ، بأن يتيقن

(١) الشافعية - قالوا : من تحزى فلم يرجع جهة على أخرى صلى إلى أى جهة شاء وأعاد وجوبا .

(٢) الشافعية - قالوا : إن تبين له في أثناء الصلاة أنه أخطأ يقينا بطلت صلاته ، واستأنفها ، وهذا لو تبين له أنه أخطأ يقينا بعد الفراغ من الصلاة ، أما إن ظنه فلا إعادة عليه .

أو رجع عنده خطأ الأول ، تحوّل (١) إلى الجهة التي تيقنت ، أو ترجحت عنده ، وبنى على ما مضى من الصلاة .
ومن أمكنه أن يجتهد لا يصح له تقليد مجتهد آخر ، فإن عجز عن الاجتهاد بالمرة (٢) فإنه يصح له أن يقلد المجتهد إن وجده ، وإلا صلى إلى أى جهة شاء ، ولا إعادة عليه (٣) .

(١) الملكية - قالوا : إذا دخل المجتهد في الصلاة بنية على الاجتهاد في القبلة ، ثم ظهر له أنه كان مخطئاً يقينا أو ظناً ، فإنه يجب عليه قطع الصلاة ، إن كان بصيراً وتبين له أنه انحرف عن القبلة كثيراً ، فإن كان أعمى أو بصيراً انحرف يسيراً ، وجب عليهما العمل بالاجتهاد الجديد ، ويبنيان على ما تقدّم من صلاتهما ، فإن استمرا على الإنحراف بطلت على الأعمى ، إن كان انحرافه كثيراً ، وصحت إن كان يسيراً ، كما تصح للبصير المنحرف يسيراً ، وإنما في ترك الاستقبال ، أما إذا ظهر الخطأ بعد الفراغ من الصلاة فالصلاة صحيحة مطلقاً ، غير أن البصير المنحرف كثيراً يعيدها ندباً في الوقت ، ولا إعادة على غيره ، وأما إذا شك المجتهد في القبلة بعد الدخول في الصلاة فلا يقطعها ، بل يستمر فيها ، ثم إن ظهر بعد ذلك أنه أخطأ في القبلة سواء ظهر ذلك بعدها أو في أثناءها فالحكم كما تقدم . والمقلد إذا ظهر له الخطأ في الصلاة أو بعدها ، فحكمه كالمجتهد الأول .

(٢) الملكية - قالوا : إذا كان العجز لتعارض الأدلة عند المجتهد ، تحيرجه يصلى إليها ، ولا يقلد مجتهداً آخر ، إلا إن ظهر له إصابته ، فعليه اتباعه مطلقاً ، كما يتبعه إن جهل أمره وضاق الوقت ، وإن كان يخاف الأدلة عليه فغيم أو حبس أو نحوهما فهو كالمقلد : عليه أن يقلد مجتهداً آخر أو محراباً ، فإن لم يجد من يقلده تخير جهة يصلى إليها ، وصحت صلاته .

(٣) الشافعية - قالوا : إنه في هذه الحالة ، يصلى في أروقت ، إن كان يظن زوال عجزه وإلا صلى في أوّل الوقت ، وعليه الإعادة في الحالتين .

الملكية - قالوا : يندب له الإعادة في الوقت ، إن ظهر له أن الإنحراف كان كثيراً ، بأن شرق أو غرب أو استدير .

ومن ترك الاجتهاد وهو قادر عليه فصلاته باطلة ، وإن تبين أنه أصاب القبلة (١) .

شرط استقبال القبلة :

وإنما يجب استقبال القبلة بشرطين (٢) : القدرة ، والأمن ؛ فمن عجز عن استقبالها لمرض ونحوه ، ولم (٣) يجد من يوجهه إليها سقط عنه ، ويصلى إلى الجهة التي يقدر عليها ، وكذا من خاف من عدو آدمي ، أو غيره على نفسه أو ماله ، فإن قبلته هي التي يقدر على استقبالها ، ولا يجب عليه الإعادة في الحالتين .

مبحث صلاة الفرض على الدابة ونحوها

ومن كان راكباً على دابة ولا يمكنه أن ينزل عنها ، لخوف على نفسه أو ماله ، أو لخوف من ضرر يلحقه (٤) بالانقطاع

(١) الحنفية - قالوا : من ترك التحزّي ، وصلى بدون أن يشك ، فصلاته صحيحة ، إلا إذا تبين له أنه أخطأ ، سواء كان ذلك في أثناء الصلاة أو بعدها ؛ أما إن شك ولم يتحرّز ، وقد تبين له الصواب بعد الفراغ من الصلاة ، صحت صلاته ، ولا إعادة عليه ، وإن تبين الصواب في أثناءها ، بطلت ووجب عليه استئنافها مستقبلاً جهة تحزّيه .

(٢) المالكية - زانوا شرطاً ثالثاً ، وهو الذكر لمن وجب عليه استقبال جهة الكعبة ، فلو صلى نسياً إلى غير جهة القبلة ، صحت صلاته ، وأعاد الفرض في الوقت ندباً .

(٣) الحنفية - قالوا : يسقط استقبال القبلة عن المريض العاجز عن استقبالها ، وإن وجد من يوجهه إليها .

(٤) المالكية - قالوا : إن خوف مجرد الضرر لا يكفي في صحة صلاة الفرض على ظهر الدابة ، بل قالوا لا تجوز صلاة الفرض على الدابة إيماءً ، إلا في الالتحتم في حرب كافر أو عدو كلص أو سير في خضخاض : لا يطبق النزول به ، ففي كل ذلك تصح على الدابة إيماء . ولو لغير القبلة ، وكذا إذا نزل عنها ولم يستطع =

عن القافلة ، أو كان بحيث لو نزل عنها لا يمكنه العودة إلى ركبها ونحو ذلك ، فإنه يصلى الفرض في هذه الأحوال على الدابة إلى أى جهة يمكنه الاتجاه إليها ، وتسقط عنه أركان الصلاة ، التى لا يستطيع فعلها ، ولا إعادة عليه .

أما صلاة الفرض على الدابة عند الأمن والقدرة ، فإنها لا تصح ، إلا إذا أتى بها كاملة مستوفية لشرائطها وأركانها كالصلاة على الأرض ، فإذا أمكنه أن يصلى عليها صلاة كاملة صحت ، ولو كانت الدابة سائرة (١) .

ومن أراد أن يصلى في سفينة فرضاً أو نفلاً (٢) فعليه أن يستقبل القبلة ، متى قدر على ذلك ، وليس له أن يصلى إلى غير جهتها ، حتى لو دارت السفينة ، وهو يصلى وجب عليه أن يدور إلى جهة القبلة ، حيث دارت ، فإن عجز عن استقبالها

= العودة إلى ركبها ، فإنه يلزمه أن ينزل ويصلى ، فإن صلى على ظهرها في هذه الحالة لا تصح صلاته ، إلا إذا أتى بها كاملة فتصح على الراجح .
(١) الشافعية - قالوا : لا يجوز له صلاة الفرض على الدابة ، إلا إذا كانت واقفة أو سائرة وزملها بيد مميز ، وكانت صلاته مستوفية ، سواء في حالة الأمن والقدرة وغيرهما ، إلا أن الخلاف في الأحوال المتقدمة ، يصلى حسب قدرته ، وعليه الإعادة .

الحنفية - قالوا : لا تصح صلاة الفرض على الدابة لغير عذر ، ولو أتى بها كاملة ، سواء كتبت الدابة سائرة أو واقفة ، إلا إذا صلى على محمل فوق دابة ، وهى واقفة والمحمل عيدان مرتكزة على الأرض . أما المعذور فإنه يصلى حسب قدرته ، ولكن بالإيماء لأنها فرضه ، وإذا كان يقدر على إيقاف الدابة فلا تصح صلاته حال سيرها ، ومثل الفرض الواجب بأنواعه .

(٢) الشافعية - قالوا : إن الصلاة النافلة في السفينة يجب أن تكون إلى جهة القبلة ، فإن لم يكن التحول إليها ترك النافلة ببلرة ، وهذا في غير الملاح أما هو فيجب عليه استقبال القبلة إن قدر ، وإلا صلى إلى جهة قدرته على الراجح . أما الفرض فيجب فيه استقبال القبلة مطلقاً .

صلى إلى جهة قدرته ، ويسقط عنه السجود أيضا ، إذا عجز عنه . ومحل كل ذلك إذا خاف خروج الوقت قبل أن تصل السفينة أو القاطرة إلى المكان الذى يصلى فيه صلاة كاملة ، ولا تجب عليه الإعادة ، ومثل السفينة القطر البخارية البرية .

مبحث الصلاة في جوف الكعبة

ومن صلى في جوف الكعبة فرضا أو نفلا فصلاته صحيحة على تفصيل في المذاهب (١) .



(١) الحنابلة - قالوا : إن صلاة الغرض لاتصح في جوف الكعبة ، ولا على ظهرها ، إلا إذا وقف في منتهاها ولم يبق وراءه شيء منها ، أو وقف خارجها وسجد فيها ، أما صلاة النافلة والصلاة المنذورة ، فتصح فيها ، وعلى سطحها ، إن لم يسجد على منتهاها ، فإن سجد على منتهاها لم تصح صلاته مطلقا ، لأنه يصير في هذه الحالة غير مستقبل لها .

المالكية - قالوا : تصح صلاة الغرض في جوفها ، إلا أنها مكروهة كراهة شديدة ، ويندب له أن يعيدها في الوقت ، أما النقل فإن كان غير مؤكد ندب أن يصليها فيها ، وإن كان مؤكدا كره ولا يعد ، وأما الصلاة على ظهرها فباطلة إن كانت فرضا وصحيحة إن كانت نفلا غير مؤكد . وفي النقل المؤكد قولان متساويان .

الشافعية - قالوا : إن الصلاة في جوف الكعبة صحيحة فرضا كانت أو نفلا ، إلا أنها لاتصح إذا صلى إلى بلها مفتوحا ، أما الصلاة على ظهرها ، فإنه يشترط لصحتها أن يكون أمامه شاخص منها ، يبلغ ثلثي ذراع بذراع الأدمى .
الحنفية - قالوا : إن الصلاة في جوف الكعبة وعلى سطحها صحيحة مطلقا ، إلا أنها تكره على ظهرها ، لما فيه من ترك التعظيم .

فرائض الصلاة

مبحث النية

وأما فرائضها - أركانها - فأولها : النية (١) . فإن كانت الصلاة فرضا وجب تعيينها (٢) . كأن ينوى ظهرا ، أو عصرا ، وهكذا (٣) .

(١) الحنفية - قالوا : النية شرط لأركان ، وهي شرط في كل العبادات ، فيشمل صلاة الجنازة وغيرها ، ويستثنى من ذلك التلاوة ، والأذكار ، والأذان ، ونحو ذلك ، فإنها لا تحتاج إلى نية ، وكذلك كل ما كان شرطا للعبادات ، فإنه لا يحتاج إلى نية ، إلا التيمم فإن النية شرط فيه . وكذلك كل ما كان جزء عبادة ، كسج الخف والراس ، فإنه لا يحتاج إلى نية . وإذا عقب النية بالمشيئة ، بأن قال : نويت إن شاء الله ، فإن كان المنوى مما يتعلق بالأقوال كالطلاق - فإنه لا يتعلق بالنية ، إذ لو نوى طلاقها لم يقع - فإنه يبطل بالمشيئة . وإن كان المنوى مما يتعلق بالنية كالصوم - فإنه يتعلق بالنية ، إذ لو نوى الصوم بدون قول صح - فإنه لا يبطل بالمشيئة .

الحنابلة - قالوا : إن النية شرط في الصلاة لأفرض .

(٢) المالكية - قالوا : يجب التعيين في الفرائض ، إلا في صورة واحدة ، وهي ما إذا دخل شخص المسجد فوجد الإمام يصلي ، فظن أن صلاته هي الجمعة ، فنواها فتبين أنها الظهر ، فإنها تصح ، وأما عكس ذلك فيبطل .

(٣) الحنفية - قالوا : إذا نوى الظهر أو العصر مثلا ، بدون أن ينوى قيذاً آخر كعصر اليوم أو عصر الوقت مثلا ، فإن كانت صلاته أداء صحت اكتفاء بتعيين الظهر أو العصر ، أما إن كانت صلاته قضاء فإن كان لا يعلم خروج الوقت لم تصح وإن كان يعلم خروجه صحت ، فإن نوى ظهر اليوم صحت صلاته مطلقا ، أي ولو كانت قضاء ، وكان لا يعلم خروج الوقت ، وإن نوى عصر الوقت أو فرض الوقت صحت صلاته في الأداء ، أما إذا خرج الوقت فإنها تصح فيما إذا نوى عصر الوقت دون فرض الوقت ، لأن فرض الوقت قد تغير .

الشافعية - قالوا : لا بد من تعيين صلاة الفرض بثلاثة أمور : (١) نية الفرضية (٢) قصد إيقاع الفعل ، (٣) تعيين الصلاة ، بأن يقصد إيقاع صلاة فرض الظهر مثلا ، ويشترط أن يكون ذلك مقارنا لأي جزء من أجزاء تكبيرة الإحرام ، وهذا هو المراد عندهم بالاستحضار والمقارنة العرفيين .

ولا فرق في ذلك بين أن يكون فرض عين أو كفاية أو نذرا (١) . فإن لم يعين لم تنعقد صلاته ، وإن كانت الصلاة نفلا ففي تعيينها تفصيل في المذاهب (٢) .

(١) الحنفية - زادوا الواجب ، فإنه يلزم تعيينه ، كالوتر وقضاء ما شرع فيه من النفل ثم المسد ، وركعتي الطواف .
الشافعية - زادوا الفرض المعاد ، فلو صلى الظهر صحيحا ثم بدا له أن يعيده لزمه تعيينه .

(٢) الحنفية - قالوا : لا يشترط تعيين صلاة النافلة ، سواء كانت سننا مؤكدة أولا ، بل يكفي أن ينوى مطلق الصلاة إلا أن الأحوط في السنن أن ينوى الصلاة متبعا لرسول الله ﷺ ، كما أن الأحوط في صلاة التراويح أن ينوى التراويح ، أو سنة الوقت ، أو قيام الليل ، وإذا وجد جماعة يصلون ولا يدري أهم في صلاة التراويح أم في صلاة الفرض وأراد أن يصل معهم ، فلينوى صلاة الفرض ، فإن تبين أنهم في صلاة الفرض أجزاء ، وإن تبين أنهم في التراويح انعقدت صلاته نفلا .

الحنابلة - قالوا : لا يشترط تعيين السنة الراتبة ، بأن ينوى سنة عصر أو ظهر كما يشترط تعيين سنة التراويح ، وإما النفل المطلق فلا يلزم أن ينوى تعيينه ، بل يكفي فيه نية مطلق الصلاة .

الشافعية - قالوا : صلاة النافلة - إما أن يكون لها وقت معين كالسنن الراتبة وصلاة الضحى ، وإما أن لا يكون لها وقت معين ، ولكن لها سبب كصلاة الاستسقاء ، وإما أن تكون نفلا مطلقا ، فإن كان لها وقت معين أو سبب ، فإنه يلزم أن يقصدها ويعينها ، بأن ينوى سنة الظهر مثلا ، وأنها قبلية أو بعدية ، كما يلزم أن يكون - القصد والتعيين مقارنين لأي جزء من أجزاء التكبير ، وهذا هو المراد بالمقارنة والاستحضار العرفيين ، كما تقدم ولا يلزم فيها نية النافلة ، بل يستحب ، أما إن كانت نفلا مطلقا فإنه يكفي فيها مطلق قصد الصلاة حال النطق بأي جزء من أجزاء التكبير ، ولا يلزم فيها التعيين ولا نية النافلة . ويلحق بالنفل المطلق في ذلك كل نافلة لها سبب ، ولكن يغني عنها غيرها ، كتحية المسجد فإنها سنة لها سبب ، وهو دخول المسجد ولكن تحصل في ضمن أي صلاة يشرع فيها عقب دخوله المسجد .

المالكية - قالوا : الصلاة غير المفروضة : إما أن تكون سنة مؤكدة وهي صلاة الوتر والعديد والكسوف والاستسقاء ، وهذه يلزم تعيينها في النية بأن ينوى ، صلاة الوتر أو العيد وهكذا ، وإما أن تكون رغبة وهي صلاة الفجر لأغير ، ويشترط فيها التعيين أيضا ، بأن ينوى صلاة الفجر ، وإما أن تكون مندوبة كالرواتب والضحى والتراويح والتجهد ، وهذه يكفي فيها نية مطلق الصلاة ، ولا يشترط تعيينها ، لأن الوقت كاف في تعيينها .

ولا يشترط (١) أن ينوى الفرضية في الفرض ولا النفلية في النفل ، ولا أن ينوى عدد الركعات ولا الأداء ولا القضاء ، فإذا نوى شيئاً من ذلك وكانت نيته مطابقة للواقع صحت صلاته ، وإن لم تطابق الواقع كأن نوى الصلاة أداء وكانت في الواقع قضاء أو العكس ، فإن كان عالماً بدخول الوقت أو خروجه ، ثم تعمد المخالفة كانت صلاته باطلة لتلاعبه ، وإن لم يكن عالماً ، بل ظن خروج الوقت أو بقاءه ، فتبين خلاف ظنه كانت صلاته صحيحة ، أما إذا نوى الظهر مثلاً خمس (٢) ركعات فإن صلاته تكون باطلة ولو كان غالطاً . أما استحضار المنوى فليس بفرض (٣) . ولا يشترط أن تكون النية مقارنة لتكبيرة الإحرام ، بل يصح تقدمها (٤) عليها بزمن يسير عرفاً .

(١) الشافعية - قالوا : لا بد في تعيين نية الفرض من الأمور الثلاثة المقدم ذكرها .
(٢) الحنفية - قالوا : إذا نوى الظهر خمس ركعات أو ثلاثاً مثلاً ، فإن قعد على رأس الرابعة ثم خرج من الصلاة أجزاء ، وتكون نية الخمس ملغاة .
الملكية - قالوا : لا تبطل صلاته ، إلا إذا كان متعمداً ، فلو نوى الظهر مس ركعات غلطاً صحت صلاته .
(٣) الشافعية - قالوا : يشترط الاستحضار في كل صلاة ، والمراد الاستحضار العرفي ، وهو القصد والتعيين ونية الفرضية في الفرض ، والقصد والتعيين فقط في النفل صاحب الوقت وصاحب السبب ، والقصد فقط في النفل المطلق كما تقدم .

(٤) الشافعية - قالوا : يشترط المقارنة ، وقد تقدم ذلك قريباً .
الحنفية - قالوا : الشرط أن لا يفصل بين النية وبين تكبيرة الإحرام فاصل اجنبى كالأكل والشرب مثلاً . أما إذا كان الفاصل غير اجنبى عن الصلاة كالوضوء والمشي لها فإنه لا يضر ، نعم تندب المقارنة بدون فصل . ويجب العلم بما يقوله ويعمله عند تكبيرة الإحرام ، وهذا هو حضور القلب - فراغه - عما يشغله عن قوله وعمله المختصين بالصلاة عند الإحرام ، وهو القدر اللازم من

ويسن التلغظ باللسان (١) ليساعد اللسان القلب ، فلو تلعظ بها ثم سبق لسانه لغير ما نواه في قلبه صحت . ويشترط في صحة صلاة المأموم أن ينوى الاقتداء (٢) بالإمام ، بأن ينوى متابعتة في أول الصلاة ، فلو أحرم شخص بالصلاة منفردا ثم وجد إماما فنوى الاقتداء به فإن صلاته لاتصح . أما الإمام فإنه لا يشترط أن ينوى الإلمة ، إلا في أمور مبينة في المذاهب (٣) .

الخشوع في الصلاة . أما الخشوع في باقي أركان الصلاة فإنه ليس بلام ، ولكن إن قصر في تحصيله لا يثب على صلاته . (١) المالكية - قالوا : التلغظ بقلبية خلاف الأولى إلا للموسوس ، فإنه مندوب دفعا للموسوسة .

الحنفية - قالوا : إن التلغظ بدعة ، إذ لم يثبت عن رسول الله ﷺ ولا عن أصحابه ، ويستحسن دفعا للموسواس .

(٢) الشافعية - قالوا : إذا نوى الاقتداء في أثناء الصلاة صحت ، إلا في صلاة الجمعة والصلاة التي جمعت جمع تقديم للمطر ، فإنه لا بد أن ينوى الاقتداء فيهما أول صلاته ، وإلا لم تصح .

الحنابلة - قالوا : يشترط في صحة صلاة المأموم أن ينوى الاقتداء بالإمام أول الصلاة ، إلا إذا كان المأموم مسبقا فله أن يقتدى بعد سلام إمامه بمسبوق مثله في غير الجمعة ، ومثل ذلك ما إذا اقتدى مقيم بمسافر يقصر الصلاة ، فإن للمقيم أن يقتدى بمثله في بقية الصلاة بعد فراغ الإمام .

(٣) الحنفية - قالوا : يشترط أن ينوى الإمام الإمامة في كل صلاة ، وتكون نية الإمامة في أول الصلاة ، إلا في الصورتين المتقدمتين .

المالكية - قالوا : يشترط نية الإمامة في كل صلاة تتوقف صحتها على الجماعة ، وهي الجمعة والمغرب والعشاء المجموعتان ليلة المطر تقديما ، وصلاة الخوف وصلاة الاستخلاف ، فلو ترك الإمام نية الإمامة في الجمعة بطلت عليه وعلى المأمومين ولو تركها في الصلاتين المجموعتين بطلت الثانية ، وأما إذا تركها في صلاة الخوف فإنه تبطل على الطائفة الأولى من المأمومين فقط ، لأنها فارقت في غير محل المفارقة وتصح للإمام وللطائفة الثانية ، أما صلاة الاستخلاف فإن نوى الخليفة فيها الإمامة صحت له وللمأمومين الذين سبقوه ، وإن تركها صحت له ، وبطلت على المأمومين .

الحنفية - قالوا : تلزم نية الإمامة في صورة واحدة ، وهي ما إذا كان الرجل يصلي إماما بالنساء فإنه يشترط لصحة اقتدائهن به أن ينوى الإمامة لما يلزم من الفساد في مسألة المحلاة وسيأتي تفصيلها .

مبحث تكبيرة الإحرام

ثانيتها : تكبيرة الإحرام (١) وهى أن يقول : (الله أكبر) باللغة العربية (٢) إن كان قادرا عليها فإن عجز عنها ولم يستطع أن يتعلمها ترجم (٣) عنها باللغة التى يستطيعها . ولاتصح الصلاة بدون التكبيرة ، فلو افتتحها بالتسبيح أو بالتهليل لا يصح . وقد ثبت افتراضها (٤) بالكتاب والسنة والإجماع قال تعالى : (وربك فكبر) وقد انعقد الإجماع على أن المراد به تكبيرة الإحرام ، لأن الأمر للوجوب وغيرها ليس بواجب ، وقال صلى الله عليه وسلم : « مفتاح الصلاة والطهور وتحريمها التكبير

= الشاغعية - قالوا : يجب على الإمام أن ينوى الإمامة في أربع مسائل : إحداها الجمعة . ثانيها ، الصلاة التى جمعت للمطر جمع تقديم كالعصر مع الظهر ، والعشاء مع المغرب ، فإنه يجب عليه أن ينوى الإمامة في الصلاة الثانية منهما فقط ، بخلاف الأولى لأنها وقعت في وقتها ثالثها : الصلاة الملعدة في الوقت جماعة ، فلا بد للإمام فيها أن ينوى الإمامة ، رابعها : الصلاة التى نذر أن يصلها جماعة ، فإنه يجب عليه أن ينوى فيها الإمامة للخروج من الإنم ، فإن لم ينو الإمامة فيها صححت ولكنه لا يزال إنما حتى يعيدها جماعة وينوى الإمامة .

(١) الحنفية - قالوا : إن التحريم ليست ركنا على الصحيح ، وإنما اشترط لها ما اشترط للصلاة من الطهارة وستر العورة الخ .. لاتصلها بالقيام الذى هو ركن .
(٢) الحنفية - قالوا : لا يشترط اللغة العربية بل يكفى الإتيان بها باللغة التى يشأها ولو كان قادرا على العربية على الصحيح ، إلا أنه يكره تحريما إذا كان يحسن العربية .

(٣) المالكية - قالوا : إذا عجز عن تكبيرة الإحرام دخل الصلاة بالنية وسقطت عنه ، ولا يجب عليه الإتيان بترجمتها من لغة أخرى ، فإن أتى بترجمتها فلا تبطل صلاته على الأظهر . أما إن كان قادرا على العربية فيتعين عليه أن يأتى بلفظ الله أكبر بخصوصه ولا يجزئ لفظ آخر بمعناه ولو كان عربيا .

(٤) الحنفية - قالوا : يصح أن يفتتحها بالتسبيح أو بالتهليل وبكل اسم من أسمائه تعالى بدون أن يزيد عليه شيئا ، كان يفتتح بالله أو الرحمن أو نحو ذلك مع كراهة التحريم . أما لو قال استغفر الله أو أعوذ بالله أو لأحول ولا قوة إلا بالله فإنه لا يصير شارعا في الصلاة بذلك .

وتحليلها التسليم » رواد أبو داود .
شروطها :

ويشترط لصحة التكبيرة شروط ، منها : القيام لها في صلاة
الفرض إن كان قادرا عليه ، فإن أتى بها منحنيًا انحناء قليلًا بأن
كان إلى القيام أقرب فإنه لا يضر (١) .

أما إذا انحنأه إلى الركوع أقرب فإنها لا تصح (٢) .

ومنها : أن ينطق بها بصوت يسمعه (٣) هو ، إن لم يكن مانع
من ذلك كصمم أو جلبة وضوضاء ويكفي الأخرص أن يدخل
الصلاة بنيته (٤) . ومنها : تقديم لفظ الجلالة على أكبر فلا
يجزئ أن يقول (أكبر الله) . ومنها : أن لا يمد (هـ) همزة الله
أو أكبر ، وأن لا يمد باء أكبر ومنها : أن يمد لام الجلالة مدا
طبيعيًا . ومنها : أن لا يخذف هاء الله ، وأن يأتي بواو متحركة

(١) الملكية - قالوا : يجب أن تكون تكبيرة الإحرام من قيام ، فلو كبر حال انحنائه
فصلاته باطله بلا تفصيل بين كون الانحناء إلى الركوع أقرب أو إلى القيام أقرب ،
ويستثنى من ذلك المسبوق إذا ابتداء التكبير حال الانحناء للركوع ، فإن صلاته
تصح ولكن تلغى الركعة ولا يعتد بها . أما إذا ابتداء التكبير من قيام وأتمه في حال
الانحناء للركوع أو بعده بلا فصل ، فإنه يعتد بالركعة على أحد قولين راجعين ،
وهذا إذا نوى بالتكبيرة إحراما ولو مع الركوع . أما إذا نوى الركوع فقط فالصلاة
لا تعتد وعليه أن يستمر في صلاته الصورية مع الإمام احترامًا له .

(٢) الحنابلة - قالوا : تصح ما لم يكن راعكا أو قاعدا ، فإن أتى بها من قعود أو
ابتدأها قائما وأتمها راعكا ، انعقدت نفلا إن تسع الوقت لإتمام الفرض والنفل معا ،
واستأنف الفرض .

(٣) الملكية - قالوا : لا يشترط إسماع نفسه بها ولو لم يكن مانع . بل فقط يشترط
تحريك لسانه .

(٤) الشافعية - قالوا : إن الخرس إن كان طارئا فلا بد من تحريك لسانه ولهاته
وشفتيه بالتكبير ، وإن كان الخرس أصليا فلا يجب عليه ويكفي أن يدخل الصلاة
بنيته .

(هـ) الملكية - قالوا : مد الهمزة من لفظ الجلالة أو الهمزة من أكبر لا يضر إلا إذا قصد
الاستفهام . ومدياء أكبر لا يضر إلا إذا قصد جمع كبير . وهو الطيل الكبير .

بين الكلمتين ، بأن يقول : (الله وأكبر) . أما إشباع الهاء من لفظ الجلالة حتى يتولد عنها واوساكنة فإنه لا يضر (٢) . ومنها : الموالاة في النطق بين الكلمتين بحيث لا يفصل بين لفظ الله ولفظ أكبر فاصل من كلام طويل أو قصير (٣) أو سكوت يمكنه أن يتكلم فيه ولو بكلام يسير (٤) .

ومنها : أن يبدأ المقتدى بالتكبير بعد فراغ إمامه منها (٥) ، ولا يشترط الفصل بين تكبير المقتدى والإمام ، فلو وصل المقتدى همزة الله براء الإمام من أكبر صحت صلاته . وكذا يشترط لها كل ما يشترط للصلاة من استقبال القبلة ، وستر العورة ، والطهارة ، ونحو ذلك .

مبحث القيام

ثالثها : القيام لها إن كان قادرا عليه لقوله تعالى : (وقوموا لله قانتين) ولقوله صلى الله عليه وسلم في حديث عمران بن حصين : « صل قائما فإن لم تستطع فقاعدا » رواه البخارى رضى الله عنه . وقد انعقد الإجماع على ذلك . وهو فرض في صلاة

(٢) الشافعية - قالوا : يغتفر زيادة الواو متحركة أو ساكنة للعامى وإن لم يكن معذورا . أما غير العامى فإنه لا يغتفر .

الحنابلة - قالوا : إشباع الهاء حتى يتولد عنها واوساكنة يضر . (٣) الشافعية - قالوا : إن كان الفصل بكلام أجنبي أو بذكر أو بغير ذلك مما ليس بوصف لله تعالى فإنه يضر ولو كان قصيرا . وأما إن كان الفصل بوصف للفظ الجلالة فلا يضر إن لم يزد على كلمتين ، كان يقول : (الله الرحمن الرحيم أكبر) ويضر إذا زاد عن ذلك ، ولا يضر الفصل باداء التعريف .

(٤) الشافعية - قالوا : السكوت الذى يضر الفصل به بين جزأى التحريمة هو ما زاد على سكته النفس والعى .

المالكية - قالوا : السكوت الذى يضر هو ما طال عرفا .

(٥) المالكية - قالوا الشرط في حق المقتدى أن يبدأ التحريمة بعد بدء الإمام بها وإن لا يجتمعها قبله .

الفرائض . أما في غيرها فلا يجب ، ويجب (١) أن يقف منتصباً معتدلاً ، ولا يضر انحناءه قليلاً بحيث لا يكون إلى الركوع أقرب كما تقدم .

وهو فرض إلى أن يركع (٢) فكل ما يأتي به حال القيام من تحريمة أو قراءة مفروضة أو مسنونة أو مندوبة . فإنما يقع في قيام مفروض .

مبحث قراءة الفاتحة

رابعها : قراءة الفاتحة باللغة العربية القادرة عليها ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » روى في الصحيحين ، وهى فرض (٣) في جميع ركعات الفرض

(١) الحنفية - قالوا : إن القيام كما يجب في الفرائض يجب في النذر والواجب وسنة الفجر .

(٢) المالكية - قالوا : يفترض القيام استقلالاً في الصلاة المفروضة حال تكبيرة الإحرام وقراءة الفاتحة والهوى للركوع ، وأما حال قراءة السورة فهو سنة . فلو استند حال قراءتها إلى شيء بحيث لو أزيل لسقط ، لا تبطل صلاته ، إلا أنه إذا جلس وقت قراءة السورة تبطل صلاته ، وإن لم يكن القيام فرضاً لإخلاله بهيئة الصلاة . (٣) الحنفية - قالوا : المفروض مطلق القراءة لا قراءة الفاتحة بخصوصها ، لقوله تعالى : (فاقرءوا ما تيسر من القرآن) فإن المراد القراءة في الصلاة لأنها هي المكلف بها ، ولما روى في الصحيحين من قوله صلى الله عليه وسلم : « إذ قمت إلى الصلاة فأسبغ الوضوء ثم استقبل القبلة ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن » ، ولقوله صلى الله عليه وسلم « لا صلاة إلا بقراءة » . والقراءة فرض في ركعتين من الصلاة المفروضة ويجب أن تكون في الركعتين الأوليين ، كما تجب قراءة الفاتحة فيهما بخصوصها ، فإن لم يقرأ في الركعتين الأوليين في الصلاة الرباعية ، قرأ فيما بعدهما وصحت صلاته ، إلا أنه يكون قد ترك الواجب ، فإن تركه ساهياً يجب عليه أن يسجد لسهو ، فإن لم يسجد وجبت عليه إعادة الصلاة ، كما تجب إعادة إن ترك الواجب عمداً ، فإن لم يفعل كانت صلاته صحيحة مع الإثم .

أما باقي ركعات الفرض فإن قراءة الفاتحة فيه سنة . وأما النفل فإن قراءة الفاتحة واجبة في جميع ركعاته ، لأن كل اثنتين منه صلاة مستقلة ولو وصلهما بغيرهما كان صلى الله عليه وسلم أربعا بتسليمة واحدة ، والحقوا الوتر بالنفل ، فتجب القراءة في جميع ركعاته .

والنقل على الإمام والمنفرد ، بخلاف المأموم ، فإنها لا تفرض عليه على تفصيل في المذاهب (١) .

ومن عجز عن قراءة الفاتحة باللغة العربية فلا يجوز له أن يقرأها مترجمة بلغة أخرى ، فلو فعل ذلك بطلت صلاته (٢) وإنما يجب عليه أن يأتي ببديلها (٣) من القرآن . إن أمكنه ، بحيث يكون البديل مساويا للفاتحة في عدد الحروف والآيات ، فإن عجز عن ذلك بأن أحسن قراءة آية واحدة أو أكثر ، وجب عليه تكرار ما حفظه بقدر الفاتحة ، فإن عجز عن ذلك وجب عليه أن يذكر الله ، وإلا وجب عليه السكوت بقدر الفاتحة .

= وقدروا القراءة المفروضة بثلاث آيات قصار ، أو آية طويلة تعدلها ، وهذا هو الأحوط .

(١) الشافعية - قالوا : يفترض على المأموم قراءة الفاتحة خلف الإمام ، إلا إن كان مسبوقا بجميع الفاتحة أو بعضها ، فإن الإمام يتحمل عنه مسبق به إن كان الإمام أهلا للتحمل ، بأن لم يظهر أنه محدث ، أو أنه أدركه في ركعة زائدة عن الغرض .

الحنفية - قالوا : إن قراءة المأموم خلف إمامه مكروهة تحريما في السرية والجهرية لما روى من قوله صلى الله عليه وسلم : « من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة ، وهذا الحديث روى من عدة طرق ، وقد أئتمنع المأموم من القراءة عن ثمانين نفرا من كبار الصحابة ، منهم المرتضى والعبادلة ، وروى عن عدة من الصحابة أن قراءة المأموم خلف إمامه مفسدة للصلاة ، وهذا ليس بصحيح فاقوى الأقوال وأحوظها القول بكرامية التحريم .

الملكية - قالوا : القراءة خلف الإمام مندوبة في السرية مكروهة في الجهرية إلا إذا قصد مراعاة الخلاف فيندب .

الحنابلة - قالوا : القراءة خلف الإمام مستحبة في الصلاة السرية وفي سككات الإمام في الصلاة الجهرية ، وتكره حال قراءة الإمام في الصلاة الجهرية .

(٢) الحنفية - قالوا : من عجز عن العربية يقرأ بغيرها من اللغات الأخرى وصلاته صحيحة .

(٣) الملكية - قالوا : من لا يحسن قراءة الفاتحة وجب عليه تعلمها إن أمكنه ذلك ، فإن لم يمكنه وجب عليه الاقتداء بمن يحسنها ، فإن لم يجده ثب له أن يفصل بين تكبيره وركوعه . ويندب أن يكون الفصل بذكر الله تعالى . وإنما يجب الاقتداء على غير الأخرس . أما هو فلا يجب عليه .

ولا بد في القراءة أن تكون صحيحة شرعا وأن يسمع (١) بها نفسه حيث لا مانع .

مبحث الركوع

خامسها : الركوع : وهو فرض في كل صلاة للقادر عليه ، لقوله ﷺ لخالد بن رافع حين أساء صلاته « ثم أركع حتى تطمئن راکعاً » .
وفي القدر المجزئ في الركوع خلاف في المذاهب (٢) .

(١) المالكية - قالوا : لا يجب عليه أن يسمع بها نفسه . ويكفي أن يحرك بها لسانه ، والأولى أن يسمع بها نفسه مراعاة للخلاف .

(٢) الحنفية - قالوا : يحصل الركوع ببطاطة الرأس بان ينحني إنحناء يكون إلى حال الركوع أقرب ، فلو فعل ذلك صححت صلاته . أما كمال الركوع فلانحناء الصلب حتى يستوى الرأس بالعجز ، وهذا في ركوع القائم . أما القاعد في ركوعه يحصل ببطاطة الرأس مع انحناء الظهر . ولا يكون كاملاً إلا إذا حاذت جبهته قدام ركبتيه .

الحنابلة - قالوا : إن المجزئ في الركوع بالنسبة للقائم انحناء بحيث يمكنه مس ركبتيه بيديه وإذا كان وسطاً في الخلقة لأطويل اليدين ولاقصيرهما ، وقدره من غير الوسط الانحناء بحيث يمكنه مس ركبتيه بيديه لو كان وسطاً ، وكمال الركوع أن يمد ظهره مستويا ويجعل رأسه بإزاء ظهره ، بحيث لا يرفعه عنه ولا يخفضه وبالنسبة للقاعدة مقابلة وجهه لما قدام ركبتيه من الأرض أدنى مقابلة ، وكماله أن تتم مقابلة وجهه لما قدام ركبتيه .

الشافعية - قالوا : أقل الركوع بالنسبة للقائم انحناء بحيث تنال راحتنا معتدل الخلقة ركبتيه بدون انحناس ، وهو أن يخفض عجزه ويرفع رأسه ويقدم صدره . بشرط أن يقصد الركوع . واكملة بالنسبة له أن يسوى بين ظهره وعنقه . وأما بالنسبة للقاعدة ، فقلله أن ينحني بحيث تحاذي جبهته ما أمام ركبتيه واكملة أن تحاذي جبهته موضع سجوده من غير مماسة ،

المالكية - قالوا : حد الركوع الفرد أن ينحني حتى تقرب راحته من ركبتيه إن كان متوسط اليدين ، بحيث لو وضعهما لكانتا على رأس الفخذين مما يلي الركبتين ، ويندب وضع اليدين على الركبتين وتمكينهما منهما وتسوية ظهره .

مبحث السجود

سادسها : السجود ، لقوله ﷺ : « ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا » وهو مرتان في كل ركعة ، وفي حدّ السجود المفروض اختلاف في المذاهب (١) .

ويشترط في صحة السجود أن يكون على يابس تستقر جبهته عليه كالحصير والبساط بخلاف القطن المندوف الذي لا تستقرّ الجبهة عليه ، فإنه لا يصح عليه السجود ، ومثله التبن والأرز والذرة ونحوها إذا كانت الجبهة لا تستقر عليها . أما إذا استقرت الجبهة فإنه يصح السجود على كل ذلك .

(١) المالكية - قالوا : يفترض السجود على أقل جزء من الجبهة ، وهي مستدير ملين الحاجبين إلى مقدم الرأس ؛ فلو سجد على أحد الجبين لم يكفه ، ويندب السجود على أنفه ، ويعيد الصلاة من تركه في الوقت مراعاة للقول بوجوبه ، والوقت هنا في الظهرين إلى الاصفرار ، وفي العشائين والصبح إلى طلوع الفجر والشمس ، فلو سجد على أنفه دون جبهته لم يكفه ، وإن عجز عن السجود على الجبهة ففرضه أن يوميء للسجود . وأما السجود على اليدين والركبتين وأطراف القدمين فسنة ، ويندب إلصاق جميع الجبهة بالأرض وتمكينها . الحنفية - قالوا : حدّ السجود المفروض هو أن يضع جزءا ولو قليلا من جبهته على ما يصح السجود عليه . أما وضع جزء من الأنف فقط ، فإنه لا يكفي إلا العذر على الراجح . أما وضع الخد والذقن فقط ، فإنه لا يكفي مطلقا للعذر ولا لغیر عذر ولا بد من وضع إحدى اليدين وإحدى الركبتين وشيء من أطراف إحدى القدمين ولو كان أصبعاً واحداً . أما وضع أكثر الجبهة فإنه واجب ، ويتحقق السجود الكامل بوضع جميع اليدين والركبتين وأطراف القدمين والجبهة والأنف . الشافعية والحنابلة - قالوا : إن الحدّ المفروض في السجود أن يضع بعض كل عضو من الأعضاء السبعة الواردة في قوله ﷺ : « امرت أن اسجد على سبعة أعظم ، الجبهة واليدين والركبتين وأطراف القدمين » ، إلا أن الحنابلة قالوا : لا يتحقق السجود إلا بوضع جزء من الأنف زيادة على ما ذكر . والشافعية قالوا : يشترط أن يكون السجود على بطون الكفين وبطون أصابع القدمين .

ويشترط أن لا يضع جبهته على كفه ، فإن وضعها على كفه بطلت صلاته (١) . ولا يضر (٢) أن يضع جبهته على شيء ملبوس أو محمول له يتحرك بحركته وإن كان مكروها كما سيأتى ولا يضر (٣) السجود على كور عمامته ، ويشترط على أن يكون موضع الجبهة غير مرتفع عن موضع الركبتين في السجود ، وفي تقدير الارتفاع المبطل للصلاة اختلاف المذاهب (٤) .

(١) الحنفية - قالوا : إن وضع الجبهة على الكف حال السجود لا يضر وإنما يكره فقط .

(٢) الشافعية - قالوا : يشترط السجود عدم وضع الجبهة على ما ذكره وإلا بطلت صلاته ، إلا إذا طال بحيث لا يتحرك بحركته : كما لا يضر السجود على مفديل في يده لأنه في حكم المنفصل .

(٣) الشافعية - قالوا : يضر السجود على كور العمامة ونحوها والعصبة إذا ستر كل الجبهة : فلو لم يسجد على جبهته المكشوفة بطلت صلاته إن كان عمدا عالما إلا لعذر ، كان كان به جراحة وخاف من نزاع العصبة حصول مشقة شديدة . فإن سجوده عليها في هذه الحالة صحيح .

(٤) الحنفية - قالوا : إن الارتفاع الذي يضر في هذه الحالة هو ما زاد على نصف ذراع ، ويستثنى من ذلك مسالة قد تقضى بها الضرورة عند شدة الزحام وهو سجود المصل على ظهر المصل الذي أمامه فإنه يصح بشروط ثلاثة : الأول : أن لا يجد مكانا خاليا لوضع جبهته عليه في الأرض . الثاني : أن يكون في صلاة واحدة . الثالث : أن تكون ركبتاه في الأرض ، فإن فقد شرط من ذلك بطلت صلاته .

الحنابلة - قالوا : إن الارتفاع المبطل للصلاة هو مليخرج المصل عن هيئة الصلاة .

الشافعية - قالوا : إن ارتفاع موضع الجبهة عن موضع الركبتين مبطل للصلاة إلا إذا رفع عجزته ومحولها عن رأسه وكتفيه فتصح صلاته ، فالمدار عندهم على تنكيس البدن ، وهو رفع الجزء الأسفل من البدن عن الجزء الأعلى منه في السجود حيث لا عذر كسجود المرأة الحبل ، فإن التنكيس لا يجب عليها إذا خافت الضرر .

مبحث الرفع من الركوع والسجود والطمأنينة

سابعا : الرفع من الركوع . ثامنها : الرفع من السجود . تاسعها : الاعتدال . عاشرها : الطمأنينة . وبدليل فرضيتها قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث المتقدم : « ثم ارفع حتى تعتدل قائما » ، وقوله ﷺ فيه : « ثم ارفع حتى تطمئن جالسا » ؛ وفي تفسير الرفع والاعتدال والطمأنينة اختلاف في المذاهب (١) .

= المالكية - قالوا : إن كان الارتفاع كثيرا ككرسى متصل بالأرض فالسجود عليه لا يصح على المعتمد ، وإن قليلا كسجدة ومفتاح ومحفظة فلا خلاف في صحة السجود عليه ولكنه خلاف الأولى .

(١) الحنفية - قالوا : الرفع من الركوع والاعتدال والطمأنينة من واجبات الصلاة لا من فرائضها ، إلا أنهم فصلوا فيها فقالوا : الطمأنينة وهي تسكين الجوارح حتى تطمئن المفاصل ويستوى كل عضو في مقرة بقدر تسبيحه على الأقل ، واجبة في الركوع والسجود وكل ركن قائم بنفسه ، ويعبرون عن ذلك بتعديل الأركان ، والواجب في الرفع من الركوع هو القدر الذي يتحقق به معنى الرفع ، ومآزاد على ذلك إلى أن يستوى قائما وهو المعبر عنه بالاعتدال فهو سنة على المشهور ، أما الرفع من السجود فإنه فرض ولكن القدر المفروض منه هو أن يكون إلى القعود أقرب ومآزاد على ذلك أن يستوى جالسا فهو سنة على المشهور .

الشافعية - قالوا : إن الرفع من الركوع هو أن يعود إلى الحالة التي كان عليها قبل أن يركع من قيام أو قعود مع طمأنينة فاصلة بين رفعه من الركوع وهويه للسجود ، وهذا هو الاعتدال عندهم ، وأما الرفع من السجود الأول وهو المسمى بالجلوس بين السجديتين ، فهو يجلس مستويا مع طمأنينة بحيث يستقر كل عضو في موضعه ، فلو لم يستو لم تصح صلاته ، وإن كان إلى الجلوس أقرب ، ويشترط أن لا يطيل الاعتدال في الرفع من الركوع والسجود ، فلو أطل زمننا يسمع الذكر الوارد في الاعتدال وقدر الفاتحة في الرفع من الركوع ، ويسمع الذكر الوارد في الجلوس وقدر أقل التشهد بطلت صلاته ، ويشترط أيضا أن لا يقصد بالرفع من الركوع أو السجود غيره ، فلو رفع من أحدهما لفرغ فإنه لا يجزئه ، بل يجب عليه أن يعود إلى الحالة التي كان عليها من ركوع أو سجود بشرط أن لا يطمئن فيهما إن كان قد إطمأن ثم يعيد الاعتدال .

مبحث القعود الأخير والتشهد

الحادى عشر : من فرائض الصلاة ، القعود الأخير . وفى حده اختلاف فى المذاهب (١) .

= المالكية - قالوا : حد الرفع من الركوع . هو ما يخرج به عن انحناء الظهر إلى اعتدال ، أما الرفع من السجود ، فإنه يتحقق برفع الجبهة عن الأرض ولو بقيت يدها بها على المعتمد : وأما الاعتدال - وهو أن يرجع كما كان - فهو ركن مستقل فى الفصل بين الأركان ، فيجب بعد الركوع وبعد السجود وحال السلام وتكبيرة الإحرام .

وأما الطمانينة فهي ركن مستقل أيضا فى جميع أركان الصلاة ، وحدها استقرار الأعضاء زمنا مازيادة على ما يحصل به الواجب من الاعتدال والانحناء . الحنبلة - قالوا : إن الرفع من الركوع هو أن يفارق القدر المجزئ منه بحيث لاتصل يده إلى ركبتيه : وأما الاعتدال منه فهو أن يستوى قائما بحيث يرجع كل عضو إلى موضعه . والرفع من السجود هو أن تفارق جبهته الأرض . والاعتدال فيه هو أن يجلس مستويا بعده بحيث يرجع كل عضو إلى أصله . (١) الحنفية - قالوا : حد القعود هو ما يكون بقدر قراءة التشهد على الأصح ، لحديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما ، حيث قال له النبي صلى الله عليه وسلم : إذا رفعت رأسك من السجدة الأخيرة وقعدت قدر التشهد فقد تمت صلاتك . المالكية - قالوا : الجلوس بقدر السلام المفروض ، فرض وبقدر التشهد سنة ، وبقدر الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، مندوب على الأصح وبقدر الدعاء المندوب ، مندوب ، وبقدر الدعاء المكروه كدعاء المأموم بعد سلام الإمام ، مكروه .

الشافعية - قالوا : الجلوس الأخير بقدر التشهد ، والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، والتسليمة الأولى ، فرض . وإنما كان الجلوس المذكور فرضا لانه ظرف للفرائض الثلاثة : أعنى التشهد ، والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، والتسليمة الأولى فهو كالقيام للفاتحة وقد ثبت فرضيته بحديث ، صلوا كما رأيتمونى أصلى ، أما ما زاد على ذلك كالجلوس للدعاء والتسليمة الثانية فمندوب .

الحنبلة - حددوا الجلوس الأخير بقدر التشهد والتسليمتين .

الثاني عشر : التشهد الأخير (١) . وفي الفاظه اختلاف في المذاهب (٢) .

(١) الحنفية - قالوا : إنه واجب لأفرض .
المالكية - قالوا إنه سنة .

(٢) الحنفية - قالوا : إن الفاظ التشهد هي : (التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمد عبده رسوله) . وهذا هو التشهد الذي رواه عبد الله بن مسعود رضي الله عنه . والأخذ به أولى من الأخذ بالملروى عن ابن عباس رضي الله عنهما .

المالكية - قالوا : إن الفاظ التشهد هي : (التحيات لله ، الزاكيات لله ، الطيبات والصلوات لله ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله) والأخذ بهذا التشهد مندوب فلو أخذ بغيره من النوار ، فقد أتى بالسنة وخالف المندوب .

الشافعية - قالوا : إن الفاظ التشهد هي : (التحيات المباركات والصلوات الطيبات لله ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن سيدنا محمدا رسول الله) . وقالوا : إن الفرض يتحقق بقوله : (التحيات لله سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله) .

أما الإتيان بما زاد على ذلك مما تقدم فهو أكمل ، ويشترط في صحة التشهد المفروض أن يكون بالعربية إن قدر ، وإن يوالى بين كلماته ، وأن يسمع نفسه حيث لا مانع ، وأن يرتب كلماته : فلو لم يرتبها فإن غير المعنى بعدم الترتيب ، بطلت صلاته إن كان عامدا وإلا فلا ، وقالوا : إن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التشهد الأخير ركن مستقل من أركان الصلاة ، وأقله أن يقول : اللهم صلى على محمد وآل النبي .

الحنابلة - قالوا : إن التشهد الأخير هو : (التحيات لله ، والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ، اللهم صلى على محمد) والأخذ بهذه الصيغة أولى ، ويجوز الأخذ =

مبحث السلام وترتيب الأركان والجلوس بين السجدين

الثالث عشر : السلام (١) المعروف بالآلف واللام مرة واحدة (٢) ، للإمام ، وللمنفرد وللمقتدى ، لحديث مسلم : «تحریمها التكبير وتحليلها التسليم» .
ويشترط أن يكون بلفظ (السلام عليكم) ، فلو قال : سلام عليكم ، أو عليكم السلام (٣) أو السلام عليك ، فلا يجزئ .

الرابع عشر : ترتيب الأركان (٤) بأن يقدم القيام على

= بغيرها مما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم كالأخذ بتشهد ابن عباس مثلا ، والقدر المفروض منه : (التحيات لله سلام عليك أيها النبي ورحمة الله .. سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمد رسول الله ، اللهم صل على محمد) . إلا أن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لا تتعين بهذه الصيغة .

(١) الحنفية - قالوا : إن الخروج من الصلاة بلفظ السلام ليس فرضا ، بل هو واجب ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم لما علم بن مسعود التشهد قال له : : إذا قلت هذا فقد قضيت صلاتك ، إن شئت أن تقوم فقم ، وإن شئت أن تقعد فاقعد فلم يأمره بالخروج من الصلاة بلفظ السلام ، ويحصل الخروج من الصلاة بلفظ السلام وحده بدون كلمة عليكم فلو خرج من الصلاة بغير السلام ولو بالحدث ، صحت صلاته ، ولكنه يكون اثما وتجب عليه الإعادة ، فإن ترك الإعادة كان اثما أيضا .

(٢) الحنابلة - قالوا : يفترض أن يسلم مرتين بلفظ السلام عليكم ورحمة الله .

(٣) الشافعية - قالوا : لا يشترط الترتيب في اللفاظ السلام ، فلو قال عليكم السلام ، صح مع الكراهة .

(٤) الحنفية - قالوا : إن الترتيب فرض بمعنى أنه شرط لأركان ، وهذا فيما لا يتكرر ، كترتيب القيام والركوع والقعود الأخير . أما ما يتكرر في كل ركعة كالسجدة أو في كل الصلاة كعدد ركعاتها ، فإن الترتيب فيه واجب لا يفرض . إلا أن رعية الترتيب بين القراءة والركوع واجبة ، وإن كانت القراءة لا تتكرر في كل ركعة .

لركوع ، والركوع على السجود ، وهكذا بحسب ترتيبها الوارد في قوله صلى الله عليه وسلم للمسيء صلاته : « إذا قمت إلى الصلاة ، فكبر ثم اقرأ ماتيسر معك من القرآن ، وفي بعض الروايات فاقرا بأمر القرآن ، قال : ثم اركع حتى تطمئن راکعاً ، ثم ارفع حتى تعتدل قائماً ، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ، ثم ارفع حتى تستوى قائماً ، ثم افعل ذلك في صلاتك كلها » .

رواه البخارى ومسلم رضى الله عنهما .

الخامس عشر - الجلوس بين السجدين (١) .

مبحث عدّ فرائض الصلاة مجتمعة عند كل مذهب
هذه فرائض الصلاة ، بمعنى أركانها ، وقد ذكرنا عددها
مجموعاً . عند كل مذهب (٢) .

(١) الحنفية - قالوا : إن الجلوس بين السجدين ليس بفرض ، ومقتضى الدليل وجوبه ، وصحح كونه ستة .

(٢) الحنفية - قالوا : إن أركان الصلاة المتفق عليها أربعة وهى : (١) القيام ، (٢) والقراءة ، (٣) والركوع ، (٤) والسجود ، فلا يسقط واحد منها إلا عند العجز ، غير أن القراءة تسقط عن المأموم ، لأن الشارع نهاه عنها ، ولهذا سموها ركناً زائداً ، وذلك لأنهم قسموا الركن إلى : زائد ، وأصل ، فالأصل ما لا يسقط إلا عند العجز بلا خلف ، والزائد ما يسقط في بعض الحالات ، ولو مع القدرة على أدائه .

والأول هو القيام والركوع والسجود ، والثاني هو القراءة ، أما باقى ما يتوقف عليه صحة الصلاة فينقسم إلى قسمين : الأول : مكان خارج ماهية الصلاة ، وهو الطهارة من الحدث والخبث ، وستر العورة واستقبال القبلة ، ودخول الوقت ، والنية ، والتحريم ، وهى شرائط لصحة الشروع في الصلاة كغيرها مما سبق ، والثاني مكان داخل ماهية الصلاة كإيقاع القراءة في القيام ، وكون الركوع بعد القيام .

مبحث واجبات الصلاة

وقد زاد بعض المذاهب واجبات للصلاة (١).

= والسجود بعد الركوع ، وهذه شرائط لادوام صحة الصلاة ، وقد يعبرون عنها بفرائض الصلاة ، ويريدون بالفرض الشرط ، أما القعود الأخير قدر التشهد ، فهو فرض بإجماعهم ، ولكنهم اختلفوا فيه هل هو ركن أصلي أو زائد ؟ ورجحوا أنه ركن زائد ، لأن ماهية الصلاة تتحقق بدونه ، إذ لو حلف لا يصلي يحنث بالرفع من السجود ، وإن لم يجلس فتحقق ماهية الصلاة بدون القعود ، وأما الخروج منها بصنعة بأن يأتي بمنك لها عند انتهائها ، فقد عذبه بعضهم من الفرائض ، والصحيح أنه ليس بفرض ، بل هو واجب .

المالكية - قالوا : فرائض الصلاة خمسة عشر فرضاً وهي : (١) النية ، (٢) وتكبيرة الإحرام ، (٣) والقيام لها في الفرض ، (٤) وقراءة الفاتحة ، (٥) والقيام لها فيه ، (٦) والركوع ، (٧) والرفع منه ، (٨) والسجود ، (٩) والرفع منه ، (١٠) والسلام ، (١١) والجلوس بقدره ، (١٢) والطمانينة ، (١٣) والاعتدال في كل من الركوع والسجود والرفع منهما ، (١٤) وترتيب الأداء ، (١٥) ونية اقتداء المأموم .

الشافعية - عذوا فرائض الصلاة ثلاثة عشر فرضاً : خمسة فرائض قولية ، وثمانية فرائض فعلية ، فالخمس القولية هي : (١) تكبيرة الإحرام ، (٢) وقراءة الفاتحة ، (٣) والتشهد الأخير ، (٤) والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعده ، (٥) والتسليم الأولى . أما الثمانية الفعلية فهي : (١) النية ، (٢) والقيام في الفرض القادر ، (٣) والركوع ، (٤) والاعتدال منه ، (٥) والسجود الأول والثاني ، (٦) والجلوس بينهما ، (٧) والجلوس الأخير ، (٨) والترتيب . وأما الطمانينة فهي شرط محقق للركوع والاعتدال والسجود والجلوس ، فهي لابد منها ، وإن كانت ليست ركنًا زائداً على الراجح .

الحنابلة - عذوا فرائض الصلاة أربعة عشر وهي : (١) القيام في الفرض ، (٢) وتكبيرة الإحرام ، (٣) وقراءة الفاتحة ، (٤) والركوع ، (٥) والرفع منه ، (٦) والاعتدال ، (٧) والسجود ، (٨) والرفع منه ، (٩) والجلوس بين السجدين ، (١٠) والتشهد الأخير ، (١١) والجلوس له وللتسليمتين ، (١٢) والطمانينة في كل ركن فعلي ، (١٣) وترتيب الفرائض ، (١٤) والتسليمتان .

(١) الحنفية - قالوا : إن للصلاة واجبات منها : قراءة سورة الفاتحة في كل ركعت النفل ، وفي الأوليين من الفرض ، ويجب تقديمها على قراءة السورة فإن عكس سهواً سجد للسهو . ضمّ سورة إلى الفاتحة في جميع ركعت النفل والوتر =

سنن الصلاة

وأما سننها فتنقسم إلى قسمين : قسم داخل فيها ، وقسم خارج عنها .

= الأولين من الفرض ، والمراد بالسورة أى سورة من القرآن ، ولو نقصر سورة أو مايمثلها كثلث آيات قصار ، أو آية طويلة والآيات القصار الثلاث كقوله تعالى (ثم نظر ثم عبس وبسر ثم أدبر واستكبر) وهى عشر كلمات وثلاثون حرفا من حروف الهجاء مع حسيان الحرف المشدّد بحرفين ، فلو قرأ من الآية الطويلة هذا المقدار فى كل ركعة اجزاء عن الواجب فعيل هذا يكفى ان يقرأ من آية الكرسي قوله تعالى (الله لا إله إلا هو الحى القيوم لاتأخذه سنة ولا نوم) . أى لايزيد فيها عملا من جنس أعمالها ، كان يزيد عدد السجّات عن الوارد ، فلو فعل ذلك لفى الزائد وسجد للسهو إن كن ساهيا الاطمئنان فى الأركان الأصلية كالركوع والسجود السنجود ونحوهما . القعود الاول فى كل صلاة ولو نظلة . قراءة التشهد الذى رواه ابن مسعود . ويجب القيام إلى الركعة الثالثة عقب تمامه فوراً ، فلو زاد الصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم سهوا سجد للسهو . وإن تعدد وجبت إعادة الصلاة ، وإن كانت صحيحة . لفظ السلام مرتين فى ختام الصلاة ، قراءة الفنون بعد الفاتحة والسورة فى الركعة الثالثة من الوتر . تكبيرات العيدين وهى : ثلاث فى كل ركعة وسيأتى بيانها ، جهر الإمام بالقراءة فى صلاة الفجر والعيدين والجمعة والتراويح والوتر فى رمضان ، والركعتين الأوليين من المغرب والعشاء ، أما المنفرد فيخير بين الجهر والإسار فى جميع صلواته ، إلا ان الأفضل له ان يجهر فيما يجب على الإمام ان يجهر فيه ، ويسرّ فيما يجب على ازمم الإسرار فيه . إسار الإمام والمنفرد فى القراءة فى نفل النهار وفرض الظهر والعصر وثلاثة المغرب والأخيرتين من العشاء ، وصلاة الكسوف والخسوف والاستسقاء . عدم قراءة المقتدى شيئا . مطلقا فى قيام الإمام . ضم ما طلب من الانفس إلى الجبهة فى السجود . افتتاح الصلاة بخصوص جملة (الله اكبر) إلا إذا عجز عنها أو كان لا يحسنها ، فيصح ان يفتتحها باسم من أسماء الله تعالى . تكبير الركوع فى الركعة الثانية من صلاة العيد ، لأنها لما اتصلت بتكبيرات العيد الواجبة صارت واجبة . متابعة الإمام فيما يصح الاجتهاد فيه ، وسيأتى بيان المتابعة فى مبحث الإمامة الرفع من الركوع وتعديل الأركان كما تقدّم ودليل هذه الواجبات كلها مواظبته صلى الله =

فأما السنن الداخلة فيها ، فمنها الثناء (١) ويسمى دعاء الاستفتاح ، وهو قول : (٢) سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك ، ومحلّه بعد تكبيرة الإحرام وقبل القراءة ، ولايسنّ في صلاة الجنازة (٣) ، ومنها : رفع

عليه وسلم عليها ، فمن ترك شيئاً منها ، فإن كان سهواً وجب عليه سجود السهو ، وإن كان عمداً وجب عليه إعادة الصلاة ، فإن لم يعد كان أثماً وإن كانت الصلاة صحيحة كما تقدّم .

الحنابلة - قالوا : إن للصلاة واجبات ثمانية ، وهي : (١) تكبيرات الصلاة كلها ماعدا تكبيرة الإحرام فإنها فرض كما تقدم ، وماعدا تكبيرة المسبوق للركوع إذا أدرك إمامه راكمها فإنها سنة ، (٢) قول سمع الله لمن حمده للإمام والمنفرد ، (٣) قول ربنا ولك الحمد لكل مصل ، ومحل التكبير لغير الإحرام والتسميع والتحميد ما بين ابتداء الانتقال وانتهاؤه فلا يجوز تقديم شيء من ذلك على هذا المحل ، (٤) قول سبحان ربّي العظيم في الركوع مرة واحدة ، (٥) قول سبحان ربّي الأعلى في السجود مرة واحدة ، (٦) قول رب اغفر لي إذا جلس بين السجدين مرة واحدة ، (٧) التشهد الأول ، والمجزئ منه ما تقدم في التشهد الأخير ، ماعدا الصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام ، (٨) الجلوس لهذا التشهد ، وإنما يجب على غير من قام إمامه للركعة الثالثة سهواً ، أما هو فيجب عليه متابعة الإمام ، ويسقط عنه التشهد و الجلوس له .
والواجب عندهم ما تبطل الصلاة بتركه عمداً ولا تبطل بتركه جهلاً أو سهواً ، ويجب عليه السجود في حالة السهو كما تقدم .

(١) الملكية - قالوا : يكره دعاء الاستفتاح المذكور .
(٢) الشافعية - قالوا : إن للثناء صيغاً كثيرة ، والمختار منها أن يقول (وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيئاً مسلماً وما أنا من المشركين . إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له ، وبذلك أمرت وأنا من المسلمين) .

(٣) الحنفية - قالوا : يسنّ الثناء في كل صلاة حتى الجنازة . وقالوا : لو زاد في صلاة الجنازة على الصيغة المتقدمة كلمة ، وجل ثنائك ، فلا تكره . وإما في غيرها فالأولى ترك هذه الزيادة .

يديه عند الشروع في الصلاة على تفضيل في المذاهب (١) وكيفية أن تكون يداه منصوبتين حتى تكون الأصابع .
مع الكف مستقبلية القبلة (٢) ، ومنها : وضع اليد اليمنى على اليسرى بعد تكبيرة الإحرام تحت سرتة (٣) وفي كيفية اختلاف المذاهب (٤) .

(١) الشافعية - قالوا : الأكمل في السنة رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام والركوع والرفع منه ، وعند القيام من التشهيد الأول حتى تحاذي أطراف أصابعه أعلى أذنيه وإبهاماه شحمتي أذنيه وراحته منكبة للرجل والمرأة . أما أصل السنة فيحصل ببعض ذلك .

المالكية - قالوا : رفع اليدين حذو المنكبين عند تكبيرة الإحرام مندوب . وفيما عدا ذلك مكروه .

الحنابلة - قالوا : يسن للرجل والمرأة رفع اليدين إلى حذو المنكبين عند تكبيرة الإحرام والركوع والرفع منه .

الحنفية - قالوا : السنة للرجل أن يرفع يديه حذاء أذنيه ، والمرأة حذاء منكبيها عند تكبيرة الإحرام لا غير . ومثل تكبيرة الإحرام تكبيرات العبدن والقنوت .

(٢) المالكية - قالوا : كيفية الرفع أن تكون يداه مبسوطتين وظهورهما للسماء وبطونهما للأرض على الأشهر .

(٣) المالكية - قالوا : وضع اليد اليمنى على اليسرى فوق السرة تحت الصدر ، ويعبر عنه بالقبض مندوب في النفل لاسنة ، وأما في الفرض فيكره بأى كيفية إن قصد الاعتماد والاتكاء . وأما إن قصد به التسنن ، وهو اتباع النبي صلى الله عليه وسلم في فعله فلا يكره ، بل يندب ، وكذا إذا لم يقصد به شيئاً على الظاهر .

(٤) الحنفية - قالوا : كيفية تختلف باختلاف المصلى ، فإن كان رجلاً فيسن في حقه أن يضع باطن كفه اليمنى على ظاهر كف اليسرى محلقاً بالخنصر والإبهام على الرسغ تحت سرتة . وإن كانت امرأة فيسن لها أن تضع يديها على صدرها من غير تحليل .

الحنابلة - قالوا : السنة للرجل والمرأة أن يضع كل منهما باطن يمينه على ظهر يده اليسرى ، ويجعلهما تحت سرتة .

الشافعية - قالوا : السنة للرجل والمرأة وضع بطن كف اليد اليمنى على ظهر =

ومنها : التأمين^(١) وهو أن يقول المصلى عقب الفراغ من قراءة الفاتحة آمين ويكون سرا في الصلاة السرية ، وجهرا في الجهرية ؛ وإنما يسن بشرط : أن لا يسكت طويلا بعد الفراغ من الفاتحة ، أو يتكلم بغير دعاء ، وهو سنة للإمام والمأموم والمنفرد^(٢) . ومنها : التسميع وهو أن يقول حال الرفع من الركوع : سمع الله لمن حمده ، وإنما يسن للإمام والمنفرد دون المأموم^(٣) ومنها التحميد^(٤) وهو أن يقول بعد الرفع من الركوع : ربنا لك الحمد^(٥) ، وإنما يطلب من المأموم والمنفرد دون الإمام^(٦) .

مبحث التبليغ خلف الإمام

ومنها : جهر الإمام بالتكبير^(٧) والتسميع والسلام لإعلام من خلفه ، فإن كان من خلفه يسمعه كره التبليغ من غيره

كف اليسرى تحت صدره وفوق سرته مما يلي جانبه الأيسر ، وأما أصابع يده اليمنى فهو مخير بين أن يبسطها في عرض مفصل اليسرى ، وبين أن ينشرها في جهة ساعدها .

(١) الحنفية - قالوا : التأمين يكون سرا في الجهرية والسرية ، سواء كان ذلك عقب فراغه من قراءة الفاتحة ، أو بسبب سماعه ختام الفاتحة من الإمام ، أو من جاره ولو كانت قراءتهما سرية .

(٢) المالكية - قالوا : التأمين يندب للمنفرد والمأموم مطلقا أى فيما يسره فيه ولهما يجهر فيه ، وللإمام فيما يسره فيه فقط ؛ وإنما يؤمن المأموم في الجهرية إذا سمع قوله إمامه : (ولا الضالين) ، وفي السرية بعد قوله هو : (ولا الضالين) .

(٣) الشافعية - قالوا : يسن التسميع للمأموم أيضا .

(٤) المالكية - قالوا : إن التحميد مندوب لا سنة .

(٥) المالكية - قالوا : الأول أن يقول : (اللهم ربنا ولك الحمد) .

(٦) الشافعية - قالوا : يسن التحميد لكل مصل ولو لإماما .

(٧) المالكية - قالوا : جهر الإمام بالتكبير والتسميع مندوب لاسته .

= لعدم الاحتياج إليه ، ويجب أن يقصد المبلغ - سواء كان إمام أو غيره - الإحرام للصلاة بتكبيرة الإحرام ، فلو قصد الإعلام فقط^(١) لم تنعقد صلاته .

أما غير تكبيرة الاحرام من تكبيرات الانتقال والتسميع والتحميد فإن قصد بها التبليغ فقط فلا تبطل صلاته وإنما يفوته الثواب^(٢) .

ومن سنن الصلاة : تكبيرات الركوع والسجود والرفع من السجود ، والقيام للركعة التالية ، وكل تكبيرة منها سنة مستقلة^(٣) ومنها : قراءة ماتيسر من القرآن بعد الفاتحة ولو آية بعض آية طويلة في الركعتين الأوليين من الفرض الرباعي والثلاثي ، وفي كل ركعة من الثنائية ، وفي جميع ركعات النفل^(٤) وهي سنة للإمام والمنفرد ، وكذا المأموم إذا لم يسمع

(١) الشافعية - قالوا : إذا قصد بتكبيرة الإحرام ، الإعلام والإحرام لانهك صلاته أيضا .

(٢) الشافعية - قالوا : إذا قصد بهذه الأشياء مجرد التبليغ ، أو لم يقصد شيئا بطلت صلاته . أما إن قصد التبليغ مع الذكر فإن صلاته صحيحة ، بخلاف تكبيرة الإحرام كما تقدم .

الحنفية - قالوا : إذا رفع صوته بالتبليغ بالنغم والتفنن بأن قصد إعجاب الناس به فإن صلاته تفسد على الراجح ، وسيأتي تكملة لهذا في مفسدات الصلاة .

(٣) الحنابلة - قالوا : إن كل هذه التكبيرات واجبة ، ما عدا تكبيرة المسبوق الذي أدرك إمامه رакعا ، فإنها سنة كما تقدم .

الحنفية - قالوا : يستثنى من ذلك تكبيرة الركوع في الركعة الثانية من صلاة العيدين ، فإنها واجبة كما تقدم .

(٤) الحنفية - قالوا : إن الإتيان بالسورة ، أو بثلاث آيات قصار ، أو آية طويلة واجب في الركعتين الأوليين من الفرض ، وجميع ركعات النفل ، لأن كل ركعتين منه صلاة مستقلة ولو اتصلتا بغيرهما ، ولا يكفي الإتيان بآية قصيرة أو ببعض آية طويلة إلا إذا كانت تعدل ثلاث آيات قصار ، كما تقدم في مبحث الواجبات .

قراءة الإمام (١)

ومنها : التعوذ (٢) في الركعة الأولى من صلاته (٣) فيقول بعد دعاء الافتتاح وقبل القراءة : ﴿ أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ﴾ ، سواء كان إماماً أو منفرداً أو مأموماً (٤) ، إلا أن المأموم إذا كان مسبوقاً يأتي به عند قضاء ما فاتته . ومنها : التسمية في كل ركعة (٥) قبل الفاتحة ، فيقول : ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾ سرا ، ولو في الصلاة الجهرية .
ومنها : أن تكون القراءة من طوال المفصل أو قصاره أو أوساطه في أوقات مختلفة مبينة هي : وحدّ المفصل في المذاهب (٦) .

= الحنابلة - قالوا : إن قراءة بعض آية لا يكفي في السنة . ولا بد من آية لها معنى مستقل ، فلا يكفي قراءة آية ﴿ ثم نظر ﴾ ولا آية ﴿ مدهامتان ﴾ .
الملكية - قالوا : قراءة ما زاد على أم الكتاب في النافلة مندوب لاسنة .
(٣) الحنفية - قالوا : لا يجوز للمأموم أن يقرأ خلف الإمام مطلقاً كما تقدّم .
الملكية - قالوا : تكره القراءة للمأموم في الصلاة الجهرية ، وإن لم يسمع ، أو سكت الإمام .

الشافعية - قالوا : إذا نوى أن يصلّي النفل أكثر من اثنين يأتي بالسورة فيما قبل التشهد الأول فقط .

(٢) الملكية - قالوا : التعوذ مكروه في صلاة الفريضة سرا كان أو جهرا .
وأما في النافلة فيجوز سرا ويكره جهرا على المراجع .

(٣) الشافعية - قالوا : يسنّ التعوذ في كل ركعة .
(٤) الحنفية - قالوا : المأموم غير المسبوق لا يأتي بالتعوذ ، لأن التعوذ تابع للقراءة على الراجح ، وهي منهى عنها .

(٥) الملكية - قالوا : يجوز التسمية في النافلة ، وأما في الفريضة فتكره مطلقاً سرا وجهرا ، إلا إذا قصد المصلّي الخروج من الخلاف فيكون الإتيان بها أول الفاتحة سرا مندوباً ، ويكره الجهر بها في هذه الحالة .

الشافعية - قالوا : إن البسملة آية من الفاتحة فهي فرض لاسنة ، فحكمها عندهم حكم الفاتحة في السرية والجهرية .

(٦) الحنفية - قالوا : إن طوال المفصل من الحجرات إلى سورة البروج .
وأوساطه من سورة البروج إلى سورة لم يكن . وقصاره من سورة لم يكن إلى =

وإنما تسن الإطالة إذا كان المصل مقيما منفردا ، فإن كان مسافرا فلا تسن (١) ، وإن كان إماما فيسن له التطويل بشروط مفصلة في المذاهب (٢) .

= سورة الناس . فيقرأ من طوال الفصل في الصبح والظهر إلى أنه يسن أن تكون في الظهر أقل منها في الصبح . ويقرأ من أوساطه في العصر والعشاء . ويقرأ من قصاره في المغرب .

الشافعية - قالوا : إن طوال الفصل من الحجرات إلى سورة عم يتساقطون ، وأوساطه من سورة عم إلى سورة الضحى ، وقصاره منها إلى آخر القرآن ، فيقرأ من طوال الفصل في صلاة الصبح وصلاة الظهر ، ويسن أن تكون في الظهر أقل منها في الصبح ؛ إلا أنه يستثنى من ذلك صبح يوم الجمعة فإنه يسن فيه أن يقرأ في ركعته الأولى بسورة (الم - السجدة) وإن لم تكن من الفصل ، وفي ركعته الثانية بسورة (هل أتى) بخصوصها . ويقرأ من أوساطه في العصر والعشاء . ومن قصاره في المغرب .

المالكية - قالوا : إن طوال الفصل من سورة الحجرات إلى آخر والنازعات . وأوساطه بعد ذلك إلى والضحى . وقصاره منها إلى آخر القرآن . فيقرأ من طوال الفصل في الصبح والظهر . ومن قصاره في العصر والمغرب . ومن أوساطه في العشاء ، وهذا كله مندوب عندهم لاستة .

الحنابلة - قالوا : إن طوال الفصل من سورة ق إلى سورة عم . وأوساطه إلى سورة والضحى . وقصاره إلى آخر القرآن . فيقرأ من طوال الفصل في الصبح فقط . ومن قصاره في المغرب فقط . ومن أوساطه في الظهر والعصر والعشاء . ولا يكره أن يقرأ في الفجر وغيره بأقصى من ذلك لعذر ، كسفر ومرضى ، وإن لم يوجد عذره كره في الفجر فقط .

(١) المالكية - قالوا : يندب التطويل للمنفرد ، سواء كان مسافرا أو مقيما .

(٢) الشافعية - قالوا : يسن التطويل للإمام بشرط : أن يكون إمام قوم محصورين راضين بالتطويل ، بأن يصرحوا بذلك ، إلا في صبح يوم الجمعة فإنه يسن للإمام فيه الإطالة بقراءة سورة السجدة كلها وسورة هل أتى وإن لم يرضوا .

المالكية - قالوا : يندب التطويل للإمام بشروط أربعة : الأول : أن يكون إماما لجماعة محصورين . الثاني : أن يطلبوا منه التطويل بلسان الحال أو المقل . الثالث : أن يعلم أو يظن أنهم يطيقون ذلك . الرابع : أن يعلم أو يظن ألا عذر لواحد منهم ، فإن تخلف شرط من ذلك فتقصير القراءة الفضل . =

ومنها : إطالة القراءة (١) في الركعة الأولى من كل صلاة على الثانية ، فإن سوى بينهما في القراءة فقد فاتته السنة ، وإن أطل الثانية على الأولى كره له ذلك ، إلا في صلاة الجمعة (٢) فليس له أن يطيل الثانية فيها على الأولى . ومنها : تفريج القدمين حال القيام ، بحيث لا يقرن بينهما ولا يوسع إلا بعذر كسمن ونحوه ، وقد اختلف في تقديره في المذاهب (٣) . ومنها : أن يقول وهو راکع : (سبحان ربى العظيم) (٤) ، وفي السجود : (سبحان ربى الأعلى) . وفي

= الحنفية - قالوا : تسن الإطالة للإمام إذا علم أنه لم ينقل بها على المقتدين . أما إذا علم أنه ينقل فكره الإطالة ، لأن النبى ﷺ : صلى الصبح بالمعوذتين فلما فرغ قيل : أوجزت - قال : سمعت بكاء صبي فخشيت أن تفتن أمه ، ويلحق بذلك الضعيف والمريض وذو الحاجة .

الحنابلة - قالوا : يسن للإمام التخفيف بحسب حال المأمومين .

(١) المالكية والحنابلة - قالوا : يندب تقصير الركعة الثانية عن الركعة الأولى في الزمن ، ولو قرأ بها أكثر من الأولى بدون فرق بين الجمعة وغيرها ، فإن سوى بينهما ، أو أطل الثانية على الأولى فقد خالف الأولى .

(٢) الحنفية - قالوا : إن صلاة العيدين مثل صلاة الجمعة في إطالة الثانية عن الأولى .

(٣) الحنفية - قدروا التفريج بينهما بقدر أربع أصابع ، فإن زاد أو نقص كره .

الشافعية - قدروا التفريج بينهما بقدر شبر ، فيكره أن يقرن بينهما أو يوسع أكثر من ذلك ، كما يكره تقديم إحداها على الأخرى .

المالكية - قالوا : تفريج القدمين مندوب لاسنة . وقالوا : المندوب هو : أن يكون بحالة متوسطة ، بحيث لا يضمهما ولا يوسعهما كثيرا حتى يتفاحش عرفا . ووافقهم الحنابلة على هذا التقدير ، إلا أنه لا فرق عند الحنابلة بين تسميته مندوبا أو سنة .

(٤) المالكية - قالوا : إن التسبيح في الركوع والسجود مندوب وليس له لفظ معين ، والأفضل أن يكون باللفظ المذكور .

عدد التسبيح الذي تؤدي به السنة اختلاف في المذاهب (١) .
ومنها : أن يضع المصل يديه على ركبتيه حال الركوع ،
وأن تكون أصابع يديه مفرجة ، وأن يبعد الرجل عضديه عن
جنبية (٢) لقوله صلى الله عليه وسلم ، لأنس رضى الله عنه :
« إذا ركعت فضع كفك على ركبتك وفرج بين أصابعك وارفع
يديك عن جنبيك » أما المرأة فلا تجافى بينهما ، بل تضمهما
إلى جنبيهما لأنه أستر لها .

ومنها : أن يسوى بين ظهره وعنقه في حالة الركوع لأنه
صلى الله عليه وسلم : « كان إذا ركع يسوى ظهره حتى لو
صب عليه الماء استقر » ، وأن يسوى رأسه بعجزه . لأن
النبي ﷺ : « كان إذا ركع لم يرفع رأسه ولم يخفضها » .
ومنها : أن ينصب ساقيه (٣) ومنها : أن ينزل إلى السجود
على ركبتيه ثم يديه ثم وجهه . ويعكس ذلك عند القيام من

(١) الحنفية - قالوا : لا تحصل السنة إلا إذا أتى بثلاث تسبيحات . فإن أتى
بأقل لم تحصل السنة .
الحنابلة - قالوا : إن الإتيان بصيغة التسبيح المذكورة واجب ، وما زاد على
ذلك فهو سنة .

الشافعية - قالوا : يحصل أصل السنة بأي صيغة من صيغ التسبيح ، وإن
كان الأفضل أن يكون بالصيغة المذكورة . أما ما زاد على ذلك إلى إحدى عشرة
تسبيحة فهو الأكمل ، إلا أن الإمام يأتي بالزيادة إلى ثلاث من غير شرط ، وما زاد
على ذلك لا يأتي به إلا إذا صرح المأمومون بأنهم راضون بذلك .
المالكية - قالوا : ليس للتسبيح فيها عدد معين .

(٣) المالكية - قالوا : إن وضع يديه على ركبتيه وإبعاد عضديه عن جنبيه
مندوب لاسنة . أما تفريق الأصابع أو ضمها فإنه يترك لطبيعة المصل ، إلا إذا
توقف عليه تمكين اليدين من الركبتين .
(٣) المالكية - قالوا : إن ذلك مندوب .

السجود ، بأن يرفع وجهه ثم يديه (١) ثم ركبتيه . وهذا إذا لم يكن به عذر . أما إذا كان ضعيفا أو لابس خف أو نحو ذلك ؛ فيفعل ما استطاع .

ومنها : أن يجعل في حال السجود كفيه حذو منكبيه مضمومة الأصابع موجهة رؤوسها للقبلة (٢) . ومنها : (٣) أن يبعد الرجل في حال سجوده بطنه عن فخذه ومرفقيه عن جنبه وذراعيه عن الأرض وهذا إذا لم يترتب عليه إيذاء جاره في الصلاة ، وإلا حرم ، لأنه ﷺ كان إذا سجد جافى . أما المرأة فيسن لها أن تلتصق بطنها بفخذها محافظة على سترها . ومنها : أن تزيد الطمأنينة عن قدر والواجب . ومنها : الجهر (٤) بالقراءة للإمام ، والمنفرد (٥) في الركعتين

(٢) الشافعية - قالوا : يسن حال القيام من السجود أن يرفع ركبتيه قبل يديه ، ثم يقوم معتمدا على يديه ولو كان المصل قويا أو امرأة .
المالكية - قالوا : يندب تقديم اليدين على الركبتين عند النزول إلى السجود ، وإن يؤخرهما عن ركبتيه عند القيام للركعة التالية .
(٢) المالكية - قالوا : يندب وضع اليدين حذو الأذنين أو قربيهما في السجود مع ضم الأصابع وتوجيه رؤوسها للقبلة .
الحنفية - قالوا : إن الأفضل أن يضع وجهه بين كفيه ، وإن كان وضع كفيه حذاء منكبيه تحصل به السنة .

(٣) المالكية - قالوا : يندب للرجل أن يبعد بطنه عن فخذه ومرفقيه عن ركبتيه وضبعيه عن جنبه . إبعادا وسطا في الجميع .
(٤) الحنفية - قالوا : الجهر واجب عن الإمام لا سنة كما تقدم .

(٥) الحنفية - قالوا : المنفرد مخير بين الجهر ، والإسرار في الصلاة الجهرية ، فله أن يجهر فيها ، وله أن يسر ، إلا أن الجهر أفضل ، وكذلك المسبوق في الصلاة الجهرية بأن فاتته ركعة من الجمعة خلف الإمام أو الصبح أو العشاء أو المغرب ، ثم قام يقضيها ، فإنه مخير بين أن يسر فيها وبين أن يجهر ، ولا فرق في الصلاة الجهرية بين أن تكون أداء أو قضاء على الصحيح ، فإذا فاتته صلاة =

الأولين من صلاة المغرب والعشاء وفي ركعتي الصبح والجمعة . ومنها الإسرار (١) لكل مصل ، فيما عدا ذلك من الفرائض الخمس . أما الجهر والإسرار في غير الفرائض كالوتر ونحوه ، والنوافل ففيه تفصيل في المذاهب (٢) .
وفي حدّ الجهر والإسرار للرجل والمرأة تفصيل في المذاهب (٣) .

= العشاء مثلا ، وأراد قضاءها في غير وقتها ، فإنه مخير بين أن يسر فيها أو يجهر .
أما الصلاة السرية فإن المنفرد ليس مخيرا فيها ، بل يجب عليه أن يسر على الصحيح ، فإن جهر في صلاة العصر أو الظهر مثلا ، فإنه يكون قد ترك الواجب ، ويكون عليه سجود السهو بناء على تصحيح القول بالوجوب ، أما المأموم فإنه يجب عليه الإنصات في كل حال كما تقدّم .

الحنابلة - قالوا : المنفرد مخير بين الجهر والإسرار في الصلاة الجهرية .
(١) المالكية - قالوا : الإسرار للمأموم مندوب لا سنة .
(٢) المالكية - قالوا : يندب الجهر في جميع النوافل الليلية . والسر في جميع النوافل النهارية ، إلا النافلة التي لها خطبة كالعيد والاستسقاء فيندب الجهر فيها .

الحنابلة - قالوا : يسرّ الجهر في صلاة العيد والاستسقاء والكسوف والتراويح والوتر إذا وقع بعد التراويح . ويسر فيما عدا ذلك .
الشافعية - قالوا : يسرّ الجهر في العيدين وكسوف القمر والاستسقاء والتراويح ووتر رمضان وركعتي الطواف ليلا أو وقت صبح . والإسرار في غير ذلك إلا نوافل الليل المطلقة فيتوسط فيها بين الجهر مرة والإسرار أخرى .
الحنفية - قالوا : يجب الجهر على الإمام في كل ركعات الوتر في رمضان وصلاة العيدين والتراويح ، ويجب الإسرار على الإمام والمنفرد في صلاة الكسوف والاستسقاء والنوافل النهارية ، أما النوافل الليلية فهو مخير فيها .
(٣) المالكية - قالوا : أقل جهر الرجل أن يسمع من يليه . ولأحد لأكثره وأقل سره حركة اللسان وأعلى إسماع نفسه فقط . أما المرأة فجهرها مرتبة واحدة وهو إسماع نفسه فقط . وسرها هو حركة لسانها على المعتمد .

الشافعية - قالوا : أقل الجهر أن يسمع من يليه ولو واحدا لافرق بين أن يكون رجلا أو امرأة إلا أن المرأة لاتجهر إذا كانت بحضرة أجنبي ، وأقل الإسرار أن يسمع نفسه فقط حيث لامنع .
=

ومنها وضع يديه (١) على فخذه بحيث تكون رأس أصابعهما على الركبتين (٢) حالة الجلوس متجهة إلى القبلة . ومنها : الجلوس بهيئة مخصوصة مبينة في المذاهب (٣) .

= الحنابلة - قالوا : اقل الجهر ان يسمع من يليه ولو واحدا ، واقل السر ان يسمع نفسه . اما المرأة فإنه لايسن لها الجهر ، ولكن لا بأس بجهرها إذا لم يسمعها اجنبى ، فإن سمعها اجنبى منعت من الجهر .

الحنفية - قالوا : اقل الجهر إسماع غيره ممن ليس بقربه كاهل الصف الاول فلو سمع رجل او رجلا فقط لايجزىء ، واعلاه لاحد له . واقل المخافتة إسماع نفسه او من بقربه من رجل او رجلين . اما حركة اللسان مع تصحيح الحروف فإنه لايجزىء على الاصح . اما المرأة فقد تقدم في مبحث ستر العورة ان صوتها ليس بعورة على المعتمد ، وعلى هذا لا يكون بينها وبين الرجل فرق في حكم الجهر بالقراءة في الصلاة . ولكن هذا مشروط بان لا يكون في صوتها نفخة او لين او تمطيط يترتب عليه ثوران الشهوة عند من يسمعها من الرجال ، فإن كان صوتها بهذه الحالة كان عورة ويكون جهرها بالقراءة على هذا الوجه مفسدا للصلاة . ومن هنا منعت من الأذان .

(١) المالكية - قالوا : وضع يديه على فخذه مندوب لاسنة .

(٢) الحنابلة - قالوا : يكفى في تحصيل السنة وضع اليدين على الفخذين بدون جعل رؤوس الاصابع على الركبتين .

(٣) المالكية - قالوا : يندب الإفضاء للرجل والمرأة ، وهو ان يجعل رجله اليسرى مع الالية اليسرى على الارض ، ويجعل قدم اليسرى جهة الرجل اليمنى وينصب قدم اليمنى عليها ، ويجعل باطن إبهام اليمنى على الارض .

الحنفية - قالوا - يسن للرجل ان يفرش رجله اليسرى ، وينصب اليمنى ، ويوجه اصابعها نحو القبلة ، بحيث يكون باطن اصابع رجله اليمنى نحو القبلة بقدر الاستطاعة ، ويسن للمرأة ان تتورك بان تجلس على إلتيتها وتضع الفخذ على الفخذ وتخرج رجلها من تحت وركها اليمنى .

الشافعية - قالوا : يسن الافتراش وهو الجلوس على بطن قدمه اليسرى ونصب قدمه اليمنى في جميع جلسات الصلاة إلا الجلوس الأخير فإنه يسن فيه التورك بان يلصق وركه الایسر على الارض وينصب قدمه اليمنى إلا إذا اراد ان يسجد للسجود فإنه لايسن له التورك في الجلوس الأخير بل يسن له في هذه الحالة الافتراش .

ومنها : أن يشير بسبائته في التشهد على تفصيل في المذاهب (١) .

ومنها : الالتفات (٢) بالتسليمة الأولى جهة اليمين حتى

الحنابلة - قالوا : يسن الافتراض في الجلوس بين السجدين وفي التشهد الأول ، وهو أن يفرش رجله اليسرى ويجلس عليها وينصب رجله اليمنى ويخرجها من تحته وينثني أصابعها جهة القبلة . أما في التشهد الأخير في الصلاة الرباعية والثلاثية فإنه يسن له التورك . وهو أن يفرش رجله اليسرى . وينصب رجله اليمنى ويخرجها عن يمينه يجعل إبعده على الأرض . (١) المالكية - قالوا : يندب في حالة الجلوس للتشهد أن يعقد ماعدا السبابة والإبهام تحت الإبهام من يده اليمنى ، وأن يعد السبابة والإبهام وأن يحرك السبابة دائما يميناً وشمالاً تحريكاً وسطاً .

الحنفية - قالوا : يشير بالسبابة من يده إلى اليمنى فقط . بحيث لو كانت مقطوعة أو غليظة لم يشر بغيرها من أصابع اليمنى ولا اليسرى عند انتهائه من التشهد ، بحيث يرفع سبائته عند نفث الألوية عما سوى الله تعالى بقوله (لا إله إلا الله) ويضعها عند إثبات الألوية وحده بقوله (إلا الله) . فيكون الرفع إشارة إلى النفث والوضع إلى الإثبات .

الحنابلة - قالوا : يعقد الخنصر والبنصر من يده ، ويحلق بإبهامه مع الوسطى ويشير بسبائته في تشهده ودعائه عند ذكر لفظ الجلالة ولا يحركها . الشافعية - قالوا : يقبض جميع أصابع يده اليمنى في تشهده إلا السبابة وهي التي تل الإبهام ويشير بها عند قوله (إلا الله) ويدبر رفعها بلا تحريك إلى القيام في التشهد الأول والسلام في التشهد الأخير ناظرًا إلى السبابة في جميع ذلك ، والأفضل قبض الإبهام بجنبها وأن يضعها على طرف راحته .

(٢) المالكية - قالوا : يندب للمأموم أن يتيامن بتسليمة التحليل ، وهي التي يخرج بها من الصلاة . وأما سلامه على الإمام فهو ستة ، ويكون جهة القبلة كما يسن أيضا أن يسلم من على يساره من المأمومين إن شاركه في ركعة فأكثر . وأما الفذ والإمام فلا يسلم كل منهما إلا تسليمة واحدة هي تسليمة التحليل ويندب لهما أن يبدآها لجهة القبلة ويختتماها عند النطق بالكاف والميم من عليكم لجهة اليمين بحيث يرى من خلفهما صقحة وجههما ويجزئ عن غير تسليمة التحليل سلام عليكم وعليك السلام . والأولى عدم زيادة ورحمة الله وبركاته في السلام مطلقا إلا إذا قصد مراعاة الحنابلة فيزيد ورحمة الله مسلما على اليمين واليسار .

يرى خذه الأيمن . والالتفات بالتسليم الثانية جهة اليسار حتى يرى خذه الأيسر . ومنها أن ينوي بسلامة الأول من على يمينه وبسلامة الثاني من على يساره على تفصيل في المذاهب (١) .
ومنها : الصلاة على النبي ﷺ في التشهد الأخير ، وأفضلها أن يقول (اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم على آل إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد (٢)) .

(١) الحنفية - قالوا : يسن في كيفية السلام أن يسلم عن يمينه أولا ، ثم على يساره حتى يرى بياض خذه الأيمن والأيسر ، فإذا نسي وسلم على يساره ابتداء سلم على يمينه فقط ولا يعيد السلام على يساره ثانيا ، أما إذا سلم تلقاء وجهه فإنه يسلم عن يمينه ويساره . والسنة أن يقول (السلام عليكم ورحمة الله) وأن تكون الثانية أخفض من الأولى ، ثم إن كان إماما ينوي بضمير الخطاب المصلين من الإنس والجن والملائكة ، وإن كان مقتديا ينوي إمامه والمصلين ، وإن كان منفردا ينوي الملائكة الحفظة .
الشافعية - قالوا : ينوي السلام على من لم يسلم عليه من ملائكة ومؤمني إنس وجن ، وينوي الرد على من سلم عليه من إمام ومأموم من ابتداء جهة السلام إلى نهايتها .

الحنابلة - قالوا : يسن له أن ينوي بالسلام الخروج من الصلاة ، ولا يسن له أن ينوي به الملائكة ومن معه في الصلاة ، ولكن إن نوى به الخروج من الصلاة مع السلام على الحفظة ومن معه فيها فلا بأس .
المالكية - قالوا : يندب أن يقصد المصل بالتسليم الأولى الخروج من الصلاة والسلام على الملائكة إن كان غير إمام ، وإن كان إماما قصد الخروج من الصلاة والسلام على الملائكة والمقتدين ، وليس على الإمام والفذ غيرها بخلاف المأموم كما تقدم .

(٢) الشافعية والحنابلة - قالوا : الصلاة على النبي ﷺ في التشهد الثاني فرض كما تقدم تفصيله في مذهب كل واحد منهما .

ومنها : الدعاء في التشهد الأخير بعد الصلاة على النبي ﷺ ، وفيه تفصيل في المذاهب (١) .

= والافضل عند الحنابلة ان يقول (اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم إنك حميد مجيد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد) .
الشافعية - قالوا : يسن زيادة لفظ السيادة فيقول سيدنا محمد وسيدنا إبراهيم .

(١) الحنفية - قالوا : يسن أن يدعو بما يشبه اللفظ القرآن كان يقول (ربنا لاترغ قلوبنا) او بما يشبه اللفظ السنة كان يقول (اللهم إني ظلمت نفسي ظلما كثيرا ، وإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمني إنك أنت الغفور الرحيم) ، ولايجوز له أن يدعو بما يشبه كلام الناس كان يقول (اللهم زوجني فلانة او أعطني كذا من الذهب والفضة والمناصب) لانه يبطلها قبل القعود بقدر التشهد ويقوت الواجب بعده قبل السلام .

المالكية - قالوا : يتنب الدعاء في الجلوس الأخير بعد الصلاة على النبي ﷺ ، وله أن يدعو بما شاء من خيرى الدنيا والآخرة ، والافضل الوارد ، ومنه (اللهم اغفر لنا ولوالدينا ولائمتنا ولن سيقنا بالإيمان مغفرة عزا ، اللهم اغفر لنا ما قدمنا وما أخرنا وما أسررنا وما أعلنا وما أنت أعلم به منا ، ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار) .

الشافعية - قالوا : يسن الدعاء بعد الصلاة على النبي ﷺ وقبل السلام بخيرى الدين والدنيا ، ولايجوز أن يدعو بشيء محرم او مستحيل او معلق ، فإن دعا بشيء من ذلك بطلت صلاته ، والافضل ان يدعو بالمأثور عن النبي ﷺ ، كان يقول : (اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت وما أسرفت وما أنت أعلم به مني ، أنت المقدم وأنت المؤخر لا إله إلا أنت) رواه مسلم ، ويسن أن لايزيد الإمام في دعائه عن قدر التشهد والصلاة على النبي ﷺ .
الحنابلة - قالوا : يسن للمصل بعد الصلاة على النبي ﷺ في التشهد الأخير ان يقول : (أعوذ بالله من عذاب جهنم ، ومن عذاب القبر ، ومن فتنة المحيا والممات ، ومن فتنة المسيح الدجال) ، وله أن يدعو بما ورد او بامر الآخرة ولو لم يشبه ما ورد ، وله أن يدعو لشخص معين بغير كلف الخطاب ، وتبطل الصلاة بالدعاء بكاف الخطاب ، كان يقول : (اللهم ادخلك الجنة يا والدي) ، اما لو قال : (اللهم ادخله الجنة) فلا بأس به - وليس له أن يدعو بما يقصد منه ملاذ =

مبحث عد سنن الصلاة مجملة في المذاهب والصلاة سنن أخرى مذكورة في المذهب وقد ذكرت مع عد السنن مجتمعة في ذيل الصحيفة (١) .

= الدنيا وشهواتها كان يقول : (اللهم ارزقني جارية حسناء او طعاما لذيفا ونحوه) ، فإن فعل ذلك بطلت صلاته ، ولا بأس بإطالة الدعاء ما لم يشق على مأموم .

(١) الحنفية - زادوا في السنن الاعتدال عند التحريمة بحيث يأتي بها منتصب القائمة بدون طاطاة الرأس ، وتنام الرفع من الركوع والسجود كما تقدم ، وقيل بوجوب ذلك وصححه بعضهم ، فلو تركه على هذا لزمه سجود السهو ، وقراءة الفاتحة فيما عدا الركعتين الأوليين ، فالسنن عندهم ثلاث وأربعون ، وهي :
(١) رفع اليدين للتحريمة حذاء الأذنين للرجل والأمة ، وحذاء المنكبين للحر ،
(٢) ترك الأصابع على حالها بحيث لا يفرقها ولا يضمها ، وهذا في غير حالة الركوع الآتية : (٣) وضع الرجل يده اليمنى على اليسرى تحت سترته ، ووضع المرأة يديها على صدرها (٤) الثناء (٥) التعوذ للقراءة (٦) التسمية سرا أول لكل ركعة قبل الفاتحة (٧) التأمين (٨) التحميد (٩) الإسرار بالثناء والتأمين والتحميد (١٠) الاعتدال عند ابتداء التحريمة وانتهائها (١١) جهر الإمام بالتكبير والتسميع والسلام (١٢) تفريج القدمين في القيام قدر أربع أصابع (١٣) أن تكون القراءة من المفصل حسب التفصيل المتقدم (١٤) تكبيرات الركوع والسجود (١٥) أن يقول في ركوعه سبحان ربى العظيم ثلاثا (١٦) أن يقول في سجوده سبحان ربى الأعلى ثلاثا (١٧) وضع يديه على ركبتيه حال الركوع (١٨) تفريج أصابع يديه حال وضعهما على ركبتيه في الركوع إذا كان رجلا (١٩) نصب ساقيه (٢٠) بسط ظهره في الركوع (٢١) تسوية راسه بعجزه (٢٢) كمال الرفع من الركوع (٢٣) كمال الرفع من السجود (٢٤) وضع يديه ثم ركبتيه ثم وجهه عند النزول للسجود ، وعكسه عند الرفع منه (٢٥) جعل وجهه بين كفيه حال السجود أو جعل يديه حذو منكبيه عند ذلك (٢٦) أن يباعد الرجل بطنه عن فخذه ، ورفقيه عن جنبه ، وذراعيه عن الأرض في السجود (٢٧) أن تلتصق المرأة بطنها بفخذيهما في السجود (٢٨) الجلوس بين السجدين ، وقد علمت ما فيه مما تقدم . (٢٩) وضع اليدين على الفخذين حال الجلوس بين السجدين وحال =

=التشهد (٣٠) أن يفتش الرجل رجله اليسرى وينصب اليمنى موجهاً أصابعها إلى القبلة حال الجلوس للتشهد وغيره (٣١) أن تجلس المرأة على إيتيها وأن تضع إحدى فخذيها على الأخرى ، وتخرج رجلها اليسرى من تحت وركها اليمين (٣٢) الإشارة بالسبابة عند النطق بالشهادة على ما تقدم (٣٣) قراءة الفاتحة فيما بعد الركعتين الأوليين (٣٤) الصلاة على النبي ﷺ في الجلوس الأخير بالصيغة المتقدمة (٣٥) الدعاء بعد الصلاة على النبي ﷺ بما يشبه الفاظ الكتاب والسنة (٣٦) الالتفات يمينا ثم يسارا بالتسليمتين (٣٧) أن ينوي الإمام بسلامه من خلفه من المصلين والحفظة وصالحى الجن (٣٨) أن ينوى المأموم إمامه بالسلام في الجهة التي هو فيها إن كان عن يمينه أو يساره ، فإن حاذاه نواه بالتسليمتين مع القوم والحفظة وصالحى الجن (٣٩) أن ينوى المنفرد الملائكة فقط (٤٠) أن يخفض صوته في سلامه الثاني عن الأول (٤١) أن لا يؤخر سلامه عن سلام إمامه (٤٢) أن يبدأ باليمين في السلام (٤٣) أن ينتظر المسبوق فراغ إمامه من سلامه الثاني حتى يعلم أنه ليس عليه سجود سهو .

المالكية - زادوا على السنن السابقة سننا أخرى وهى :

- (١) القيام بقراءة مازاد على أم القرآن بالفرض ، أما النفل فالقيام فيه أفضل
- (٢) كل تشهد سواء كان الأول أو غيره (٣) كل جلوس تشهد (٤) السجود على صدور القدمين وعلى الركبتين والكفين (٥) إنصت المقتدى للإمام في الجهر ولو سكت الإمام .

فجملته السنن عندهم أربع عشرة سنة وهى :

- (١) قراءة مازاد على أم القرآن بعد الفاتحة في الركعة الأولى والثانية من الفرض الوقتى المتسع وقته (٢) القيام لها في الفرض (٣) الجهر بالقراءة فيما يجهر فيه حسب ما تقدم (٤) السر فيما يسر فيه على ما تقدم (٥) كل تكبيرات الصلاة ما عدا تكبيرة الإحرام فإنها فرض (٦) كل تسميعة (٧) كل تشهد (٨) كل جلوس للتشهد (٩) الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد الأخير (١٠) السجود على صدور القدمين وعلى الركبتين والكعبين (١١) رد المقتدى على إمامه السلام وعلى من على يساره إن كان به أحد شاركه في إدراك ركعة مع الإمام على الأقل (١٢) الجهر بتسليمه التحليل (١٣) إنصت المقتدى للإمام في الجهر (١٤) الزائد عن القدر الواجب من الطمأنينة .

الشافعية - زادوا على السنن المتقدمة سننا أخرى وهى :

- (١) أن يقول الرجل : سبحان الله عند حدوث شيء يريد التنبيه عليه بشرط أن لا يقصد التنبيه وحده وإلا بطلت الصلاة ، وأن تصفق المرأة عند إرادة التنبيه =

= بشرط ألا تقصد اللعب وإلا بطلت صلاتها ، ولا يضرها قصد الإعلام كما لا يضر زيادته على الثلاث ، وإن توالى التصفيق ولكنها لا تبعد إحدى يديها عن الأخرى ثم تعيدها وإلا بطلت صلاتها (٢) الخشوع في جميع الصلاة ، وهو حضور القلب وسكون الجوارح بأن يستحضر أنه بين يدي الله تعالى وإن الله مطلع عليه (٣) جلوس الاستراحة لمن يصلي من قيام بأن يجلس جلسة خفيفة بعد السجدة الثانية وقبل القيام إلى الركعة الثالثة والرابعة ، ويسن أن تكون قدر الطمانينة ، ولا يضر زيادتها عن قدر الجلوس بين السجدين على المعتمد ، ويأتي بها المأموم وإن تركها الإمام (٤) نية الخروج من الصلاة من أول التسليمة الأولى ، فلو نوى الخروج قبل ذلك بطلت صلاته ، وإن نواه في اثنائها أو بعدها لم تحصل السنة ، وتسمى السنن المتقدمة وما زاد عليها هنا بالهيئات عندهم ، ولم يحصروها في عدد خاص ، وإنما جعلوا لها ضابطاً ، وهو ما عدا الأركان والأبعاض ، وعندهم قسم آخر من السنن يسمى أبعاضاً ، وهو ما يجبر بسجود السهو لو ترك ولو عمداً ، وإنما سميت أبعاضاً تشبيهاً لها بالأبعاض الحقيقية أي الأركان في مطلق الجبر ، وعددها عشرون : (١) القنوت في اعتدال الركعة الأخيرة من الصبح ومن وتر النصف الثاني من رمضان ، أما القنوت عند النزلة في أي صلاة غير مذكر فلا يعد من الأبعاض ، وإن كان سنة (٢) القيام له (٣) الصلاة على النبي ﷺ بعد القنوت (٤) القيام لها (٥) السلام على النبي ﷺ بعدها (٦) القيام له (٧) الصلاة على الأئمة (٨) القيام لها (٩) الصلاة على الصحب (١٠) القيام لها (١١) السلام على النبي (١٢) القيام له (١٣) السلام على الصحب (١٤) القيام له (١٥) التشهد الأول في الثلاثية والرابعة (١٦) الجلوس له (١٧) الصلاة على النبي ﷺ بعده (١٨) الجلوس لها (١٩) الصلاة على الأئمة بعد التشهد الأخير (٢٠) الجلوس له .

الحائلة - زادوا على ما تقدم سنناً أخرى للصلاة ، منها : قول الإمام والمنفرد بعد التمجيد : ملء السماء وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد ، ومنها : ترتيب القراءة ، ومنها : مباشرة أعضاء السجود لمحلله سوى الركبتين فتكره المباشرة بهما ومنها : الإشارة بوجهه نحو القبلة في ابتداء السلام ، ومنها : أن يزيد في التفاتته الثاني بالسلام عن التفاتته الأول .

فجملة السنن عندهم ثمان وستون ، وهي : قسمان قولية ، وفعلية ، فالقولية اثنتا عشرة ، وهي : (١) دعاء الاستفتاح . (٢) التعوذ قبل القراءة . (٣) البسملة (٤) قول آمين . (٥) قراءة سورة بعد الفاتحة كما تقدم . (٦) جهر الإمام بالقراءة كما تقدم ، أما المأموم ، فيكره جهره بالقراءة ، (٧) قول ملء السموات =

= وملت الأرض الخ بعد التحميد كما تقدم (٨) ما زاد على المرة الأولى في تسبيح الركوع والسجود . (٩) وما زاد على المرة في قول : رب اغفر لي في الجلوس بين السجدين . (١٠) الصلاة على الله عليه الصلاة والسلام في التشهد الأخير . (١١) والبركة عليه ، عليه السلام وعلى آل فيه . (١٢) القنوت في الوتر جميع السنة ، أما الفعلية ، وتسمى الهيئات فهي : ست وخمسون تقريبا : (١) رفع اليدين مع تكبيرة الإحرام . (٢) كون اليدين مبسوطتين عند الرفع المذكور . (٣) كونهما مضمومتى الأصابع عند الرفع المذكور أيضا . (٤) رفع اليدين كذلك عند الرفع من الركوع . (٥) حط اليدين عقب ذلك . (٦) وضع اليدين على الشمال حال القيام والقراءة . (٧) جعل اليدين الموضوعتين على هذه الهيئة تحت سرتة . (٨) نظر المصلي إلى موضوع سجوده حال قيامه . (٩) الجهر بتكبيرة الإحرام . (١٠) ترتيل القراءة . (١١) تخفيف الصلاة إذا كان إملا . (١٢) إطالة الركعة الأولى عن الثانية . (١٣) تقصير الركعة الثانية . (١٤) تفريج المصلي بين قدميه حال قيامه يسيرا . (١٥) قبض ركبتيه بيديه حال الركوع . (١٦) تفريج أصابع اليدين حال وضعهما على الركبتين في الركوع . (١٧) مد ظهره في الركوع مع استوائه . (١٨) جعل رأسه حيال ظهره في الركوع . (١٩) مجافاة عضديه عن جنبيه فيه . (٢٠) أن يبدأ في السجود بوضع ركبتيه قبل يديه . (٢١) أن يضع يديه بعد ركبتيه . (٢٢) أن يضع جبهته وانفه بعد يديه . (٢٣) تمكين أعضاء السجود من الأرض . (٢٤) مباشرتها لمحل السجود كما تقدم . (٢٥) مجافاة عضديه عن جنبيه في السجود . (٢٦) مجافاة بطنه عن فخذه فيه أيضا . (٢٧) مجافاة الفخذين عن الساقين فيه . (٢٨) تفريج ما بين الركبتين فيه أيضا . (٢٩) أن ينصب قدميه فيه أيضا . (٣٠) جعل بطون أصابع القدمين على الأرض في السجود . (٣١) تفريق أصابع القدمين في السجود . (٣٢) وضع اليدين حذو المنكبين فيه . (٣٣) بسط كل من اليدين فيه . (٣٤) ضم الأصابع من اليدين فيه أيضا . (٣٥) توجيه أصابعهما إلى القبلة فيه أيضا . (٣٦) رفع اليدين أولا في القيام من السجود إلى الركعة بأن يقوم للركعة الثانية على صدور قدميه . (٣٧) أن يقوم كذلك للركعة الثالثة . (٣٨) أن يقوم كذلك للركعة الرابعة . (٣٩) أن يعتمد بيديه على ركبتيه في النهوض لبقية صلاته . (٤٠) الافتراش في الجلوس بين السجدين . (٤١) الافتراش في التشهد الأول . (٤٢) التورك في التشهد الثاني . (٤٣) وضع اليدين على الفخذين في التشهد الأول . (٤٤) بسط اليدين على الفخذين في التشهد الأول . (٤٥) ضم أصابع اليدين في الجلوس بين السجدين في التشهد الأول =

وقد ذكر بعض المذاهب مندوبيات للصلاة موضحة في ذيل
الصحيفة (١) .

= والثاني (٤٦) قبض الخنصر والبنصر من يده اليمنى (٤٧) تحليق إبهامه مع الوسطى في التشهد مطلقا (٤٨) أن يشير بسببته عند ذكر لفظ الجلالة في التشهد (٤٩) ضم أصابع اليسرى في التشهد (٥٠) جعل أطراف أصابع اليسرى جهة القبلة (٥١) الإشارة بوجهه نحو القبلة في ابتداء السلام (٥٢) الالتفات يمينا وشمالا في تسليمه (٥٣) أن ينوي بسلامه الخروج من الصلاة (٥٤) زيادة اليمين على الشمال في الالتفات (٥٥) الخشوع في الصلاة ، والمرأة فيما تقدم كالرجل إلا أنها لا يسن لها المجافاة السابقة في الركوع والسجود ، بل السنة لها أن تجمع نفسها ، وتجلس مسدلة رجلها عن يمينها ، وهو الأفضل ، ونشر القراءة وجوبا إن كان يسمعها اجنبي ، والخنثى المشكل كالأنثى .

(١) الشافعية والحنابلة - قالوا : لافرق بين المندوب والسنة والمستحب ، بل كلها الفاظ مترادفة على معنى واحد . فالسنة المتقدمة للصلاة تسمى أيضا مندوبيا ومستحبا .

المالكية - قالوا : مندوبيات الصلاة ثمانية وأربعون : (١) نية الأداء والقضاء في محلها . (٢) نية عدد الركعت . (٣) الخشوع . وهو استحضار عظمة الله وهيبته ، وأنه لا يعبد سواه . وهذا هو المندوب . وأما أصل الخشوع فواجب . (٤) رفع اليدين حذو المنكبين عند تكبيرة الإحرام فقط ، (٥) إرسالها بوقار . (٦) إكمال سورة بعد الفاتحة . (٧) تطويل قراءة الصبح والظهر مع ملاحظة أن الظهر دون الصبح . (٨) تقصير القراءة في العصر والمغرب . (٩) توسط القراءة في العشاء . (١٠) تقصير الركعة الثانية عن الركعة الأولى في الزمن . ومسلواتها لها ، وتطويل الثانية عن الأولى خلاف الأولى كما تقدم ، (١١) إسماع المصلي نفسه القراءة في الصلاة السرية . (١٢) قراءة المأموم في الصلاة السرية . (١٣) تأمين المأموم والفتى مطلقا أي في السرية والجهرية . (١٤) تأمين الإمام في الصلاة السرية فقط . (١٥) الإسراع بالتأمين . (١٦) تسوية المصلي ظهره في الركوع . (١٧) وضع يديه على ركبتيه فيه . (١٨) تمكين اليدين من الركبتين فيه أيضا . (١٩) نصب الركبتين . (٢٠) التسبيح في الركوع بأن يقول : سبحان ربى العظيم كما تقدم . (٢١) مبادعة الرجل مرفقيه عن جنبيه . (٢٢) التحميد للفظ والمقتدى . (٢٣) التكبير حال =

= الخفض . (٢٤) والرفع إلا في القيام من اثنتين فينتظر بالتكبير حتى يستقل قائما . (٢٥) لا يقوم المأموم من اثنتين حتى يستقل إمامه . (٢٦) تمكن الجبهة من الأرض في السجود . (٢٧) تقديم اليدين على الركبتين عند الهوى له . (٢٨) تأخيرهما عن الركبتين عند القيام . (٢٩) وضع اليدين حذو الأذنين أو قربهما في السجود مع ضم أصابعهما وجعل رؤوسهما للقبلة . (٣٠) أن يباعد الرجل في السجود مرفقيه عن ركبتيه . (٣١) وبطنه عن فخذه . (٣٢) وعضديه عن جنبيه مع مراعاة التوسط في ذلك . وأما المرأة فتكون منضمة لبناء أمرها على الستر كما تقدم . (٣٣) رفع العجز في السجود . (٣٤) الدعاء فيه . (٣٥) التسبيح فيه . (٣٦) الإفضاء في الجلوس كله ، وقد تقدم تفصيله . (٣٧) وضع الكفين على راس الفخذين في الجلوس . (٣٨) تفريج صا بين الفخذين في الجلوس . (٣٩) عقد ما عدا السبابة والإبهام من أصابع اليد اليمنى تحت إبهامها في جلوس التشهد مطلقا مع مد السبابة والإبهام . (٤٠) تحريك السبابة دائما يمينا وشمالا . (٤١) القنوت في صلاة الصبح خاصة . (٤٢) كونه قبل الركوع في الركعة الثانية . (٤٣) لفظة الخاص (اللهم إنا نستعينك ونستغفرك ونؤمن بك ونتوكل عليك ، ونخضع لك ونخلع ونترك من يفكرك ، اللهم إياك نعبد ، ولك نصلّي ونسجد ، وإليك نسعى ونحفد . نرجو رحمتك ، ونخاف عذابك الجد ، إن عذابك بالكافرين ملحق) وهو رواية الإمام مالك . (٤٤) دعاء قبل السلام . (٤٥) كونه سرا . (٤٦) كون التشهد سرا . (٤٧) تعميم الدعاء . (٤٨) . التيامن بتسليمة التحليل فقط .

الحنفية - قالوا : المندوب والآداب والمستحب بمعنى واحد . وهو ما فعله النبي ﷺ ولم يواظب عليه كما تقدم . فمن آداب الصلاة (١) أن لا ينظر المصلّي إلى شيء يشغله عنها ، كان يقرأ مكتوبا بالحائط ، أو يتلوه بنقوشه أو نحو ذلك ، (٢) أن ينظر في قيامه إلى موضع سجوده ، وفي ركوعه إلى ظاهر قدميه وفي سجوده إلى ما لئن من انفه ، وفي قعوده إلى حجره ، وفي سلامه إلى كتفيه . (٣) الاجتهاد في دفع السعال الطارئ فورا بقدر الاستطاعة . أما السعال المتصنع وهو الحاصل بغير عذر ، فإنه مبطل للصلاة ، إذا اشتمل على حروف كالحشَاء كما يأتي (٤) الاجتهاد في دفع التثاؤب لقوله ﷺ : « التثاؤب في الصلاة من الشيطان ، فإذا ثأب احدكم فليكظم ما استطاع » أي فليدفعه بنحو أخذ شفته السفلى بين أسنانه ، فإن لم يستطع ذلك غطى فمه بكفه أو بظاهر يده اليسرى (٥) التسمية بين الفاتحة والسورة (٦) أن يخرج الرجل يديه من كفيه عند التحريمة . أما =

مبحث سنن الصلاة الخارجة عنها

وأما سنن الصلاة الخارجة عنها . فمنها : اتخاذ السترة (١) لقوله ﷺ : « إذا صلى أحدكم فليصل إلى سترة وليدن منها » .
والسترة : هي ما يجعله المصل بين يديه لمنع المرور ، وإنما تسن للإمام والمنفرد إن خشيا مرور أحد بين يديهما (٢) . وأما المأموم فسترة الإمام سترة له ، ويشترط فيها أن تكون طول ذراع فأكثر (٣) . أما غلظها فلا حد لأقله (٤) ويستحب أن يميل عنها يمينا أو يسارا (٥) بحيث لا يقابلها . وأن يكون مستويا مستقيما ، وأن يقرب منها قدر ثلاثة أذرع من ابتداء قدميه (٦) . فإن وجد ما يصلح أن يكون سترة ، ولكن تعسر غرضه بالأرض لصلابتها ، وضعه بين يديه عرضا (٧) . وهو

المرأة فلا تفعل ذلك محافظة على سترها (٧) أن يقوم المصل عند سماع حي على الصلاة ممن يقيم الصلاة (٨) شروع الإمام في الصلاة بالفعل عند قول المبلغ . قد قامت الصلاة . ليحقق القول بالفعل . (٩) أن يدفع المصل من يمر بين يديه بإشارة خفيفة ، ولا يزيد على ذلك ..

(١) المالكية والحنفية - قالوا : اتخاذ السترة مندوب . وهذا لا ينافي إنم المصل بتركها في طريق الناس إن مر أحد بالفعل بين يديه ، فالإنم بمرور أحد بين يديه بالفعل لا يترك السترة .

(٢) الشافعية والحنابلة - قالوا : تسن لهما وإن لم يخشيا مرور أحد بين يديهما .

(٣) الشافعية - قدروها بثلاثي ذراع على الأقل .

(٤) المالكية - قالوا : يشترط أن لا تقل عن غلظ الرمح .

(٥) الشافعية - قالوا : كونها على يساره أولى .

(٦) المالكية - قالوا : يكون بين المصل وسترته قدر مرور الهرة أو الشاة زائدا على محل ركوعه وسجوده .

(٧) المالكية - قالوا : لا يكتفى وضعه على الأرض لا طولا ولا عرضا ، بل لابد من وضعه منصوبا كما تقدم .

أولى من وضعه طولاً ، فإن لم يجد شيئاً أصلاً خط خطاً
(١) بالأرض كالللال (٢) . وهو أولى من غيره من الخطوط .
ويصح الاستتار بظهر آدمى (٣) غير الكافر والمرأة
الأجنبية ، ويصح بالسترة المغصوبة وإن حرم الغصب
(٤) وكذا السترة النجسة (٥) ، ويصح اتخاذ السترة من
جدار أو عصا أو أثاث أو نحو ذلك بلا ترتيب بينهما ، فله أن
يستتر بإحداها مع وجود غيرها (٦) .

(١) الملكية - قالوا : لا تصح السترة إلا بشيء مرتفع في غلط رمح وطول
ذراع كما تقدم . ويشترط أن يكون ثلبنا فلا تصح بخط ولا بصبي لا ينبت .
(٢) الشافعية - قالوا : لا يصح الاستتار بالخط الذي كالللال ، بل لابد أن
يكون مستقيماً عرضاً أو طولاً ، وكونه طولاً أولى .
(٣) الشافعية - قالوا : يصح الاستتار بالآدمى مطلقاً .
الحنابلة - قالوا : يصح الاستتار بالآدمى مطلقاً بظهره أو غيره .
(٤) الحنابلة - قالوا : لا يصح الاستتار بالمغصوبة ، والصلاة إليها
مكروهة .

(٥) الملكية - قالوا : لا يصح الاستتار بالنجس كقصبة المرحاض .
(٦) الشافعية - قالوا : إن مراتب السترة أربع ، لا يصح الانتقال عن مرتبة
منها إلى التي تليها ، إلا إذا لم تسهل الأولى . فالمرتبة الأولى : هي الأشياء الثابتة
الطاهرة كالجدران والعمد . والمرتبة الثانية : العصا المغروزة ونحوها كالأنث ،
إذا جمعه أمامه بقدر ارتفاع السترة . المرتبة الثالثة : المصلى التي يتخذها
للصلاة عليها من سجادة وعباءة ونحوها بشرط أن لا تكون من فرش المسجد ،
فإنها لا تكفى في السترة ، المرتبة الرابعة : الخط في الأرض بالطول أو بالعرض
وكونه بالطول أولى ، ويشترط في المرتبة الأولى والثانية : أن تكون ارتفاع ثلثي
ذراع فأكثر ، وأن لا يزيد ملبينها وبين المصلى عن ثلاثة أذرع فأقل من رؤوس
الأصابع بالنسبة للطاقم ومن الركبتين بالنسبة للجالس . ويشترط في المرتبة
الثالثة ، والرابعة : أن يكون امتدادهما جهة القبلة ثلثي ذراع فأكثر ، وأن
لا يزيد ملبين رؤوس الأصابع ونهاية ما وضعه من جهة القبلة عن ثلاثة أذرع .

مبحث المرور بين يدي المصلي

ويحرم المرور بين يدي المصلي ، ولو لم يتخذ سترة (١) بلا عذر ، كما يحرم على المصلي أن يتعرض بصلاته لمرور الناس بين يديه (٢) ، بأن يصلي بدون سترة بمكان يكثر فيه المرور ، إن مر بين يديه أحد . فيأثم بمرور الناس بين يديه بالفعل لا بترك السترة ، فلو لم يمر أحد لا يأثم ، لأن اتخاذ السترة في ذاته ليس واجبا ، ويأثم من معها إن تعرض المصلي وكان للمرار مندوحة (٣) ، ولا يأثم إن لم يتعرض المصلي ولم يكن للمرار مندوحة ، وإذا قصر أحدهما دون الآخر أثم وحده (٤) . ويجوز المرور بين يدي المصلي لشد فرجة في الصف ، سواء كان موجودا مع المصلين قبل الشروع في الصلاة أو دخل وقت الشروع فيها (٥) ، كما يجوز مرور من يطوف بالبيت بين يدي المصلي على تفصيل في المذاهب (٦) ، وفي القدر الذي يحرم

- (١) الشافعية - قالوا : لا يحرم المرور بين يدي المصلي إلا إذا اتخذ سترة بشرائطها المتقدمة ، وإلا فلا حرمة ولا كراهة . وإن كان خلاف الأولى .
(٢) الشافعية والحنابلة - قالوا : إن تعرض المصلي بصلاته في موضع يحتاج للمرور فيه يكره مطلقا ، سواء مر أحد أو لم يمر بين يديه .
(٣) الشافعية - قالوا : لا إثم عليهما في هذه الحالة .
الحنابلة - قالوا : يأثم المرار فقط .
(٤) الحنابلة - قالوا : إن كان المقصر المصلي فلا إثم عليه ..
(٥) المالكية - قالوا : الدخول الذي لم يشرع في الصلاة لا يجوز له ذلك ، إلا إذا تعين ملين يدي المصلي طريقا له .
(٦) المالكية - : أجازوا المرور بالمسجد الحرام أمام مصلي لم يتخذ سترة ، أما المستتر فالمرور بين يديه كغيره ، وكذلك يكره مرور الطائف أمام مستتر ، وأما أمام غيره فلا .

الحنفية - قالوا : يجوز المرور بين يدي المصلي للطائف بالبيت ، وكذلك يجوز المرور بين يدي المصلي داخل الكعبة وخلف مقام إبراهيم عليه السلام ، وإن لم -

المرور فيه بين يدي المصلي اختلاف المذاهب (١) . ويسن (٢) للمصلي أن يدفع المار بين يديه بالإشارة بالعين أو الرأس أو اليد ، فإن لم يرجع فيدفعه بما يستطيعه ، ويقدم الأسهل فلاسهل بشرط أن لايعمل في ذلك عملا كثيرا يفسد الصلاة . ومنها : أذان والإقامة وسيأتي الكلام عليهما في باب خاص بهما .

مكروهات الصلاة

وأما مكروهاتها ، فمنها : العبث القليل بيده في ثوبه أو لحيته أو نحو ذلك بدون حاجة . أما إذا كان الحاجة كإزالة العرق عن وجهه أو التراب المؤذى فلا يكره .

= يكن بين المصلي والمار سترة .

الحنابلة - قالوا : لا يحرم المرور بين يدي المصلي بمكة كلها وحرمها . الشافعية - قالوا : يجوز مرور من يطوف بالبيت امام المصلي مطلقا . (١) الحنفية - قالوا : إن كان يصلي في مسجد كبير أو في الصحراء فيحرم المرو بين يديه من موضع قدمه إلى موضع سجوده وإن كان يصلي في مسجد صغير فإنه يحرم المرور من موضع قدميه إلى حائط القبلة ، وقد يربعين ذراعا على المختار . المالكية - قالوا : إن صلّ لسترة حرم المرور بينه وبين سترته ، ولا يحرم المرور من ورائها ، وإن صلّ لغير سترة حرم المرور في موضع ركوعه وسجوده فقط .

الشافعية - قالوا : إن القدر الذي يحرم المرور فيه بين المصلي وسترته هو ثلاثة أذرع فأقل .

الحنابلة - قالوا : إن اتخذ المصلي سترة حرم المرور بينه وبينها ، ولو بعدت ، وإن لم يتخذ سترة حرم المرور في ثلاثة أذرع معتبرة من قدمه . (٢) الحنفية - قالوا : يرخص له في فعل ذلك ، ولم يعذوه سنة ، وليس له أن يزيد على نحو الإشارة بالرأس أو العين أو التسبيح . وللمرأة أن تصفق بيديها مرة أو مرتين .

المالكية - قالوا : ينذب له أن يدفع المار بين يديه .

ومنها : فرقة الأصابع لقوله ﷺ : « لاتقع أصابعك ، وأنت في الصلاة » . رواه ابن ماجه . ومنها : تشبيك الأصابع ، لأن النبي ﷺ : رأى رجلا قد شبك أصابعه في الصلاة ففرج ﷺ بينها . رواه الترمذى وابن ماجه . ومنها : أن يضع يده على خاصرته . ومنها : الالتفات يمينا أو يسارا لغير حاجة كحفظ متاعه ، وفيه تفصيل في المذاهب (١) .

ومنها : الإقعاء (٢) وهو أن يضع إليته على الأرض ، وينصب ركبتيه ، لقول أبى هريرة رضى الله عنه : نهانى رسول الله ﷺ عن نقر كنقر الديك وإقعاء وإقعاء الكلب ، والفتات كالتفات الثعلب ومنها : افتراش ذراعيه أى مدهما كما يفعل السبع

(١) الحنفية - قالوا : المكروه هو الالتفات بالعنق فقط . اما الالتفات بالعين بمنة أو يسرة لمباح ، وبالصدر إلى غير جهة القبلة قدر ركن كامل مبطل للصلاة كما سيأتى :

الشافعية - قالوا : يكره الالتفات بالوجه . اما بالصدر فمبطل مطلقا ، لأن فيه انحرافا عن القبلة .

المالكية - قالوا : يكره الالتفات مطلقا ، ولو بجميع جسده ما دامت رجلاه للقبلة ، وإلا بطلت الصلاة .

الحنابلة - قالوا : إن الالتفات مكروه ، وتبطل الصلاة به إن استدار بجملته ، أو استدبر القبلة ، ما لم يكن في الكعبة ، أو في شدة خوف فلا تبطل الصلاة إن التفت بجملته ، ولا تبطل لو التفت بصدره ، ووجهه ، لأنه لم يستدبر بجملته .

(٢) المالكية - قالوا : الإقعاء بهذا المعنى محرم ، ولا يبطل الصلاة على الأظهر . وأما المكروه عندهم فله أربع صور : منها : أن يجعل بطون أصابعه للأرض ناصبا قدميه جاعلا إليته على عقبه ، أو يجلس على القدمين وظهورهما للأرض .

كتاب الصلاة

ومنها : تشمير كميته عن ذراعيه (١) ومنها : الإشارة بالعين أو الحاجب واليد ونحوها ، إلا إذا كانت الإشارة لحاجة كرد السلام ونحوه (٢) فلا تكره .

ومنها : عقص الشعر (٣) وهو شده على مؤخرة الرأس ، بأن يفعل ذلك قبل الصلاة ، ويصلى وهو على هذه الحالة . أما إذا فعله في الصلاة فمبطل إذا اشتمل على عمل كثير . ومنها : رفع ثوبه بين يديه ، أو من خلفه في الصلاة لقوله ﷺ : « أمرت أن أسجد على سبعة أعظم ، وأن لا أكف شعرا ولا ثوبا » . رواه الشيخان .

ومنها : الاندراج في الثوب كالحرام ونحوه ، بحيث لا يدع منفذا يخرج منه يديه ، ويعبر الفقهاء عن ذلك باشتغال الصماء (٤) . فإن لم يكن له إلا ثوب فليتزبر به ولا يشتمل اشتماله لليهود .

-
- (١) المالكية - قيدوا ذلك بأن يكون لأجل الصلاة . وإما إذا كان مشمرا قبل الدخول فيها لحاجة ودخلها كذلك ، أو شمر في الصلاة لا لأجلها فلا كراهة .
- (٢) الحنفية - قالوا : تكره الإشارة مطلقا ، ولو كانت كرد السلام ، إلا إذا كان المصل يرفع المار بين يديه ، فإن له أن يدفعه بالإشارة ونحوها كما تقدم .
- المالكية - قالوا : الإشارة باليد أو الرأس كرد السلام واجبة في الصلاة . أما السلام بالإشارة ابتداء فهو جائز على الراجح . وتجوز الإشارة لأي حاجة إن كانت خفيفة وإلا منعت ، وتكره للرد على مشمت .
- (٣) المالكية - قالوا : ضم الشعر إن كان لأجل الصلاة كره ، وإلا فلا .
- (٤) الحنابلة - قالوا : إن اشتمل الصماء المكروه هو : أن يجعل وسط رداءه تحت عاتقه الأيمن ، ويجعل طرفيه على عاتقه الأيسر من غير أن يكون تحته ثوب آخر ، وإلا لم يكره .
- الشافعية - لم يذكروا اشتغال الصماء في مكروهات الصلاة .

ومنها : أن يسدل رداءه على كتفيه - كالحرام والملاءة - بدون أن يرد أحد طرفيه على الكتف الآخر (١) ، وأن يغطي الرجل فاه . وهذا إن كان بغير عذر ، وإلا فلا يكره . ومنها : الاضطباع ، وهو أن يجعل الرداء تحت إبطه الأيمن ثم يلقى طرفه على كتفه الأيسر ، ويترك الآخر مكشوفاً . منها : إتمام قراءة السورة حال الركوع . أما إتمام قراءة الفاتحة حال الركوع فمبطل للصلاة ، حيث كانت قراءة الفاتحة (٢) فرضاً . ومنها : الإتيان بالإنكار المشروعة للانتقال من ركن إلى ركن في غير محلها لأن السنة أن يكون ابتداء الذكر عند ابتداء الانتقال ، وانتهائه عند انتهائه ، فيكره أن يكبر للركوع مثلاً بعد أن يتم ركوعه ، أو يقول : سمع الله لمن حمده ، بعد تمام القيام ، بل المطلوب أن يملأ الانتقال بالتكبير وغيره من أوله إلى آخر (٣) . ومنها : تخفيض عينيه إلا لمصلحة كتغريضها عما يوجب الاشتغال والتلهي . ومنها :

(١) المالكية - قالوا : إلقاء الرداء على الكتفين مندوب ، بل يتأكد لإمام المسجد ، ويندب أن يكون طوله ست أذرع وعرضه ثلاثة إن أمكن ذلك ، ويقوم مقامه (البرنس) .

الشافعية - لم يذكروا سدل الرداء المذكور في مكروهات الصلاة .
(٢) الحنفية - قالوا : إن إتمام قراءة الفاتحة حال الركوع مكروه ، كإتمام قراءة السورة حاله ، لأن قراءة الفاتحة ليست فرضاً عندهم كما تقدم ، إلا أن الكراهة في إتمام الفاتحة حال الركوع تحريمية بخلاف إتمام السورة .

(٣) الحنابلة - قالوا : إن ذلك مبطل للصلاة إن تعمد ، فلو كبر للركوع بعد تمامه مثلاً بطلت صلاته إن كان عامداً ، ويجب عليه سجود السهو إن كان ساهياً . لأن الإتيان بذكر الانتقال بين ابتداء الانتقال وانتهائه واجب .

المالكية - قالوا : إن ذلك خلاف المندوب ، لأن الإتيان بالإنكار المشروعة للانتقالات في ابتدائها مندوب كما تقدم .

رفع بصره إلى السماء لقوله ﷺ : « ما بال أقوام يرفعون أبصارهم إلى السماء (١) - أى فى الصلاة - لينتهن أو لتخطفن أبصارهم » . رواه البخارى .

ومنها : أن يقرأ فى الركعة الثانية سورة أو آية فوق التى قرأها فى الأولى ، كأن يقرأ فى الركعة الأولى سورة الانشراح وفى الثانية سورة الضحى ، أو يقرأ فى الأولى : قد افلح من زكاهما ، وفى الثانية : والشمس وضحاها . ونحو ذلك . أما تكرار السورة فى ركعة واحدة أو فى ركعتين فمكروه فى الفرض والنفل إذا كان يحفظ غيرها (٢) . ومنها : أن يكون بين يدي المصلى تنوير أو كانون فيه جمر (٣) ، لأن هذا تشبه بالمجوس . ومنها : أن يكون بين يديه ما يشغله من صورة حيوان أو غيرها ، فإذا لم يشغله لا تكره الصلاة إليها (٤) . ومنها :

-
- (١) الملكية - قالوا : إن كان ذلك للموعظة والاعتبار بآيات السماء فلا يكره .
الحنابلة - استثنوا من ذلك الرفع حل التجشى ، فإنه لا يكره .
- (٢) الحنفية - قالوا : إن هذا مقيد بالصلاة المفروضة . أما النفل فلا يكره فيه التكرار .
- الحنابلة - قالوا : إنه غير مكروه ، وإنما المكروه تكرار الفاتحة فى ركعة واحدة ، وقراءة القرآن كله فى صلاة فرض واحدة لا فى صلاة نافلة .
- (٣) الشافعية - لم يذكروا أن الصلاة إلى تنوير أو كانون مكروهة .
- (٤) الحنفية - قالوا : تكره الصلاة إلى صورة الحيوان مطلقا ، وإن لم تشغله ، سواء كانت فوق رأس المصلى أو أمامه أو خلفه أو عن يمينه أو يساره أو بحدائه ، وأشدّها كراهة ما كانت أمامه ، ثم فوقه ثم يمينه ثم يساره ثم خلفه ، إلا أن تكون صغيرة بحيث لا تظهر إلا بئامل ، كالصورة التى على الدينار ، فلو صلى ومعه دراهم عليها تماثيل لا يكره ، وكذا لا تكره الصلاة إلى الصورة الكبيرة ، إذا كان مقطوعة الرأس . أما صورة الشجر فإن الصلاة لا تكره إليها ، إلا إذا شغلته .

صلاته (٤) خلف صف فيه فرجة . ومنها (٢) : الصلاة في المذبة ، والمجزرة ، وقارعة الطريق ، والحمام ، ومعادن الإبل ، أى مباركها .

مبحث الصلاة في المقبرة

وكذا تكره الصلاة في المقابر على تفصيل في المذاهب (١) .

الحنابلة - قالوا : يكره أن يصلى إلى صورة منصوبة أمامه ، ولو صغيرة لاتبدو للناظرين إلا بتأمل بخلاف ما إذا كانت غير منصوبة ، أو خلفه أو فوقه أو عن أحد جنبيه .

(١) الحنابلة - قالوا : إن كان يصلى خلف الصف الذى فيه فرجة ، فإن كان وحده بطلت صلاته ، وإن كان مع غيره كرهت صلاته .

(٢) المالكية - قالوا : تجوز الصلاة بلا كراهة في المذبة والمجزرة ومحجة الطريق أى وسطها إن أمنت النجاسة . أما إذا لم تؤمن ، فإن كانت محقة أو مظنونة كانت

الصلاة باطلة ، وإن كانت مشكوكة أعيدت في الوقت فقط ، إلا في محجة الطريق إذا صلى فيها لضيق المسجد وشك في الطهارة فلا إعادة عليه . وأما في معادن الإبل أى محال بروكها للشرب الثانى المسمى عللا فهى مكروهة ، ولو أمنت النجاسة ، وتعد الصلاة في الوقت ، ولو كان عمدا على أحد قولين . وأما الصلاة في مبيتها ومقبلها فليست بمكروهة على المعتمد ، إذا أمنت النجاسة .

الحنابلة - قالوا : الصلاة في المذبة والمجزرة وقارعة الطريق والحمام ومعادن الإبل حرام وباطلة ، إلا لعذر كان حبس بها ، ومثلها سقوفها ، إلا صلاة الجنازة فتصح في المقبرة وعلى سطحها .

(٣) الحنفية - قالوا : تكره الصلاة في المقبرة : إذا كان القبرين يدى المصل ، بحيث لو صلى صلاة الخشعين وقع بصره عليه ، أما إذا كان خلفه أو فوقه أو تحت ما هو واقف عليه فلا كراهة على التحقيق ، وقد قيدت الكراهة بأن لا يكون في المقبرة موضع أعد للصلاة لا نجاسة فيه ولا قدر ، وإلا فلا كراهة ، وهذا في غير قبور الأنبياء فلا تكره الصلاة عليها مطلقا .

الحنابلة - قالوا : إن الصلاة في المقبرة ، وهى ما احتوت على ثلاثة قبور فأكثر في أرض موقوفة للدفن باطلة مطلقا . أما إذا لم تحتو على ثلاثة بأن كان بها واحد ، واثنان فالصلاة فيها صحيحة بلا كراهة ، إن لم يستقبل القبر ، وإلا

=

كره .

وللصلاة مكروهات أخرى ، وقد ذكرت المكروهات كلها
مجموعة في ذيل الصحيفة عند كل مذهب (١) .

= الشاغية - قالوا : تكره الصلاة في المقبرة غير المنبوشة ، سواء كانت القبور
خلفه أو أمامه أو على يمينه أو شماله أو تحته إلا قبور الشهداء والأنبياء ، فإن
الصلاة لا تكره فيها ، ما لم يقصد تعظيمهم وإلا حرم . أما الصلاة في المقبرة
المنبوشة بلا حائل فإنها باطلة لوجود النجاسة بها .

المانكية - قالوا : الصلاة في المقبرة جائزة بلا كراهة إن امتن النجاسة ، فإن
لم تؤمن النجاسة ، ففيه التفصيل المتقدم في الصلاة في المزيلات ونحوها .

(١) الحنفية - عدوا المكروهات كما يأتي : (١) ترك واجب أو سنة مؤكدة : عدوا

وهو مكروه تحريماً ، إلا أن إثم ترك الواجب أشد من إثم ترك السنة المؤكدة :

(٢) عبثه بثوبه وبدنه (٣) رفع الحصى من أمامه مرة إلا للسجود (٤) فرقة

الأصابع (٥) تشبيكها (٦) التخصر (٧) الالتفات بعنقه لا بعينه ، فإنه مباح ،

ولا بصدرة فإنه مبطل (٨) الإقعاء (٩) إقتراش ذراعيه (١٠) تشمير كفيه عن

ذراعيه (١١) صلاته في السراويل ونحوها مع قدرته على لبس القميص (١٢) رد

السلام بالإشارة (١٣) التربع بلا عذر (١٤) عصى شعره (١٥) الاعتجار ، وهو

شد الرأس بالمنديل مع ترك وسطها مكشوفاً (١٦) رفع ثوبه بين يديه ، أو من

خلفه إذا أراد السجود (١٧) سدل إزاره (١٨) اندراجه في الثوب بحيث لا يدع

منفذاً يخرج يديه منه (١٩) جعل الثوب تحت إبطه الأيمن وطرح جانبه على

عاتقه الأيسر أو عكسه (٢٠) إتمام القراءة في غير حالة القيام (٢١) إطالة الركعة

الأولى في كل شفع من التطوع إلا أن يكون مروياً عن النبي ﷺ ، أو ماثوراً عن

صحابي كقراءة ﴿ سبح ﴾ و ﴿ قل يا أيها الكافرون ﴾ و ﴿ قل هو الله أحد ﴾ في

الوتر لأنه ملحق بالنوافل في القراءة (٢٢) تطويل الركعة الثانية عن الركعة

الأولى قدر ثلاث آيات فأكثر في جميع الصلوات المفروضة بالاتفاق ، والنفل على

الأصح (٢٣) تكرار السور في ركعة واحدة أو ركعتين في الغرض . أما النفل فلا

يكراه فيه التكرار (٢٤) قراءة سورة ، أو آية فوق التي قرأها (٢٥) فصله بسورة

بين سورتين قرأهما في ركعتين ، كان يقرأ في الأولى ﴿ قل هو الله أحد ﴾ وفي

الثانية ﴿ قل أعوذ برب الناس ﴾ ويترك وسطهما ﴿ قل أعوذ برب الفلق ﴾ لما

فيه من شبه التفضيل والهجر (٢٦) شم الطيب قصداً (٢٧) ترويجه بالروح أو

بالثوب مرة أو مرتين ، فإن زاد على ذلك بطلت صلاته (٢٨) تحويل أصابع

يديه أو رجليه عن القبلة في السجود وغيره (٢٩) ترك وضع اليدين على =

= الركبتين في الركوع (٣٠) ترك وضعهما على الفخذين فيما بين السجديتين ، وفي حال التشهد (٣١) ترك وضع يمينه على يساره بالكيفية المتقدمة حال القيام (٣٢) التلاؤب . فإن غلبه فليكنظم ما استطاع كان يضع ظهر يده اليمنى ، أو كفه على فيه في حال القيام ويضع ظهر يساره في غيره (٣٣) تغميض عينيه إلا لمصلحة (٣٤) رفع بصره للسماء (٣٥) التمطي (٣٦) العمل القليل المنافي للصلاة . أما المطلوب فيها فهو منها ، كتحريك الأصابع (٣٧) ومنه : قتل قملة بعد أخذها من غير عذر ، فإن شغلته بالعض فلا يكره قتلها مع التحرز عن دمها (٣٨) تغطية انفه وغمه (٣٩) وضع شيء لا يذوب في فمه إذا كان يشغله عن القراءة المسنونة ، أو يشغل باله (٤٠) السجود على كور عمامته (٤١) الاقتصار على الجبهة في السجود بلا عذر ، كمرض قلغم بالأنف . وهو يكره تحريما (٤٢) الصلاة في الطريق وفي الحمام وفي الكنيف وفي المقبرة (٤٣) الصلاة في أرض الغير بلا رضاه (٤٤) الصلاة قريبا من نجاسة (٤٥) الصلاة مع شدة الحصر بالبول أو الغائط أو الريح ، فإن دخل في الصلاة وهو على هذه الحالة ، ندب له قطعها إلا إذا خاف فوات الوقت أو الجماعة (٤٦) الصلاة في ثياب ممتهنة لاتصان عن الدنس (٤٧) الصلاة وهو مكتشف الرأس تكسلا . أما إن كان للتذلل والتضرع ، فهو جائز بلا كراهة (٤٨) الصلاة بحضرة طعام يعيل طبعه إليه ، إلا إذا خاف خروج الوقت أو الجماعة (٤٩) الصلاة بحضرة كل ما يشغل البال كالزينة ونحوها ، أو يخل بالخشوع كاللهو واللعب ، ولهذا نهى عن الإتيان للصلاة بالهولة ، بل السنة أن يأتي إليها بالسكينة والوقار (٥٠) عد الأي والتسبيح باليد (٥١) قيام الإمام بجملته في المحراب ، لا قيامه خارجه وسجوده فيه ، إلا إذا ضاق المكان فلا كراهة (٥٢) قيام الإمام على مكان مرتفع بقدر ذراع على المعتمد أو قيامه على الأرض وحده وقيام من خلفه جميعهم على مكان مرتفع عنه (٥٣) أن يخص الإنسان نفسه بمكان في المسجد يصلي فيه بحيث يصير ذلك عادة له (٥٤) القيام خلف صف فيه فرجة (٥٥) الصلاة في ثوب فيه تصلوير (٥٦) أن يصلي إلى صورة سواء كانت فوق رأسه أو خلفه أو بين يديه أو بجذائه ، إلا أن تكون صغيرة أو مقطوعة الرأس ، أو لغير ذي روح (٥٧) الصلاة إلى تنور ، أو كلنون فيه جمر . أما الصلاة إلى القنديل والسراج ، فلا كراهة فيها (٥٨) الصلاة بحضرة قوم نيلىم (٥٩) مسح الجبهة من تراب لا يضره في خلال الصلاة (٦٠) تعيين سورة لا يقرأ غيرها إلا ليس عليه .

الشافعية - عدوا مكروهات الصلاة كما يأتي : (١) الالتفات بوجهه لا بصدرة في غير المستلقى بلا حاجة . أما المستلقى - وهو الذى يصلى مستقبلا على ظهره =

= لعذر - فإن الالتفات بوجهه مبطل لصلاته (٢) جعل يديه في كفيه عند تكبير التحريم ، وعند الركوع والسجود ، وعند القيام في التشهد الأول وعند الجنوس له أو للآخر بالنسبة للذكر دون الأنثى (٣) الإشارة بنحو عين أو حاجب أو نحوهما ولو من أخرس بلا حاجة . أما إذا كانت الإشارة لحاجة كرد السلام ونحوها فلا كراهة ، ما لم تكن على وجه اللعب ، وإلا بطلت (٤) الجهر في موضع الإسرار وعكسه بلا حاجة (٥) جهر المأموم خلف الإمام إلا بالتأمين (٦) وضع اليد في الخصرة بلا حاجة (٧) الإسرار في الصلاة مع عدم النقص عن الواجب ، وإلا بطلت (٨) الصلابة الذكر غير العاري عضديه بجنبه وبطنه بغضه في ركوعه وسجوده . أما الأنثى والعاري فينبغي لكل منهما أن يضم بعضه إلى بعض (٩) الإقعاء المتقدم تفسيره (١٠) ضرب الأرض بجبهته حال السجود مع الطمانينة ، وإلا بطلت (١١) وضع ذراعيه على الأرض حال السجود كما يفعل السبع بلا حاجة (١٢) ملازمة مكان واحد للصلاة فيه لغير الإمام في المحراب . أما هو فلا يكره له على الأرجح (١٣) المبالغة في خفض الرأس في الركوع ، وإطالة التشهد الأول ، ولو بما يندب بعد التشهد الآخر إذا كان غير مأموم وإلا فلا كراهة (١٤) الاضطباع المتقدم تفسيره (١٥) تشبيك الأصابع (١٦) فرقتها (١٧) إسبال الإزار ، أي إدخاله على الأرض (١٨) تغميض بصره لغير عذر . وإلا فقد يجب إذا كانت الصفوف عراة ، وقد يسن إذا كان يصلي إلى حائط منقوش (١٩) رفع بصره إلى السماء ، ولا يسن النظر إلى السماء إلا عقب الوضوء فقط (٢٠) كف الشعر والثوب (٢١) تغطية القدم بيده أو غيرها لغير حاجة . أما للحاجة كدفع التلأؤب فلا يكره (٢٢) البصق أعلما ويمينا ، لا يسارا (٢٣) الصلاة مع مدافعة الحدث (٢٤) الصلاة بحضرة ما تشتاقه نفسه من طعام أو شراب (٢٥) الصلاة في الطريق التي يكثر بها مرور الناس ، كقارعة الطريق والمطاف (٢٦) الصلاة في محال المعصية كالحمام ، ونحوه (٢٧) الصلاة في الكنيسة (٢٨) الصلاة في موضع شأنه النجاسة كمزبلة ومجزرة ومعطن إبل (٢٩) استقبال القبر في الصلاة (٣٠) الصلاة وهو قائم على رجل واحدة (٣١) الصلاة وهو قارن بين قدميه (٣٢) الصلاة عند غلبة النوم (٣٣) الصلاة منفردا عن الصف والجماعة قلزمة ، إذا كانت الجماعة مطلوبة ، وإلا فلا .

وهذا كله إن اتسع الوقت ، وإلا فلا كراهة أصلا .

الملكية - قلوا : مكروهات الصلاة ، هي : (١) التعوذ قبل القراءة في الغرض الأصلي (٢) البسملة قبل الفاتحة أو السورة كذلك . أما في النفل ولو منذورا ، فالأولى ترك التعوذ والبسملة إلا لمراعاة الخلاف ، فالأولى حينئذ الإتيان =

= بالسلسلة في الفرض وغيره (٣) الدعاء قبل القراءة ، أو اثنائها (٤) الدعاء في الركوع (٥) الدعاء قبل التشهد (٦) الدعاء بعد غير التشهد الأخير (٧) دعاء المأموم بعد سلام الإمام (٨) الجهر بالدعاء المطلوب في الصلاة (٩) الجهر بالتشهد (١٠) السجود على ملبوس المصلي (١١) السجود على كور الغمامة ولا إعادة عليه إن كان خفيفا كالطاقة والطاقتين ، فإن كان غير خفيف أعاد في الوقت (١٢) السجود على ثوب غير ملبوس للمصلي (١٣) السجود على بساط أو حصير ناعم ، إن لم يكن فرش مسجد ، وإلا فلا كراهة (١٤) القراءة في الركوع أو السجود ، إلا إذا قصد بها في السجود الدعاء (١٥) تخصيص صيغة يدعو بها دائما (١٦) الالتفات في الصلاة بلا حاجة مهمة (١٧) تشبيك الأصابع (١٨) فرقتها (١٩) الإقعاء ، وتقدم تفسيره (٢٠) التخصر كما تقدم (٢١) تغميض العينين ، إلا لخوف شاغل (٢٢) رفع البصر إلى السماء لغير موعظة (٢٣) رفع رجل واعتماد على أخرى إلا لضرورة (٢٤) وضع قدم على أخرى (٢٥) إقران القدمين دائما (٢٦) التفكير في أمور الدنيا (٢٧) حمل شيء بكم أو فم إن لم يمنع ما في الفم خروج الحروف من مخارجها ، وإلا أبطل (٢٨) العبث بالحلجة أو غيرها (٢٩) حمد العاطس (٣٠) الإشارة باليد أو بالראس للرد على مشمت (٣١) حك الجسد لغير ضرورة إن كان قليلا عرفا . أما لضرورة فجائز وإن كثر أبطل (٣٢) التسميم اختيارا إن كان قليلا عرفا ، وإلا أبطل الصلاة ولو اضطارا (٣٣) ترك سنة خفيفة عمدا كتكبيرة ، أو تسمية . وإما ترك السنة المؤكدة فحرام (٣٤) قراءة سورة أو آية في غير الأوليين من الفريضة (٣٥) التصفيق لحاجة تتعلق بالصلاة رجلا كان المصنف أو امرأة (٣٦) التسيب عند الحاجة (٣٧) اشتغال الصماء (٣٨) الاضطباع ، وتقدم تفسيرهما .

الحنبلية - عدوا مكروهات الصلاة كما يأتي : (١) الصلاة بارض الخسف (٢) الصلاة ببقعة نزل بها عذاب كارض بلبل (٣) الصلاة في الطاحون (٤) الصلاة على سطح الطاحون (٥) الصلاة في الأرض السبخة . ولا تكره ببيعة وكنيسة ولو مع صور ما لم تكن منصوبة امامه (٦) سدل الرداء (٧) اشتغال الصماء . وقد تقدم تفسيرهما (٨) تغطية الوجه (٩) تغطية الفم والأنف (١٠) تشمير الكم بلا سبب (١١) شد الوسط بما يشبه شد الزنار (١٢) شد وسط الرجل والمرأة على القميص ، ولو بمالا يشبه الزنار كمنديل . أما الحزام على نحو القفطان فلا بأس به (١٣) القنوت في غير الوتر إلا لمنزلة فإنه يسن للإمام الأعظم أن يقنت في جميع الصلوات ماعدا الجمعة (١٤) الالتفات اليسر بلا حاجة ، سواء كان بوجهه فقط ، أو به مع صدره فإن التفت كثيرا بحيث يستدبر القبلة بجملته بطلت صلاته مالم يكن في الكعبة أو في شدة خوف فإنها لا تبطل (١٥) رفع بصره إلى =

مبحث في ما يكره فعله في المساجد ، وما لا يكره ، وما يتعلق بذلك :
يكره في المسجد أمور منها : اتخاذه طريقا إلا لحاجة على
تفصيل في المذاهب (١) .

= السماء إلا في حالة التجشئ إذا كان يصلي مع الجماعة فيرفع وجهه حتى لا
يؤذيهم برائحته ، ولا كراهة في ذلك (١٦) الصلاة إلى صورة منصوبة أمامه (١٧)
السجود على صورة (١٨) حمل المصلئ شيئا فيه صورة ولو صغيرة كالصورة
التي على الدرهم أو الدينار (١٩) الصلاة إلى وجه الأدمى أو الحيوان (٢٠)
الصلاة إلى ما يشغله كحائط منقوش (٢١) حمل المصلئ ما يشغله (٢٢) استقباله
شيئا من نار ، ولو سراجا وقنديلا وشمعة موقدة (٢٣) إخراج لسانه (٢٤) فتح
فمه (٢٥) أن يضع في فيه شيئا (٢٦) الصلاة إلى مجلس يتحدث النفس فيه (٢٧)
الصلاة إلى نائم (٢٨) الصلاة إلى كافر (٢٩) الاستناد إلى شيء بلا حاجة ، بحيث
لو أزيل ما استند إليه لم يسقط ، وإلا بطلت الصلاة (٣٠) الصلاة مع ما يمنع
كمالها كحر ويرد (٣١) افتراش ذراعيه حال السجود كالسبع (٣٢) الإقعاء
وتقدم تفسيره (٣٣) أن يصلي مع شدة حصر البول أو الغائط أو الريح (٣٤)
الصلاة حال اشتياقه إلى طعام أو شراب أو جماع (٣٥) تقليب الحمى (٣٦)
العقب (٣٧) وضع يده على خاصرته (٣٨) تروجه بمروحة إلا لحاجة ، ما لم
يكثر ، وإلا بطلت صلاته كما سيأتي في المبطلات (٣٩) كثرة اعتماده على أحد
قدميه تارة ، والقدم الثانية أخرى (٤٠) فرقة أصابعه (٤١) تشبيكها (٤٢)
اعتماده على يده حال جلوسه (٤٣) الصلاة وهو مكتوف بإختياره (٤٤) عقص
شعره ، وتقدم تفسيره (٤٥) كف الشعر والثوب (٤٦) جمع ثوبه بيده إذا سجد
(٤٧) تخصيص شيء للسجود عليه بجبهته (٤٨) مسح أثر السجود (٤٩)
الصلاة إلى مكتوب في القبلة (٥٠) تعليق شيء في القبلة كالسيف والمصحف (٥١)
تسوية موضع سجوده بلا عذر (٥٢) تكراره الفاتحة في ركعة ، أما جمع سورتين
فاكثر في ركعة ولو في صلاة الغرض فلا يكره (٥٣) قراءة القرآن كله في فرض
واحد .

(١) الحنفية - قالوا : يكره تحريما اتخاذه المسجد طريقا بغير عذر . فلو كان
لعذر جاز ، ويكفي أن يصلي تحية المسجد كل يوم مرة واحدة وإن تكرر دخوله .
ويكون فاسقا إذا اعتاد المرور فيه لغير عذر بحيث يتكرر مروره كثيرا . أما مروره
مرة أو مرتين فلا يفسق به . ويخرج عن الفسق بنية الاعتكاف وإن لم يمكث =

ومنها : النوم فيه على تفصيل في المذاهب (١) . ومنها :
الأكل فيه لغير معتكف على تفصيل في المذاهب (٢) .

= المالكية - قالوا : يجوز المرور في المسجد إن لم يكثر ، فإن كثر كره إن كان بناء المسجد سابقا على الطريق ، وإلا فلا كراهة . ولا يطالب المار بتحية المسجد مطلقا .

الشافعية - قالوا : يجوز المرور في المسجد للطاهر مطلقا ، وللجنب إن كان حاجة وإلا كره . وأما الحائض فإنه يكره لها المرور به ولو لحاجة بشرط : أن تأمن تلوث المسجد ويسن أن يصلي المار بالمسجد تحيته كلما دخل ، إن كان متطهرا أو يمكنه التطهر عن قرب .

الحنابلة - قالوا : يكره اتخاذ المسجد طريقا للطاهر والجنب وإن حرم عليه اللبث به بلا وضوء . وكذلك يكره للحائض والغفساء أن يمرن تلوث المسجد بلا حاجة . فإن كان لحاجة فلا يكره للجميع . ومن الحاجة كونه طريقا قريبا . فتنتفى الكراهة بذلك .

(١) الحنفية - قالوا : يكره النوم في المسجد إلا للغريب والمعتكف فإنه لا كراهة في نومهما به ، ومن أراد أن ينام به ينوي الاعتكاف ، ويفعل ما نواه من الطاعات ، فإن نام بعد ذلك بلا كراهة .

الشافعية - قالوا : لا يكره النوم في المسجد إلا إذا ترتب عليه تهوئش ، كان يكون للنائم صوت مرتفع بالغطيط .

الحنابلة - قالوا : إن النوم في المسجد مباح للمعتكف وغيره ، إلا أنه لا ينام أمام المصلين لأن الصلاة إلى النائم مكروهة ، ولهم أن يقيموه إذا فعل ذلك .
المالكية - قالوا : يجوز النوم في المسجد للمسافر والمقيم إن كان المسجد بالبادية أو القرية ، أما إن كان بالمصر فيكره نومه به ، وهذا كله في غير المبيت أما المبيت به فيجوز للغرباء الذين لم يجدوا مأوى سواه ، ولو كان في الحاضرة .

(٢) الحنفية - قالوا : يكره تنزيها أكل ما ليس له راحة كريمة ، أما ما كان له راحة كريمة كالنوم والبصل فإنه يكره تحريما ، ويمنع أكله من دخول المسجد ، ومثله من كان في فيه بخر تؤذي راحته المصلين ، وكذا يمنع من دخول المسجد كل مؤذ ولو بلسانه .

المالكية - قالوا : يجوز للغرباء الذين لا يجدون مأوى سوى المساجد أن يأووا إليها ويأكلوا فيها ما لا يقدر كالتمر ، ولهم أن يأكلوا ما شأنه التقدير إذا =

ومنها : رفع الصوت بالكلام ، أو الذكر على تفصيل في المذاهب (١) .

= أمن تقذير المسجد به بفرش سفرة أو سباط من الجلد ونحوه ، وكل هذا في غير ماله رائحة كريهة ، أما هو فيحرم أكله في المسجد .

الشافعية - قالوا : الأكل في المسجد مباح ما لم يترتب عليه تقذير المسجد كالغسل والسمن ، وكل ما له دسومة ، وإلا حرم لأن تقذير المسجد بشيء من ذلك ونحوه حرام . وإن كان طاهرا . أما إذا ترتب عليه تعفيش المسجد بالظاهر لاتقذيره كاكل نحو الفول بالمسجد فمكروه .

الحنابلة - قالوا : يباح للمعتكف وغيره أن ياكل في المسجد أي نوع من انواع المأكولات بشرط : أن لايلوثه ولا يلقى العظام ونحوها فيه ، فإن فعل وجب عليه تنظيفه من ذلك . هذا في ماله رائحة كريهة كالثوم والبصل والإكره . ويكره لأكل ذلك ومن في حكمه كالإبخر دخول المسجد ، فإن دخله استحب إخراجاه دفعا للآذي ، كما يكره إخراج الريح في المسجد لذلك .

(١) الحنفية - قالوا : يكره رفع الصوت بالذكر في المسجد إن ترتب عليه تهوئش على المصلين ، أو إيقاظ للنائمين ، وإلا فلا يكره ، بل قد يكون الفضل إذا ترتب عليه إيقاظ قلب الذكر وطرد النوم عنه وتنشيطه للطاعة ، أما رفع الصوت بالكلام فإن كان بما لايجل فإنه يكره تحريما ، وإن كان بما يجل ، فإن ترتب عليه تهوئش على المصلي أو نحو ذلك كره وإلا فلا كراهة ، ومحل عدم الكراهة إذا دخل المسجد للعبادة ، أما إذا دخله لخصوص الحديث فيه فإنه يكره مطلقا .

الشافعية - قالوا : يكره رفع الصوت بالذكر في المسجد إن هوش على مصل أو مدرس أو قارئ أو مطلع أو نائم لآيسن إيقاظه ، وإلا فلا كراهة ، أما رفع الصوت بالكلام ، فإن كان بما لا يجل كمطالعة الأحاديث الموضوعة ونحوها فإنه يحرم مطلقا ، وإن كان بما يجل لم يكره إلا إذا ترتب عليه تهوئش ونحوه . المالكية - قالوا : يكره رفع الصوت في المسجد ولو بالذكر والعلم واستنوا من ذلك أمورا أربعة : الأول (ما إذا احتاج المدرس إليه لإسماع المتعلمين فلا يكره . الثاني : ما إذا أدى الرفع إلى التهوئش على مصل فيحرم . الثالث : رفع الصوت بالتلبية في مسجد مكة أو منى فلا يكره . الرابع : رفع صوت المرباط بالتكبير ونحوه فلا يكره .

الحنابلة - قالوا - رفع الصوت بالذكر في المسجد مباح إلا إذا ترتب عليه -

ومنها : إيقاع العقود كالبيع والشراء على تفصيل في المذاهب (١) .

ومنها : نقش المسجد وتزويقه بغير الذهب والفضة (٢) أما نقشه بهما فهو حرام . ويحرم إدخال النجس والمنتجس فيه ولو كان جافا ، فلا يجوز الاستصباح .

= تهويش على المصلين وإلا كره . أما رفع الصوت في المسجد بغير الذكر . فإن كان بما يباح فلا كراهة إلا إذا ترتب عليه تهويش فيكره ، وإن كان بما لا يباح فهو مكروه مطلقا .

(١) الحنفية - قالوا : يكره إيقاع عقود المبادلة بالمسجد كالبيع والشراء والإجارة ، أما عقد الهبة ونحوها ، فإنه لا يكره ، بل يستحب فيه عقد النكاح ، ولا يكره للمعتكف إيقاع سائر العقود بالمسجد إذا كانت متعلقة به ، أو بأولاده بدون إحضار السلعة أما عقود التجارة فإنها مكروهة له كغيره .

المالكية - قالوا : يكره البيع والشراء ونحوهما بالمسجد حيث كان في ذلك نقلياً ونظراً للبيع ، وإلا فلا كراهة . وأما الهبة ونحوها وعقد النكاح فذلك جائز ، بل عقد النكاح مندوب فيه ، والمراد بعقد النكاح مجرد الإيجاب والقبول بدون ذكر شروط ليست من شروط صحته ، ولا كلام كثير .

الحنابلة - قالوا : يحرم البيع والشراء والإجارة في المسجد وإن وقع فهو باطل ، ويسن عقد النكاح فيه .

الشافعية - قالوا : يحرم اتخاذ المسجد محلاً للبيع والشراء على الدوام ، وأما إن وقع ذلك نادراً فهو خلاف الأولى ، إلا إذا أدى إلى التضييق على مصل فيحرم . وأما عقد النكاح به فإنه يجوز للمعتكف .

(٢) المالكية - قالوا : يكره نقش المسجد وتزويقه ولو بالذهب والفضة ، سواء كان ذلك في محرابه أو غيره كسقفه وجدرانه ، وأما تجصيص المسجد وتشبيده فهو مندوب .

الحنفية - قالوا : يكره نقش المحراب وجدار القبلة بجص ماء ذهب إذا كان النقش بمال حلال لا من مال الوقف ، فإن كان بمال حرام أو من مال الوقف حرم ، ولا يكره نقش سقفه وبناي جدرانه بالمال الحلال المملوك وإلا حرم ، ولا بأس بنقشه من مال الوقف إذا خيف ضياع المال في أيدي الظلمة ، أو كان فيه صيانة للبناء ، أو فعل الواقف مثله .

فيه بالزيت أو الدهن المتنجس ، كما لا يجوز بناؤه ولا تجصيصه بالنجس (١) . ولا البول فيه ونحوه ولو في إناء إلا لضرورة ، ويستثنى من ذلك الدخول فيه بالنعل المتنجس فإنه يجوز للحاجة وينبغي الاحتراز عن تنجيس المسجد بما يتساقط منه .

ومنها : إدخال الصبيان والمجانين المسجد على تفصيل في المذاهب (٢) .

ومنها : البصق والمخاط بالمسجد على تفصيل في المذاهب (٣) ومنها : نشد الضالة فيه ، وهى الشئ الضائع ، لقوله ﷺ :

(١) الحنفية - قالوا : يكره تحريما كل ما ذكر من إدخال النجس والمتنجس فيه ، أو الاستصباح فيه بالمتنجس ، أو بناؤه بالنجس أو البول فيه . الحنابلة - قالوا : إن أدى إدخال النجس أو المتنجس فيه إلى سقوط شئ منه في المسجد حرم الإدخال والإفلا . وأما الاستصباح فيه بالمتنجس فحرام ، كذلك البول فيه ولو في إناء ، وأما بناؤه وتجصيصه بالنجس فهو مكروه .

(٢) الحنفية - قالوا : إذا غلب على الظن أنهم ينجسون المسجد يكره تحريما إدخالهم ، وإلا يكره تنزيها .

المالكية - قالوا : يجوز إدخال الصبي المسجد إذا كان لا يعبت أو يكف عن العبت إذا نهى عنه ، وإلا حرم إدخاله كما يحرم إدخاله المجانين إذا كان يؤدي إلى تنجيس المسجد .

الشافعية - قالوا : يجوز إدخال الصبي الذى لا يميز ، والمجانين المسجد إن أمن تلويثه وإلحاق ضرر بمن فيه وكشف عورته ، وأما الصبي المميز فيجوز إدخاله فيه ، إن لم يتخذه ملعبا وإلا حرم .

الحنابلة - قالوا : يكره دخول الصبي غير المميز المسجد لغير حاجة ، فإن كان حاجة كتعليم الكتابة ، فلا يكره ، ويكره إدخال المجانين فيه أيضا .

(٣) الشافعية - قالوا : إن حفر لبصاقه ونحوه حفرة يبصق فيها ، ثم دفنها بالتراب فإنه لا يائثم أصلا : وإن بصق قبل أن يحفر فإنه يائثم ابتداء ، فإن دفنها بعد ذلك رفع عنه دوام الإثم ، ومثل ذلك ملو بصق على بلاط المسجد ، فإنه يرتفع عنه دوام الإثم بحك بصاقه حتى يزول أثره ، فإن بصق بدون أن يفعل =

« إذا رأيتم من ينشد الضالة في المسجد فقولوا له لا ردها الله عليك » (١) ومنها : إنشاد الشعر على تفصيل في المذاهب (٢) ولا يجوز السؤال في المسجد ولا إعطاء السائل صدقة فيه على

= شيئا من ذلك فقد فعل محرما .

الحنابلة - قالوا : إن البصاق في المسجد حرام ، فإن كانت أرضه ترابية أو مفروشة بالحصباء ، فإن دفن بصلقه فقد رفع عنه دوام الإثم ، وإن كانت أرضه بلاطا وجب عليه مسحه . ولا يكفي أن يغطيها بالحصير . وإن لم يربصلقه يلزم من يراه إزالته بدهن أو غيره .

المالكية - قالوا : يكره البصاق القليل في المسجد إذا كانت أرضه بلاطا ويحرم الكثير . أما إذا كانت أرضه مفروشة بالحصباء فإنه لا يكره .

الحنفية - قالوا : إن ذلك مكروه تحريما ، فيجب تنزيه المسجد عن البصاق أو المخاط والبلغم ، سواء كان على جدرانه أو أرضه ، وسواء كان فوق الحصير أو تحتها ، فإن فعل وجب عليه رفعه ، ولا فرق في ذلك بين أن تكون أرض المسجد ترابية أو مبلطة أو مفروشة أو غير ذلك .

(١) الشافعية - قالوا : يكره إنشاد الضالة إن لم يهوش على المصلين أو النائمين وإلا حرم ، وهذا في غير المسجد الحرام ، فإنه لا يكره فيه إنشاد الضالة لأنه مجمع الناس .

(٢) الحنفية - قالوا : الشعر في المسجد إن كان مشتملا على مواعظ وحكم وذكر نعمة الله تعالى وصفة المتقين فهو حسن . وإن كان مشتملا على ذكر الاطلال والأزمان وتاريخ الأمم فمباح ، وإن كان مشتملا على هجو وسخف فحرام . وإن كان مشتملا على وصف الخدود والقدود والشعور والخصور فمكروه إن لم يترتب عليه ثوران الشهوة وإلا حرم .

الحنابلة - قالوا : الشعر المتعلق بمدح النبي ﷺ ونحو مما لا يحرم ولا يكره يباح إنشاده في المسجد .

المالكية - قالوا : إنشاد الشعر في المسجد حسن إن تضمن ثناء على الله تعالى . أو على رسوله ﷺ ، أو حثا على خير . وإلا فلا يجوز .

الشافعية - قالوا : يجوز إنشاد الشعر في المسجد إن اشتمل على حكم ومواعظ وغير ذلك مما لا يخالف الشرع ولم يشوش وإلا حرم .

تفصيل في المذاهب (١) ويجوز تعليم العلم في المسجد وقراءة القرآن والمواظع والحكم مع ملاحظة عدم التهويش على المصلين .

وسطح المسجد له حكم المسجد فيكره ويحرم فيه ما يكره ويحرم في المسجد . أما المنازل التي فوق المساجد فليس لها حكم المساجد . ومنها : الكتابة على جدرانها على تفصيل في المذاهب (٢) .

ويباح الوضوء في المسجد مالم يؤد إلى تقديره ببصاق أو مخاط ، وإلا كان حراما (٣) وكذلك يباح إغلاق (٤) المسجد في غير أوقات الصلاة .

(١) الحنابلة - قالوا : يكره سؤال الصدقة في المسجد والتصدق على السائل فيه ، ويباح التصديق في المسجد على غير السائل وعلى من سأل له الخليل . الشافعية - قالوا : يكره السؤال فيه إلا إذا شوش فيحرم . المالكية - قالوا : ينهى عن السؤال في المسجد ولا يعطى السائل . وأما التصديق فيه فجائز .

الحنفية - قالوا : يحرم السؤال في المسجد ويكره إعطاء السائل فيه . (٢) المالكية - قالوا : إن كانت الكتابة في القبلة كرهت لأنها تشغل المصل ، سواء كان المكتوب قرآنا أو غيره . ولا تكره فيما عدا ذلك .

الشافعية - قالوا : يكره كتابة شيء من القرآن على جدران المسجد وسقوفه ويحرم الاستناد لما كتب فيه من القرآن بأن يجعله خلف ظهره .

الحنابلة - قالوا : تكره الكتابة على جدران المسجد وسقوفه ، وإن كان فعل ذلك من مال الوقف حرم فعله . ووجب الضمان على الفاعل ، وإن كان من ماله لم يرجع به على جهة الوقف .

الحنفية - قالوا : لا ينبغي الكتابة على جدران المسجد خوفا من أن تسقط وتهان بوطء الأقدام .

(٣) الحنفية والمالكية - قالوا : الوضوء في المسجد مكروه مطلقا .

(٤) الحنفية - قالوا : يكره إغلاق المسجد في غير أوقات الصلاة إلا لخوف على متاع ، فإنه لا يكره .

مبحث تفضيل بعض المساجد على بعض
وفي تفضيل بعض المساجد على بعض بالنسبة للصلاة
فيها ، تفصيل في المذاهب (١) .

مبطلات الصلاة

وأما مبطلاتها ، فمنها : التكلم بكلام أجنبي عنها ، لقول
رسول الله ﷺ : « إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام
الناس ، إنما هي التسبيح والتكبير وقراءة القرآن » رواه
مسلم ، وحد (٢) الكلام المبطل هو : « ما كان مشتملا على

(١) الحنفية - قالوا : الفضل المساجد المسجد الحرام بمكة ، ثم المسجد
النبوي بالمدينة ، ثم المسجد الأقصى بالقدس ، ثم مسجد قباء ، ثم أقدم
المسجد ، ثم أعظمها مساحة ، ثم أقربها للمصل ، والصلاة في المسجد المعد
لسماع الدروس الدينية الفضل من الأقدم وما بعده ، ومسجد الحى الفضل من
المسجد الذى به جماعة كثيرة لأن له حقا فينبغى أن يؤديه ويعمره .
الشافعية - قالوا : الفضل المساجد المسجد المكي ، ثم المسجد النبوي ، ثم
المسجد الأقصى ، ثم الأكثر جمعا ما لم يكن إمامه ممن يكره الاقتداء به ، وإلا كان
القليل الجمع الفضل منه ، وكذا لو ترتب على صلاته في الأكثر جمعا تعطيل المسجد
القليل الجمع لكونه إمامه أو تحضر الناس بحضوره . وإلا كانت صلاته في
القليل الجمع الفضل .

المالكية - قالوا : الفضل المساجد المسجد النبوي ، ثم المسجد الحرام ، ثم
المسجد الأقصى ، ويعد ذلك المسجد كلها سواء ، نعم المسجد القريب الصلاة
فيه الفضل لحق الجوار .

الحنابلة - قالوا : إن الفضل المساجد المسجد الحرام ، ثم المسجد النبوي : ،
ثم المسجد الأقصى ، ثم المساجد كلها سواء . ولكن الأفضل أن يصلى في المسجد
الذى تتوقف الجماعة فيه على حضوره أو تقام بغير حضوره ولكن يتكسر قلب
إمامه أو جماعته بعدم حضوره ، ثم المسجد العتيق ، ثم ما كان أكثر جمعا ثم
الأبعد .

(٢) المالكية - قالوا : حد الكلام المبطل للصلاة هو ما كان كلمة واحدة مفهومة
فاكثر ، وقال بعضهم : هو مطلق الصوت وإن لم يفهم .

بعض حروف الهجاء « وأقله ما كان منتظما من حرفين وإن لم يفهما أو حرف واحد مفهم .
أما الحرف الواحد المهمل الذي لا يفهم منه معنى ، فإنه لا يبطل الصلاة ، وكذلك الصوت الذي لم يشتمل على حروف ، فإنه لا يبطلها .

ولا فرق في ذلك بين أن يتكلم المصلي عامدا أو ناسيا (١) علما بأن الكلام مفسد للصلاة ، أو جاهلا (٢) ، صفيرا أو مكراها . مستيقظا أو نام في صلاته نوما (٣) يسيرا لا ينقض الوضوء ، وكذلك لا فرق بين أن يتكلم لإصلاح (٤) الصلاة

(١) الشافعية - قالوا : إن تكلم في الصلاة ناسيا ، فإنها لا تبطل بذلك الكلام ، سواء تكلم قبل السلام أو بعده بشرط أن يكون الكلام يسيرا ، وحذ اليسير ما كان ست كلمات عرفية فاقل .

المالكية - قالوا : لا تبطل الصلاة بالكلام سهوا ، إذا كان يسيرا ، ويعتبر الكثير واليسير بحسب العرف ، ولا فرق في ذلك بين أن يتكلم قبل السلام أو بعده .

(٢) الشافعية - قالوا : إن تكلم الجاهل في صلاته كلاما يسيرا لا تبطل بشرط أن يكون قريب عهد بالإسلام ، أو يكون قد تربى بعيدا عن العلماء ، بحيث لا يستطيع الوصول إليهم لخوف أو عدم مال أو ضياع من تلزمه نفقتهم ، أو نحو ذلك ، وإلا فسدت صلاته ، ولا يعذر بالجهل .

(٣) الحنابلة - قالوا : إذا تكلم في صلاته وهو نائم على هذه الحالة فإنها لا تبطل .

(٤) المالكية - قالوا : الكلام لإصلاح الصلاة لا يبطلها ، سواء وقع قبل السلام أو بعده من الإمام أو من المأموم أو منهما . فإن وقع من المأموم فإنه لا يبطل الصلاة بشرطين : أحدهما : أن لا يكون كثيرا عرفا بحيث يكون به معرضا عن الصلاة ، وإن كانت تدعو الحاجة إليه . ثانيهما : أن لا يفهم الإمام الغرض بالتسبيح له ، فإن كثرت كلامه أو كان إمامه يفهم إذا سبح له بطلت صلاته . مثلا إذا سلم إمامه في الرابعة من ركعتين ، أو صلاها أربعا وقام للخامسة ولم يفهم بالتسبيح فإن للمأموم أن يقول له : أنت سلمت من اثنتين أو قمت للركعة =

(كأن يقول لإمامه الناسي : أنت نسيت كذا) أولغير إصلاح الصلاة ، ولا فرق أيضا أن يتكلم بعد السلام نسيانا قبل تمام الصلاة أولا . وإنما الذي لا يبطل هو لفظ السلام ، فلو سلم في صلاة الظهر مثلا من ركعتين ناسيا ، فإن صلاته لا تبطل بالسلام . وإنما تبطل إن تكلم بعد ذلك السلام ، فالكلام في كل هذه الأحوال مبطل للصلاة ، ولو كان واجبا عليه ، كالكلام لإنقاذ أعمى من الوقوع في هلاك ونحو ذلك ، فإنه في مثل هذه الحالة يجب عليه أن يتكلم ، ويقطع الصلاة . أما المخطيء وهو الذي يسبق لسانه إلى كلمة غير القرآن . فإن صلاته لا تبطل بذلك (١) .

ومن الكلام المبطل التنحج (٢) ، إذا بان منه حرفان فأكثر ، وإنما يبطل الصلاة إذا كان لغير حاجة ، فإن كان

= الخامسة أو نحو ذلك . وإن وقع الكلام لإصلاح الصلاة من الإمام فإنه لا يبطلها بالشروطين المذكورين ، وهما أن لا يكون الكلام كثيرا وأن لا يفهم بالتسبيح . ويزيد شرط ثالث وهو أن لا يحصل له شك في صلاته من نفسه ، بأن لم يشك أصلا ، أو حصل له شك من كلام المأمومين ، فإن شك من نفسه وجب عليه أن يطرح ما شك فيه وبني صلاته على يقينه ، ولا يسأل أحدا ، وإلا بطلت صلاته . (١) الحنفية - قالوا : المخطيء الذي يسبق لسانه إلى كلمة غير القرآن تبطل صلاته أيضا .

(٢) المالكية - قالوا : التنحج لا يبطل الصلاة ، وإن اشتمل على حروف مبطله ، سواء كان لحاجة أو لغير حاجة على المختار ما لم يكن كثيرا أو تلاعبا وإلا أبطل .

الشافعية - قالوا : يعفى عن القليل من التنحج ، إذا لم يستطع رده إلا إذا كان مرضا ملازما بحيث لا يخلو الشخص منه زمنا يسع الصلاة ، وإلا فلا يضر كثيره أيضا . وكذلك إن تعذر عليه النطق بركن قولي من أركان الصلاة كقراءة الفاتحة ، فإن التنحج الكثير لأجل أن يتمكن من قراءتها لا يضر . أما إن تعذر عليه النطق لسنة ، فإن التنحج الكثير لا يغفر له فيها .

لحاجة كتحسين صوته حتى تخرج القراءة من مخارجها تامة ، أو يهتدى إمامه إلى الصواب ونحو ذلك ، فإنه لا يبطل . وكذا إذا كان ناشئا بدافع طبيعي ، فإنه لا يبطل . ومنه الانين والتأوه والتأفف والبكاء إذا اشتملت على حروف مسموعة ، فإنها تبطل (١) الصلاة إلا إذا كانت ناشئة من خشية الله تعالى أو من مرض بحيث لا يستطيع منعها .. ومن الكلام المبطل الدعاء بما يشبه كلام الناس على تفصيل في المذاهب (٢) .

(١) الملكية - قلوا : إن كان الانين والتأوه والبكاء ونحوها لوجع أو كانت ناشئة من خشية الله فإنها لا تبطل الصلاة ، لكن الانين للوجع إن كثر أبطل وإلا كان حكمها كحكم الكلام ، فإن وقعت من المصل سهاوا فإنها لا تبطل ، إلا إذا كانت كثيرة ، وإن وقعت عمدا فإنها تبطل ، إلا إذا تعلق بها غرض لإصلاح الصلاة على التفصيل المتقدم .

الشافعية - قلوا : الانين والتأوه والتأفف ونحوها إن بان منها حرفان فأكثر ففيها صور ثلاث : الأولى : أن تغلب عليه ، ولا يستطيع دفعها ، وفي هذه الحالة يعفى عن قليلها عرفا ، ولا يعفى عن كثيرها ، ولو كان ناشئا من خوف الآخرة الثانية : أن لا تغلب عليه وحينئذ لا يعفى عن كثيرها ولا قليلها ولو كانت ناشئة من خوف الآخرة . الثالثة : أن تكثر عرفا وفي هذه الحالة لا يعفى عن قليلها أيضا إلا إذا صارت مرضا ملازما ، فإنها لا تبطل الصلاة للضرورة ، ومثلها التلؤب والعطس والجشاء كما يأتي :

(٢) الحنفية - قلوا : تبطل الصلاة بالدعاء بما يشبه كلام الناس ، وضابطه أن لا يكون واردا في الكتاب الكريم ولا في السنة ، ولا يستحيل طلبه من العبد ، فله أن يدعو بما شاء مما ورد في الكتاب والسنة . أما ما ليس واردا فيهما فإن كان يستحيل طلبه من العبد كطلب الرزق والبركة في المال والبنين ونحو ذلك مما يطلب من الله وحده ، فإن الصلاة لا تبطل به . وإن كان لا يستحيل طلبه من العبد نحو ، اللهم اطمعني فلان ، أو زوّجني بفلانة فإنه يبطل الصلاة كما تقدم في سنن الصلاة .

ومنه إرشاد المأموم لغير إمامه إلى الصواب في القراءة ويسمى (الفتح على الإمام) على تفصيل في المذاهب (١).

= المالكية - قالوا : لا تبطل الصلاة بالدعاء بخير الدنيا والآخرة مطلقا ، فله ان يدعو بما لا يستحيل طلبه من العباد ، كان يقول ، اللهم اطعمني ثقلحا ونحوه . الشافعية - قالوا : الدعاء الذي يبطل الصلاة هو الذي يكون بشيء محرم أو مستحيل أو معلق ، وله ان يدعو بعد ذلك بما شاء من خير الدنيا والآخرة بشرط ان لا يخاطب بذلك غير الله تعالى ورسوله ﷺ ، فإن خاطب غيرهما بطلت صلاته ، سواء كان المخاطب عقلا كان يقول للعاطس - يرحمك الله ، أو غير عقل كان يخاطب الأرض ، فيقول لها ، ربي وربك الله ، أعوذ بالله من شرك وشر ما فيه . الحنابلة - قالوا : الدعاء الذي يبطل الصلاة هو الدعاء بغير مورد ، وليس من أمر الآخرة كالدعاء بحوائج الدنيا وملاذها ، كان يقول ، اللهم ارزقني جارية حسناء وقصرا فخما وحلة جميلة ونحو ذلك ، ويجوز ان يدعو لشخص معين بشرط ان لا يأتي بكلف الخطاب كان يقول : اللهم ارحم فلانا . أما إذا قال : اللهم ارحمك يا فلان ، فإن صلاته تبطل .

(١) الحنفية - قالوا : إذا نسي الإمام الآية كان توقف في القراءة ، أو تردّد فيها ، فإنه يجوز للمأموم الذي يصل خلفه ان يفتح عليه ، ولكنه ينوي إرشاد إمامه لا التلاوة ، لأن القراءة خلف الإمام مكروهة تحريما كما تقدّم . ويكره للمأموم المبادرة بالفتح على الإمام ، كما يكره للإمام ان يلجئ المأموم على إرشاده بل ينبغي له ان ينتقل إلى آية أخرى أو سورة أخرى ، لو يركع إذا قرأ القدر المفروض والواجب .

أما فتح المأموم على غير إمامه بأن فتح على مقتد مثله ، أو على إمام غير إمامه أو على منفرد أو على غير متصل ، فإنه يبطل الصلاة . إلا إذا قصد التلاوة لا الإرشاد ولكن ذلك يكون مكروها تحريما حينئذ .

وكذلك أخذ المصل بإرشاد غيره ، فإنه يبطل الصلاة . إلا أخذ الإمام بإرشاد مأمومه فإنه لا يبطل ، فإذا نسي المأموم أو المنفرد الآية فأرشده غيره ففعل بإرشاده بطلت صلاته ، إلا إذا تذكر من تلقاء نفسه ، وكما ان امتثل أمر الغير في القراءة يبطل الصلاة كذلك امتثله في الفعل فإنه يبطلها : فإذا وجدت فرجة في الصف فأمره غيره بسدها فامتثل بطلت صلاته ، بل ينبغي ان يصبر زمنا ما ، ثم يفعل من تلقاء نفسه .

وليس من الكلام المبطل التسبيح للإعلام بأنه في الصلاة .
أو لإرشاد الإمام إلى إصلاح خطأ وقع فيها . أما التسبيح
والتهليل والذكر بغير الوارد في الصلاة أو التكلم بآية من
القرآن لإفادة الغير غرضاً من الأغراض ففي كونه مبطلا
للصلاة تفصيل المذاهب (١) .

= الملكية - قالوا : إن الفتح على الإمام لا تبطل به الصلاة . وإنما يفتح المأموم
على إمامه إذا وقف عن القراءة ، وطلب الفتح بأن ترد في القراءة ، أما إذا وقف
ولم يتردد فإنه يكره الفتح عليه ، ويجب الفتح عليه في الحالة الأولى إن ترتب
عليه تحصيل الواجب كقراءة الفلحة ، ويسن إن أدى إلى إصلاح الآية الزائدة
عن الفلحة ، ويندب إن أدى إلى إكمال السورة الذي هو مندوب .
وأما الفتح على غير الإمام سواء كان خارجاً عن الصلاة أو فيها ، فإنه مبطل للصلاة .

الشافعية - قالوا : يجوز للمأموم أن يفتح على إمامه بشرط أن يستكت عن
القراءة ، أما إذا ترد في القراءة فإنه لا يفتح عليه مدام متردداً ، فإن فتح عليه
في هذه الحالة انقطعت الموالاة بين قراءته ويلزمه استئناف القراءة إلا إذا ضلّق
الوقت فإنه يفتح عليه ولا تنقطع الموالاة .

ولابد أن يفتح على إمامه أن يقصد القراءة وحدها ، أو يقصد القراءة مع الفتح أما إن
قصد الفتح وحده ، أو لم يقصد شيئاً أصلاً فإن صلاته تبطل على المعتمد .
أما الفتح على غير إمامه سواء كلن مأموماً - آخر أو غيره ، فإنه يقطع الموالاة
في القراءة فيستأنفهما .

الحنابلة - قالوا : يجوز للمصل أن يفتح على إمامه إذا ارتج عليه (أي منع
من القراءة) أو غلط فيها . ويكون الفتح واجبا إذا منع الإمام من القراءة أو
غلط في الفاتحة لتوقف صحة الصلاة على ذلك .

أما الفتح على غير إمامه ، سواء أكلن في الصلاة أم خارجها ، فإنه مكروه لعدم
الحاجة إليه ولا تبطل به الصلاة ، لأنه قول مشروع فيها .

(١) الحنفية - قالوا : إذا تكلم المصل بتسبيح أو تهليل أو الثنى على الله تعالى
عند ذكره كان قال : جل جلاله ؛ أو صلى على النبي ﷺ عند ذكره أو قال : صدق
الله العظيم عند فراغ القارئ من القراءة . أو قال مثل قول المؤذن ونحو ذلك ،
فإن قصد به الجواب على أمر من الأمور بطالت صلاته . أما إذا قصد مجرد الثناء =

= والذكر أو التلاوة ، فإن صلاته لا تبطل ، وكذلك تبطل إذا لم يقصد شيئا ، ومثل ذلك ما إذا تكلم بآية من القرآن لإفادة الغير غرضا من الأغراض كان مخاطب شخصا اسمه يحى بقوله : (يا حيى خذ الكتاب بقوة) يريد بذلك أن يأخذ كتابا عنده أو قال لمن يستأذنه في الدخول وهو في صلاته (أدخلوها بسلام آمنين) أو سأل رجل وهو يصلي ما هو ملك فقال : (والخيل والبغال والحمير لتركبوها) ونحو ذلك فإنه يبطل الصلاة ، إلا إذا قصد مجرد التلاوة ، ومثل ذلك ما إذا أخبر بخبر سوء وهو في الصلاة فقال : لا حول ولا قوة إلا الله . أو رأى ما يعجبه فقال : سبحان الله . أو حدث ما يفزع فقال : بسم الله . أو دعا لاحد أو عليه ، فإن صلاته تبطل بذلك إلا إذا قصد مجرد الذكر أو التفاء ، فإنها لا تبطل حينئذ . وكذلك تبطل إذا رفع صوته بالتسبيح أو التهليل يريد بذلك زجر الغير عن امر من الأمور . أما إذا رفع صوته بالقراءة قاصدا الزجر يرفع الصوت لا بالقراءة ، فإن صلاته لا تفسد ..

وإنما استثنى من ذلك كله التسبيح للإعلام بأنه في الصلاة ، أو تنبيه إمامه إلى خطأ في الصلاة لما ورد في الحديث « إذا نابت احدكم نوبة في الصلاة فليسبح » .

الملكية - قالوا : لا تبطل الصلاة بالقرآن الذى قصد به إلهام الغير غرضا من الأغراض بشرط أن يكون ذلك في محله . وذلك كان يستأذنه شخص في الدخول عليه ، وهو يصلى فيصاف ذلك الاستئذان الفراغ من قراءة الفاتحة فيشرع في قراءة (أدخلوها بسلام آمنين) جوابا عن ذلك الاستئذان . أما إن وقع في غير محله كان يصادف الاستئذان الركوع أو السجود أو قبل الفراغ من الفاتحة فأجابه بذلك بطلت صلاته . أما إذا أجابه بالتسبيح ، أو التهليل ، أو بقول لا حول ولا قوة إلا بالله ، فإن صلاته لا تبطل بذلك في أى محل من الصلاة ، لأن الصلاة كلها محل لها .

الحنابلة - قالوا : لا تبطل الصلاة بالتسبيح أو التهليل أو الذكر لغرض من الأغراض ، فإذا رأى ما يعجبه فقال : سبحان الله ، أو أصابه مصيبة فقال : لا حول ولا قوة إلا بالله ، أو أصابه ألم فقال : بسم الله ونحو ذلك ، فإن صلاته لا تبطل به وإنما يكره لا غير الذى . أما الصلاة على النبي ﷺ : عند ذكره فإنها مستحبة في النقل فقط . أما الفرض فإنها لا تطلب فيه ولا تبطله ، وكذلك لا يبطلها التكلم بآية من القرآن لغرض من الأغراض كان يقول لمن يستأذنه وهو في صلاته (أدخلوها بسلام آمنين) أو يقول : (يا حيى خذ الكتاب بقوة مخاطبا =

ومن الكلام المبطل تشميت العاطس ، فإذا شممت المصلي عاطسا بحضرته بطلت صلاته بشرط أن يقول له : (یرحمک الله) بكاف الخطاب . أما إذا قال له : یرحمه الله ، أو یرحمنا الله ، فإن صلاته لا تبطل بذلك (١) .

ومن الكلام المبطل ردّ السلام . فلو سلّم عليه رجل وهو يصلي فردّ عليه السلام بلسانه بطلت صلاته . أما إذا ردّ عليه

= بذلك شخصا اسمه يحيى . أما إذا تكلم بكلمة من القرآن تتميز عن كلام الناس ، كان يخاطب شخصا اسمه إبراهيم بقوله ، يا إبراهيم ، فإن صلاته تبطل بذلك . الشافعية - قالوا : إذا تكلم بآية من القرآن وهو في الصلاة قاصدا بذلك إفهام الغير أمرا من الأمور فقط بطلت صلاته . وكذلك تبطل الصلاة إذا أطلق ولم يقصد شيئا ، أما إذا قصد التلاوة مع هذا الإفهام ، فإن صلاته لا تبطل . وكذا إذا استأننه شخص في أمر فسيح له ، أو سبّح لإمامه لتنبهه إلى خطأ في الصلاة ، أو قال : (الله) عند حدوث ليفزعه ، فإنه في هذه الأحوال إن قصد الذكر ولو مع ذلك الغرض لا تبطل وإلا بطلت .

أما إذا قال : صدق الله العظيم ، عند سماع آية أو قال : لا حول ولا قوة إلا بالله عند سماع خبر سوء ، فإن صلاته لا تبطل به مطلقا ، إذ ليس فيه سوى الثناء على الله تعالى ، ولكنه يقطع موالة القراءة فيستانفها ؛ ومثل ذلك إجابة المؤذن .

وإذا سمع المأموم إمامه يقول : (أيك نعبد وإيك نستعين) فقال المأموم مثله محكاة له أو قال : استعنا بالله ، أو نستعين بالله بطلت صلاته ، إن لم يقصد تلاوة ولا دعاء . وإلا فلا تبطل والإيتان بهذا بدعة منهي عنها . أما الصلاة على النبي ﷺ عند ذكره فإن كانت بالاسم الظاهر فإنها تقطع الموالة ، ولا تبطل الصلاة ، وإن كانت بالضمير فإنها لا تقطع ولا تبطل . (١) الحنفية - قالوا : إذا شممت المصلي عاطسا بحضرته بطلت صلاته مطلقا سواء ، قال له : یرحمک الله بكاف الخطاب ؛ أو قال له : یرحمه الله - نعم إذا عطس هو فقال لنفسه : یرحمنی الله ، أو خاطب نفسه فقال : یرحمک الله ، فإن صلاته لا تبطل بذلك .

المالكية - قالوا : تبطل الصلاة بتشميت العاطس باللسان مطلقا .

بالإشارة (١) فإنها لا تبطل كما تقدم تفصيله .
في مكروهات الصلاة ، ولا تبطل الصلاة بالتثاؤب ، والعطاس ،
والسعال والجشاء ولو كانت (٢) مشتملة على بعض الحروف
للضرورة .

ومنها : العمل الكثير الذي ليس من جنس الصلاة . وهو
ما يخل للنظر إليه أن فاعله ليس في الصلاة (٣) . وهو مبطل
للصلاة سواء وقع عمدا أو سهوا . وأما ما دون ذلك فلا
يبطلها (٤) . أما ما كان من جنس الصلاة كزيادة ركوع أو
سجود ، فإن كان عمدا أبطل قليله وكثيره ، وإن كان سهوا لم
يبطل الصلاة مطلقا قليلا كان العمل أو كثيرا (٥) . كما أن

(١) المالكية - قالوا : يجب رد السلام بالإشارة على الراجح .
(٢) الحنفية - قالوا : إنها لا تبطل بهذه الأشياء بشرط أن يتكلف إخراج حروف
زائدة على ما تقتضيه الطبيعة ، كان يقول : في تثاؤبه هاه هاه . أو يزيد العطاس
حروفا لا تضطره إليها طبيعة العطاس ، فإن ذلك يبطل الصلاة .
الشافعية - قالوا : حكم هذه الأشياء كحكم الأتني والتاوه في التفصيل المتقدم .
(٣) الشافعية - حدوا العمل الكثير بنحو ثلاث خطوات متوالات بقينا وما في
معنى هذا ، كوثبة واحدة كبيرة . ومعنى تواليا أن لاتعد إحداها منقطعة عن
الأخرى على الراجح . وإنما يبطل العمل الكثير إذا كان لغرض عذر كمرض
لا يستطيع الصبر عن حكة زمنا يسع الصلاة قبل ضيق الوقت ، وإلا لا يبطل .
الحنفية - قالوا : العمل الكثير ما لا يشك الناظر إليه أن فاعله ليس في
الصلاة ، فإن اشتبه الناظر فهو قليل على الأصح .
(٤) المالكية - قالوا : مادن العمل الكثير قسمان : متوسط كالانصراف من
الصلاة ، وهذا يبطل عمده دون سهوه ، ويسير جدا كالإشارة وحك البشرة وهذا
لا يبطل عمده ولا سهوه .

(٥) المالكية - قالوا : يبطل الصلاة الزيادة من جنسها سهوا ، إذا كثرت والكثير
ما كان مثل الرباعية والثنائية ، كان يصلي الظهر ثمان ركعات والصبح أربعة
وأربع ركعات في الثلاثية . ومثل النفل المحدود كالعيد والفجر بخلاف الوتر فإنه
وإن كان محدودا . ولكن لا يبطل بزيادة ركعة واحدة ، بل بزيادة ركعتين فأكثر =

الزيادة القولية كتكرير الفاتحة لاتبطلها مطلقا ، ولو كانت عمدا ، ويسجد للسهو .

ومنها : التحول عن القبلة في الصلاة ، وفيه تفصيل في المذاهب (١) . ومنها : الأكل والشرب على تفصيل في المذاهب (٢) .

= أما غير المحدود كالشفع فلا يبطل بالزيادة عليه أصلا ، كما أن الزيادة إذا قلت . وهي غير مذكور فلا تبطل الصلاة كزيادة ركعتين أو ثلاث في الرباعية . (١) المالكية - قالوا : التحول عن القبلة لا يبطل الصلاة ما لم يتحول قدما عن مواجهة القبلة .

الحنابلة - قالوا : أن هذا لا يبطل الصلاة ما لم يتحول المصل بجملته عن القبلة .

الحنفية - قالوا : إذا تحول بصدرة عن القبلة فإما أن يكون مضطرا أو مختارا ، فإن كان مضطرا لاتبطل ، إلا إذا مكث قدر ركن من أركان الصلاة على هذه الحالة ، وإن كان مختارا ، فإن كان بغير عذر بطلت ، وإلا فلا تبطل ، سواء قل التحول أو كثر .

الشافعية - قالوا : إذا تحول بصدرة عن القبلة بعمته أو يسرة ولو حرفة غيره قهرا بطلت صلاته ، ولو عاد عن قرب بخلاف ما لو انحرف جاهلا أو ناسيا ، وعاد ، عن قرب فإنها لا تبطل .

(٢) الحنفية - قالوا : كثير الأكل والشرب وقليلهما مفسد للصلاة عمدا أو سهوا ، ولو كان المأكول سمسمة أدخلها في فيه أو كان المشروب قطرة مطر سقطت في فيه فابتلعها . إلا إذا أكل قبل الشروع في الصلاة فبقي بين أسنانه مأكول دون الحمصه فابتلعه وهو في الصلاة ، فإنها لاتفسد بابتلاعه . أما إن مضغه ثلاث مرات متوالية على الأقل فإنها تفسد . ويلحق بالأكل المبطّل ابتلاع ميتحتل من السكر والحلوى في فمه بشرط أن يصل إلى جوفه .

المالكية - قالوا : تبطل الصلاة بالأكل الكثير أو الشرب عمدا ، والكثير هو مأكول مثل اللقمة . أما اليسير وهو ما كان مثل الحبة ، فإن كانت بين أسنانه فإنها لاتبطل ، ولو ابتلعها بضع ، لأن المضغ في هذه الحالة لا يكون عملا كثيرا على التحقيق ، وكذا إذا رفعها من الأرض وابتلعها بدون مضغ ، فإنها لاتبطل وأما الأكل أو الشرب سهوا فلا يبطل الصلاة على الراجح ، ويسجد له بعد السلام . إلا إذا اجتمعا أو وجد أحدهما مع السلام سهوا ، فإنه يبطل الصلاة .

الشافعية - قالوا : كل ما وصل إلى جوف المصل من طعام أو شراب ولو بلا مضغ فإنه يبطل الصلاة ، سواء كان قليلا أو كثيرا ، إذا كان المصل عابدا علما =

ومنها : طرؤ ناقض (١) للوضوء أو الغسل أو التيمم أو المسح على الخفين أو الجبيرة .

ومنها : القهقهة ، وهى أن يضحك بصوت يسمعه وحده أو مع من بجواره ، وهى مبطله مطلقا قلت أو كثرت سواء أكانت عن عمد أو عن سهو أو عن غلبة ، اشتملت على حروف أم لا (٢) .

ومنها : أن يسبق المأموم إمامه عمدا بركن لم يشاركه فيه ، كأن يركع ويرفع قبل أن يركع الإمام ، فإن كان سهوا

= بتحريم الأكل والشرب ، وبأنه في الصلاة ولو مكرها . أما إذا كان ناسبا للآكل أو الشرب أو جاهلا يعذر بجهله كما تقدم ، أو ناسبا أنه في الصلاة فإنه لا يضر القليل منها بخلاف الكثير . أما المضغ بلا بلع فإنه من قبيل العمل الذى ليس من جنسها وقد تقدم تفصيله . ولا يضر ما وصل مع الريق إلى الجوف من طعام بين أسنانه ، إذا عجز عن تمييزه ومجه . نعم يبطل الصلاة وصول ما ذاب من السكر أو غيره في الفم إلى الجوف .

الحنابلة - قالوا : يبطل الصلاة الكثير من الأكل والشرب . وأما اليسير منهما فيبطلها ، إذا كان عمدا لانسبانا . كما لا تبطل ببلع ما بين أسنانه بلا مضغ ، ولو لم يجريه الريق - ويعرف الكثير واليسير بالعرف - ومثل الأكل فيما تقدم بلع ذوب السكر والحلوى ونحوهما ، فإنه مبطل للصلاة ما لم يكن يسيرا نسيانا .

(١) الحنفية - قالوا : إنما يبطل طرؤ ناقض لهذه الأمور ، إذا كان قبل القعود الأخيرة بقدر التشهد . أما إذا طرأ بعده فلا تبطل به الصلاة على الراجح .

(٢) الحنفية - قالوا : إنما تبطل بها الصلاة إذا حصلت قبل القعود الأخير قدر التشهد . أما إن كانت بعده فإنها لا تبطل الصلاة التى تمت بها وإن نقصت الوضوء كما تقدم تفصيله في نواقض الوضوء .

الشافعية - قالوا : لا تبطل القهقهة الصلاة إلا إذا ظهر بها حرفان فأكثر أو حرف مفهم ، فالبتلان ليس بها وإنما بما اشتملت عليه من الحروف كما تقدم . وهذا إذا كانت باختياره . أما إن غلبه الضحك فإن كان كثيرا أبطل وإلا فلا .

رجع لإمامه ولا تبطل صلاته (١) .
ومنها ما إذا وجد المتيمم ماء قدر على استعماله وهو في الصلاة وفيه تفصيل في المذاهب (٢) .
ومنها أن يجد العريان ثوبا ساترا لعورته أثناء (٣) الصلاة

(١) الحنفية - قالوا : إن هذا يبطل للصلاة سواء كان عمدا أو سهوا إن لم يعد ذلك مع الإمام أو بعده ويسلم معه . أما إن أعاده معه أو بعده وسلم معه فإنها لا تبطل كما سيأتي تفصيل ذلك في مبحث صلاة الجماعة .
الشافعية - قالوا : لا تبطل صلاة المأموم إلا بتقدمه عن الإمام بركنين فعليين بغير عذر كسهو مثلا . وكذا لو تخلف عنه بهما عمدا من غير عذر كبطء قراءة . كما سيأتي في باب الجماعة .

(٢) الحنفية - قالوا : إذا وجد المتيمم وهو في الصلاة ماء قدر على استعماله فإن كان ذلك قبل القعود الأخير قدر التشهد بطلت صلاته وإلا فلا تبطل لأن الصلاة تكون قد تمت .
الشافعية - قالوا : إن وجد المتيمم ماء أثناء صلاته فلا تبطل إلا إذا كان في صلاة لا تخفيه عن القضاء كما تقدم تفصيله في التيمم .
المالكية - قالوا : إن وجد المتيمم ماء أثناء صلاته فلا تبطل إلا إذا كان ناسيا له بأن كان معه ماء من قبل فنسيه وتيمم ثم دخل الصلاة وفي أثناءها تذكره فتبطل الصلاة حينئذ بشرط أن يتسع الوقت لإدراك ركعة من الصلاة بعد استعماله .

الحنابلة - قالوا : إذا وجد المتيمم الماء أثناء الصلاة وكان قادرا على استعماله بطلت صلاته بلا تفصيل .
(٣) المالكية - قالوا : إذا وجد العاري ما يستتر به أثناء الصلاة فإن كان قريبا منه بأن كان بينه نحو صفين من صفوف الصلاة سوى الذي يخرج منه والذي يدخل فيه ، أخذه واستتر به ، فإن لم يفعل ، أعاد الصلاة في الوقت . وإن كان بعيدا - وحده البعد الزيادة على ما ذكر - كمل الصلاة ولا يذهب للساتر لياخذه وأعادها بعد في الوقت فقط ..

الحنفية - قالوا : إذا وجد العاري ما يلزمه أن يستتر به أثناء الصلاة بطلت صلاته مطلقا . فإذا وجد ثوبا نجسا كله لا تبطل صلاته إذا صلى عاريا بل هو مخير بين أن يصلي فيه أو يصلي عاريا . أما إذا كان ربيع الثوب طاهرا فإنه يلزمه الاستتار به وتبطل صلاته بوجوده .

ولم يمكنه الاستتار به سريعا بدون أن يعمل عملا كثيرا فيها .
أما إذا أمكنه الاستتار به بدون عمل كثير فإنه يستتر به
ويبنى على ما تقدّم من صلاته . ومنها أن يتذكر فائتة وهو من
أصحاب الترتيب (١) .

ومنها أن يتعلم الأُمى آية أثناء الصلاة مالم يكن مقتديا
بقارئ (٢) . ومنها أن يسلم عمدا قبل تمام الصلاة فإن سلم
سهوا معتقدا كمال الصلاة التي شرع فيها فإن صلاته
لا تبطل إذا لم يعمل عملا كثيرا ولم يتكلم على التفصيل
السابق في المذاهب .

وللصلاة مبطلات أخرى وقد ذكرت المبطلات كلها مجموعة
عند كل مذهب (٣) .

(١) المالكية - قالوا : إذا ذكر المصلّي فائتة أثناء الصلاة فإن كانت يسيرة وهي ما
لم نرد على أربع صلوات ، فإن ذكرها قبل عقد ركعة بسجديتها قطع الصلاة وجوبا
سواء كان فدا أو إماما . أما المأموم فإنه يقطع إن قطع إمامه تبعاً له وإلا فلا يقطع
ويعيدها ندبا في الوقت فقط ، وإن ذكرها بعد عقد ركعة بسجديتها ضمّ إليها ركعة
أخرى وسلم وصارت صلاته نفلا . فإن ذكرها بعد تمام ركعتين في صلاة المغرب أو
ثلاث في صلاة رابعة فإنه لا يقطع الصلاة بل يتمها وتقع صحيحة حينئذ أما إن
كانت الفوائت كثيرة فلا يقطع الصلاة على كل حال .

الشافعية - قالوا ذكر الفائتة غير مبطل للصلاة لأن الترتيب بين الصلوات
سنة .

(٢) المالكية - قالوا : إن كان مقتديا بقارئ كراه الاقتداء ، وإن كان غير مقتد
وتعلم الفاتحة أثناء الصلاة بنى على ما تقدّم من صلاته ، ولا تبطل لدخوله فيها
بوجه جائز .

الشافعية - قالوا : الأُمى إذا تعلم شيئا من القراءة وهو في صلاته بنى على ما
تقدّم من الصلاة بقراءة ما تعلمه .

(٣) الشافعية - قالوا : مبطلات الصلاة كما يأتي : (١) الحدث بأقسامه
السابقة فيما يوجب الوضوء والغسل (٢) الكلام على تفصيله السابق (٣) ومنه
البكاء والأُتَيْن كما تقدم (٤) الفعل الكثير الذي ليس من جنسها أو من جنسها =

وقد تقدم تفصيله . ومنه ذهب اليد وعودها ثلاث مرات بحيث يحسب الذهاب والعودة مرة واحدة مع الاتصال . وأما مع الانقضاء فكل منهما يعد مرة بخلاف ذهب الرجل وعودها فإن كلا منهما يعد مرة ولو مع الاتصال (٥) الشك في النية أو في شيء من شروط صحة الصلاة أو كيفية النية بأن يشك هل نوى ظهرا أو عصرا مثلا وإنما يطل الشك في ذلك كله إن دام زمنا يسع ركنا من أركان الصلاة وإلا (٦) نية الخروج من الصلاة قبل تمامها (٧) التردد في قطع الصلاة والاستمرار فيها (٨) تعليق قطع الصلاة بشيء ولو محالا عاليا كان يقول بقلبه : إن جاء زيد قطعت الصلاة . أما إذا علق الخروج من الصلاة على محال عقلي كالجمع بين الضمين فلا يضر (٩) صرف نية الصلاة إلى صلاة أخرى إلا الغرض فله أن يصرفه إلى النفل إذا كان منفردا ورأى جماعة يريد أن يدخل معهم (١٠) طريق الردة أو الجنون في الصلاة (١١) انكشاف العورة في الصلاة مع القدرة على سترها على ما تقدم (١٢) أن يجد من يصلي عريفا سائرا على ما تقدم (١٣) اتصال بجلوسه غير معفو عنها ببدنه أو بملبوسه ولو داخل عينيه أثناء الصلاة . وإنما تبطل بذلك إذا لم يفارقها سريعا بدون حملها أو حمل ما اتصلت به (١٤) تطويل الرفع من الركوع أو الجلوس بين السجدين ويحصل تطويل الأول بالزيادة على الذكر الوارد فيه بقدر الفاتحة . وتطويل الثاني بالزيادة على الدعاء الوارد فيه بمقدار الواجب من التشهد الأخير . ويستثنى من ذلك تطويل الرفع في الركعة الأخيرة وتطويل الجلوس بين السجدين في صلاة التسليم فلا يضر مطلقا (١٥) سبق الإمام وإمامه بركعتين فعليين أو تأخره عنه بهما ، ويشترط أن يكون كل منهما من غير عذر (١٦) التسليم عمدا قبل محله (١٧) تكرير تكبيرة الإحرام بنية الافتتاح مرة ثانية (١٨) ترك ركن من أركان الصلاة عمدا ولو قوليا (١٩) انقضاء مدة المسح على الخف أثناء الصلاة أو ظهور بعض ملبسه من رجل أو لفافة (٢٠) اقتداؤه بمن لا يقتدى به لكفر أو غيره (٢١) تكرير ركن فعلي عمدا (٢٢) وصول مفطر إلى جوف الحصى ولو لم يؤكل (٢٣) تحول عن القبلة بالصدر (٢٤) تقديم الركن الفعلي عمدا على غيره .

الملكية - عوا مبطلات الصلاة كما يأتي : (١) ترك ركن من أركانها عمدا (٢) ترك ركن من أركانها سهوا ولم يتذكر حتى سلم معتقدا الكمال وطل الأمر عرفا . أما إذا سلم معتقدا الكمال ثم تذكر عن قرب فإنه يلغى ركعة النقص ويبني على غيره وتصح صلاته . وأما إذا لم يسلم معتقدا الكمال بأن لم يسلم أصلا أو سلم غلطا فإن كان الركن المتروك من الركعة الأخيرة فإنه يأتي به ويتم صلاته وإن كان من غير الأخيرة أتى به إن لم يعقد ركوع الركعة التالية لركعة النقص فإن =

- عقد ركوع الركعة التالية الغي ركعة التقص ولا يأتي بالركن المتروك (عند الركوع يكون برفع الرأس منه مطمئنا معتدلا إلا في ترك الركوع فإن عقد الركعة التالية يكون بمجرد الانحناء في ركوعها) (٣) رفض النية وإغلاؤها (٤) زيادة ركن فعلي عمدا كركوع أو سجود (٥) زيادة تشهد بعد الركعة الأولى أو الثالثة عمدا إذا كان من جلوس (٦) القهقهة عمدا أو سهوا (٧) الأكل أو الشرب عمدا (٨) الكلام لغير إصلاح الصلاة عمدا . فإن كان لإصلاحها فإن الصلاة تبطل بكثره دون يسيره على ما تقدم (٩) التصويت عمدا (١٠) النفخ بالغم عمدا (١١) القيء عمدا ولو كان قليلا (١٢) السلام حال الشك في تمام الصلاة (١٣) طرق ناقض للوضوء أو تذكره (١٤) كشف العورة المغلظة أو شيء منها (١٥) سقوط النجاسة على المصلي أو علمه بها أثناء الصلاة على ما تقدم (١٦) فتح المصلي على غير إمامه (١٧) الفعل الكثير الذي ليس من جنس الصلاة (١٨) طرق شاغل عن إتمام فرض كاحتباس بول يمنع من الطمأنينة مثلا (١٩) تذكر أولى الحاضرتين المشتركتي الوقت كالظهر والعصر وهو في الثانية فإذا كان يصلي العصر تذكر أنه لم يصل الظهر بطلت صلاته وقيل لا تبطل بل يجري فيها التفصيل المتقدم في ترتيب يسير الفواض (٢٠) زيادة أربع ركعات يقينا سهوا على الرباعية ولو كان مسافرا أو على الثلاثية والنتين على الثنائية والوتر (٢١) زيادة مثل النفل المحدودة كالعيد (٢٢) سجود المسبوق الذي لم يدرك ركعة مع الإمام (٢٣) السجود المرتب على إمامه قبل قيامه لقضاء ما عليه سواء كان السجود قبلها أو بعدها وإما إذا أدرك معه ركعة فإنه يسجد تبعا لسجود إمامه لكن إن كان السجود قبل السلام سجده معه قبل قيامه للقضاء وإن كان بعد السلام وجب عليه تأخيره حتى يقضى ما عليه فإن قدمه قبل القضاء بطلت صلاته (٢٤) السجود قبل السلام لترك سنة خفيفة كتكبيرة واحدة أو تسميعة أو لترك مستحب كالقفوت (٢٥) ترك ثلاث سنن من سنن الصلاة سهوا مع ترك السجود لها حتى سلم وظل الأمر عرفا .

الحائلة - عتوا مبطلات الصلاة كالآتي : (١) العمل الكثير من غير جنسها بلا ضرورة (٢) طرق نجاسة لم يعف عنها ولم تزل في الحال (٣) استدبار القبلة (٤) طرق ناقض للوضوء (٥) تعمد كشف عورة ، بخلاف ما لو كشفت بريح وسنرت في الحال (٦) استناده استنادا قويا لغير عذر ، بحيث لو أزيل ما استند إليه لسقط (٧) رجوعه للتشهد الأول بعد الشروع في القراءة إن كان عالما ذاكرا للرجوع (٨) تعمد زيادة (ركن) فعلي كركوع (٩) تقدم بعض الأركان على بعض عمدا (١٠) سلامه عمدا قبل تمام الصلاة (١١) أن يلحن في القراءة لحنا =

= يغير المعنى . مع قدرته على إصلاحه كضم تاء انعمت (١٢) فسخ النية بان ينوى قطع الصلاة (١٣) التردد في الفسخ (١٤) العزم على الفسخ وإن لم يفسخ بالفعل (١٥) الشك في النية بان عمل عملا مع الشك كان ركع أو سجد مع الشك (١٦) الشك في تكبيرة الإحرام (١٧) الدعاء بعلاذ الدنيا . كان يسأل جارية حسناء مثلا (١٨) إتيانه بكاف الخطاب لغير الله تعالى ، ورسوله سيدنا محمد ﷺ (١٩) الفقهية مطلقا (٢٠) الكلام مطلقا (٢١) تقدم المأموم على إمامه (٢٢) بطلان صلاة الإمام . إلا إذا صلى محدثا نفسيا حدوثه ونحوه . كما يأتي في باب الإمامة (٢٣) سلام المأموم عمدا قبل الإمام (٢٤) سلامه سهوا إذا لم يعده بعد السلام إمامه (٢٥) الأكل والشرب . إلا اليسير لنفس وجاهل . ولا يبطل النفل بالشرب اليسير عمدا (٢٦) بلع ما يتحلل من السكر ونحوه . إلا إن كان يسيرا من ساء وجاهل (٢٧) التنحنح بلا حله (٢٨) النفخ إن بان منه حرفان (٢٩) البكاء لغير خشية الله تعالى إذا بان منه حرفان . بخلاف ما إذا غلبه . ولا تبطل إذا غلبه سعال أو عطس أو تلهؤب وإن بان منها حرفان (٣٠) كلام النائم غير الجالس والقائم . اما كلام النائم القليل إذا كان نوما يسيرا وكن جالسا أو قائما فإنه لا يبطل .

الحنفية - عذوا مبطلات الصلاة كما يأتي : (١) الكلام المبين فيما مَرَّ إذا كان صحيح الحروف مسموعا ، سواء نطق به سهوا أو عمدا أو خطأ أو جهلا (٢) الدعاء بما يشبه كلام الناس نحو : اللهم البسني ثوبا أو اقض ديني أو ارزقني فلانة (٣) السلام وإن لم يقل عليكم بنية التحية ولو ساهيا (٤) رد السلام بلسانه ولو سهوا لأنه من كلام النفس . أو رد السلام بالمصافحة (٥) العمل الكثير (٦) تحويل الصدر عن القبلة (٧) أكل شيء أو شربه من خارج فمه . ولو قليلا (٨) أكل ما بين أسنانه إن كان كثيرا وهو قدر الحمصة (٩) التنحنح بلا عذر لما فيه من الحروف (١٠) التافيف كنفخ التراب والتضجر (١١) الإنين . وهو إن يقول : اه (١٢) التاوه . وهو إن يقول : اوه (١٣) ارتفاع بكائه من ألم بجسده . أو مصيبة كلفد حبيب أو مال (١٤) تشميت عطس بريحكم الله (١٥) جواب مستفهم عن ند لله بقول : لا إله الا الله (١٦) قوله : إنا لله وإنا إليه راجعون عند سماع خبر سوء (١٧) تذكر فاتة إذا كن من أهل الترتيب وكن الوقت متسعا وانما تبطل إذا لم يصل بعدها خمس صلوات وهو متذكر للفائتة فإذا صلى كذلك انقلبت جائزة كما يأتي في مبحث قضاء الفوائت (١٨) قول : الحمد لله عند سماع خبر سار (١٩) قول : سبحان الله أو لا اله الا الله للمتعجب من أمر (٢٠) كل شيء من القرآن قصد به الجواب نحو : يا حيي خذ الكتاب بقوة لمن طلب كتابا ونحوه وقوله : اتنا غدا عنا لمستفهم عن شيء يأتي به . وقوله : =

= تلك حدود الله فلا تقربوها لمن استأذن في الاخذ . وإذا لم يرد بهذا ونحوه الجواب ، بل أراد الإعلام بأنه في الصلاة لا تفسد (٢١) رؤية المتييم ماء قدر على استعماله قبل قعوده قدر التشهد ، وكذا إذا كان متوضئاً ولكنه يصلي خلف امام متييم فإن فرضه يبطل وتقلب صلاته في هذه الحالة فلا (٢٢) تصام مدة مسح الخفين قبل قعوده قدر التشهد ، ومثله نزح الخف ولو بعمل يسير (٢٣) تعلم الامى آية ان لم يكن مقتدياً بقارئ سواء تعلمها بالتلقى أو بالتذكر ان كان ذلك قبل القعود قدر التشهد ، وإلا فالتعلم بالتلقى لا يفسدها (٢٤) إذا قدر من يصلي بالايماء على الركوع والسجود ، فإن الباقي من الصلاة يكون قويا . فلا يصح بناؤه على ضعيف (٢٥) استخلاف من لا يصلح إماما كامئ ومعدور (٢٦) طلوع الشمس وهو يصلي الفجر . ويكفى أن يرى الشعاع إن لم يمكنه رؤية القرص (٢٧) إذا زالت الشمس وهو في أصلاة أحد العيدين (٢٨) دخول وقت العصر وهو يصلي الجمعة لغوات شرط صحتها ، وهو الوقت (٢٩) سقوط الجبيرة عن برء (٣٠) زوال عذر المعدور ينالض غير سبب العذر ، أو زواله بخلو وقت كامل عنه (٣١) الحدث عمدا . أما سبق الحدث فلا يبطل بشروط ستأتي (٣٢) الإغماء (٣٣) الجنون (٣٤) الجنابة بنظر أو احتلام نائم متمكن (٣٥) المحاذاة .

مبحث المحاذاة عند الحنفية

وهي أن تقوم المرأة المشتبهة بجنب الرجل ، أو امامه من غير حائل بينهما ، بحيث تحاذيه يساقها أو كعبها في الأصح ، ولو كانت محرما له أو زوجا ، ولو كانت عجوزا . لأن مقام المرأة في الصلاة آخر الصفوف ، لما روى عن ابن مسعود موقوفا " آخروهن : من حيث آخرهن الله " وإنما تبطل الصلاة بالمحاذاة بشروط تسعة : أولا : أن تكون المرأة مشتبهة ، ثانيا : أن تكون المحاذاة بالساق والكعب ، ثالثا : أن تكون في اداء ركن أو قدره ، رابعا : أن تكون في صلاة مطلقة ، فلا تبطل صلاة الجنائز بالمحاذاة ، خامسا : أن تكون في صلاة مشتركة تحرمة ، كان تقتدى به ، أو يقتديان بإمام ، سادسا : اتحاد المكان ، فلو كانت في مكان عال بحيث لا يحاذى الرجل شيء منها لا تفسد ، سابعا : أن لا يكون بينهما حائل قدر ذراع ، أو فرجة تسع رجلا ، ثامنا : أن لا يشير إليها بالناظر ، تسعا : أن ينوى إمامتها .

ويفسدها : (١) ظهور عورة من سبقه الحدث ولو اضطر إليه للطهارة ، كما إذا كشفت المرأة ذراعها للوضوء (٢) قراءة من سبقه الحدث وهو ذاهب =

مباحث الأذان

تعريفه :

الأذان شرعا : هو الإعلام بدخول وقت الصلاة بالفاظ مخصوصة على وجه مخصوص . وقد ثبت أصل الأذان بالكتاب والسنة . قال تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ) . وقال تعالى (وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ اتَّخَذُوهَا هُزُوا وَلَعِبًا) . وقال ﷺ : « إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤْذِنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ . أَمَّا كَيْفِيَّتُهُ وَالْفَافُظَةُ ، فَقَدْ بَيَّنَّتْ فِي الْأَحَادِيثِ الْآخَرَى .

= للوضوء ، أو عائد منه (٣) مكثه قدر أداء ركن بعد سبق الحدث مستيقظا بلا عذر فلو مكث لزحام أو ليقطع رعايته لانتبطل (٤) إذا جاوز ماء قريبا لماء غير قريب بأكثر من صفين (٥) خروج المصلي من المسجد لظن الحدث لوجود المناق بغير عذر ، أما إذا لم يخرج من المسجد فلا تقصد (٦) انصرافه عن مقامه للصلاة ظاننا أنه غير متوضىء ، أو أن مدة مسحه انقضت ، أو أن عليه فائتة أو نجاسة وإن لم يخرج من المسجد (٧) فتح المأموم على غير إمامه لتعليمه بلا ضرورة ، أما فتحه على إمامه فإنه جلئز ولو قرأ المفروض (٨) أخذ المصلي بفتح غيره (٩) امتثال أمر الغير في الصلاة (١٠) التكبير بنية الانتقال لصلاة أخرى غير صلاته ، كما إذا نوى المنفرد الاقتداء بغيره أو العكس ، أو انتقل بالتكبير من فرض لفرض ، أو من فرض إلى نفل وبالعكس ، وإنما تفسد الصلاة بواحدة مما ذكر إذا حصل قبل القعود الأخير قدر التشهد ، وإلا فلا تفسد على المختار (١١) مد الهمة في التكبير كما تقدم (١٢) أن يقرأ مالا يحفظه في المصحف ، أو يلقنه غيره القراءة (١٣) أداء ركن أو مضى زمن يسع أداء ركن مع كشف العورة ، أو مع نجاسة مانعة من الصلاة (١٤) أن يسبق المقتدى إمامه بركن لم يشاركه فيه (١٥) متابعة المسيوق إمامه في سجود السهو إذا تأكد انفراده ، بأن قام بعد سلام الإمام أو قبله بعد قعوده قدر التشهد ، وقيد ركعته بسجدة فتذكر الإمام سجود سهو فتابعه المأموم فيه (١٦) عدم إغالة الجلوس الأخير بعد أداء سجدة صليبية ، أو سجدة تلاوة ذكرها بعد =

سبب مشروعيته :

شرح الأذان في السنة الأولى من الهجرة النبوية بالمدينة المنورة ، وسبب مشروعيته أن النبي ﷺ لما قدم المدينة عسر على الناس معرفة أوقات صلاته ، فتشاوروا في أن ينصبوا علامة يعرفون بها وقت صلاة النبي ﷺ لئلا تفوتهم الجماعة ، فأشار بعضهم بالناقوس ، فقال النبي ﷺ : « هو للنصارى » ، وأشار بعضهم بالبوق فقال : « هو لليهود » . وأشار بعضهم بالدف ، فقال : « هو للروم » وأشار بعضهم بإيفاد النار ، فقال « ذلك للمجوس » . وأشار بعضهم بنصب راية فإذا رآها الناس أعلم بعضهم بعضا فلم يعجبه ﷺ ذلك فلم تتفق أراؤهم على شيء ، فقام ﷺ مهتما فبات عبدالله ابن زيد مهتما باهتمام رسول الله ﷺ ، فرأى في نومه ملكا علمه الأذان والإقامة فأخبر النبي ﷺ بذلك ، وقد وافقت الرؤيا الوحى فأمر بهما النبي ﷺ ، وحديث عبدالله بن زيد هذا مشهور وصححه بعضهم .

الفاظ الأذان :

والألفاظ الأذان هي : (الله اكبر - الله اكبر (١) . الله اكبر . الله اكبر ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمدا رسول الله . أشهد أن محمدا رسول الله ،

= الجلوس (١٧) عدم إعادة ركن أداء ثالثا (١٨) قهقهة إمام المسبوق ، وإن لم يتعمدها (١٩) السلام على رأس الركعتين في الرباعية إذا ظن أنه يصلي غيرها ، كما إذا كان في الظهر فظن أنه يصلي الجمعة (٢٠) تقدم المأموم على الإمام بقدمه ، أما مسلواته فإنها لا تبطل ، وسيأتي تفصيله في مبحث الإمامة .

(١) المأكية - قلوا : يكبر مرتين لا أربعا .

حى على الصلاة ، حى على الصلاة ، حى على الفلاح ، حى على الفلاح ، الله اكبر . الله اكبر . لا إله إلا الله) . ولا يرجع - أى لا يعيد - ذكر الشهادتين مرة أخرى (١) . ويزاد فى أذان الصبح بعد حى على الفلاح . الصلاة خير من النوم مرتين ندبا ، ويكره ترك هذه الزيادة .

حكمه :

وفى حكم الأذان تفصيل فى المذاهب (٢) .

(١) المالكية - قالوا : الترجيع ستة ، وهو أن يعيد الشهادتين مرة أخرى بحيث يكون صوته فى الترجيع مرتفعا كصوته بالتكبير ، واما ذكرهما أولا فيكون بصوت منخفض عن ذلك ، ولا يبطل الأذان بترك الترجيع لانه ستة مستقلة . الشافعية - قالوا : الترجيع ستة إلا أنهم قالوا فى تعريفه عكس المالكية ، وهو : ان يأتى بالشهادتين مرتين بخفض الصوت قبل الإتيان بهما برفعه ، فالأول يسمى ترجيعا وليس جزءا من الأذان ، ولا يبطل الأذان بتركه أيضا . (٢) الشافعية - قالوا : الأذان ستة كفاية للجماعة ، وستة عين للمنفرد إذا لم يسمع أذان غيره ، فإن سمعه وذهب إليه وصلى مع الجماعة أجزاء ، وإن لم يذهب أو ذهب ولم يصل فإنه لم يجزئه ، ويسن للصلوات الخمس المفروضة فى السفر والحضر ولو كانت فائتة ، فلو كانت عليه فوائت كثيرة وأراد قضاءها على التوالى يكفيه أن يؤذن إذا ما واحدا للأولى منها ، فلا يسن الأذان لصلاة الجنائزة ولا للصلاة المنذورة ولا للنوافل ، ومثل ذلك ما إذا أراد أن يجمع بين الظهر والعصر أو المغرب والعشاء فى السفر فإنه يصليهما بأذان واحد . الحنفية - قالوا : الأذان ستة مؤكدة على الكفاية لأهل الحى الواحد ، وهى كالواجب فى لحوق الإثم لتاركها ، وإنما يسن فى الصلوات الخمس المفروضة فى السفر والحضر للمنفرد والجماعة أداء وقضاء . إلا أنه لا يكره ترك الأذان لمن يصل فى بيته فى المصر لأن أذان الحى يكفيه كما ذكر . فلا يسن لصلاة الجنائزة والعبيدين والكسوف والاستسقاء والتراويح والسنن والرواتب ، اما الوتر فلا يسن الأذان له وإن كان واجبا اكتفاء بأذان العشاء على الصحيح .

المالكية - قالوا : الأذان ستة كفاية لجماعة تنتظر أن يصلى معها غيرها بموضع جرت العادة باجتماع الناس فيه للصلاة ، ولكل مسجد ولو تلاصقت -

شروط الأذان :

يشترط لصحة الأذان شروط : بعضها يتعلق به ، وبعضها يتعلق بالمؤذن فيشترط للأذان أن تكون كلماته متوالية ، بحيث لا يفصل بينها بسكوت طويل أو كلام كثير (١) . وأن يقع كله بعد دخول الوقت ، فلو وقع بعضه قبل دخول الوقت لم يصح إلا في أذان الصبح فإنه يصح قبل دخول الوقت على تفصيل في المذاهب (٢) . وأن تكون كلماته مرتبة . فلو لم

= المساجد أو كان بعضها فوق بعض ، وإنما يؤذن للفريضة العينية في وقت الاختيار ولو حكما كالمجموعة تقديمًا أو تأخيرًا ، فلا يؤذن للنافلة ولا للفلتة ولا لغرض الكفالية كالجنازة ولا في الوقت الضروري ، بل يكره في كل ذلك كما يكره الأذان لجماعة لا تنتظر غيرها وللمنفرد إلا إذا كنا بفلاة من الأرض فيندب لهما أن يؤذنا لهما ، ويجب الأذان كلفية في مصر ، وهو البلد الذي تقام فيه الجمعة فإذا تركه أهل مصر قوتلوا على ذلك .

الحنابلة - قالوا : إن الأذان فرض كلفية في القرى والأصهار للصلوات الخمس الحاضرة على الرجال الأحرار في الحضر دون السفر ، فلا يؤذن لصلاة جنازة ولا عيد ولا نافلة ولا صلاة مندورة ، ويسن لقضاء الصلاة الفائتة وللمنفرد سواء كان مقيمًا أو مسافرًا ، وللمسافر ولو جماعة .
(١) الحنابلة - قالوا : مثل الكلام الكثير - الكلام القليل المحرم .

(٢) الحنفية - قالوا : لا يصح الأذان قبل دخول وقت الصبح أيضًا ويكره تحريمًا على الصحيح ، وما ورد من جواز الأذان في الصبح قبل دخول الوقت فمحمول على التسبيح لايقاظ النائمين .

الحنابلة - قالوا : يباح الأذان في الصبح من نصف الليل لأن وقت العشاء المختار يخرج بذلك ، ولا يستحب لمن يؤذن للفجر قبل دخول وقته أن يقدمه كثيرًا . ويستحب له أن يجعل أذانه في وقت واحد في الليل كلها ، ويعتد بذلك الأذان ، فلا يعاد إلا في رمضان ، فإنه يكره الاقتصار على الأذان قبل الفجر .

الشافعية - قالوا : لا يصح الأذان قبل دخول الوقت ، ويحرم إن أدى إلى تلبيس على الناس ، أو قصد به التعبد إلا في أذان الصبح ، فإنه يصح من نصف الليل لأنه يسن للصبح أذانان : أحدهما من نصف الليل ، والثاني بعد طلوع الفجر .

يرتبها كأن ينطق بكلمة حي على الفلاح قبل حي على الصلاة
لزمه إعادة ما لم يرتب فيه ، فإن لم يعد لم يصح (١) أذانه ،
وأن يقع من شخص واحد ، فلو أذن مؤذن ببعضه ثم أتمه
غيره لم يصح كما لا يصح إذا تناوبه أثنان أو أكثر بحيث
يأتى كل واحد بجملته غير التى يأتى بها الآخر ، بخلاف
الأذان المعروف بأذان الجوق أو الأذان السلطاني ، وهو : أن
يجتمع (٢) للأذان جماعة يؤذنون معا بحيث يأتى كل واحد
بأذان كامل فإنه صحيح وتحصل به إقامة شعيرة الأذان ،
وأن يكون باللغة العربية إلا إذا كان المؤذن أعجميا ويريد أن
يؤذن لنفسه أو لجماعة أعاجم مثله (٣) .
ويشترط له النية (٤) أيضا فإذا أتى بالالفاظ المخصوصة
بدون قصد الأذان لم يصح ويشترط (٥) في المؤذن أن يكون

المالكية - قالوا : لا يصح الأذان قبل دخول الوقت ، ويحرم لما فيه من
التلبس على النفس إلا الصبح فإنه يندب أن يؤذن له في السدس الأخير من الليل
لا يقاط النائم ثم يعد عند دخول وقته استئنا .
(١) الحنفية - قالوا : يصح الأذان الذى لا ترتيب فيه مع الكراهة ، وعليه أن
يعيد ما لم يرتب فيه .

(٢) المالكية - قالوا : يكره اجتماع المؤذنين بحيث يبني بعضهم على ما يقول
البعض الآخر . أما إذا أذنوا مجتمعين ، ولكن كل واحد يبني على أذان نفسه
بحيث يبتدئ من حيث قد انتهى هو ، غير معتد بأذان غير فإنه يجوز بلا
كراهة .

(٣) الحنابلة - قالوا : لم يشرع الأذان بغير اللغة العربية مطلقا .
(٤) الشافعية والحنفية - قالوا : لا يشترط في الأذان النية فيصح بدونها .
(٥) الحنفية - قالوا : الشروط المذكورة في المؤذن ليست شروطا لصحة
الأذان ، فيصح أذان المرأة والخنثى والكافر والمجنون والسكران ، ويرتفع الإثم
عن أهل الحي بوقوعه من أحد هؤلاء ، غير أنه لا يصح الاعتماد على خبر الكافر
والفاسق والمجنون في دخول وقت الصلاة ، إذ يشترط للتصديق بدخول الوقت =

مسلمًا فلا يصح من غيره ، وأن يكون عاقلًا فلا يصح من مجنون أو سكران أو مغمى عليه ، ولا من صبي غير مميز . وأن يكون ذكرًا ، فلا يصح من أنثى أو خنثى ، وزاد بعض المذاهب شروطًا أخرى (١) .

مندوبات الأذان وسننه :

ويؤدب في الأذان أمور (١) منها : أن يكون المؤذن متطهرًا من الحدثين . وأن يكون حسن الصوت مرتفعه . وأن يؤذن

أن يكون المؤذن مسلمًا عدلًا ولو امرأة ، عاقلًا مميزًا عالمًا بالأوقات . فإذا أذن شخص فإلحظ لشرط من هذه الشروط صح إذانه في ذاته ، ولكن لا يصح الاعتماد عليه في دخول الوقت ، ويكره إذانه كما يكره إذان الجنب والفاسق ، ويعد الأذان ندبًا إذا أذن واحد منهم بدل المؤذن الراتب . أما إذا أذن لجماعة عالمين بدخول الوقت ولم يكن بدل المؤذن الراتب فلا يعد الأذان . ولا يصح إذان الصبي غير المميز ولا يرتفع الإثم به . أما إذان المرأة فإنه يعتنع إن ترتب عليه إثارة شهوة من يسمع صوتها ، كما تقدم مبحث الجهر بالقراءة .

(١) الملكية - قالوا : يشترط في المؤذن أيضًا : أن يكون بالغًا ، فإذا أذن الصبي المميز فلا يصح إذانه إلا إذا اعتمد فيه أو في دخول الوقت على بالغ فيصح . وأن يكون عدل رواية فلا يصح إذان الفاسق إلا إذا اعتمد على إذان غيره . الخبائلة - قالوا : يشترط في الأذان أيضًا : أن يكون ساكن الجمل فلو أعربه لا يصح إلا التكبير في أوله فإسكانه مندوب . ويحرم أن يؤذن غير المؤذن الراتب إلا بإذنه وإن صح إلا أن يخلف فوت وقت التأذين . فإذا حضر الراتب بعد ذلك سن له إعادة الأذان ويشترط أيضًا لصحته ، أن لا يكون ملحونًا لحنا يغير المعنى كان يمد همزة الله أو باء أكبر . فإن فعل مثل ذلك لم يصح . ورفع الصوت به ركن ، إلا إذا أذن الحاضر فرفع صوته بقدر ما يسمعه . الشافعية - قالوا : يشترط في الأذان أيضًا الجهر به إن كان يؤذن لجماعة بحيث يسمعونه ولو بالقوة

(١) الملكية - قالوا : يندب للمؤذن أن يدور حال إذانه . ولو أدى إلى استديار القبلة بجميع بدنه إذا احتاج إلى ذلك لإسماع الناس ، ولكنه يبتدىء إذانه مستقبلًا .

بمكان عال كالمنارة وسقف المسجد .
 وأن يكون قائماً إلا لعذر من مرض ونحوه . وأن يكون
 مستقبل القبلة ، إلا لإسماع الناس فيجوز استدبارها على
 تفصيل المذاهب (١) .
 ومنها (٢) : أن يلتفت جهة اليمين في حى على الصلاة ،
 وجهة اليسار عند قوله : حى على الفلاح بوجهه وعنقه دون
 صدره (٣) وقدميه محافظة على استقبال القبلة .
 ومنها : الوقوف (٤) على رأس كل جملة منه ، إلا التكبير
 فإنه يقف على رأس كل تكبيرتين .
 ومنها : إجابة (٥) المؤذن ، فيندب لمن يسمع الأذان ، ولو

(١) الشافعية - قالوا : يسن التوجه للقبلة إذا كانت القرية صغيرة عرفاً ،
 بحيث يسمعون صوته بدون دوران ، بخلاف الكبيرة عرفاً فيسن الدوران ، كما
 يسن استقبال القرية دون القبلة إذا كانت المنارة واقعة في الجهة القبليّة من
 القرية .

الحنفية - قالوا : يسن استقبال القبلة حال الأذان ، إلا في المنارة فإنه يسن له
 أن يدور فيها ليسمع الناس في كل جهة ، وكذا إذا أذن وهو راكب ، فإنه لا يسن له
 الاستقبال بخلاف المالكي .

الحنابلة - قالوا : يسن للمؤذن أن يكون مستقبل القبلة في أذانه كله ولو أذن
 على منارة ونحوها .

(٢) المالكية - قالوا : لا يندب الالتفات المذكور .

(٣) الحنابلة - قالوا : يسن له أيضاً أن يلتفت مع ذلك بصدّره .

(٤) المالكية - قالوا : إن الوقوف على كل جملة من جمل الأذان شرط ، إلا التكبير
 الأول فإنه يقف على كل جملة منه ندباً ، فلو أعرب الأولى صح ، وإن خالف
 المنسوب كما تقدم .

الحنابلة - قالوا : يندب أن يقف على كل جملة ولو كانت من جمل التكبير .

(٥) الحنابلة - قالوا : إنما تندب الإجابة لمن لم يكن قد صلى تلك الصلاة في
 جماعة ، فإن كان كذلك فلا يجيب لأنه غير مدعو بهذا الأذان .

كان جنباً ، أو كانت حائضاً (١) أو نفساء ، أن يقول مثل ما يقول المؤذن ، إلا عند قول : (حى على الصلاة حى على الفلاح) . فإنه يجيبه فيها بقول : (لا حول ولا قوة إلا بالله) وكذلك يجيبه في أذان الفجر عند قوله : الصلاة خير من النوم يقول : (صدقت (٢) وبررت) . وإنما تندب الإجابة في الأذان المشروع . أما غير المشروع فلا تطلب فيه الإجابة .

ولا تطلب الإجابة أيضاً من المشغول بالصلاة ولو كانت نفلاً أو صلاة جنازة بل تكره ، ولا تبطل (٣) بالإجابة إلا إذا أجابه بقول : (صدقت وبررت) أو بقول : (حى على الصلاة) . أو (الصلاة خير من النوم) فإنها تبطل كذلك . أما لو قال : (لا حول ولا قوة إلا بالله) أو (صدق الله) أو (صدق رسول الله) فإنها لا تبطل . ولا تطلب الإجابة من المشغول بقرآن أهله أو قضاء حاجة لأنهما في حالة تنافي

(١) الحنفية - قالوا : ليس على الحائض ، أو النفساء إجابة ، لأنهما ليستا من أهل الإجابة بالفعل فكذا بالقول .

(٢) المالكية - قالوا : لا يحكى السميع قول المؤذن : (الصلاة خير من النوم) ولا يبدلها بهذا القول على الراجح ، والمندوب في حكاية الأذان عندهم إلى نهاية الشهادتين فقط .

(٣) المالكية - قالوا : تندب الإجابة للمتأمل . ولكن يجب أن يقول عند حى على الصلاة حى على الفلاح : لا حول ولا قوة إلا بالله إن أراد أن يتم ، فإن قللها كما يقول المؤذن : بطلت صلاته إن وقع ذلك عمداً أو جهلاً . وأما المشغول بصلاة الغرض ولو كان فرضه منذوراً ففكره له حكاية الأذان في الصلاة ، ويندب له أن يحكيه بعد الفراغ منه .

الحنفية - قالوا : إذا أجلب المصل مؤذناً فسدت صلاته سواء قصد الإجابة أو لم يقصد شيئاً . أما إذا قصد الثناء على الله ورسوله فلا تبطل ، لا فرق بين النقل والغرض .

الذكر ، وكذا لا تطلب من سامع خطبة ، بخلاف المعلم أو المتعلم (١) والقارئ والذاكر والأكل (٢) فإنه يندب لهم الإجابة .

وإذا تعدد المؤذنون وترتبوا . أجاب كل واحد بالقول ندبا ، ولا يجيب المؤذن (٣) في الترجيع هذا ، ويندب أن يصل على النبي ﷺ بعد الإجابة ، ثم يقول : اللهم رب هذه الدعوة التامة ، والصلاة القائمة ، أت محمدا الوسيلة والفضيلة ، وابعته مقاما محمودا الذي وعدته .

ويسن (٤) أن يؤذن للفائتة برفع الصوت إذا كان يصل في جماعة ، سواء أكان في بيته أم في الصحراء ، بخلاف ما إذا كان يصل في بيته منفردا فإنه لا يرفع صوته . أما قضاء الفائتة في المسجد فإنه لا يؤذن لها مطلقا ولو كان في جماعة . وإذا كان عليه فوائت كثيرة وأراد قضاها في مجلس واحد أذن للأولى منها . ويخير (٥) في باقيها . أما لو أراد قضاء كل واحدة في مجلس فإنه يؤذن لها بخصوصها .

مكروهات الأذان :

ويكره في الأذان أمور : منها : أذان الفاسق ، فلو أذن

(١) الحنفية - قالوا : لا تطلب الإجابة من المعلم أو المتعلم للمعلم الشرعي .

(٢) الشافعية والحنفية - قالوا : لا تطلب الإجابة من الأكل .

(٣) المالكية - قالوا : تندب الإجابة في الترجيع إذا لم يسمع ما قبله .

الشافعية - قالوا : تندب الإجابة في الترجيع .

(٤) المالكية - قالوا : يكره الأذان للفائتة مطلقا سواء كان المصل في بيته ، أو في الصحراء . وسواء كان في جماعة أو منفردا . بلا فرق بين أن يقضيها في مجلس واحد أولا . كثيرة كانت أو يسيرة .

(٥) الشافعية - قالوا : يحرم الأذان لباقي الفوائت في هذه الحالة .

الفاسق صح (١) مع الكراهة . ومنها : ترك الترسل في الأذان (٢) . وفي بيان الترسل تفصيل في المذاهب (٣) . ومنها : ترك استقبال القبلة حال الأذان إلا للإسماع كما تقدم . ومنها أن يكون المؤذن محدثا حدثا أصغر (٤) أو أكبر . والكراهة في الأكبر أشد . ومنها : الأذان لصلاة النساء في الأداء والقضاء (٥) . ومنها : الكلام اليسير بغير ما يطلب شرعا . أما بما يطلب شرعا كرد السلام ، وتشتميت العاطس ففيه خلاف المذاهب (٦) . وإنما يكره الكلام حال الأذان ما لم يكن لإنقاذ أعمى

- (١) الملكية - قالوا : لا يصح أذان الفاسق إلا إذا اعتمد على غيره كما تقدم .
الحنابلة - قالوا : لا يصح أذان الفاسق بحال .
(٢) الشافعية والحنابلة - قالوا : إن ترك الترسل خلاف الأولى .
(٣) الحنفية - قالوا : الترسل هو التمثل بحيث يأتى المؤذن بين كل جملتين بسكتة تسع إجابته فيما نطق به ، غير أن هذه السكتة تكون بين كل تكبيرتين ، لا بين كل تكبيرة وأخرى .
الملكية - قالوا : الترسل هو عدم التمثيل في الأذان . وإنما يكون التمثيل مكروها ما لم ينفلحش عرفا ، وإلا حرم .
الشافعية - قالوا : الترسل هو الثاني بحيث يغرد كل جملة بصوت إلا التكبير في أوله وفي آخره . فيجمع كل جملتين في صوت واحد .
الحنابلة - قالوا : إن الترسل هو التمثل والثاني في الأذان .
(٤) الحنابلة والحنفية - قالوا : يكره أذان الجنب فقط . أما المحدث حدثا أصغر فلا يكره أذانه . وزاد الحنفية : أن أذان الجنب يعاد ندبا .
(٥) الشافعية - قالوا : الأذان لصلاة النساء إن وقع من رجل فلا كراهة فيه ، وإن وقع من واحدة منهن فهو باطل . ويحرم إن قصد التشبه بالرجال . أما إذا لم يقصد ذلك كان أذانهن مجرد ذكر . ولا كراهة فيه إذا خلا عن رفع الصوت .
(٦) الحنفية - قالوا : يكره الكلام اليسير ولو برّد السلام وتشتميت العاطس ، ولا يطلب من المؤذن أن يرد أو يشمت لا في أثناء الأذان ولا بعده ولو في نفسه ، فإن وقع من المؤذن كلام في أثناءه أعاده .

ونحوه وإلا وجب . فإن كان يسيرا بنى على ما مضى من أذانه . وإن كان كثيرا استأنف الأذان من أوله . ومنها : أن يؤذن قاعدا أو راكبا (١) من غير عذر ، إلا المسافر فلا يكره أذانه وهو راكب ، ولو بلا عذر . منها : الترنم (٢) والتغنى في الأذان على تفصيل في المذاهب . ولا يكره أذان الصبي (٣) المميز والأعمى إذا كان معه من يده على الوقت .

الإقامة

الإقامة هي : الإعلام بالقيام إلى الصلاة بذكر

= الشاغعية - قالوا : إن الكلام يسير برّد السلام وتشميت العاطس ليس مكروها وإنما هو خلاف الأولى على الراجح . ويجب على المؤذن أن يرد السلام ، ويسن له أن يشمت العاطس بعد الفراغ ، وإن طال الفصل .
الحنبلية - قالوا : رد السلام وتشميت العاطس مباح وإن كن لا يجب عليه الرد مطلقا . ويجوز الكلام اليسير عندهم في أثناء الأذان لحاجة غير شرعية ، كان يناديه إنسان فيجيبه .

المالكية - قالوا : الكلام برد السلام وتشميت العاطس مكروه أثناء الأذان ، ويجب على المؤذن أن يرد السلام ويشمت العاطس بعد الفراغ منه .
(١) المالكية - قالوا : لا يكره أذان الراكب على المعتمد .
(٢) الشاغعية - قالوا : التغنى هو : الانتقال من نغم إلى نغم آخر ، والسنة أن يستمر المؤذن في أذانه على نغم واحد .
الحنبلية - قالوا : التغنى هو الإطراب بالأذان .

الحنفية - قالوا : التغنى بالأذان حسن ، إلا إذا أدى إلى تغيير الكلمات بزيادة حركة أو حرف ، فإنه يحرم فعله ، ولا يحل سماعه .
المالكية - قالوا : يكره التطريب في الأذان لمنافاته الخشوع إلا إذا تفلحش عرفا فإنه يحرم .

(٣) الشاغعية - قالوا : يكره أذان الصبي المميز كما تقدم .
المالكية - قالوا : متى اعتمد الصبي المميز في أذانه أو في دخول الوقت على بلغ صح أذانه وإلا فلا .

مخصوص . وألفاظها هي : (١) الله أكبر . الله أكبر . أشهد أن لا إله إلا الله . أشهد أن محمدا رسول الله . حتى على الصلاة . حتى على الفلاح . قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة . الله أكبر . الله أكبر . لا إله إلا الله) .
والإقامة كالأذان فحكمها حكمه على ما تقدم تفصيله في المذاهب (٢) . وشروطها كشروطه إلا في أمرين .. الأول : الذكورة فإنها لا تشترط في الإقامة للنساء . فللمرأة أن تقيم لنفسها ولا تجزئ إقامتها لغيرها من الرجال (٣) . ثانيها : أن الإقامة يشترط اتصالها بالصلاة عرفا دون الأذان (٤) وفي

(١) الحنفية - قلوا : إن تكبيرات الإقامة أربع في أولها والثنتان في آخرها وبقي ما ذكر في اللفظ يذكر مرتين . ونصها هكذا (الله أكبر الله أكبر . الله أكبر الله أكبر . أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله . أشهد أن محمدا رسول الله حتى على الفلاح . حتى على الصلاة حتى على الصلاة . حتى على الفلاح . قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة . الله أكبر الله أكبر . لا إله إلا الله)
المالكية - قلوا : الإقامة كلها وتر إلا التكبير أولا . وأخرافعتي . ولفظها (الله أكبر الله أكبر . أشهد أن لا إله إلا الله . أشهد أن محمدا رسول الله . حتى على الصلاة . حتى على الفلاح . قد قامت الصلاة . الله أكبر الله أكبر . لا إله إلا الله .
(٢) المالكية - قلوا : إن حكم الإقامة ليس كحكم الأذان المتقدم . بل هي سنة عين لذكر بالغ . وسنة كفاية لجماعة الذكور البالغين . ومندوبة عينا لصبي وامرأة . إلا إذا كنا مع ذكر بالغ فأكثر فلا تنحب لهما اكتفاء بإقامة الذكر البالغ .
(٣) الحنفية - قلوا : إن الشروط المذكورة شروط كمال لا شروط صحة كما تقدم . فيكره أن يتخلل منها شرط . والإقامة مثل الأذان في ذلك . إلا أنه يعد الأذان ندبا عند فقد شيء منها . ولا تعد الإقامة .

الحنابلة - قلوا : إن الذكورة شرط في الإقامة أيضا . فلا تطلب من المرأة كما لا يطلب منها الأذان .
(٤) الحنفية - قلوا : لا تعد الإقامة إلا إذا قطعها عن الصلاة كلام كثير أو عمل كثير كالاكل . اما لو اقام المؤذن ثم صلى الإمام بعد الإقامة ركعتي الفجر فلا تعد .

الحنابلة - لم يذكروا اتصال الإقامة بالصلاة شرطا في صحتها .

وقت قيام المقتدى للصلاة حال الإقامة خلأف المذاهب (١) .
 وسننها كسننه إلا في أمور : منها : أنه يسن فيه أن يكون
 بموضع عال دونها (٢) . ومنها : أنه يندب الترجيع فيه
 دونها (٣) . ومنها : أنه يسن فيه التأنى ويسن فيها
 الإسراع (٤) . ومنها : أنه يسن وضع طرفي مسبحته في
 صماخى أذنيه فيه دونها (٥) . ومنها : أنه يسن في قضاء
 الفوائت الأذان للأولى فقط بخلاف الإقامة فإنها تسن لكل
 فائتة (٦) . ومنها : أن الإقامة مطلوبة للرجل والمرأة بخلاف
 الأذان فإنه لا يطلب من المرأة (٧) . ومنها : أنه يزداد في الإقامة
 بعد فلاحها قد قامت الصلاة .

(١) المالكية - قالوا : يجوز للمقتدى غير المقيم أن يقوم للصلاة حال الإقامة أو
 بعدها بقدر ما يستطيع ولا يحد ذلك بزمن معين . أما المقيم فيقوم من ابتدائها .
 الشافعية - قالوا : يسن أن يكون قيامه للصلاة عقب فراغ المقيم من الإقامة .
 الحنبلة - قالوا : يسن أن يقوم عند قول المقيم قد قامت الصلاة إذا رأى
 الإمام قد قام وإلا تأخر حتى يقوم .
 الحنفية - قالوا : يقوم عند قول المقيم حى على الفلاح .
 (٢) الحنبلة - قالوا : يسن أن تكون الإقامة بموضع عال كالأذان إلا أن يشق
 ذلك .

(٣) الحنفية والحنبلة - قالوا : لا ترجيع في الأذان ولا في الإقامة .
 (٤) المالكية - قالوا : إن التأنى المتقدم تفسيره في الأذان مطلوب في الإقامة
 أيضا .

(٥) الحنفية - قالوا : إن هذا مندوب في الأذان دون الإقامة . فالأحسن الإتيان
 به ، ولو تركه لم يكره .
 المالكية - قالوا : وضع الأصبعين في الأذنين للإسماع في الأذان دون الإقامة
 جائز لا سنة .

(٦) المالكية - قالوا : يكره الأذان للفوائت مطلقا بخلاف الإقامة فإنها تطلب
 لكل فائتة على التفصيل السابق .

(٧) الحنبلة - قالوا : لا تطلب الإقامة من المرأة أيضا ، بل تكره كما يكره
 أذانها .

مبحث في مسائل تتعلق بالأذان والإقامة

أولا : يسن (١) للمؤذن أن يجلس بين الأذان والإقامة بقدر ما يحضر الملازمون للصلاة في المسجد (٢) مع المحافظة على وقت الفضيلة إلا في صلاة المغرب فإنه لا يؤخرها وإنما يفصل بين الأذان والإقامة فيها بفاصل يسير . وفي تقدير الفاصل اليسير اختلاف المذاهب (٣) .

ثانيا : يجوز أخذ الأجرة على الأذان ونحوه كالإمامة والتدريس (٤) .

ثالثا : يندب الأذان لأمر أخرى غير الصلاة : منها : الأذان في أذن المولود اليمنى عند ولادته . كما تندب الإقامة في اليسرى . ومنها : الأذان وقت الحريق ووقت الحرب . ومنها الأذان خلف المسافرين . ومنها : الأذان في أذن المهموم والمصرع .

(١) المالكية - قالوا : الأفضل للجماعة التي تنتظر غيرها تقديم الصلاة أول الوقت بعد صلاة النوافل القبليّة إلا الظهر . فالأفضل تأخيرها لربع القامة . ويزاد على ذلك عند اشتداد الحر فيندب التأخير إلى وسط الوقت . وأما الجماعة التي لا تنتظر غيرها والغد ، فالأفضل لهم تقديم الصلاة أول الوقت مطلقا بعد النوافل القبليّة .

(٢) الحنابلة - قالوا : يجلس المؤذن بين الأذان والإقامة بقدر ما يفرغ قاضي الحاجة من حاجته والمتوضئ من وضوئه وصلاة ركعتين .

(٣) قدر الحنفية الفاصل اليسير بثلاث آيات قصار .

الحنابلة - قدروا الفاصل اليسير بجلسة خفيفة خوفا .

(٤) المالكية - قالوا : يجوز أخذ الأجرة على الأذان والإقامة وعلى الإمامة إن كانت تبعا للأذان أو للإقامة . وأما أخذ الأجرة عليها استقلالاً فمكروه إن كانت الأجرة من المصلين . وأما إن كانت من الوقف أو بيت المال فلا تكره .

الحنابلة - قالوا : يحرم أخذ الأجرة على الأذان والإقامة إن وجد متطوع بهما وإلا رزق ولى الأمر من يقوم بهما من بيت مال المسلمين لحاجة المسلمين إليهما .

رابعا : زاد بعض الخلف عقب الأذان وقبله أمورا : منها : الصلاة على النبي ﷺ عقبه . ومنها : التسابيح والاستغاثات قبله بالليل ونحو ذلك وهى بدع مستحسنة لأنه لم يرد فى السنة ما يمنعها وعموم النصوص يقتضيها (١) .

باب صلاة التطوع

صلاة التطوع هى : ما يطلب فعلها من المكلف زيادة على المكتوبة طلبا غير جازم . وهى إما أن تكون غير تابعة للصلاة المكتوبة كصلاة العيدين (٢) والاستسقاء والكسوف والخسوف والتراويح . وسيأتى لكل منها فصل خاص . وإما أن تكون تابعة للصلاة المكتوبة كالنوافل القبليّة والبعديّة ، فأما التابعة للصلاة المكتوبة فمنها : ما هو مسنون وما هو مندوب . وما هو رغبةية وغير ذلك مما هو مفصل فى المذاهب (٣) .

(١) الشافعية والحنابلة - قالوا : إن الصلاة على النبي ﷺ عقب الأذان سنة .

(٢) الحنفية - قالوا : صلاة العيدين واجبة لا من التطوع .

الحنابلة - قالوا : صلاة العيدين فرض كفاية .

(٣) الحنابلة - قالوا : تنقسم صلاة التطوع التابعة للصلاة المكتوبة إلى قسمين : راتبة وغير راتبة . فالراتبة عشر ركعات . وهى ركعتان قبل الظهر وركعتان بعده . وركعتان بعد صلاة المغرب . وركعتان بعد صلاة العشاء وركعتان قبل صلاة الصبح . لحديث ابن عمر رضى الله عنهما . حفظت عن النبي ﷺ عشر ركعات . وسردها . وهى سنة مؤكدة بحيث إذا فاتته قضاها إلا ما فات منها مع الفرائض وكثر . فتركه أولى دفعا للحرج . ويستثنى من ذلك سنة الفجر فإنها تقضى ولو كثرت . وإذا صلى السنة القبليّة للفرض بعده كانت قضاء ولو لم يخرج الوقت . وغير الرواتب عشرون . وهى : أربع ركعات قبل صلاة الظهر ، وأربع بعدها ، وأربع قبل صلاة العصر ، وأربع بعد صلاة المغرب . وأربع بعد صلاة العشاء . ويباح أن يصلى ركعتين بعد أذان المغرب وقبل صلاتها . لحديث انس . كنا نصل على عهد رسول الله ﷺ ركعتين بعد غروب الشمس ، =

كتاب الصلاة

= فسئل أنس أكان رسول الله ﷺ يصليهما ؟ قال : كان يرانا نصليهما فلم يامرنا ولم ينهنا . ويباح أن يصلي ركعتين من جلوس بعد الوتر . والأفضل أن يصلي الرواتب والوتر وما لا تشرع له الجماعة من الصلوات في بيته . ويسن أن يفصل بين كل فرض وسنته بقيام أو كلام . وللجمعة سنة راتبة بعدها وأقلها ركعتان . وأكثرها ست . ويسن أن يصلي قبلها أربع ركعات . وهي غير راتبة لأن الجمعة ليس لها راتبة قبلية .

الحنفية - قالوا : تنقسم النافلة التابعة للفرض إلى مسنونة ومندوبة . فاما المسنونة فهي خمس صلوات : إحداها : ركعتان قبل صلاة الصبح ، وهما أقوى السنن فلهاذا لايجوز أن يؤديهما قاعدا أو راكبا بدون عذر . ووقتتهما وقت صلاة الصبح فإن خرج وقتهما لايقضيان إلا تبعا للفرض ، فلو نالم حتى طلعت عليه الشمس قضاهما أولا ثم قضى الصبح بعدهما ، ويمتد وقت قضايتهما إلى الزوال ، فلا يجوز قضاؤهما بعده . اما إذا خرج وقتهما وحدهما بأن صلى الفرض وحده فلا يقضيان بعد ذلك لأقل طلوع الشمس ولابعده . ومن السنة فيهما أن يصليهما في بيته في أول الوقت ، وأن يقرأ في أولهما سورة الكافرون وفي الثانية الإخلاص .

وإذا قلعت الجماعة لصلاة الصبح قبل أن يصليهما ، فإن أمكنه إدراكها بعد صلاتهما فعل ، وإلا تركهما وادرك الجماعة ولايقضيهما بعد ذلك كما سبق . ولايجوز له أن يصلي أى نافلة إذا أقيمت الصلاة سوى ركعتي الفجر . ثانيتهما : أربع ركعات قبل صلاة الظهر بتسليمة واحدة ، وهذه السنة أكد السنن بعد سنة الفجر . ثالثتها : ركعتان بعد صلاة الظهر ، وهذا في غير يوم الجمعة . اما فيه فيسن أن يصلي بعدها أربعاً كما يسن أن يصلي قبلها أربعاً . رابعتها : ركعتان بعد المغرب . خامستها : ركعتان بعد العشاء .

وأما المندوبة فهي أربع صلوات : إحداها : أربع ركعات قبل صلاة العصر وإن شاء ركعتين . ثانيتهما : ست ركعات بعد صلاة المغرب . ثالثتها : أربع ركعات قبل صلاة العشاء . رابعتها : أربع ركعات بعد صلاة العشاء . لما روى عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ كان يصلي قبل العشاء أربعاً ثم يصلي بعدها أربعاً ثم يضطجع . وللمصلي أن يتنفل عدا ذلك بما شاء . والسنة في ذلك أن يسلم على رأس كل أربع في نفل النهار في غير أوقات الكراهة ، فلو سلم على رأس ركعتين لم يكن محصلاً للسنة . اما في المغرب فله أن يصليها كلها بتسليمة واحدة . وله أن يسلم على رأس كل ركعتين . واما نافلة العشاء قبلية أو بعدية فأربع . ويسن أن يفصل بين الفرض والسنة البعدية بقوله : (اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام) ، أو بأى ذكر وارد في ذلك . هذا ويباح : يصلي قبل المغرب ركعتين خفيفتين .

الشافعية - قالوا : النوافل التابعة للفرائض قسمان : مؤكد ، وغير مؤكد ، اما =

= المؤكد فهو : ركعتا الفجر ، ووقتها وقت صلاة الصبح هو : من طلوع الفجر الصادق إلى طلوع الشمس . ويسن تقديمها على صلاة الصبح إن لم يخف فوات وقت الصبح أو فوات صلاته في جماعة ، فإن خالف ذلك قدم الصبح وصلى ركعتي الفجر بعده بلا كراهة ، وإذا طلعت الشمس ولم يصل الفجر صلاهما قضاء .
ويسن أن يقرأ فيهما بعد الفاتحة آية : ﴿ قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ - إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى : وَنَحْنُ لَهُ سَائِمُونَ ﴾ في الركعة الأولى في سورة البقرة . وفي الركعة الثانية ﴿ قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ - إِلَى : سَلَامُونَ ﴾ في سورة آل عمران . ويسن أن يفصل بينهما وبين صلاة الصبح بضجعة أو تحول أو كلام غير ديني ، ومن المؤكد ركعتان قبل الظهر أو الجمعة ، وركعتان بعد الظهر أو الجمعة : وإنما تسن ركعتان بعد الجمعة إذا لم يصل الظهر بعدها وإلا فلا تسن لقيام سنة الظهر مقامها . وركعتان بعد صلاة المغرب . وتسن في الركعة الأولى قراءة ﴿ الكافرون ﴾ وفي الثانية ﴿ الإخلاص ﴾ وركعتان بعد صلاة العشاء . والصلوات المذكورة تسمى رواتب وما كان منها قبل الغرض يسمى راتبة قبلية ، وما كان منها بعد الغرض يسمى راتبة بعديّة . ومن المؤكد الوتر وأقله ركعة واحدة ، وأدنى الكمال ثلاث ركعات ، وأعلاه إحدى عشرة ركعة . والأفضل أن يسلم من كل ركعتين ، ووقته بعد صلاة العشاء ولو كانت مجموعة مع المغرب جمع تقديم ، ويمتد وقته لطلوع الفجر ثم يكون بعد ذلك قضاء . وغير المؤكد اثنتا عشرة ركعة : ركعتان قبل الظهر سوى ما تقدم ، وركعتان بعدها كذلك والجمعة كالظهر ، وأربع قبل العصر ، وركعتان قبل المغرب . ويسن تخفيفهما وفعلهما بعد إجابة المؤذن ، لحديث « بين كل اذانين صلاة » ، والمراد الاذان والإقامة . وركعتان قبل العشاء .

الملكية - قالوا : النوافل التابعة للفرائض قسمان : رواتب وغيرها إما الرواتب فهي : النافلة قبل صلاة الظهر وبعد دخول وقتها - وبعد صلاة الظهر - وقبل صلاة العصر وبعد دخول وقتها - وبعد صلاة المغرب . وليس في هذه النوافل كلها تحديد بعدد معين ، ولكن الأفضل فيها ما وردت الأحاديث بفضله وهو : أربع قبل صلاة الظهر وأربع بعدها ، وأربع قبل صلاة العصر ، وست بعد صلاة المغرب - وحكم هذه النوافل أنها مندوبة ندبا أكيدا . وأما المغرب فيكره التنفل قبلها لضيق وقتها . وأما العشاء فلم يرد في التنفل قبلها نص صريح من الشارع . نعم يؤخذ من قوله ﷺ « بين كل اذنين صلاة » ، أنه يستحب التنفل قبلها - والمراد بالاذنين في الحديث الاذان والإقامة - وأما غير الرواتب فهي صلاة الفجر . وهي : ركعتان وحكما أنها رغبة . والرغبة ما كان فوق المستحب ودون السنة في التاكيد ووقتها من طلوع الفجر الصادق إلى طلوع الشمس ، ثم تكون قضاء بعد ذلك إلى زوال الشمس . ومتى جاء الزوال فلا تقضى . ومحلها قبل صلاة الصبح ، فإن صلى الصبح قبلها كره فعلها إلى أن =

وفصل بين النافلة والصلاة بالذكر الوارد على تفصيل في المذاهب (١).

= يجيء وقت حل النافلة وهو ارتفاع الشمس بعد طلوعها قد رمح من رماح العرب ، وهو طول اثني عشر شبرا بالشبر المتوسط ، فلذا جاء وقت حل النافلة فعلها . نعم إذا طلعت الشمس ولم يكن صلى الصبح فإنه يصل الصبح أولا على المعتمد ويندب أن يقرأ في ركعتي الفجر بفتح الكتاب فقط فلا يزيد سورة بعدها ، وإن كانت الفاتحة فرضا كما تقدم . ومن غير الرواتب الشفع وأقله ركعتان وأكثره لأحد له . ويكون بعد صلاة العشاء وقبل صلاة الوتر . وحكم الشفع الندب . ومنها : الوتر وهو سنة مؤكدة أكد السنن بعد ركعتي الطواف . ووقته بعد صلاة العشاء المؤداة بعد مغيب الشفق للفجر . وهذا هو وقت الاختيار . ووقته الضروري من طلوع الفجر إلى تمام صلاة الصبح ويكره تأخيرها لوقت الضرورة بلا عذر .

وإذا تذكر الوتر في صلاة الصبح ندب له قطع الصلاة ليصلي الوتر إلا إذا كان ماموما فيجوز له القطع . ويندب أن يقرأ في الشفع سورة ﴿ الأعلى ﴾ في الركعة الأولى وسورة ﴿ الكافرون ﴾ في الثانية . وفي الوتر سورة ﴿ الإخلاص ﴾ والمعوذتين ﴿ . والسنة في النفل كله أن يسلم من ركعتين ، لقوله ﷺ « صلاة الليل مثنى مثنى ، وحملت نافلة النهار على نافلة الليل لأنه لا فارق .

(١) الحنفية - قالوا : يكره تنزيها أن يفصل بين الصلاة والسنة إلا بمقدار ما يقول : (اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام) . وأما ما ورد من الأحاديث في الأذكار ، فإنه لا ينافي ذلك لأن السنن من لواحق الفرائض فليست بأجنبية عنها . ويستحب أن يستغفر بعد السنن ثلاثا ، ويقرأ آية الكرسي والمعوذتين ويسبح ويحمد ويكبر في كل ثلاثا وثلاثين ، ويهمل تمام المائة بأن يقول : (لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير) ثم يقول : (اللهم لا ملئح لما أعطيت ولا معطى لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد) ، ويدعو ويختتم بقول : (سبحان ربك رب العزة عما يصفون) .

هذا ويكره للإمام أن يتنفل في مكانه . أما المؤتم والمنفرد ، فإنه لأكرامة في تنفله مكانه ، وإنما الأحسن أن ينتقل إلى مكان آخر . الملكية - قالوا الأفضل في الراتبة البعيدة أن تكون بعد الذكر الوارد بعد صلاة الفريضة ، كقراءة آية الكرسي وسورة الإخلاص والتسبيح والتحميد والتكبير كل منها ثلاثا وثلاثون مرة ، ثم ختم المائة بقول : (لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير) . =

وأما صلاة التطوع التي ليست تابعة للمكتوبة فمنها :
صلاة الضحى وهي سنة (١) . ويبتدىء وقتها من ارتفاع
الشمس قدر رمح إلى زوالها . والأفضل أن يبدأها بعد
ربيع النهار (٢) . وأقلها ركعتان . وأكثرها ثمان (٣) فإن زاد على
ذلك عامدا علما بنية الضحى لم ينعقد ما زاد على الثمان (٤)

= الشاغبة - قالوا : يسن أن يفصل بين المكتوبة والسنة بالانكار الواردة
فيستغفر الله ثلاثا ، ويقول : (اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا
الجلال والإكرام) ويسبح الله ثلاثا وثلاثين ، ويحمده ثلاثا وثلاثين ، ويكبره
ثلاثا وثلاثين ، ويقول تمام المائة لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله
الحمد وهو على كل شيء قدير ، اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت
ولا ينفع ذا الجد منك الجد) . هذا ويسن للمصلي أن ينتقل من مكانه بعد الفراغ
من الصلاة إذا أراد صلاة غيرها فإن لم يتيسر فصل بينهما باى فاصل .
الحنبلي - قالوا : يأتي بالذكر الوارد عقب الصلاة المكتوبة قبل أداء السنن
فيقول : (استغفر الله ثلاثا اللهم أنت السلام الخ .. لا إله إلا الله وحده لا شريك
له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير . لا حول ولا قوة إلا بالله . لا إله
إلا الله ولا نعبد إلا إياه . له النعمة وله الفضل وله الثناء الحسن . لا إله إلا الله
مخلصين له الدين ولو كره الكافرون . لا إله إلا الله وحده لا شريك له . له الملك
وله الحمد وهو على كل شيء قدير . اللهم لا مانع لما أعطيت . ولا معطي لما منعت
ولا ينفع ذا الجد منك الجد ويسبح ويحمد ويكبر في كل ثلاثا وثلاثين) والأفضل
أن يفرغ منهن معا بأن يقول : (سبحان الله . والحمد لله . والله أكبر ثلاثا
وثلاثين مرة وتمام المائة لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو
على كل شيء قدير) .

(١) المالكية - قالوا : إن صلاة الضحى مندوبة ندبا أكيدا وليست سنة
(٢) المالكية - قالوا : الأفضل تأخير صلاة الضحى حتى يمضي بعد طلوع
الشمس مقدار ما بين دخول وقت العصر وغروب الشمس .
(٣) الحنفية - قالوا : أكثرها ست عشرة .
(٤) المالكية - قالوا : إن زاد على الثمان صح الزائد . ولا يكره على الصواب .
الحنفية - قالوا : إذا زاد على الأكثر في صلاة الضحى ، فإما أن يكون قد نواها
كلها بتسليمية واحدة . وفي هذه الحالة يجزئه ما صلاه بنية الضحى وينعقد
الزائد نفلا مطلقا إلا أنه يكره له أن يصلي في نفل النهار زيادة على أربع ركعات
بتسليمية واحدة . وإما أن يصليها مفصلة اثنتين اثنتين وأربعا أربعا وفي هذه
الحالة لا كراهة في الزائد مطلقا .

فإن كان ناسيا أو جاهلا انعقد نفلا مطلقا . ويسن قضاؤها إذا خرج وقتها (١) .

ومنها : تحية المسجد ، وهى ركعتان فأكثر (٢) . وهى سنة (٣) بشروط : أولا : أن يدخل المسجد ولو مارا (٤) فى غير (٥) الأوقات التى نهى عن صلاة النفل فيها كوقت طلوع الشمس وبعد صلاة العصر كما سيأتى . ثانيا : أن يكون متطهرا . فلو دخل محدثا لم تطلب منه (٦) . ثالثا : أن لا يصادف دخوله فعل صلاة الجماعة (٧) وإلا فلا يصليها . رابعا : أن لا يدخل المسجد عقب خروج الخطيب للخطبة يوم الجمعة والعديد ونحوهما . فإن دخل فى ذلك الوقت فلا يصليها (٣) . ويستثنى من المساجد

- (١) الملكية والحنفية - قالوا : إن جميع النوافل إذا خرج وقتها لا تقضى إلا ركعتى الحجر فإنهما يقضيان إلى الزوال كما تقدم .
- (٢) الملكية - قالوا : تحية المسجد ركعتان لا غير .
- (٣) الحنفية - قالوا : تحية المسجد ركعتان أو أربع وهى أفضل من الاثنتين .
- (٤) الملكية - قالوا : هى مندوبة ندبا أكيدا على الراجح .
- (٥) الملكية - قالوا : لا تطلب التحية إلا من كل من دخل المسجد قاصدا الجلوس ، بخلاف من قصد المرور به فلا تطلب منه .
- (٦) الشافعية - قالوا : تطلب تحية المسجد بدخوله فى أى وقت كان ، لكن يحرم أن يدخل المسجد فى وقت الكراهة بنية أن يصل تحيته فقط . وإذا صلاها فلا تنعقد .
- (٧) الشافعية - قالوا : إذا دخل محدثا وامكنه التطهر فى زمن قريب طلبت منه وإلا فلا .
- (٨) الملكية - قالوا : إن صادف دخوله إقامة الصلاة للإمام الراتب لا تطلب وإلا جاز فعلها .
- (٩) الشافعية - والحنابلة قالوا : إذا دخل والإمام فوق المنبر سن له تحية المسجد قبل أن يجلس بركعتين خفيفتين ولا يزيد عليهما .

المسجد الحرام بمكة ، فإن لتحيته أحكاما خاصة مفصلة في المذاهب (١) .

فإن لم يتمكن من تحية المسجد لحدث أو غيره يقول ندبا : (سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر) أربع مرات (٢) . وينوب عن تحية المسجد مطلق صلاة ذات ركوع وسجود يصلّيها عند دخوله . ويحصل ثوابها إن نواها (٣) مع تلك الصلاة وإلا فلا . ولا تسقط (٤) بالجلوس قبل فعلها . وإن

(١) المالكية - قالوا : من دخل المسجد الحرام بمكة وكان مطالبا بالطواف ولو ندبا أو قاصدا له فتحيته الطواف . ومن دخله لمشاهدة البيت مثلا ولم يكن مطالبا بالطواف ، فلا يخلو إما أن يكون من أهل مكة أولا . فإن كان من أهل مكة فتحيته الركعتين وإلا فتحيته الطواف .

الحنفية - قالوا : التحقيق أن تحية المسجد الحرام هي الركعتان ، ولكن من دخل المسجد الحرام وكان مطالبا بالطواف أو قاصدا له ، فإنه يقدم الطواف ، ويصل بعد ذلك ركعتي الطواف ، وتحصل بهما تحية المسجد .

الشافعية - قالوا : من دخل المسجد الحرام وأراد الطواف طلب منه تحيتان : تحية للبيت وهي الطواف ، وتحية للمسجد وهي الصلاة . والأفضل أن يبدأ بالطواف ثم يصل بعده ركعتي الطواف وتحصل في ضمنها تحية المسجد . وله أن يصل بعد الطواف أربعة ينوي بالأوليين تحية المسجد وبالأخريين سنة الطواف . ولا يصح العكس . أما إذا دخل المسجد غير مرید الطواف فلا يطلب منه إلا تحية المسجد بالصلاة ..

الحنابلة - قالوا : إن تحية المسجد الحرام الطواف وإن لم يكن قاصدا له . (٢) الحنابلة - قالوا : لا يندب ذلك .

(٣) الحنفية والشافعية - قالوا : يحصل ثوابها وإن لم ينوها . وأما إذا نوى عدمها فلا يحصل ثوابها وإن سقط طلبها .

(٤) الشافعية - قالوا : إن جلس عمدا قبل فعلها سقطت مطلقا : وإن جلس سهوا أو جهلا فإن طال جلوسه زيادة على مقدار ركعتين سقطت وإلا فلا . الحنابلة - قالوا : إن جلس قبل فعلها ، فإن لم يطل الجلوس عرفا لم تسقط وإلا سقطت .

كان مكروها . ومنها : ركعتان عقب الطهارة . ومنها : ركعتان عند الخروج للسفر ، وركعتان عند القدوم منه ، لقوله صلى الله عليه وسلم " ما خلف أحد عند أهله أفضل من ركعتين يركعهما عندهم حين يريد سفرا " . رواه الطبراني . ولما روى عن كعب بن مالك . قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقدم من السفر إلا نهارا في الضحى فإذا قدم بدأ بالمسجد فصلى فيه ركعتين ثم جلس فيه . رواه مسلم . وحكم الصلاة عقب الطهارة وعند الخروج للسفر وعند القدوم منه النذب .

وينذب أيضا التهجّد بالليل لقوله صلى الله عليه وسلم " لا بدّ من صلاة بليل ولو حلب شاة " رواه الطبراني مرفوعا . وهو أفضل من صلاة النهار لقوله صلى الله عليه وسلم : " أفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل " رواه مسلم . ومن المندوب أيضا ركعتا الاستخارة . لما رواه جابر ابن عبد الله رضى الله عنه . قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا الاستخارة في الأمور كلها كما يعلمنا السورة من القرآن يقول : " إذا هم أحدكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة ثم ليقل اللهم إني أستخيرك بعلمك وأستقدرك بقدرتك وأسألك من فضلك العظيم فإنك تقدر ولا أقدر وتعلم ولا أعلم وأنت علام الغيوب . اللهم إن كنت تعلم أن هذا الأمر خير لى فى دينى ومعاشى وعاقبة أمرى أو قال عاجل أمرى وأجله فاقدره لى ويسره لى ثم بارك لى فيه . وإن كنت تعلم أن هذا الأمر شر لى فى دينى ومعاشى وعاقبة أمرى أو قال : عاجل أمرى وأجله فاصرفه عنى واصرفنى عنه واقدر لى الخير حيث

كان ثم رضني به . قال ويسمى حاجته " . رواه أصحاب السنن إلا مسلماً . ومنه صلاة الحاجة ، وهي مبينة في قوله صلى الله عليه وسلم " من كانت له إلى الله حاجة أو إلى أحد من بنى آدم فليتوضأ وليحسن الوضوء ثم ليصل ركعتين ثم ليثن على الله تعالى وليصل على النبي صلى الله عليه وسلم ثم ليقل لا إله إلا الله الحليم الكريم سبحان الله رب العرش العظيم . الحمد لله رب العالمين . أسألك موجبات رحمتك وعزائم مغفرتك والغنيمة من كل بر والسلامة من كل إثم لاتدع لى ذنبا إلا غفرته ولا هما إلا فرجته ولا حاجة هي لك رضا إلا قضيتها يا أرحم الراحمين أخرجه الترمذى عن عبد الله بن أبى أوفى .



مبحث الوتر

ومن التطوّع الوتر على تفصيل في المذاهب (١) .

(١) الحنفية - قالوا : الوتر واجب لقوله صلى الله عليه وسلم " الوتر حق لمن لم يوتر فليس مني " وهو ثلاث ركعت بتسليمية واحدة في آخرها . ويجب أن يقرأ في كل ركعة منها الفاتحة وسورة ، أو ما يمثّلها من الآيات وقد ورد أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الركعة الأولى بعد الفاتحة سورة ﴿ الأعلى ﴾ وفي الثانية سورة ﴿ الكافرون ﴾ وفي الثالثة ﴿ الإخلاص ﴾ ويضم إليها أحياناً الموعّظتين فإذا فرغ المصلّي من القراءة في الركعة الثالثة وجب عليه أن يرفع يديه ويكبر كما يكبر للافتتاح إلا أنه لا يدعو بدعاء الافتتاح بل يقرأ القنوت . وهو كل كلام تضمن ثناء على الله تعالى ودعاء . ولكن يسن أن يقنت بما ورد عن ابن مسعود رضي الله عنه . ونصه : اللهم إنا نستعينك ونستغفرك ونؤمن بك ونتوكل عليك ونثني عليك الخير كله ، ونشكرك ولا نكفرك ، ونخلع ونترك من فجرك ، اللهم إيك نعبد ولك نصلي ونسجد ، وإليك نسعى ونحفد ، نرجو رحمك ونخشى عذابك ، إن عذابك الجدّ بالكفار ملحق . ثم يصلي على النبي وآله ويسلم .

وقيته من غروب الشفق إلى طلوع الفجر . فلو تركه ناسياً أو عامداً وجب عليه قضائه إن طالت المدة ، ويجب أن يؤخره عن صلاة العشاء لوجوب الترتيب فلو قدمه عليها ناسياً صح . وكذا لو صلاهما على الترتيب ثم ظهر له فساد العشاء دونه فإنه يصح ويعيد العشاء وحدها ، لأن الترتيب يسقط بمثل هذا العذر . ولا يجوز أن يصليهما قاعداً مع القدرة على القيام . كما لا يجوز أن يصليهما ركعاً من غير عذر . والقنوت واجب فيه . ويسن أن يقرأه سرا ، سواء كان إماماً أو منفرداً أو مأموماً . ومن لم يحسن القنوت يقول : (ربنا آتانا في الدنيا حسنة ، وفي الآخرة حسنة ، وقنا عذاب النار) أو يقول : (اللهم اغفر لنا) ثلاث مرات . وإذا نسي القنوت ثم تذكره حال الركوع فلا يقنت في الركوع ولا يعود إلى القيام بل يسجد للسجود بعد السلام . فإن عاد إلى القيام وقنت ولم يعد الركوع لم تفسد صلاته . وإن ركع قبل قراءة السورة والقنوت يرفع رأسه لقراءة السورة والقنوت ويعيد الركوع ثم يسجد للسجود وإذا نسي الفاتحة وقراءة السورة والقنوت وركع ، رفع رأسه وقرأ الفاتحة والسورة والقنوت وأعاد الركوع فإن لم يعده صحت صلاته . ويسجد للسجود على كل حال . ولا يقنت في غير الوتر إلا في النوازل أي شداث الدهر . فيسن له أن يقنت في الصبح لأن كل الأوقات على المعتمد ، وإن يكون قنوته بعد الرفع من الركوع بخلاف =

= الوتر . وإنما يسن قنوت النوازل للإمام لا للمنفرد . وأما المأموم فإنه يتلجأ إليه إلا إذا جهر بالقنوت فإنه يؤمن . ولم تشرع الجماعة في صلاة الوتر إلا في وتر رمضان فإنها تستحب ، لأنه في حكم النوازل من بعض الوجوه وإن كان واجبا . أما في غير رمضان فإن الجماعة تكره فيه إن قصد بها دعاء الناس للاجتماع فيه . أما لو اقتدى واحد باخر أو اثنان بواحد أو ثلاثة بواحد فإنه لا يكره . إذ ليس فيه دعاء للاجتماع .

الحنبلة - قالوا : إن الوتر ستة مؤكدة وأقله ركعة ، ولا يكره الإيتار بها ، وأكثره إحدى عشرة ركعة . وله أن يوتر بثلاث ، وهو أقل الكمال وبخمس وبسبع وبتسع فإن أوتر بإحدى عشرة فله أن يسلم من كل ركعتين ، ويوتر بواحدة ، وهذا الفضل وله أن يصليها بسلام واحد ، إما بتشهدين أو بتشهد واحد ، وذلك بأن يصلي عشرا ويتشهد ، ثم يقوم للحادية عشرة من غير سلام فيأتي بها ويتشهد ويسلم ، أو يصلي الإحدى عشرة ولا يتشهد إلا في آخرها ويسلم ، وإن صلاه تسعا فله أن يصليها بسلام واحد وتشهدين بأن يصلي ثمان ويجلس ويتشهد ، ثم يأتي بالتسعة قبل أن يسلم . ويتشهد ويسلم ، وهذا الفضل . وله أن يصليه بتشهد واحد بأن يصلي التسع ويتشهد ويسلم . وله أن يسلم من كل ركعتين ويأتي بالتسعة ويسلم . وإن أوتر بسبع أو بخمس فالأفضل أن يصليه بتشهد واحد وسلام واحد . وله أن يصليه بتشهدين بأن يجلس بعد السادسة أو الرابعة ويتشهد ولا يسلم ، ثم يقوم فيأتي بالباقي ويتشهد ويسلم . وله أن يسلم من كل ركعتين . وإن أوتر بثلاث أتى بركعتين يقرأ في أولهما سورة (سبح) وفي الثانية سورة (الكافرون) ثم يسلم ويأتي بالثالثة ، يقرأ فيها سورة الإخلاص ويتشهد ويسلم وهذا الفضل . وله أن يصليها بتشهد واحد بأن يسرد ثلاث ركعات ويتشهد ويسلم . وله أن يصليها بتشهدين وسلام واحد كالمغرب وهذه الصورة هي أقل الصور فضلا . ويسن له أن يقنت بعد الرفع من الركوع في الركعة الأخيرة من الوتر في جميع السنة بلا فرق بين رمضان وغيره . والأفضل أن يقنت بالوارد وهو : (اللهم إنا نستعينك ونستهديك ونستغفرك ونتوب إليك ونؤمن بك ونتوكل عليك ونثني عليك الخير كله ، نشكرك ولا تكفرك . اللهم إياك نعبد ، وإليك نسعى ونحفد ، نرجو رحمتك ونخشى عذابك إن عذابك الجد بالكافرين ملحق . اللهم اهدنا فيمن هديت وعافنا فيمن عافيت وتولنا فيمن توليت وبارك لنا فيما أعطيت وقنا شر ما قضيت ، إنك سبحانك تقضى ولا يقضى عليك ، إنك لا يذل من واليت ولا يعز من عاديت تباركت ربنا وتعاليت . اللهم إنا نعوذ برضك من سخطك . وبعموك من عقوبتك .. وبك =

= منك لانحى ثناء عليك ، انت كما اثنيت على نفسك) . ثم يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ، وله ان يصلى على الآل ايضا ولا بأس ان يدعو في قنوته بما يشاء غير ما تقدم من الوارد . وإن كان الوارد الفضل . ويسن ان يجهر بالقنوت إن كان إماما أو منفردا . أما المأموم فيؤمن جهرا على قنوت إمامه ، كما يسن للمنفرد ان يغرد الضمائر المتقدمة في نحو اهدنا وجميع الإمام الضمير كاللفظ الوارد . ويسن للمصلي ان يقول بعد سلامه من الوتر . سبحان الملك القدوس ثلاثا ، وأن يرفع صوته بالثلاثة منها ، ويكره القنوت في غير الوتر إلا إذا نزل بالمسلمين نازلة غير الطاعون ، فيسن للسلطان وثلاثه ان يقنت في جميع الصلوات المكتوبة للناس (إلا الجمعة) بما يناسب تلك النازلة . أما الطاعون فلا يقنت له . فإذا قنت للنازلة غير السلطان وثلاثه لا تبطل صلاته ، سواء كان إماما أو منفردا . وإذا ائتم بمن يقنت في الفجر تابعه في قنوته وأمن على دعائه إن كان يسمعه ، وإن لم يسمع في هذه الحالة سن له ان يدعو بما شاء ويجوز للمصلي ان يقنت قبل ركوع الركعة الأخيرة من الوتر بان يكبر ويرفع يديه ثم يقنت ثم يركع ولكن الأفضل ان يكون بعد الرفع من الركوع كما تقدم . ويسن في حال قنوته ان يرفع يديه إلى صدره مبسوطتين ويجعل بطونهما جهة السماء ويمسح وجهه بيديه بعد الفراغ من القنوت . ووقته من بعد صلاة العشاء إلى طلوع الفجر الثاني . والأفضل فعله آخر الليل إن وثق من قيامه فيه ، فإن لم يثق من ذلك لوتر قبل ان ينام . ويسن له قضاؤه مع شفعه إذا فات . ويسن فعله جماعة في رمضان ويباح فعله جماعة في غير رمضان .

الشافعية - قالوا : الوتر سنة مؤكدة وهو اكد السنن . واقله ركعة واكثره إحدى عشرة ، فلو زاد على العدد المذكور عامدا عالما لم تنعقد صلاته الزائدة . اما لو زاد جاهلا أو نسيا فلا تبطل صلاته ، بل تنعقد نقلا مطلقا . والاقتصار على ركعة خلاف الأولى . ويجوز لمن يصلى الوتر اكثر من ركعة واحدة ان يفعله موصولا ، بان تكون الركعة الأخيرة متصلة بما قبلها ، أو مفصولا بان لا تكون كذلك . فلو صلى الوتر خمس ركعات مثلا جاز له ان يصلى ركعتين بتسليمه ، ثم يصلى الثلاثة بعدها بتسليمه . وجاز له ان يفصل بحيث يصلى الركعة الأخيرة منفصلة عما قبلها ، سواء صلى ما قبلها ركعتين ، أو أربعة ، ولا يجوز له في حالة الوصل ان يأتي بالشهاد أكثر من مرتين . والأفضل ان يصليه مفصولا . ووقته بعد صلاة العشاء ولو جمعت جمع تقديم مع المغرب . وينتهي إلى طلوع الفجر الصادق . ويسن تأخيرها عن أول الليل لمن يثق بالانتباه آخره ، كما يسن تأخيرها عن صلاة الليل بحيث يفتم به وتسن فيه الجماعة في شهر رمضان . والقنوت في الركعة =

= الأخيرة منه في النصف الثاني من ذلك الشهر ، كما يسن القنوت بعد الرفع من ركوع الثانية في الصباح كل يوم والقنوت : كل كلام يشتمل على ثناء ودعاء ، ولكن يسن أن يكون مما ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . وهو : (اللهم اهدني فيمن هديت وعافني فيمن عافيت ، وتولني فيمن توليت ، وبارك لي فيما أعطيت ، وقني شر ما قضيت ، فإنك تقضى ولا يقضى عليك ، وإنه لا يذل من واليت ولا يعز من عاديت ، تباركت ربنا وتعاليت فلك الحمد على ما قضيت ، استغفرك واتوب إليك . وصلى الله عليه سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم) . ويقول هذه الصيغة إذا كان منفردا ، فيخص نفسه بالدعاء بأن يقول : (اهدني وعافني) الخ إلا كلمة ربنا في قوله تباركت ربنا ، وإفائه لا يقول فيها ربى . أما الإمام فيقوله بصيغة الجمع (اهدنا وعافينا الخ) ويسن للإمام أن يجهر بالقنوت ولو كانت صلاته قضاء . ويسن للمنفرد أن يسر به ولو كانت صلاته أداء . أما المأموم فإنه يؤمن على دعاء الإمام . وإذا ترك المصل شيئا من القنوت يسجد له . ويسن قضاء الوتر إذا فات وقته ، وكذا كل نفل مؤقت ما عدا سنة الجمعة إذا خرج وقت الظهر فإنها لا تقضى . هذا ويسن أن يقرأ للشدائد في جميع أوقات الصلاة ، ويجهر فيه الإمام والمنفرد ولو كانت الصلاة سرية ، والمأموم يؤمن على دعاء الإمام ، وإذا فات منه شيء لا يسجد له .

الملكية - قالوا . الوتر سنة مؤكدة ، بل هو أكد السنن بعد ركعتي الطواف والعمرة . فأكد السنن على الإطلاق ركعتا الطواف الواجب ، ثم ركعتا الطواف غير الواجب ، ثم العمرة ، ثم الوتر وهو ركعة واحدة ووصلها بشفع مكروه . وينبذ أن يقرأ فيها بعد الفاتحة سورة الإخلاص والمعوذتين . فإن زاد ركعة أخرى فلا يبطل على الصحيح وإن زاد ركعتين بطل . وله وقتان وقت اختياري ، ووقت ضروري . أما الاختياري فيبتدئ من بعد صلاة العشاء الصحيحة المؤداة بعد غيب الشفق الأحمر ، فإن صلى الوتر بعد العشاء ثم ظهر له فسأدها ، أعاد الوتر بعد أن يصلي العشاء مرة أخرى ، وإذا جمع العشاء مع المغرب جمع تقديم وذلك للمطر كما يأتي . آخر الوتر حتى يغيب الشفق ، فلا تصح صلاته قبله . ويمتد وقته الاختياري إلى طلوع الفجر الصادق ، والضروري من طلوع الفجر إلى تمام صلاة الصبح ، فلو تذكر الوتر وهو في صلاة الصبح ، ندب له قطعها ليصلي الوتر سواء كان إماما أو منفردا ويستخلف الإمام . أما إذا كان مأموما فيجوز له القطع ، ويجوز له التماذي . ومتى قطع صلاة الصبح للوتر صلى الشفع ثم الوتر ، وأعاد ركعتي الفجر لتتصلا بالصبح ويكره تأخير الوتر إلى وقت الضرورة بلا عذر . ومتى صلى الصبح فلا يقضى الوتر لأن الثالثة لا تقضى إلا ركعتا الفجر كما تقدم ولا قنوت في الوتر . وإنما هو مندوب في صلاة الصبح =

= فقط كما تقدم . ويندب ان يكون قبل الركوع فإن نسيه حتى ركع ، فلا يرجع إليه بل يؤذيه بعد الركوع ، وبذلك يحصل نذب الاتيان به ، ويفوت نذب تقديمه ، فهما مندوبان ، كل واحد منهما مستقل ، فإن رجع بطلت صلاته ، ويجوز مع الكراهة صلاة الوتر جالسا مع القدرة على القيام على المعتمد . واما الاضطجاع فيه فلا يجوز مع القدرة على القعود . وتجوز صلاته على الدابة بالركوع والسجود مطلقا . وبالإيماء للمسافر سفر قصر ، ويكون المصلي مستقبلا جهة السفر إلى آخر ما سيذكر في صلاة النافلة على الدابة . وتقديم الشفع على الوتر شرط كمال فيكره فعله من غير ان يتقدمه شفع . ويندب تأخيرته إلى آخر الليل لمن عادته الاستيقاظ آخره ليختتم به صلاة الليل ، عملا بقوله صلى الله عليه وسلم « اجعلوا آخر صلاتكم من الليل وترا » . وإذا قدمه عقب صلاة العشاء ، ثم استيقظ آخر الليل وثقل ، كره له ان يعيد الوتر تقديمه ، لحديث النهي ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم « لا وتران في ليلة » ، على حديث « اجعلوا آخر صلاتكم من الليل وترا » . لأن الحاضر مقدم على المبيح عند تعارضهما ، وإذا استيقظ من النوم وقد بقي على طلوع الشمس ما يسع ركعتين بعد الطهارة ، ترك الوتر وصلى الصبح وآخر ركعتي الفجر يقضيهما بعد حل النافلة للزوال . وإن بقي على طلوعها ما يسع ثلاث ركعات ، صلى الوتر والصبح ، وترك الشفع ، وآخر الفجر كما تقدم . واما إذا بقي ما يسع خمس ركعات فإنه يصلى الشفع والوتر والصبح ، ويؤخر الفجر . وإن اتسع الوقت لسبع ركعات صلى الجميع . ولا تطلب الجماعة في الشفع والوتر إلا في رمضان ، فتندب الجماعة فيهما كما تندب التراويح .



مبحث صلاة التراويح

هي : سنة (١) عين مؤكدة للرجال والنساء . وتسن (٢) فيها الجماعة عينا ، وقد أثبت سنيتها جماعة بفعل النبي ﷺ ، فقد روى الترمذي وأبو داود والنسائي أنه ﷺ خرج من جوف الليل ليالي من رمضان ، وهي : ثلاث متفرقة ليلة الثالث والخامس والسابع والعشرين ، صلى في المسجد وصلى الناس بصلاته فيها وكان يصل بهم ثمانى ركعات ، ويكملون باقيها في بيوتهم ، فكان يسمع لهم أزيز كأزيز النحل . ومن هذا يتبين أن النبي ﷺ سن لهم التراويح والجماعة فيها ولكنه لم يصل بهم عشرين ركعة كما جرى عليه العمل من عهد الصحابة ومن بعدهم إلى الآن ، ولم يخرج إليهم بعد ذلك خشية أن يفرض عليهم كما صرح به في بعض الروايات . وتبين أيضا أن عددها ليس قاصرا على الثمان ركعات التي صلاها بهم ، بدليل أنهم كانوا يكملونها في بيوتهم ، وقد بين فعل عمر رضى الله عنه أن عددها عشرون حيث أنه جمع الناس أخيرا على هذا العدد في المسجد ووافقه الصحابة على ذلك ولم يوجد لهم مخالف ممن بعدهم. من الخلفاء الراشدين . وقد قال النبي ﷺ « عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين ، عضوا عليها بالنواجذ » رواه أبو داود . وقد سئل أبو حنيفة عما فعله عمر رضى الله عنهما فقال : (التراويح سنة مؤكدة ولم يتخرجه عمر من تلقاء نفسه . ولم يكن فيه مبتدعا ولم يأمر به إلا

(١) المالكية - قالوا : هي مندوبة ندبا أكيدا لكل مصل من رجال ونساء .

(٢) المالكية - قالوا : الجماعة فيها مندوبة .

الحنفية - قالوا : الجماعة فيها سنة كفاية لأهل الحي ، فلو قام بها بعضهم سقط الطلب عن الباقين .

عن أصل لديه وعهد من رسول الله ﷺ ، نعم زيد فيها في عهد عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه فجعلت ستا وثلاثين ركعة . ولكن كان القصد من هذه الزيادة مساوات أهل مكة في الفضل لأنهم كانوا يطوفون بالبيت بعد كل أربع ركعات مرة (فرأى رضى الله عنه أن يصلي بدل كل طواف أربع ركعات ، فهي عشرون ركعة سوى الوتر (١) . ووقتها من بعد صلاة العشاء ولو مجموعة (٢) جمع تقديم مع المغرب وينتهي بطلوع الفجر . وتصح قبل الوتر وبعده ، والأفضل (٣) أن تكون قبله ، فإن خرج وقتها لا تقضى (٤) سواء فاتت وحدها أو مع العشاء . ويندب أن يسلم في آخر كل ركعتين ، فلو فعلها بسلام واحد وقعد على رأس كل ركعتين ، صحت (٥) مع الكراهة . أما إذا لم يقعد على رأس كل ركعتين ، ففيه اختلاف المذاهب (٦) ويجلس بعد كل أربع ركعات للاستراحة ، هكذا كان يفعل

- (١) المالكية - قالوا : عدد التراويح عشرون ركعة سوى الشفع والوتر .
(٢) الحنفية - قالوا : لا يجوز جمع العشاء مع المغرب جمع تقديم إلا في الحج .
المالكية - قالوا : إذا جمعت العشاء مع المغرب جمع تقديم اخرجت صلاة التراويح حتى يغيب الشفق ، فلو صليت قبل ذلك كانت نفلا مطلقا ولم يسقط طلبها .
(٣) المالكية - قالوا : تصلى التراويح قبل الوتر وبعد العشاء ، ويكره تأخيرها عن الوتر ، لقوله عليه الصلاة والسلام « اجعلوا آخر صلاتكم من الليل وترا » .

- (٤) الشافعية - قالوا : إن خرج وقتها قضيت مطلقا .
(٥) الشافعية - قالوا : يجب أن يسلم من كل ركعتين فإذا صلاها بسلام واحد لم تصح .

- (٦) الحنفية - قالوا . إذ صلى أربع ركعات بسلام واحد ، نابت عن ركعتين اتفاقا ، وإذا صلى أكثر من أربع بسلام واحد اختلف التصحيح فيه ، فقيل : ينوب عن شفع من التراويح ، وقيل : يفسد . =

الصحابة رضوان الله عليهم . ولهذا سميت تراويح . وفي حكم هذا الجلوس تفصيل في المذهب (١) . ويسن (٢) قراءة القرآن بتمامه فيها بحيث يختمه آخر ليلة من الشهر إلا إذا تضرر المقتدون به ، فالأفضل أن يراعى حالهم في القراءة ، بشرط أن لايسرع إسراعا مخلًا بالصلاة . وكل ركعتين منها صلاة مستقلة ، فينوي في أولها ويدعو (٣) بدعاء الافتتاح بعد تكبيرة الإحرام وقبل القراءة ويزيد على التشهد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وهكذا . والأفضل أن تصلي من قيام عند القدرة ، فإن صلاها من جلوس صحت وخالف الأولى . ويكره أن يؤخر المقتدي القيام إلى ركوع الإمام لما فيه

= الحنابلة - قالوا : تصح مع الكراهة وتحسب عشرين ركعة .
المالكية - قالوا تصح وتحسب عشرين ركعة ، ويكون تاركاً لسته التشهد والسلام في كل ركعتين ، وذلك مكروه .
الشافعية - قالوا : لا تصح بالأولى .
(١) الحنفية - قالوا : هذا الجلوس مندوب ، ويكون بقدر الأربع ركعات والمصلي في هذا الجلوس أن يشتغل بذكر أو تهليل أو يستكت .
المالكية - قالوا : إذا اطل القيام فيها ندب له أن يجلس للاستراحة اتباعاً لفعل الصحابة وإلا فلا .
الحنابلة - قالوا : هذا الجلوس مندوب ولا يكره تركه ، والدعاء فيه خلاف الأولى .

الشافعية - قالوا : يندب هذا الجلوس اتباعاً للسلف ، ولم يرد فيه ذكر .
(٢) المالكية - قالوا : يندب للإمام قراءة القرآن بتمامه في التراويح جميع الشهر ، وترك ذلك خلاف الأولى إلا إذا كان لا يحفظ القرآن ولم يوجد غيره يحفظه ، أو يوجد غيره يحفظه ولكن لا يكون على حالة مرضية بالنسبة للإمامة .
(٣) المالكية - قالوا : يكره الدعاء بعد تكبيرة الإحرام وقبل القراءة ، وهو المسمى بدعاء الاستفتاح عند غيرهم كما تقدم .

من إظهار الكسل في الصلاة . والأفضل صلاتها في المسجد ،
لأن كل ما شرعت فيه الجماعة ففعله بالمسجد أفضل (١)

صلاة كسوف الشمس

من السنن التي ليست تابعة للفرائض صلاة كسوف الشمس
وخسوف القمر لقوله صلى الله عليه وسلم « إن الشمس والقمر
آيتان من آيات الله لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته فإذا رأيتم ذلك
فصلوا وادعوا حتى ينكشف ما بكم » رواه الشيخان . وقد صلى
النبي ﷺ لكسوف الشمس كما رواه الشيخان ، ولخسوف القمر
كما رواه ابن حبان .

حكمها :

أما صلاة كسوف الشمس فهي سنة مؤكدة ، وهي ركعتان (٢) بلا
زيادة ولولم تنجل الشمس ، فإن فرغ منها قبل انجلائها ، دعا
الله تعالى حتى تنجلي . ويزيد في كل ركعة منها قياما وركوعا فتكون
(٣) كل ركعة بركوعين وقيامين . ويسن (٤) أن يطيل القراءة ،

(١) المالكية - قالوا : يتنب صلاتها في البيت ولو جماعة . لأنه أبعد عن الرياء
بشروط ثلاثة : (١) أن ينشط بفعلها في بيته ، (٢) وأن لا يكون بأحد الحرمين
المكي والمدني ، وهو من أهل الألفق . (٣) وأن لا يلزم على فعلها في البيت تعطيل
المسجد وعدم صلاتها فيها راسا . فإن تخلف شرط من ذلك فعلت في المسجد .
(٢) الحنفية - قالوا : الركعتان هما أقل مقدار صلاة الكسوف ، فله أن يصلي
أربعاً أو أكثر ، والأفضل أن يصلي أربعاً بتسليمية واحدة أو بتسليمتين .
(٣) الحنفية - قالوا : صلاة الكسوف لاتصح بركوعين وقيامين بل لابد من
قيام واحد وركوع واحد كهيئة النفل .

(٤) الحنفية - قالوا : يسن تطويل القراءة في الركعة الأولى بنحو ﴿ سورة
البقرة ﴾ وفي الثانية بنحو ﴿ آل عمران ﴾ ولو خففهما وطول الدعاء ، فقد أتى
بالسنة لأن السنة عندهم استيعاب وقت الكسوف بالصلاة والدعاء ، فإذا خفف
أحدهما طول الآخر ليبقى على الخشوع والخوف إلى الانجلاء .

فيقرأ في القيام الأول من الركعة الأولى بعد الفاتحة ﴿ سورة البقرة ﴾ أو نحوها وفي القيام الثاني منها بعد الفاتحة ﴿ سورة آل عمران ﴾ أو نحوها . ويقرأ في القيام الأول من الركعة الثانية نحو ﴿ سورة النساء ﴾ وفي القيام الثاني نحو ﴿ سورة المائدة ﴾ بعد ﴿ الفاتحة ﴾ فيهما . ويسن أن يطيل الركوع والسجود في كل من الركعتين بمقادير مختلفة في المذاهب (١) ، ويجوز أداء صلاة الكسوف بغير هذه الكيفية ، فلو صلاها ركعتين كهيئة النفل أجزاء بلا كراهة .

والفرض في كل ركعة هو قيامها وركوعها الأولان بخلاف الآخرين فكل منهما سنة ، فلا تدرك الركعة بالدخول مع الإمام

(١) الحنفية - قالوا : يسن تطويل الركوع والسجود فيهما بلا حدّ معين .
الحنابلة - قالوا : يطيل الركوعين في كل ركعة بلا حدّ ولكن يسبح في الركوع الأول من الركعة الأولى بمقدار مائة آية ، وفي الركوع الثاني منها بمقدار سبعين آية ومثلها الركعة الثانية إلا أن أفعالها تكون أقصر من أفعال الأولى . أما السجود فيسن تطويله في كل من الركعتين بحسب العرف .

الشافعية - قالوا : يطيل الركوع الأول من الركعة الأولى بمقدار قراءة مائة آية من ﴿ سورة البقرة ﴾ والثاني بمقدار ثمانين آية منها . ويطيل الأول من الركعة الثانية بمقدار سبعين آية منها ، والثاني بمقدار خمسين آية منها . أما السجود فإنه يطيل منه السجدة الأولى من كل ركعة بمقدار الركوع الأول منها ، ويطيل السجدة الثانية من كل ركعة بمقدار الركوع الثاني منها .

المالكية - قالوا : يندب تطويل كل ركوع بما يقرب من قراءة السورة التي قبله ، فيطول الركوع الأول بما يقرب من قراءة سورة البقرة ، والثاني بما يقرب من قراءة سورة آل عمران وهكذا . أما السجود في كل ركعة فيندب تطويله كل ركوع الذي قبله ، والسجدة الثانية تكون أقصر من الأولى قريباً منها ، ويندب أن يسبح في ركوعه وسجوده .

في القيام الثاني أو الركوع الثاني من كل ركعة (١) . ولا يراعى حال المأمومين في هذه الصلاة ، فيشرع التطويل فيها على ما تقدم ولولم يرض المأمون (٢) . ولا أذان لها ولا إقامة ، وإنما يندب أن ينادى لها بقول (الصلاة جامعة) ويندب إسرار (٣) القراءة فيها . ويندب أن تصلى جماعة ولا يشترط (٤) في إمامها أن يكون إمام الجمعة أو مأذونا من قبل السلطان ، كما يندب (٥) فعلها في الجامع .

ووقتها من ابتداء الكسوف إلى أن تنجلي الشمس مالم يكن الوقت وقت نهى (٦) عن النافلة ، فإذا وقع الكسوف في الأوقات التي ينهى عن النافلة فيها ، اقتصر على الدعاء ولا يصلى .

(١) الملكية - قالوا : الغرض في كل ركعة هو : قيامها وركوعها الاخيران والسنّة : هو الأولان ، فلو دخل مع الإمام في القيام الثاني في إحدى الركعتين فقد ادرك الركعة .

(٢) الملكية - قالوا : إنما يشرع التطويل فيها على الصفة المتقدمة مالم يتضرر المأمومون ، أو يخش خروج وقتها الذي هو من حل النافلة إلى زوال الشمس .

(٣) الحنابلة - قالوا : يسن الجهر بالقراءة فيها .

(٤) الحنفية - قالوا : يشترط في إمامها أن يكون إمام الجمعة على الصحيح فإن لم يوجد ، فلا بد من إذن السلطان ، فإن لم يمكن ذلك ، صليت فرادى في المنازل .

(٥) الملكية - قالوا : إنما يندب فعلها في المسجد إذا صليت جماعة . وأما المنفرد فله أن يفعلها في بيته . ولا يندب له المسجد .

(٦) الشافعية - قالوا : متى تيقن كسوف الشمس ، سن له أن يصلى هذه الصلاة ولو في وقت النهي لأنها صلاة ذات سبب .

الملكية - قالوا : وقتها من حل النافلة وهو ارتفاع الشمس بعد طلوعها قدر رمح إلى الزوال ، فلا تصلى قبل هذا الوقت ولا بعده .

والخطبة (١) غير مشروعة فيها ، فإذا انجلت الشمس أثناء الصلاة أتمها على صفتها (٢) . فإذا غربت الشمس منكسفة لا يصلى لها .

مبحث صلاة خسوف القمر والصلاة عند الفزع

وأما صلاة خسوف القمر فحكمها وصفتها كصلاة خسوف الشمس المتقدمة إلا في أمور مفصلة في المذاهب (٣) .

(١) الشافعية - قالوا : يسن لها خطبتان لجماعة الرجال - كالعيد - بعد صلاتها ولو انجلت الشمس ، ويبدل التكبير بالاستغفار لأنه هو المناسب للحال . ولا يشترط فيهما من شرط خطبتي الجمعة إلا أن يسمع الناس ، وكونها باللغة العربية ، وكون الخطيب ذكراً .

(٢) الحنابلة - قالوا : يتمها على صفتها أى بزيادة قيام وركوع في كل ركعة ولكن مع التخفيف .

الملكية - قالوا : إذا انجلت الشمس بتمامها أثناء الصلاة ، فإن كان ذلك قبل إتمام ركعة بسجديتها ، أتمها كالنوافل من غير زيادة القيام والركوع في كل ركعة ومن غير تطويل . أما إذا كان ذلك بعد تمام ركعة بسجديتها ، فقليل : يتمها على هيئتها بزيادة القيام والركوع ، ولكن من غير تطويل ، وقيل : يتمها كالنوافل . والقولان متساويان .

(٣) الحنفية - قالوا : صلاة خسوف القمر كصلاة خسوف الشمس إلا أنها مندوبة ، ولا تشرع فيها الجماعة ، ولا يسن إيقاعها في الجامع بل تؤدى في المنازل وحداناً .

الشافعية - قالوا : صلاة الخسوف كصلاة الكسوف إلا في امرين : أحدهما : الجهر بالقراءة في الخسوف دون الكسوف . ثانيهما : أن صلاة الكسوف تقوت بغروب الشمس كسفة بخلاف القمر ، فإنه إذا غرب خاسفاً فعلت صلاته إلى أن تطلع الشمس ، وإذا فات كل من صلاة الكسوف والخسوف لم يقض .

الملكية - قالوا : صلاة خسوف القمر مندوبة لاسئدة على المعتمد بخلاف الكسوف فإنها سنة كما تقدم ، وصفتها كالنوافل بلا تطويل في القراءة ، وبدون زيادة القيام والركوع . ويندب الجهر فيها بالقراءة ووقتها من ابتداء الخسوف إلى انجلاء القمر ، وينهى عنها في أوقات النهي عن النافلة . ويحصل المنسوب =

هذا ويندب (١) صلاة ركعتين عند الفزع من الزلازل ، أو الصواعق ، أو الظلمة والريح الشديدين ، أو الوباء أو نحو ذلك من الأهوال ، لأنها آيات من الله تعالى يخوف بها عباده ليتركوا المعاصي ويرجعوا إلى طاعته ، فعند وقوعها ينبغي الرجوع إليه تعالى بالعبادة التي يدور عليها أمر سعادتهم في الدنيا والآخرة ، وهي كالنوافل المطلقة فلا جماعة لها ولاخطبة ، ولايسن فعلها في المسجد بل الأفضل فيها أن تؤدى بالمنازل .

مبحث صلاة الاستسقاء

الاستسقاء : هو طلب العباد السقى من الله تعالى عند الحاجة إلى الماء في موضوع لا يكون لأهله أودية وأنهار وآبار يشربون منها ويسقون مواشيهم وزروعهم ، أو كان لهم ذلك لكن لا يكفيهم ، فيسن سنة مؤكدة عند وقوع الحاجة إلى الماء أن تقام صلاة الاستسقاء (٢) وهي ركعتان تؤديان كما تؤدى

= بصلاة ركعتين ويندب تكرارها حتى ينجل القمر أو يغيب أو يطلع الفجر ، بخلاف صلاة الكسوف فإنها لا تكرر إلا إذا انجلت الشمس ثم انكسفت . ويكره إيقاعها في المسجد كما تكره الجماعة فيها .

الحنابلة - قالوا : صلاة الخسوف كالكسوف إلا أنه إذا غاب القمر خاسفا ليلا أثبت صلاة الخسوف ، بخلاف الشمس كما تقدم .
(١) الحنابلة - قالوا : لاتندب الصلاة لشيء من هذه الآيات إلا للزلازل إذا دامت ، فيصلى لها ركعتان كصلاة الكسوف .

الشافعية - لم يذكروا أن الصلاة مندوبة عند شيء من هذه الأمور .
(٢) الحنفية - قالوا : الاستسقاء ثبت بالكتاب والسنة . قال الله تعالى (فقلت استغفروا ربكم إنه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا) وشرع من قبلنا شرع لنا إذا قصه الله ورسوله من غير إنكار ، وقد رويت أحاديث صحيحة تدل على أن النبي ﷺ استسقى فدعا الله تعالى ، والقدر الثابت بالكتاب والسنة إنما هو =

صلاة العيدين . في التكبير (١) والجماعة والقراءة والجهر والمكان والخطبتين بعدهما (٢) غير أنه يبذل التكبير الذي في خطبة العيدين بالاستغفار (٣) هنا . ويندب أن يستقبل الإمام

=الاستغفار ، والحمد لله ، والثناء عليه ، والدعاء الآتي ذكره . أما صلاة الاستسقاء المبيّنة بعد فإنها لم يرد فيها عندهم سوى حديث شاذ . على أنه لاخلاف في أنها مشروعة للمنفرد لأنها نفل مطلق . أما صلاتها جماعة فلراجح أنها مشروعة أيضا ولكنها ليست سنة وإنما هي مندوبة على الكيفية الآتي تفصيلها . ومما يناسب المقام أن النبي ﷺ قد استسقى به وهو صغير ، فقد ورد أن أهل مكة أصابهم قحط فقلّت قريش يالبا طالب اقحط الوادى واجذب العيال فاهلم فلستسقى ، فخرج أبو طالب ومعه غلام كانه شمس تجلت عنه سحابة فتماء ، وحوله اغيلمة ، فأخذه أبو طالب والصق ظهره بالكعبة ، ولأن الغلام باصبعه وما في السماء قزعة ، فأقبل السحاب من هاهنا وهاهنا واغدق واغدودق وانفجر له الوادى وأخضب النادى والبادى ، وفي ذلك ، يقول أبو طالب :

وابيض يستسقى الغمام بوجهه . . ثمال اليتامى عصمة للأرامل
أخرجه ابن عسك

المالكية - قالوا : إن صلاة الاستسقاء سنة مؤكدة - تلي صلاة العيد في التأكيد - للرجل إذا أدب جماعة ، ومندوبة لمن قلته مع الإمام منهم ، وللصبي المميز الذي يؤمر بالصلاة ، وللمرأة المستنة . أما الشابة فإن خيفت الفتنة عند خروجها حرمت صلاتها وإلا كرهت .

(١) المالكية والحنفية - قالوا : هي كصلاة العيد إلا أنه لا يكبر فيها تكبيرات الزوائد .

(٢) الحنابلة - قالوا : يخطب خطبة واحدة بعد صلاة الاستسقاء لاخطبتين كالعيد .

(٣) الحنابلة - قالوا : لايبذل التكبير فيها بالاستغفار بل يكبر كما يكبر في خطبتي العيد .

الحنفية والمالكية - قالوا : إن الخطبتين هنا يكونان على الأرض ندبا ، ويكره أن يكونا على المنبر بخلاف العيدين .

القبلة ، ويقلب رداءه ، ويدعو الله بدعاء الاستسقاء على
تفصيل في المذاهب (١) .

(١) الشافعية - قالوا : يندب أن يتوجه للقبلة في نحو ثلث الخطبة الثانية
ويحوّل رداءه عند استقبال القبلة بأن يجعل يمين الرداء يساره وبالعكس ،
واعلاه أسفله وبالعكس ، ويقلب الحاضرون أردبتهم كذلك إلا النساء ، فلا
يندب لهن ذلك ويكثر من الدعاء والاستغفار ، ويدعو بدعاء رسول الله ﷺ وهو
(اللهم سقيا رحمة ولا سقيا عذاب ، ولا محق ولا بلاء ولا هدم . اللهم على الظراب -
جمع ظرب بفتح الظاء وكسر الراء التلال الصغيرة - والأكام ومنابت الشجر
وبطون الأودية اللهم حوالينا ولا علينا . اللهم اسقنا غيثا مغيثا - بضم الميم
أى يغيث الناس - هنيئا مريئا مريعا - أى ذا ربيع وخصب - غدقا - بفتح الدال
الكثير الماء والخير - مجلا - السحاب الذى يجلل الأرض بالمطر - سحا طبقا -
أى طبق الأرض والبلاد مطره - دائما . اللهم اسقنا الغيث ولا تجعلنا من
القائطين . اللهم إني بالعباد والبلاد من الجهد والجوع والضنك مالا نشكو إلا
إليك . اللهم اثبت لنا الزرع وادر لنا الضرع وانزل علينا من بركات السماء
وانبت لنا من بركات الأرض واكشف عنا من البلاء مالا يكشفه غيرك . اللهم إنا
نستغفرك إنك كنت غفارا فأرسل السماء علينا مدرارا) .

الحنابلة - قالوا : يندب للإمام بعد الفراغ من الدعاء المشروع في الخطبة أن
يستقبل القبلة ويقول سرا (اللهم إنك امرتنا بدعائك ووعدتنا إجابته . وقد دعوناك كما
أمرت فاستجب منا كما وعدتنا) ثم يحوّل رداءه بجعل الأيمن على الأيسر
وبالعكس ويحوّل الناس أيضا أردبتهم ، ويتركون الرداء على هذه الحالة حتى
ينزعوه مع ثيابهم .

المالكية - قالوا : إذا فرغ الإمام من الخطبة الثانية ندب له أن يستقبل القبلة
جاعلا ظهره للناس ، ثم يقلب رداءه من خلفه فيجعل ما على عاتقه الأيسر على
عاتقه الأيمن وبالعكس ولا يتكس . والتكيس أن يجعل أسفل الرداء اعلاه
وبالعكس ، ويندب للرجال قلب أردبتهم وهم جلوس بخلاف النساء ، ثم يدعو
الإمام برفع ما نزل بالناس ويطلب في الدعاء . ويندب الدعاء بالوارد ، ومنه ما جاء
في خبر الموطأ . وهو : كان ﷺ إذا استسقى قال « اللهم أسق عبادك وبهيمك
وانشر رحمتك وأحي بلدك الميت » .

الحنفية - قالوا : يستقبل الإمام الناس بوجهه حال الخطبة قائما على الأرض
لاعلى المنبر ، ويفصل بين الخطبتين بجلسة ، وإن شاء خطب خطبة واحدة ، =

وتصح صلاة الاستسقاء - إذا وجد سببها - في أى وقت
تباح فيه صلاة النافلة (١) وإن تأخر السقي سن تكرار صلاة
الاستسقاء على الصفة السابقة حتى يأتى الغيث (٢) .
ويستحب للإمام أن يأمر الناس قبل الخروج إليها بالتوبة
والصدقة والخروج من المظالم ومصالحة الأعداء (٣) وصيام
ثلاثة أيام (٤) ثم يخرج بهم في اليوم الرابع (٥) صياما مشاة في
ثياب خلفة (٦) متذللين متواضعين خاشعين لله ومعهم الصبيان

= ويدعو الله ويسبح ويستغفر للمؤمنين والمؤمنات وهو متكئ كالكفوس ، فإذا
مضى حين من خطبته قلب رداءه على المفتى به وصفته أنه إن كان مربعا جعل
أسفله أعلاه وبالعكس ، وإن كان مدورا كالجبة جعل الجانب الأيمن على الأيسر
والأيسر على الأيمن ، ولا يقلب القوم أروبتهم ، ثم يستقبل بدعاء الاستسقاء
قلنا والناس تعود مستقبلون القبلة وهو (اللهم اسقنا سقيا مغيثا مغيثا مريئا
مريعا غدقا عاجلا غير رايث - أى غير مبطل - مجلا سحيا طبيا دائما) .
وما أشبه ذلك .

(١) المالكية - قالوا : وقتها كالعيد من حل النافلة بعد طلوع الشمس إلى
زوالها .

الشافعية - قالوا : تصح ولو في أوقات النهى عن النافلة لأنها صلاة ذات
سبب .

(٢) المالكية - قالوا : إنما تكرر في أيام بلا حد ، لا في يوم واحد .

الحنفية - قالوا : تكرر ثلاثة أيام متتالية بلا زيادة لأنه لم ينقل أكثر منها .

(٣) المالكية - قالوا : لا يأمروهم بمصالحة الأعداء .

(٤) المالكية - قالوا : لا يأمروهم بصيام ثلاثة أيام على المعتد وإن كان ذلك

مندوبا لهم من تلقاء أنفسهم .

(٥) الحنابلة - قالوا : لا يندب أن يخرج بهم في اليوم الرابع بل يندب

خروجهم معه في اليوم الذى يعينه للخروج فيه .

المالكية - قالوا : يندب الخروج في ضحى اليوم الرابع إلا من بعدت دارهم

فإنه يخرج في الوقت الذى يمكنه من إدراك صلاتها مع الإمام .

(٦) الحنابلة - قالوا : يخرج لها بثياب الزينة كالعيد .

(١) والشيوخ والعجائز والدواب ، ويبعدون الرضع عن أمهاتهم .
ليكثر الصباح فيكون ذلك أدعى لرحمة الله تعالى ، ثم يصل
بهم صلاة الاستسقاء المتقدمة .



(١) المالكية - قيدوا الصبيان بالمميزين ليصلوا مع الناس ندبا كما تقدم اما
غير المميزين فيكره إخراجهم كإخراج البهائم .
الحنابلة - قالوا : يسن خروج الصبيان المميزين . اما غيرهم فيباح خروجهم
كما يباح خروج العجوز والبهيمة .

مباحث صلاة العيدين

دليل مشروعيتها :

ومن صلاة التطوع (١) التي ليست تابعة للمكتوبة صلاة العيدين . وقد شرعت في السنة الأولى من الهجرة كما رواه أبو داود عن أنس قال : (قدم رسول الله ﷺ المدينة ولهم يومان يلعبون فيهما فقال : « ما هذان اليومان ؟ » قالوا : كنا نلعب فيهما في الجاهلية فقال رسول الله ﷺ : « إن الله قد أبدلكما خيرا منهما . يوم الأضحى . ويوم الفطر » وقيل شرعت في السنة الثانية .

(١) الحنفية والحنابلة - قالوا : إن صلاة العيدين ليست من صلاة التطوع كما سيأتي مفصلا فيما يلي .

الشافعية - قالوا : هي سنة عين مؤكدة لكل من يؤمر بالصلاة ، وتسبب جماعة لغير الحاج . أما الحاج فتسبب لهم فرادى .

الملكية - قالوا : هي سنة عين مؤكدة تلي الوتر في التأكد يخاطب بها كل من تكرر الجمعة بشرط وقوعها جماعة مع الإمام . وتندب لمن فاتته معه وحينئذ يقرأ فيها سرا كما تندب لمن لم تكرر كالعبيد والصبيان . ويستثنى من ذلك الحاج فلا يخاطب بها لقيام وقوفه بالمسعى الحرام مقامها . نعم تندب لاهل منى غير الحاج وحداناً لاجتماع لثلا يؤدي ذلك إلى صلاة الحاج معهم .

الحنفية - قالوا : صلاة العيدين واجبة في الأصح على من تجب عليه الجمعة بشرائطها ، سواء كانت شرائط وجوب ، أو شرائط صحة إلا أنه يستثنى من شرائط الصحة الخطبة ، فإنها تكون قبل الصلاة في الجمعة وبعدها في العيد . ويستثنى أيضا عدد الجماعة ، فإن الجماعة في صلاة العيد تتحقق بواحد مع الإمام بخلاف الجمعة . وكذا الجماعة فإنها واجبة في العيد ، يأنم بتركها وإن صحت الصلاة ، بخلافها في الجمعة فإنها لا تصح إلا بالجماعة .

الحنابلة - قالوا : صلاة العيد فرض كلفة على كل من تكرر صلاة الجمعة فلا تقام إلا حيث تقام الجمعة ، ماعدا الخطبة فإنها سنة في العيد بخلافها في الجمعة فإنها شرط . وقد تكون صلاة العيد سنة وذلك فيمن فاتته الصلاة مع الإمام فإنه يسن له أن يصليها في أي وقت شاء بالصفة الآتية .

أحكامها ووقتها :

وفي أحكامها ووقتها تفصيل في المذاهب (١) . ويندب تأخير صلاتها عن أول وقتها قليلا في الفطر وتعجيلها في أول وقتها في الأضحية ، لما روى أن النبي ﷺ كتب الى عمرو بن حزم وهو بنجران : « عجل الأضحية وأخر الفطر وذكر الناس (٢) » .

كيفية صلاة العيدين .

وكيفيتها مبينة في المذاهب (٣) .

(١) الشافعية - قالوا : وقتها من ابتداء طلوع الشمس وإن لم ترتفع إلى الزوال ويسن قضاءها بعد ذلك على صفتها الآتية .

المالكية - قالوا : وقتها من حل النافلة إلى الزوال ، ولا تقضى بعد ذلك .
الحنابلة - قالوا : وقتها من حل النافلة - وهو ارتفاع الشمس قدر رمح بعد طلوعها - إلى قبيل الزوال . وإن فاتت في يومها تقضى في اليوم التالي ولو أمكن فضلؤها في اليوم الأول ، وكذلك تقضى وإن فاتت أيام لعذر أو لغير عذر .
الحنفية - قالوا : وقتها من حل النافلة إلى الزوال فإذا زالت الشمس وهو فيها فسدت إن حصل الزوال قبل القعود قدر التشهد ، ومعنى فسدها أنها تنقلب نفلا إما قضاؤها إذا فاتت فسيأتي حكمه بعد .

(٢) الشافعية - قالوا : يسن تأخير صلاة العيدين إلى أن ترتفع الشمس قدر رمح .

المالكية - قالوا : لا يسن تأخير صلاة العيدين عن أول وقتها .
(٣) الحنفية - قالوا : ينوي عند أداء كل من صلاة العيدين بقلبه ، ويقول بلسانه : أصلي صلاة العيد لله تعالى ، فإن كان مقتديا ينوي متابعة الإمام أيضا ثم يكبر للتحريم ويضع يديه تحت سترته بالكيفية المتقدمة ، ثم يقرأ الإمام والمؤتم الثناء ، ثم يكبر الإمام تكبيرات الزوائد ويتبعه المقتدون ، وهي ثلاث سوى تكبيرة الإحرام والركوع ويسكت بعد كل تكبيرة بمقدار ثلاث تكبيرات ، ولا يسن في أثناء السكوت ذكر ولا باس بأن يقول : سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر . ويسن أن يرفع المصل سوا كان إماما أو مقتديا يديه عند كل تكبيرة منها ، ثم إن كان إماما يتعوذ ويسمى سرا ، ثم يقرأ جهرا الفاتحة ثم سورة ، ويندب أن تكون سورة (سبح اسم ربك الأعلى) ثم يركع الإمام ويتبعه =

= المقتدون ويسجد ، فإذا قام للثانية ابتداء بالتسمية ثم بالفتحة ثم بالسورة ، ويندب أن تكون سورة (هل أتاك) وبعد الفراغ من قراءة السورة يكبر الإمام والقوم تكبيرات الزوائد ، وهي ثلاث سوى تكبيرة الركوع ، ويرفعون أيديهم عند كل تكبيرة ، ثم يتم صلاته .

وصلاة العيدين بهذه الكيفية أولى من زيادة التكبير على ثلاث ، ومن تقديم تكبيرات الزوائد على القراءة في الركعة الثانية ، فإن قدم التكبيرات في الثانية على القراءة جاز . وكذا لو كبر الإمام زيادة على الثلاث ، فيجب على المقتدى أن يتابعه في ذلك إلى ست عشرة تكبيرة ، فإن زاد لالتزمه المتابعة ، وإذا سبق المقتدى بتكبيرات الزوائد بحيث أدرك الإمام قائماً بعدها كبر للزوائد وحده قائماً ، وإذا سبقه الإمام بركعة كاملة وقام بعد فراغ الإمام لإتمام صلاته ، قرا أولاً ثم كبر للزوائد ثم ركع ، ومن أدرك الإمام راکعاً كبر تكبيرة الإحرام ثم تكبيرات الزوائد قائماً إن أمن مشاركته في ركوعه ، وإلا كبر للإحرام قائماً ثم ركع ، ويكبر للزوائد في ركوعه من غير رفع اليدين ، ولا ينتظر الفراغ من صلاة الإمام في قضاء التكبيرات ! لأن الفلأت من الذكر يقضى قبل فراغ الإمام ، بخلاف الفلأت من الفعل فإنه يقضى بعد فراغه فإن رفع الإمام رأسه قبل أن يتم المقتدى تكبيراته ، سقط عنه مابقى منها لأنه إن اتمه فائتته متابعة الإمام الواجبة في الرفع من الركوع ، وإن أدرك الإمام بعد الرفع من الركوع فلا يأتي بالتكبير الزائد ، بل يقضى الركعة التي فائتته مع تكبيرات الزوائد بعد فراغ الإمام . الشافعية - قالوا : صلاة العيد ركعتان كغيرها من النوافل ، سوى أنه يزيد ندبا في الركعة الأولى - بعد تكبيرة الإحرام ودعاء الافتتاح وقبل التعوذ والقراءة - سبع تكبيرات ، يرفع يديه إلى حدو المنكبين في كل تكبيرة ، ويسن أن يفصل بين كل تكبيرتين منها بقدر آية معتدلة ، ويستحب أن يقول في هذا الفصل سرا : سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ، ويسن أن يضع يمينه على يساره تحت صدره بين كل تكبيرتين ، ويزيد في الركعة الثانية بعد تكبيرة القيام خمس تكبيرات ، يفصل بين كل اثنتين منها ، ويضع يمينه على يساره حال الفصل كما تقدم في الركعة الأولى ، وهذه التكبيرات الزائدة ستة (وتسمى هيئة) فلو ترك شيئاً منها فلا يسجد للسهو وإن كره تركها ، ولو شك في العدد بنى على الأقل ، وتقديم هذه التكبيرات على التعوذ مستحب ، وعلى القراءة شرط في الاعتقاد بها . فلو شرع في القراءة ولو ناسياً فلا يأتي بالتكبير لفوات محله والمأموم والإمام في كل ماذكر سواء ، غير أن المأموم إذا دخل مع الإمام في الركعة الثانية فإنه يكبر معه خمساً غير تكبيرة الإحرام ، فإن زاد لاتباعه ، ثم يكبر في =

= الركعة الثانية التي يقضيها بعد سلام الإمام خمس تكبيرات غير تكبيرة القيام ، وإذا ترك الإمام تكبيرات الزوائد تلعبه الماموم في تركها . فإن فعلها بطلت صلاته إذا رفع يديه معها ثلاث مرات متوالية ، لأنه فعل كثير تبطل به الصلاة وإلا فلا تبطل . أما إذا اقتدى بإمام يكبر أقل من ذلك العدد ، فإنه يتابعه . والقراءة في صلاة العيدين تكون جهرا لغير الماموم . أما التكبير فيسن الجهر فيه للجميع ويسن أن يقرأ بعد الفاتحة في الركعة الأولى سورة (ق) أو الأعلى أو (الكافرون) وفي الثانية سورة (القمر) أو (الغاشية) أو (الإخلاص) .

الحنبلي - قالوا : ما إذا أراد أن يصلي صلاة العيد نوى صلاة ركعتين فرضا كفايا ، ثم يقرأ دعاء الاستفتاح نيبا ثم يكبر ست تكبيرات ندبا ، يرفع يديه مع كل تكبيرة سواء كان إماما أو ماموما ، وينبذ أن يقول بين كل تكبيرتين سرا : الله أكبر كبيرا والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيلا وصلى الله على محمد النبي وآله وسلم تسليما . ولا يتعين ذلك ، بل له أن يأتي بأى ذكر شاء ، لأن المندوب مطلق الذكر . ولا يأتي بذكر بعد التكبيرة الأخيرة من تكبيرات الزوائد المذكورة ، ثم يتعوذ ، ثم يبسمل ويقرأ فاتحة الكتاب وسورة (سبح اسم ربك الأعلى) ثم يركع ويتم الركعة ، ثم يقوم إلى الثانية فيكبر خمس تكبيرات غير تكبيرة القيام ، يقول بين كل تكبيرتين منها متقدم ذكره في الركعة الأولى ، ولا يشرع بعد التكبيرة الأخيرة من هذه التكبيرات الزوائد ذكر ، ثم يبسمل ندبا ويقرأ الفاتحة ثم سورة (الغاشية) ثم يركع ويتم صلاته ، وإن أفرق الماموم إمامه بعد تكبيرات الزوائد أو بعد بعضها لم يأت به ، لأنه ستة فلت محلها ، وإن نسي المصلي التكبير الزائد أو بعضه حتى قرأ ثم تذكره لم يأت به لغوات محله كما لو ترك الاستفتاح أو التعوذ حتى قرأ الفاتحة فإنه لا يعود له .

الملكية - قالوا : صلاة العيد ركعتان كلناوافل سوى أنه يسن أن يزداد في الركعة الأولى بعد تكبيرة الإحرام وقبل القراءة ست تكبيرات ، وفي الركعة الثانية بعد تكبيرة القيام وقبل القراءة خمس تكبيرات . وتقديم هذا التكبير على القراءة مندوب ، فلو أخره عن القراءة صح وخالف المندوب ، وإذا اقتدى شخص بإمام يزيد أو ينقص في عدد التكبير الذي ذكر أو يؤخره عن القراءة ، فلا يتبعه في شيء من ذلك وينبذ موالة التكبير إلا الإمام فينبذ له الانتظار بعد كل تكبيرة حتى يكبر المقتدون به ، ويكون في هذا الفصل سلكتا ، يكره أن يقول شيئا من تسبيح أو تهليل أو غيرهما . وكل تكبيرة من هذه التكبيرات الزائدة ستة مؤكدة ، فلو نسي شيئا منها فإن تذكره قبل أن يركع لتي به ، وأعد غير الماموم =

حكم الجماعة فيها وقضائها إذا فات وقتها :

وفي حكم الجماعة فيها وقضائها إذا فاتته مع الإمام

تفصيل (١)

= القراءة ندبا وسجد بعد السلام لزيادة القراءة الأولى . وإن تذكره بعد أن ركع فلا يرجع له ولا يأتي به في ركوعه فإن رجع بطلت الصلاة ، وإذا لم يرجع سجد قبل السلام لنقص التكبير ولو كان المتروك تكبيرة واحدة ، إلا إذا كان له التارك مقتديا فلا يسجد ، لأن الإمام يحمله عنه . وإذا لم يسمع المقتدي تكبير الإمام تحرى تكبيره وكبر ، وإذا دخل مع الإمام أثناء التكبير كبر معه ملبقى منه ثم كمل بعد فراغ الإمام منه ، ولا يكبر مغلغلة أثناء تكبير الإمام . أما إذا دخل مع الإمام في القراءة ، فإنه يأتي بعد إحرامه بالتكبير الذي فاتته سواء دخل في الركعة الأولى أو الثانية . فإن كان في الأولى أتى بست تكبيرات وإن كان في الثانية كبر خمسا ، ثم بعد سلام الإمام يكبر في الركعة التي يقضيها سنا غير تكبيرة القيام . أما إذا أدرك مع الإمام أقل من ركعة فإنه يقوم للقضاء بعد سلامه ، ثم يكبر سنا في الأولى بعد تكبيرة القيام ، ويكره رفع اليدين في هذه التكبيرات الزائدة ، وإنما يرفعهما عند تكبيرة الإحرام ندبا كما في غيرها من الصلوات . ويندب الجهر بالقراءة في صلاة العيدين ، كما يندب أن يقرأ بعد الفاتحة في الركعة الأولى سورة (الأعلى) أو نحوها . وفي الركعة الثانية سورة (الشمس) أو نحوها . (١) الحنفية - قالوا : الجماعة شرط لصحتها كالجمعة ، فإن فاتته مع الإمام فلا يطلب بقضائها لا في الوقت ولا بعده ، فإن أحب قضاءها منفردا صلى أربع ركعات بدون تكبيرات الزوائد ، يقرأ في الأولى بعد الفاتحة سورة (الأعلى) . وفي الثانية (الضحى) . وفي الثالثة (الانشراح) . وفي الرابعة (التين) . الحنبلية - قالوا : الجماعة شرط لصحتها كالجمعة ، إلا أنه يسن لمن فاتته مع الإمام أن يقضيها في أي وقت شاء على صفتها المتقدمة .

الشافعية - قالوا : الجماعة فيها سنة لغير الحاج . ويسن لمن فاتته مع الإمام أن يصليها على صفتها في أي وقت شاء ، فإن كان فعله لها بعد الزوال فقضاء ، وإن كان قبله فإداء .

المالكية - قالوا : الجماعة شرط لكونها سنة ، فلا تكون صلاة العيدين سنة إلا لمن أراد إيقاعها في الجماعة ، ومن فاتته مع الإمام ندب له فعلها إلى الزوال وبعده لا قضاء كما تقدم .

ولايسن لها أذان ولا إقامة ، ولكن يندب (١) أن ينادى لها بقول (الصلاة جامعة) .

سنن العيدين ومندوباتهما :

ويسن (٢) للإمام أن يخطب بعد صلاة العيد خطبتين يعلم الناس فيهما أحكام زكاة الفطر في عيد الفطر ، وأحكام الأضحية وتكبير التشريق في عيد الأضحية ، ويحسن أن يعلمهم ذلك في خطبة الجمعة السابقة على العيد . وهما خطبتي الجمعة في الأركان والشروط والسنن والمكروهات إلا في أمور . منها : أن خطبتي الجمعة يشترط فيهما أن تكونا قبل الصلاة ، بخلاف خطبتي العيد فإنه يشترط فيهما تأخيرهما عن الصلاة ، فإن قدمهما لا يعتد بهما (٣) ويندب إعادتهما بعد (٤) الصلاة . ومنها : أن افتتاح خطبتي الجمعة لابد (٥) أن يكون بالحمد لله ، بخلاف خطبتي العيدين فإنه يسن افتتاحهما بالتكبير . ومنها : أنه يندب لمستمع خطبة العيد أن يكبر عند تكبير الخطيب ، بخلاف خطبة الجمعة فإنه يحرم كلام المستمع لها ولو ذكرا (٦) ويفرق بين خطبتي الجمعة

(١) المالكية - قالوا : النداء بقول (الصلاة جامعة) ونحوه جائز لامندوب . فإن

اعتقد أن قول (الصلاة جامعة) بخصوصه مطلوب كره الإتيان به .

(٢) المالكية - قالوا : الخطبتان المذكورتان مندوبتان .

(٣) الحنفية - قالوا : يسن تأخيرهما عن صلاة العيد ، ويعتد بهما إن قدمهما

عليه وإن كان خلاف السنة ، ولا يعيدهما بعد الصلاة .

(٤) المالكية - قيدوا ذلك بقرب الزمن عرفا ، فإن طال الزمن بعد الصلاة فلا

تعدادان .

(٥) الحنفية - قالوا : البداءة بالحمد في خطبتي الجمعة سنة كما سيأتي .

المالكية - قالوا : إن البداءة بالحمد في خطبتي الجمعة مندوب كما سيأتي .

(٦) الشافعية - قالوا : الكلام مكروه لأمحرم في أثناء الخطبتين سواء في ذلك

الجمعة أو العيدين .

الحنفية - قالوا : لا يكره الكلام بالذكر في خطبتي الجمعة والعيدين على الأصح

والعيدين بأمر أخرى مبينة في أسفل الصحيفة (١) .
ويندب إحياء ليلتي العيدين بطاعة الله تعالى من ذكر
وصلاة وتلاوة قرآن ونحو ذلك لقوله ﷺ : « من أحيا ليلتي
العيد محتسبا لم يمت قلبه يوم تموت القلوب » ويقوم مقام
ذلك صلاة العشاء والصبح في جماعة . ويندب الغسل
للعبيدين على التفصيل المتقدم في الاغتسالات غير المفروضة .
ويندب للرجل التطيب والتزين . أما النساء فلا يندب لهن ذلك
إذا خرجن لصلاة العيد خشية الافتتان بهن . أما إذا لم
يخرجن لصلاة العيد فيندب لهن ما ذكر لأنه لليوم لا
للصلاة (٢) وأن يلبس أحسن ثيابه جديدا أو غسिला (٣) ولو غير

(١) الحنفية - زادوا في الفرق بينهما أنه يكره أن يجلس قبل الشروع في خطبة
العيد الأولى ، بل يشرع في الخطبة بعد الصعود ولا يجلس ، بخلاف خطبة
الجمعة فإنه يسن أن يجلس قبل الأولى قليلا .

المالكية - زادوا في الفرق بينهما أن الجلوس في أولهما وبينهما مطلوب ويندب في
العيد ، وأما في خطبة الجمعة فسنة ، وإضا لو أحدث في أثناء خطبتي العيدين
فإنه يستمر فيهما ولا يستخلف ، بخلاف خطبتي الجمعة فإنه إن أحدث فيهما
يستخلف .

الشافعية - زادوا في الفرق بينهما أن خطبتي الجمعة يشترط لهما القيام
والطهارة وستر العورة وأن يجلس بينهما قليلا ، بخلاف خطبتي العيدين فلا
يشترط فيهما ذلك بل يستحب .

(٢) الحنفية - قالوا : هذه الأمور كلها سنة لا مندوبة للرجال دون النساء لأنهن
لا تجب عليهن صلاة العيد وهي سنة للمصلي ، نعم صح أن الغسل والتطيب
سنتان لكل قادر عليهما سواء صلى أولا ، لأنه يوم زينة واجتماع بخلاف
الجمعة .

(٣) المالكية - قالوا : يندب لبس الجديد لا الغسيل ولو كان أحسن .
الحنابلة - قالوا : يستثنى من ذلك المعتكف ، فإنه يخرج في ثياب اعتكافه لصلاة
العيد .

أبيض ، ويندب أن يأكل قبل خروجه إلى المصلى في عيد
الفرح ، وأن يكون المأكل تمرًا ووترًا (ثلاثًا أو خمسًا) وأما
يوم الأضحى فيندب تأخير الأكل حتى يرجع من الصلاة .
ويندب أن يأكل شيئًا من الأضحية إن ضحى ، فإن لم يضح
خبر بين الأكل قبل الخروج وبعده (١) . ويندب لغير الإمام أن
يبادر بالخروج إلى المصلى بعد صلاة الصبح ولو قبل (٢)
الشمس . أما الإمام فيندب له تأخير الخروج إلى المصلى ،
بحيث إذا وصلها صلى ولا ينتظر .
ويندب يوم العيد تحسين هيئته بتقليم الأظفار وإزالة
الشعر والأدران (٣) .

ويندب أن يخرج إلى المصلى ماشيًا ، وأن يكبر في حال
خروجه (٤) . جهرا (٥) ، وأن يستمر على تكبيره إلى أن تفتح
(٦) الصلاة . ويندب لمن جاء إلى المصلى من طريق أن يرجع
من أخرى . ويندب أيضا أن يظهر البشاشة والفرح في وجهه

(١) المالكية والشافعية - قالوا : يندب تأخير الأكل في عيد الأضحى مطلقا ضحى
أم لا .

(٢) المالكية - قالوا : يندب لغير الإمام أن يخرج بعد طلوع الشمس إن كان
منزله قريبا من المصلى ، وإلا خرج بقدر ما يدرك الصلاة مع الإمام .

(٣) الحنابلة - قالوا : يندب ذلك لكل مطالب بالصلاة وإن لم تكن صلاة العيد .

(٤) المالكية - قالوا : يكبر حال خروجه إن خرج بعد طلوع الشمس ، وإن خرج
قبلها لا يكبر حتى تطلع .

(٥) الحنفية - قالوا : إن السنة تحصل بالتكبير مطلقا ، سواء كان سرا أو جهرا
إلا أن الأفضل أن يكبر سرا على المعتمد .

(٦) المالكية - قالوا : يستمر على التكبير إلى مجيء الإمام وقيل إلى أن يقوم
للصلاة ولو لم يشرع فيها . والقولان متساويان . أما الإمام فيستمر على تكبيره
إلى أن يدخل المحراب .

من يلقاه من المؤمنين . وأن يكثر من الصدقة النافلة بحسب طاقتة . وأن يخرج زكاة الفطر إذا كان مطالباً بها قبل صلاة العيد وبعد صلاة الصبح .

مبحث في المكان الذي تؤدي فيه صلاة العيد
يسن (١) أن تؤدي صلاة العيدين بالصحراء (٢) ويكره فعلها في المسجد (٣) من غير عذر إلا بمكة (٤) فالأفضل فعلها بالمسجد الحرام لشرف البقعة ومشاهدة البيت . وإنما يكره فعلها في المسجد لغير من بمكة لمخالفة السنة وإن كان المسجد يسع المصلين . ولا يكره فعلها في المسجد لعذر كالمطر ونحوه . ومتى خرج الإمام للصلاة في الصحراء ، ندب (٥) له أن يستخلف غيره ليصلي بالضعفاء الذين يتضررون بالخروج إلى الصحراء صلاة العيد بأحكامها المتقدمة لأن صلاة العيد يجوز أدائها في موضعين .

- (١) المالكية - قالوا : يندب فعلها بالصحراء ولايسن .
- (٢) الحنابلة - قيدوا الصحراء بأن تكون قريبة من البنين عرفاً فإن بعدت عن البنين عرفاً فلا تصح صلاة العيد فيها .
- (٣) الشافعية - قالوا : فعلها بالمسجد أفضل لشرفه إلا لعذر كضيقة فيكره فيه للزحام ، وحينئذ يسن الخروج للصحراء .
- (٤) الحنفية - لم يستثنوا مسجد مكة من المساجد التي يكره فعلها فيها .
- (٥) المالكية - قالوا : لا يندب أن يستخلف الإمام من يصلي بالضعفاء ، ولهم أن يصلوا جماعة ، ولكن لا يجهرون بالقراءة ولا يخطبون بعدها ، بل يصلونها سرا من غير خطبة ، وصلاة العيدين كالجمعة تؤدي في موضع واحد وهو المصلي مع الإمام متى كان الشخص قادراً على الخروج لها . فمن فعلها قبل الإمام لم يات بالسنة على الظاهر ، ويسن له فعلها معه . نعم إن فاتته مع الإمام ندب له فعلها كما تقدم .

ويكره التنفل للإمام والمأموم قبل صلاة العيد وبعدها على تفصيل (١).

مبحث تكبير التشريق

ويطلب التكبير عقب الصلوات على تفصيل في المذاهب (٢).

(١) الملكية - قالوا : يكره التنفل قبلها وبعدها إن أدبت بالصحراء كما هو السنة . وإما إذا أدبت بالمسجد على خلاف السنة ، فلا يكره التنفل لأقبلها ولابعدها .

الحنابلة - قالوا : يكره التنفل قبلها وبعدها بالموضع الذي تؤدي فيه ، سواء المسجد أو الصحراء .

الشافعية - قالوا : يكره للإمام أن يتنفل قبلها وبعدها ، سواء كان في الصحراء أو غيرها . وأما المأموم فلا يكره له التنفل قبلها مطلقا ، ولابعدها إن كان ممن لم يسمع الخطبة لصمم أو بعد . وإلا كره .

الحنفية - قالوا : يكره التنفل قبل صلاة العيد في المصلى وغيرها ، ويكره التنفل بعدها في المصلى فقط . وإما في البيت فلا يكره .

(٢) الحنفية - قالوا : تكبير التشريق واجب على المقيم بالمصر إذا صلى المكتوبة في جماعة مستحبة . فلا يجب على المسافر ولاعلى المقيم بالقرى ، ولاعقب صلاة النافلة ولاعلى المنفرد ولاعلى من صلى المكتوبة في جماعة غير مستحبة كجماعة النساء ، فلا يجب عليهن التكبير عقب الصلوات ولو صليين جماعة . نعم إذا اقتدت المرأة بالرجال فإنه يجب عليها أن تكبر ولكنها تسريه .

ويبتدىء وقته عقب صلاة الصبح من يوم عرفة ، وينتهي عقب صلاة العصر من آخر أيام التشريق ، وهو اليوم الرابع من أيام العيد (وأيام التشريق هي الأيام الثلاثة التي تلي يوم العيد) ، ولفظه هو أن يقول مرة واحدة : الله أكبر الله أكبر ، لا إله إلا الله والله أكبر ، الله أكبر والله الحمد . وله أن يزيد : الله أكبر كبيرا والحمد لله كثيرا إلى آخر الصيغة المشهورة وينبغي أن يكون متصلا بالسلام حتى لو تكلم أو أحدث بعد السلام متعمدا سقط عنه التكبير ويأثم ، فلو سبقه حدث بعد السلام فهو مخير : إن شاء كبر في الحال لعدم اشتراط الطهارة فيه ، وإن شاء توضأ وأتى به ، ولايكبر عقب صلاة الوتر ولاصلاة العيد : وإذا فاتته صلاة من الصلوات التي يجب عليه أن يكبر عقبها فإنه يجب عليه أن يقضى التكبير تبعا لها ولو قضاها في غير أيام التشريق . وأما إذا قضى =

= فائتة لا يجب عليه التكبير عقبها في أيام التشريق ، فإنه لا يكبر عقبها ، وإذا ترك الإمام التكبير يكبر المقتدى ، ولكن بعد أن يفصل الإمام بين الصلاة والتكبير بما يقطع البناء على صلاته كالخروج من المسجد والحدث العمدة والكلام .

الحنابلة - قالوا : يسن التكبير عقب كل صلاة مفروضة أذيت في جماعة ويبتدئ وقته من صلاة صبح يوم عرفة إذا كان المصلئ غير محرم ، ومن ظهر يوم النحر إذا كان محرما ، وينتهي فيها بعصر آخر أيام التشريق وهي الأيام الثلاثة التي تل يوم العيد ، ولا فرق في ذلك بين المقيم والمسافر والذكر والأنثى ، ولا بين الصلاة الحاضرة والصلاة المقضية في أيام التشريق ، بشرط أن تكون من علم هذا العيد فلا يسن التكبير عقب صلاة النوافل والافرائض إذا أذيت فرادى . وصفتة أن يقول : الله أكبر الله أكبر ، لا إله إلا الله والله أكبر ، الله أكبر لله الحمد . ويجزئ في تحصيل السنة أن يقول مذكر مرة واحدة ، وإن كرره ثلاث مرات فلا بأس ؛ وإذا فلقته صلاة من هذه الصلوات التي يطلب التكبير بعدها وقضاها بعد أيام التشريق فلا يكبر عقب قضائها ، ويكبر الماموم إذا نسيه إمامه ، ومن عليه سجود بعد السلام فإنه يؤخره عن السجود . والمسبوق يكبر بعد الفراغ من قضاء ما خلفه وبعد السلام ؛ وهذا التكبير يسمى المقيد ، وعندهم أيضا تكبير مطلق وهو بالنسبة لعبد الفطر من أول ليلته إلى الفراغ من الخطبة ، وبالنسبة لعبد الأضحى من أول عشر ذي الحجة إلى الفراغ من خطبتي العيد ، ويسن الجهر بالتكبير مطلقا أو مقيدا لغير أنثى .

المالكية - قالوا : يندب لكل مصل - ولو كان مسافرا أو صبيا أو امرأة - أن يكبر عقب خمس عشرة فريضة سواء صلاها وحده أو جماعة ، سواء كان من أهل الأمصار أو غيرها . ويبتدئ عقب صلاة الظهر يوم العيد ، وينتهي بصلاة الصبح من اليوم الرابع وهو آخر أيام التشريق وهي الأيام الثلاثة التالية ليوم العيد . ويكره أن يكبر عقب النافلة وعقب الصلاة الفائتة ، سواء كانت من أيام التشريق أو من غيرها ويكون التكبير عقب الصلاة كما تقدم ، فيقدمه على الذكر الوارد بعد الصلاة ، كقراءة آية الكرسي والتسبيح ونحوه ، إلا أنه إذا ترتب عليه سجود بعدى ، أخره عنه ؛ لأن السجود البعدى ملحق بالصلاة . وإذا ترك التكبير عمدا أو سهوا فإنه يأتي به إن قرب الفصل عرفا ؛ وإذا ترك الإمام التكبير كبر المقتدى ، ولفظ التكبير (الله أكبر الله أكبر الله أكبر) لا غير على المتعمد ، والمرأة تسمع نفسها في التكبير فقط . وأما الرجل فيسمع نفسه ومن يليه الشافعية - قالوا : التكبير المذكور سنة بعد الصلاة المفروضة سواء صليت جماعة أولا ، وسواء كبر الإمام أولا ، وبعد النافلة وصلاة الجنائزة . وكذا يسن =

أحكام عامة تتعلق بالنوافل مبحث الأوقات التي ينهى عن الصلاة فيها ينهى عن التنفل في أوقات مفصلة في المذاهب (١).

= بعد الغائبة التي تقضى في أيام التكبير . ووقته لغير الحاج من فجر يوم عرفة إلى غروب شمس اليوم الثالث من أيام التشريق ، وهي ثلاثة أيام بعد يوم العيد . أما الحاج فإنه يكبر من ظهر يوم النحر إلى غروب آخر أيام التشريق . ولا يشترط أن يكون متصلا بالسلام ، فلو فصل بين الفراغ من الصلاة والتكبير فاصل عددا أو سهوا كبر وإن طال الفصل ولا يسقط بالفصل ، وأحسن الغايه أن يقول : الله أكبر الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله ، والله أكبر الله أكبر والله الحمد ، الله أكبر كبيرا والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيلا ، لا إله إلا الله وحده ، صدق وعده ونصر عبده ، وأعز جنده وهزم الأحزاب وحده . لا إله إلا الله ، ولا نعبد إلا إياه ، مخلصين له الدين ولو كره الكافرون . ويسن الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه وأنصاره وأزواجه وذريته .

وكما يسن التكبير بعد الصلوات المذكورة ويسمى بالتكبير المقيد ، يسن أيضا أن يكبر جهرا في المنازل والأسواق وغيرهما من غروب شمس ليلتي العيدين إلى أن يدخل الإمام في صلاة العيد ، وإلى إحرامه إذا صلى منفردا . أما إذا لم يصل أصلا فإنه يكبر إلى الزوال . والمرأة لا ترفع صوتها بالتكبير مع غير محارمها . ويسمى التكبير ليلة العيد بالتكبير المطلق . ويقدم التكبير المقيد على اذكار الصلاة ، بخلاف المطلق فإنه يؤخر عنها .

(١) الحنفية - قالوا : يكره التنفل تحريما في أوقات وهي : (١) بعد طلوع الفجر قبل صلاة الصبح إلا سئتها فلا تكره (٢) وبعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس ، فلا يصل في هذا الوقت نافلة ولو ستة الفجر إذا فاتته ، لأنها متى فاتت وحدها سقطت ولا تعاد كما تقدم . (٣) وبعد صلاة فرض العصر إلى غروب الشمس . (٤) وبعد الغروب قبل صلاة المغرب إذا اطل . أما صلاة ركعتين خفيفتين فإنه مباح ، إذ لم يثبت دليل على كراهتهما (٥) وعند خروج الخطيب من خلوته للخطبة ، سواء كانت خطبة جمعة أو عيد أو حج أو نكاح أو كسوف أو استسقاء (٦) وعند إقامة المؤذن للصلاة المكتوبة إلا ستة الفجر إذا أمن فوت الجماعة في الصبح كما تقدم (٧) وقبل صلاة العيد وبعدها على ما تقدم (٨) وبين الظهر والعصر المجموعتين في عرفة جمع تقديم ولو ستة الظهر =

(٩) وبين المغرب والعشاء المجموعتين في المزیلة جمع تأخير ولو ستة المغرب (١٠) وعند ضيق وقت المكتوبة . وإذا وقع النفل في وقت من هذه الأوقات انعقد مع الكراهة التحريمية ، ويجب قطعه وإداؤه في وقت الجواز ، هذا ولا تنعقد صلاة الفريضة والجنائز وسجدة القلاوة في ثلاثة أوقات وهي : (١) وقت طلوع الشمس حتى ترتفع فلو شرع في صلاة الصبح ثم طلعت عليه الشمس أثناءها بطلت صلاته . (٢) ووقت توسط الشمس في كبد السماء إلى أن تزول (٣) وعند احمرارها إلى أن تغيب ، ويستثنى من ذلك عصر اليوم الحاضر فإنه يصح إداؤه عند غروب الشمس مع الكراهة التحريمية . وإنما لا تنعقد الجنائز في هذه الأوقات إذا حضرت قبل دخولها . أما إذا حضرت فيها فإنها تصح ، ويكره تأخيرها إلى وقت الجواز . ومثل ذلك سجدة القلاوة فإذا وجبت قبل هذه الأوقات فلا تنعقد فيها . وأما إذا وجبت فيها فإنها تنعقد وتصح ، ولكن الأفضل تأخيرها إلى وقت الجواز .

الحنابلة - قالوا : يحرم النفل ولا ينعقد ولو كان له سبب في أوقات ثلاثة وهي : أولا : من طلوع الفجر إلى ارتفاع الشمس قدر رمح ، إلا ركعتي الفجر فإنها تصح في هذا الوقت قبل صلاة الصبح وتحرم ولا تنعقد بعده . ثانيا : من صلاة العصر ولو مجموعة مع الظهر جمع تقديم إلى تمام الغروب ، إلا سنة الظهر فإنها تجوز بعد العصر المجموعة مع الظهر ثالثا : عند توسط الشمس في كبد السماء حتى تزول ويستثنى من ذلك كله ركعتا الطواف فإنها تصح في هذه الأوقات مع كونها نافلة ومثلها الصلاة المعتادة بشرط أن تقام الجماعة وهو بالمسجد ، فإنه يصح أن يعيد الصلاة التي صلاها مع الجماعة وإن وقعت نافلة ، وكذا تحية المسجد إذا دخل حال خطبة الإمام وقت توسط الشمس في كبد السماء فإنها تصح . وإذا شرع في صلاة النافلة قبل دخول وقت من هذه الأوقات ، ثم دخل الوقت وهو فيها فإنه يحرم عليه إتمامها وإن كانت صحيحة . أما صلاة الجنائز فإنها تحرم في وقت توسط الشمس في كبد السماء إلى أن تزول ، وفي وقت شروعه في الغروب إلى أن يتكامل الغروب وفي وقت طلوعها إلى أن يتكامل ؛ فيحرم فعلها في هذه الأوقات ولا تنعقد إلا لعذر فيجوز .

الشافعية - قالوا : تكره صلاة النافلة التي ليس لها سبب - تحريما - ، ولا تنعقد في خمسة أوقات وهي : أولا : بعد صلاة الصبح أداء إلى أن ترتفع الشمس . ثانيا : عند طلوع الشمس إلى ارتفاعها قدر رمح . ثالثا : بعد صلاة العصر أداء ولو مجموعة مع الظهر في وقته . رابعا : عند اصفرار الشمس حتى تغرب . خامسا : وقت استواء الشمس في كبد السماء إلى أن تزول . أما الصلاة التي لها سبب متقدم عليها كتحية المسجد وستة الوضوء وركعتي الطواف ، =

= فإنها تصح بدون كراهة في هذه الأوقات لوجود سببها المتقدم ، وهو الطواف والوضوء ودخول المسجد ، وكذا الصلاة التي لها سبب مقارن كصلاة الاستسقاء والكسوف ، فإنها تصح بدون كراهة أيضا لوجود سببها المقارن وهو القحط وتغيب الشمس . أما الصلاة التي لها سبب متأخر كصلاة الاستخارة والتوبة فإنها لاتنعقد لتأخير سببها . ويستثنى من ذلك الصلاة بمكة ، فإنها تنعقد بلا كراهة في أى وقت من أوقات الكراهة وإن كانت خلاف الأولى . ويستثنى أيضا من وقت الاستواء يوم الجمعة ، فإنه لا تحرم فيه الصلاة ، نعم تحرم الصلاة مطلقا بعد جلوس الخطيب على المنبر يوم الجمعة إلا تحية المسجد ، فإنها تسن بشرط أن لا تزيد عن ركعتين ، فلو قلم للثالثة بطلت صلاته كلها . وأما خطبة غير الجمعة فتركه الصلاة فيها تنزيها . ويكره تنزيها التنفل عند إقامة الصلاة المفروضة غير الجمعة . أما هي فيحرم التنفل عند إقامتها إن ترتب عليها فوات ركوعها الثاني مع الإمام ، ويجب قطع النافلة عند ذلك . وإذا شرع في النفل قبل إقامة الصلاة ثم أقيمت وهو يصليها ، أنه إن لم يخش فوات الجماعة بسلام الإمام ، وإلا ندب له قطعه إن لم يغلب على ظنه الحصول على جماعة أخرى .

المأخية - قلوا : يحرم التنفل وهو كل ماعدا الصلوات الخمس المفروضة كالجنازة التي لم يخف عليها التغير ، وسجود التلاوة ، وسجود السهو في سبع أوقات وهي : (١) من ابتداء طلوع الشمس إلى تملكه (٢) ومن ابتداء غروب الشمس إلى تملكه ، (٣) وحال خطبة الجمعة اتفاقا ، والعيد على الراجح (٤) وحال خروج الإمام للخطبة (٥) وحال ضيق الوقت الاختياري أو الضروري للصلاة المكتوبة (٦) وحال تذكر الغائبة - إلا الوتر لخفته - لأنه يجب قضاؤها بمجرد تذكرها لقوله ﷺ : « من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها ، لا كفارة لها إلا ذلك » (٧) وحال إقامة الصلاة للإمام الراكب ، لقوله عليه الصلاة والسلام : « إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة » ويكره ملاك من النفل وما مثله مما تقدم في أوقات : الأول : بعد طلوع الفجر إلى قبيل طلوع الشمس ، ويستثنى من ذلك أمور : رغبة الفجر ، فلا تركه قبل صلاة الصبح أما بعدها فتركه : والورد وهو مراتبه الشخص على نفسه من الصلاة ليلا فلا يكره فعله بعد طلوع الفجر بل يندب ولكن بشروط : (١) أن يفعله قبل صلاة الفجر والصبح ، فإن صلى الصبح فات الورد ، وإن تذكره في أثناء ركعتي الفجر ، قطعها وصلى الورد ، وإن تذكره بعد الفراغ منهما صلى الورد وأعاد الفجر ، لأن الورد لا يفوت إلا بصلاة الصبح كما تقدم . (٢) أن يكون فعله قبل الإسفار فإن دخل الإسفار كره =

= فعله . (٣) أن يكون معتادا له ، فإن لم يعتد التنفل في الليل كره له التنفل بعد طلوع الفجر . (٤) أن يكون تأخيره بسبب غلبة النوم آخر الليل ، فإن أخره كسلا كره فعله بعد طلوع الفجر . (٥) أن لا يخاف بفعله فوات صلاة الصبح في جماعة ، وإلا كره الورد إن كان الشخص خارج المسجد وحرم إن كان فيه وكانت الجماعة للإمام الراتب ، ويستثنى أيضا من الكراهة في الوقت المذكور صلاة الشفع والوتر إذا لم يصلهما حتى طلع الفجر ، فإنه يطالب بهما مادام لم يصل الصبح إلا إذا أخر الصبح حتى بقي على طلوع الشمس مقدار صلاته فقط فإنه يترك الشفع والوتر حينئذ ويصليه . ويستثنى أيضا صلاة الجنائزة وسجود التلاوة إذا فعلا قبل الإسفار ولو بعد صلاة الصبح ، فلا تكرهان . أما بعد الإسفار فتكره صلاتهما إلا إذا خيف على الجنائزة التغير بالتأخير فلا تؤخر . الثاني من أوقات الكراهة : بعد تمام طلوع الشمس إلى أن ترتفع قدر رمح ، وهو اثنا عشر شبرا بالشبر المتوسط . الثالث : بعد أداء فرض العصر إلى قبيل الغروب ، ويستثنى من ذلك صلاة الجنائزة وسجود التلاوة إذا فعلا قبل إصفرار الشمس . أما بعد الإصفرار فتكرهان إلا إذا خيف على الجنائزة التغير . الرابع : بعد تمام غروب الشمس إلى أن تصلي المغرب . الخامس : قبل صلاة العيد أو بعدها بالمصل على التفصيل السابق ، وإنما ينهى عن التنفل في جميع الأوقات السابقة - أوقات الحرمة والكراهة - إذا كان مقصودا ، فمضى قصد التنفل كان منهيًا عنه نهى تحريم أو كراهة على ما تقدم ، ولو كان منذورا أو قضاء نفل الفسد . أما إذا كان النفل غير مقصود ، كان شرع في فريضة وقت النهى ، فتكرر أن عليه فائتة بعد صلاة ركعة من الفرض الحاضر ، فإنه يندب أن يضم إليها ركعة أخرى ويجعله نفلا ولا يكره . وإذا أحرم بتفل في وقت النهى وجب عليه قطعه إن كان في أوقات الحرمة ، إلا من دخل المسجد والإمام يخطب فشرع في النفل جهلا أو نسيانا فلا يقطعه . أما إذا خرج الخطيب إلى المنبر بعد الشروع في النفل فلا يقطعه ولو لم يعقد ركعة ، بل يجب الإتمام ، وندب له قطعه في أوقات الكراهة ولا قضاء عليه فيهما .



مبحث قضاء النافلة إذا فات وقتها أو فسدت بعد الشروع

إذا فاتت النافلة فلا تقضى (١) ، إلا ركعتي الفجر فإنهما تقضيان من حل النافلة بعد طلوع الشمس إلى الزوال على التفصيل المتقدم .

وإذا شرع في النفل ثم أفسده ، فلا يجب عليه قضاؤه ، لأنه لا يتعين بالشروع فيه (٢) .

مبحث في مكان صلاة النافلة

صلاة النافلة في المنزل أفضل ، لقوله عليه الصلاة والسلام : « صلوا أيها الناس في بيوتكم فإن أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة » . رواه البخارى ومسلم ،

(١) الشافعية - قالوا : ينبى قضاء النفل الذى له وقت ، كالنوافل التابعة للمكتوبة والضحية والعيدى . أما ما ليس له وقت فإنه لا يقضى ، سواء كان له سبب كصلاة الكسوف ، أو ليس له سبب كالنفل المطلق .
الحنابلة - قالوا : لا يندب قضاء شيء من النوافل ، إلا السنن التابعة للفريضة والوتر .

(٢) الحنفية - قالوا : إذا شرع في النفل ثم أفسده لزمه قضاؤه . فإن نوى ركعتين ، أو لم ينو عددا ، ثم أفسده ، لزمه قضاء ركعتين ، وكذا إن نوى أربعاً على الصحيح . ولو شرع في نفل يقلقه مطلوباً منه ، ثم تبين له أثناء الصلاة أنه غير مطلوب لم يلزمه قضاؤه .

المالكية - قالوا : يجب قضاء النفل إذا أفسده ، فإن نوى ركعتين ، أو لم ينو عدداً ، ثم أفسده ، وجب عليه قضاء ركعتين . أما إذا نوى أربع ركعات ثم أفسدها فإن كان الإفساد قبل عقد الركعة الثالثة برفع رأسه من ركوعها مطمئناً معذراً وجب قضاء ركعتين . وإن كان بعد عقد الركعة الثالثة بما ذكر ، وجب عليه قضاء أربع ركعات .

ويستثنى النافلة التي شرعت لها الجماعة كالتراويح ١٢ فإن فعلها في المسجد أفضل على التفصيل المتقدم في مبحثها .

مبحث صلاة النفل على الدابة

وتجوز صلاة النافلة على الدابة بلا عذر على تفصيل في المذاهب (٣) .

- (١) الملكية - قالوا : فعل التراويح في البيت ، أفضل من فعلها في المسجد إذا لم يترتب على فعلها في البيت تعطيل المساجد .
- (٢) الشافعية - قالوا : صلاة النافلة على الدابة جائزة إلى الجهة التي يقصدها المسافر ، ولايجوز له الانحراف عنها إلا للقبلة ، فإن انحراف لغير القبلة علما عامداً بطلت صلاته . وإنما تجوز بشرط السفر ولو لم يكن سفر قصر ، ويصلها صلاة تامة بركوع وسجود ، إلا إذا شق عليه ذلك ، فإنه يومئ بركوعه وسجوده ، بحيث يكون انحناء السجود أخفض من انحناء الركوع إن سهل ، وإلا فعل ما أمكنه ويجب عليه فيها استقبال القبلة إن لم يشق عليه . فإن شق عليه استقبالها في كل الصلاة ، وجب عليه أن يستقبلها عند افتتاح الصلاة بتكبيرة الإحرام . فإن شق عليه ذلك أيضا سقط استقبال القبلة بشروط ستة : الأول : أن يكون السفر مباحا . الثاني : أن يقصد السفر إلى مكان لا يسمع فيه نداء الجمعة . الثالث : أن يكون السفر لغرض شرعى كالجارة . الرابع : دوام السفر حتى يفرغ من الصلاة التي شرع فيها ، فلو قطع السفر وهو يصلى لزمه استقبالها . الخامس : دوام السير ، فلو نزل أو وقف للاستراحة في أثناء الصلاة ، لزمه الاستقبال مادام غير سائر . السادس : ترك القعل الكثير بلا عذر ، كالركض والعدو بلا حاجة في أثناء الصلاة المذكورة أما إن كان لحاجة فلا يضر . ويجب أن يكون مكانه على الدابة طاهرا ، بخلاف ما إذا كان لحاجة فلا يضر . ويجب أن يكون مكانه على الدابة طاهرا ، بخلاف ما إذا بالت الدابة أو دمي فيها أو وطئت نجاسة رطبة ، فإن كان زملها بيده بطلت صلاته وإلا فلا . أما إن كانت النجاسة جافة ، فإن فارقتها الدابة حالا ، صحت الصلاة ، وإلا فلا تصح . ومن جعل دابته تطا نجاسة بطلت صلاته مطلقا .
- ويجوز للمسافر أن يتنقل مشيا ، فإن كان في غير وحل لزمه إتمام الركوع =

= والسجود والتوجه فيها إلى القبلة ، كما يجب عليه التوجه إليها عند إحرامه والجلوس بين السجدين . ولايمشي إلا في قبليه واعتداله من الركوع قائما ، وتشهده ، وسلامه كذلك . ومن كان ماشيا في نحو تلج ، أو وحل ، أو ماء ، جاز له الإيماء بالركوع والسجود إلا أنه يلزمه استقبال القبلة فيها . والماشى إذا وطئ نجاسة عمدا في اثنتائهما ، بطلت صلاته مطلقا ، فإن وطئها سهوا صحّت صلاته إن كلنت جالفة وفارقها حالا ، وإلا بطلت صلاته .

الملكية - قالوا يجوز للمسافر سفرا تقصر فيه الصلاة - وسيأتي بيانه - أن يصل الفل ولو كان وترا على ظهر الدابة ، بشرط أن يكون راكبا لها ركوبا معتادا . وله ذلك متى وصل إلى مبدا قصر الصلاة على الأحوط ، ثم إن كان راكبا في (شقوف وتختروان) ونحوهما مما يتيسر فيه الركوع والسجود عادة ، صلى بالركوع والسجود قائما أو جالسا إن شاء ، لا بالإيماء . ويقوم استقبال جهة السفر مقام استقبال القبلة ، وإن كان راكبا لاتان ونحوهما صلى بالركوع والإيماء للسجود ، بشرط أن يكون الإيماء للأرض لا للسرّج ونحوه ، وإن يحسر عمامته عن جبهته . ولا تشترط طهارة الأرض التي يومىء لها ، ولا يجب عليه استقبال القبلة أيضا ويكفيه استقبال جهة السفر ، فلو انصرف عنها عمدا لغیر ضرورة ، بطلت صلاته إلا إن كان الانحراف للقبلة فتصح ، لأن القبلة هي الأصل . ويندب للمسافر المذكور أن يبدأ صلاته لجهة القبلة ، ولا يجب ، ولو تيسر . أما المشى والمسافر سفرا لا تقصر فيه الصلاة لكونه قصيرا أو غير مباح مثلا ، وكذا راكب الدابة ركوبا غير معتاد كالراكب مقلوبا ، فلا تصح صلاته إلا بالاستقبال والركوع والسجود . ويجوز للمتنفل على الدابة أن يفعل ما لا بد منه من ضرب الدابة بسوط ونحوه وتحريك رجله ، وإمسك زمامها بيده ، ولكنه لا يتكلم ولا يلتفت . وإذا شرع في الصلاة على ظهرها ثم وقف ، فإن نوى إقامة تقطع حكم السفر نزل وتم بالارض بالركوع والسجود ، وإلا خفف القراءة واتم على ظهرها . وأما الفرض على ظهر الدابة ولو كان نفلا منذورا ، فلا يصح إلا في الهودج ونحو ، بشرط استقبال القبلة والركوع والسجود والقيام . أما على الاتان ونحوها فلا يصح إلا لضرورة كما تقدّم .

الحنفية - قالوا : تندب الصلاة على الدابة إلى أى جهة توجهت إليها دابته فلو صلى إلى جهة غير التي توجهت إليها دابته ، لاتصح لعدم الضرورة . ولا يشترط في ذلك السفر ، بل يتنفل المقيم بلا عذر متى جاوز المصر إلى المحل الذى يجوز للمسافر قصر الصلاة فيه . وينبغي أن يومىء لأن الصلاة على الدابة شرعت بالإيماء ، فلو سجد على شيء وضعه ، أو سجد على السرّج ، اعتبر =

= سجوده إيماء إن كان أخفض من الركوع . ولا يشترط استقبال القبلة في ابتداء الصلاة ، لأنها لما جازت إلى غير جهة الكعبة جاز الافتتاح إلى غير جهتها . نعم يستحب ذلك مع عدم المشقة . ويجوز أن يحث دابته على السير بالعمل القليل ، كما يجوز له أن يفتتح صلاته على الدابة ، ثم ينزل عنها بالعمل القليل ، ويتمها بأنيا على ماصلاه . أما إذا افتتح صلاته وهو على الأرض فلا يجوز له أن يتمها بأنيا على ظهر الدابة . ولو افتتح صلاته خارج المصر ، ثم دخل المصر ، أتم على الدابة . وأما صلاة الغرض ، والواجب ، وسنة الفجر ، فإنها لا تجوز على الدابة إلا لضرورة ، كخوف من لص ، أو سبيع على نفسه أو دابته أو ثيابه لو نزل وقد تقدم بيانه في استقبال القبلة . ولا يمنع صحة الصلاة على الدابة نجاسة كثيرة عليها ، ولو كانت في السرج والركليين في الأصح . ولا يجوز للمشي أن يتنفل ملشيا بل يقف إذا أراد التنفل ، ويؤدى الصلاة تامة .

الحنابلة - قالوا : يجوز للمسافر سفرا مباحا إلى جهة معينة ، سواء كان سفره قصر أولا ، أن يتنفل على ظهر الدابة ، أو على الأرض إذا كان ملشيا . ويجب على المتنفل على الدابة أن يركع ويسجد ، ويستقبل القبلة في جميع الصلاة متى أمكنه ذلك بلا مشقة ، فإن شق عليه شيء من ذلك ، فلا يجب ، فيستقبل جهة سفره إن شق عليه استقبال القبلة ، ويومئ للركوع أو السجود إن تعسر واحد منهما . ويلزم أن يكون الإيماء للسجود أخفض من الإيماء للركوع إن تيسر . وأما الماشي فيلزمه افتتاح الصلاة إلى جهة القبلة ، وأن يركع ويسجد بالأرض إلى جهة القبلة أيضا ، ويفعل باقى الصلاة وهو ماش مستقبلا جهة مقصده . ومن كان يتنفل على الدابة ، أو وهو ماش ، وكان مستقبلا جهة مقصده ، ثم عدلت به دابته ، أو عدل هو عنها ، فإن كان العدول لجهة القبلة صح ، وإن كان لغيرها فإن كان لغير عذر بطلت صلاته مطلقا ، وإن كان لعذر وطال العدول عرفا بطلت وإلا فلا . ويشترط طهارة مانتحت الراكب المتنفل من برذعة ونحوها بخلاف الحيوان فلا تشترط طهارته . أما من سافر ولم يقصد جهة معينة ، وكذا من سافر سفرا مكروها أو محرما ، فإنه يلزمه كل ما يلزم في الصلاة من استقبال القبلة وغيرها .



مباحث الجمعة

دليل فرضية صلاتها :

صلاة الجمعة ركعتان ، لما روى عن عمر رضي الله عنه أنه قال : « صلاة الجمعة ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم ﷺ » ، رواه أحمد والنسائي وابن ماجه بإسناد حسن . وهي فرض عين مستقل وليست بدلا عن الظهر ، غير أنها لو فاتت فرض عليه صلاة الظهر أربعا . وقد ثبتت فرضيتها بالكتاب والسنة والإجماع . أما الكتاب فقوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع) . وأما السنة فمنها : حديث عمر المتقدم ، ومنها : قوله ﷺ : « من ترك ثلاث جمع متواليات من غير عذر طبع الله على قلبه » رواه أحمد والحاكم وصححه . وقوله ﷺ : « لقد هممت أن أمر رجلا يصلي بالناس ثم أحرق على رجال يتخلفون عن الجمعة في بيوتهم » . رواه مسلم . وأما الإجماع فقد اتفقت الأمة على فرضيتها .

شروطها :

للجمعة شروط وجوب ، وشروط صحة زيادة على شروط الصلاة المتقدمّة . فأما شروط وجوبها الزائدة فمنها : الذكورة ، فلا تجب على الأنثى ، لكنها إن حضرت وأدّتها ، أجزأتها عن الظهر . ومنها : الحرية ، فلا تجب على من فيه رق ، ولكن إن أداها أجزأته عن الظهر . ومنها : الإقامة في المحل الذي تقام فيه الجمعة ، أو في محل متصل به ، بحيث

لا يكون بعيدا عنه ، ولو لم يكن مصرا ، وفي ذلك تفصيل في المذاهب (١)

(١) الحنفية - قالوا : الإقامة من شروط وجوب الجمعة ولو من مسافر إذا نوى أن يقيم خمسة عشر يوما . أما الاستيطان - أي دوام الإقامة - فليس شرطا لوجوبها ، ويشترط أيضا المصرا ، فلو كان مقيما بقرية ، فلا تجب عليه الجمعة ، لقول علي : (لا جمعة ولا تشريق ولا صلاة فطر ولا أضحي إلا في مصر جامع أو مدينة عظيمة)

ومثل الإقامة في مصر الجامع ، الإقامة بمكان قريب منه ، بحيث لا يبعد عنه أكثر من غلوة وهي : أربع مئة ذراع في الأصح . والفرق بين القرية والمصر أن المصر هي : ما لا يبعد أكبر مسجدها أهلها المكلفين بالجمعة ، والقرية بخلافها . وعلى هذا فتوى أكثر الفقهاء ، وإن كان مشهور المذهب أن المصر هو : كل موضع له أمير وقاض يقدر على إقامة أكثر الحدود ، وإن لم ينفذها بالفعل .

الحنابلة - قالوا : تجب الجمعة على المقيم ببلدة تقام بها الجمعة ، ولو كان بينه وبين المسجد الذي تقام فيه أكثر من فرسخ ، وكما أن الإقامة بالمصر شرط في الوجوب فالمصر أيضا شرط في الصحة ، فلا تصح من أهل القرى إلا إذا استوطن القرية . الواحدة أربعون رجلا فأكثر ممن تجب عليهم ، بحيث لا يفرقونها صيفا ولا شتاء ، فإن كان مقيما خارجا عن البلد الذي تقام به الجمعة ، فإنها لا تجب عليه إلا إذا كان بينه وبين الموضع الذي تقام فيه فرسخ فأقل فإن كان بينه وبين ذلك الموضع أكثر من فرسخ ، فإنها لم تجب عليه . وكذا تجب على المسافر إذا نوى الإقامة أكثر من أربعة أيام ، بشرط أن يكون بينه وبين موضع إقامته فرسخ فأقل أيضا .

المالكية - قالوا : من شروط وجوب الجمعة الإقامة بالبلد . الذي تقام فيه أو بقرية أو خيمة بعيدة عنه بثلاثة أميال وثلاث فقط . وتعتبر هذه المسافة من المنارة التي في طرف البلد إن جاز تعدد مساجد الجمعة بأن كان هناك ضرورة توجب التعدد كما يأتي . أما إذا منع تعدد المساجد . فتعتبر هذه المسافة من منارة الجامع الذي أقيمت فيه الجمعة أولا ، وسيأتي أيضا ، فالمقيم والمسافر الذي نوى إقامة أربعة أيام تامة ، تجب عليه الجمعة ، وإن كانت لا تنعقد بالمسافر الذي نوى الإقامة .

أما الاستيطان وهو الإقامة بنية التأييد ، فهو شرط لوجوبها ابتداء ولصحتها فلا تجب الجمعة ابتداء إلا على قوم أقاموا في بلدة على التأييد ، بحيث يمكنهم حملتها والذود عنها من الطوارئ الغالبة ، ولا تصح الجمعة إلا في -

ومن شروط وجوب الجمعة عدم العذر المبيح لتركها فتسقط
عن المريض الذي يتضرر بالذهاب لحضورها ماشيا أو راكبا
أو محمولا . فإن قدر على (١) السعى لها راكبا ولو بأجرة

= بلدة مستوطنة فلو نزل جماعة كثيرة بمكان ، ونووا فيه الإقامة شهرا مثلا ،
وارادوا أن يقيموا جمعة في ذلك المكان ، فلا تجب عليهم ولا تصح ولا يشترط في
بلد الجمعة أن يكون مصرا ، فتصح في القرية ، وفي الأخصاص وهي : البيوت
المبنية من الجريد أو القصب الفارسي (البوص) . وأما بيوت الشعر ، فلا تجب
الجمعة على أهلها ، ولا تصح لأن الغالب عليهم الارتحال ، إلا إذا كانوا قريبين
من بلدها ، فتجب عليهم تبعا كما تقدم .

الشافعية - قالوا : يشترط لوجوب الجمعة الإقامة بمحلها أو بمحل قريب
منه ، بحيث يسمعون النداء فيه ، إلا إذا بلغ عددهم أربعين ، فتجب عليهم
إقامتها بمحلهم ، ولا يجب عليهم السعى للمحل القريب منهم ، ومتى تحققت
الإقامة وجبت الجمعة ولو كان الشخص مسافرا ونوى إقامة أربعة أيام . وأما
الاستيطان وهو : الإقامة على التابيد بحيث لا يظعنون عن محلهم صيفا
ولاشتاء ، فليس شرطا لوجوب الجمعة ، وإنما هو شرط للانعقاد ، فلا تنعقد
الجمعة إلا بمن كان متوطنا ، فلو حضر من المتوطنين أقل من أربعين وكمل
العدد بمقيم غير متوطن ، فلا تصح الجمعة ولا يشترط في الجمعة المصر ،
فالقرية والبلد وغيرهما سواء في وجوب الجمعة وصحتها متى تمت شروطها .
وإنما الشرط أن تقع في بناء كما سيأتي ، وعلم مما تقدم أن المسافر لا تجب عليه
الجمعة إلا إذا خرج من بلدها بعد فجر يومها فتجب . أو ما إذا خرج قبل فجر
يومها ، فإنه لا تجب عليه ولو كان سفره قصيرا إلا إذا كان في مكان يسمع فيه
نداء الجمعة من المحل الذي تقام فيه بالبلد الذي خرج منها ، فلا تجب عليه إذا
سمع النداء من غيره .

فإن خرج الحصادون ونحوهم من العمال إلى مكان أعمالهم قبل الفجر ،
لا تجب عليهم الجمعة إلا إذا كانوا في مكان يسمعون فيه النداء من بلدهم .

(١) الحنفية - قالوا إذا لم يقدر على المشي بأي وجه سقطت عنه الجمعة لأنه
حينئذ غير قادر على السعى ، فلا تجب عليه وإن وجد حاملا بالثقل أهل المذهب ،
أما الأعمى ، فالإمام يقول : إنها تسقط عنه كذلك ولو وجد قائدا متبرعا أو باجر
يقدر عليه ، والصاحبان يقولان : إن قدر على الذهاب ولو بقلائد متبرع ، أو باجر
يقدر عليه لزمته .

لاتجحف به ، وجبت الجمعة ، ومنه المقعد إن لم يجد من يحمله ، أو وجدته ولكنه يتضرر بالحضور إليها محمولا . وإذا تسقط عن الأعمى الذى لا يجد قائدا يقوده إلى المسجد إلا إذا أمكنه الوصول إلى المسجد بنفسه بدون (١) مشقة ، وعن الشيخ الهرم الذى يصعب عليه حضورها . وتسقط عن الخائف من برد وحر شديدين (٢) ومثلهما الوحل والمطر الشديدين ، وعن الخائف من حبس بحيث إن خرج إليها يحبس ظلما . أما إن كان ظالما كأن كان مدينا قادرا على أداء دينه ، أو كان عليه قود لا يرجو العفو عنه ، فإنها لاتسقط عنه بالخوف من الحبس لذلك . وعن الخائف على ضياع مال (٣) أو نفس أو عرض ، وقد تقدّم ذكر باقى شروط وجوبها التى تشترك فيها مع غيرها فى أوّل كتاب الصلاة . وأما شروط صحتها فمنها : إيقاعها فى وقت الظهر وهو : من زوال الشمس إلى أن يصير ظل كل شيء مثله بعد ظل الاستواء كما تقدّم فلا تصح الجمعة قبل هذا الوقت ولا بعده (٤) .

(١) الحنابلة - قالوا : لاتجب الجمعة على الأعمى إلا إذا وجد قائدا ، أو ما يقوم مقام القائد كمد حبل من منزله إلى محل الصلاة . أما إذا لم يجد ذلك فلا تجب وإن أمكنه الوصول إلى المسجد بدون مشقة .
(٢) المالكية - قالوا : الحرّ والبرد إذا اشتدا جدا ، بحيث يجفغان الماء لاهل البوادي ، كانا من الأعذار المسقطه ، وإلا فلا .
(٣) المالكية - قيدوا المال بأن يكون له شأن ، وهو الذى يجحف بصاحبه ولو كان لغير المصلّى . أما لو كان قليلا لايجحف بصاحبه ، فالخوف عليه لايسقط الجمعة .

(٤) الحنابلة - قالوا : يبتدىء وقت الجمعة من ارتفاع الشمس قد رمح وينتهى بصيرورة ظل كل شيء مثله سوى ظل الزوال ، ولكن ما قبل الزوال وقت جواز يجوز فعلها فيه ، وما بعد الزوال وقت وجوب يجب إيقاعها فيه وإيقاعها =

وإذا خرج الوقت وهم في صلاتها ففي حكم صلاتهم
خلاف في المذاهب (١)
ومن شروط صحة الجمعة أن تكون في جماعة فلا تصح إذا
صلوها منفردين وللجماعة شروط مفصلة في المذاهب (٢).
ومن شروط صحة الجمعة الخطبتان وللخطبة أركان وشروط
وسنن ومكروهات .

= فيه افضل .

المالكية - قالوا : وقتها من زوال الشمس إلى غروبها بحيث يدركها بتمامها مع
الخطبة قبل الغروب ، فإن علم أن الوقت الباقي إلى الغروب لايسع إلا ركعة منها
بعد الخطبة ، فلا يشرع فيها بل يصلي الظهر ، فإن شرع فلا يصح .
(١) الحنفية - قالوا : تبطل صلاتهم بخروج الوقت قبل تمامها لفوات الشرط
ولو بعد القعود قدر التشهد .
الشافعية - قالوا : إذا شرعوا في صلاتها وقد بقي من الوقت ما يسعها ،
ولكنهم اطلوا فيها حتى خرج الوقت ، لم يبطل ما صلوه ، بل يتمونها ظهرا
بأنين عل صلاتهم الأولى من غير نية الظهر ، ويسر الإمام فيما بقي ، ويحرم أن
يقطعوا الصلاة ، ويستأنفوا الظهر من أوله . أما إذا شرعوا فيها بعد أن ضاق
الوقت ظنن أنه يسعها فلم يسعها وخرج وهم في الصلاة ، بطلت صلاتهم ،
ولانتقلب ظهرا .
الحنابلة - قالوا : إذا شرعوا في صلاة الجمعة آخر وقتها فخرج الوقت وهم
فيها ، أتموها جمعة .

المالكية - قالوا : إن شرع في الجمعة معتقدا إدراكها بتمامها ، ثم غربت
الشمس قبل تمامها ، فإن كان الغروب بعد تمام ركعة بسجديتها أتمها جمعة ،
وإلا أتمها ظهرا .
(٢) المالكية - قالوا : أقل الجماعة التي تتعقد بها الجمعة اثنا عشر رجلا غير
الإمام ، ويشترط فيهم شروط : أحدها : أن يكونوا ممن تجب عليهم الجمعة ،
فلا يصح أن يكون منهم عبد أو صبي أو امرأة . الثاني : أن يكونوا متوطنين ،
فلا يصح أن يكون منهم مقيم ببلد الجمعة لتجارة مثلا ، أو مسافر نوى الإقامة
أربعة أيام الثالث : أن يحضروا من أول الخطبتين إلى تمام الصلاة ، فلو بطلت
صلاة واحد منهم ولو بعد سلام الإمام وقبل سلامه هو ، فسدت الجمعة على
الجميع . الرابع : أن يكونوا مالكيين لو حنفيين فإن كانوا من الشافعية أو =

= الحائضون الذين يشترطون أن يكون عدد الجماعة أربعين ، فلا تنعقد الجمعة بهم إلا إذا قلدوا مالكا أو أبا حنيفة . ولا يلزم عند إقامة أول جمعة في قرية حضور أهل القرية كلهم ، بل يكفي حضور الاثنى عشر على الراجح . ويشترط في الإمام أن يكون ممن تجب عليه الجمعة ، ولو كان مسافرا نوى الإقامة أربعة أيام ، لكن بشرط أن تكون الإقامة بغير قصد الخطبة ، فإن أقام بقصد الخطبة فلا يصح أن يكون إماما .

الحنفية - قالوا : يشترط في الجماعة التي تصح بها الجمعة أن تكون بثلاثة غير الإمام وأن لم يحضروا الخطبة ، فلو خطب بحضور واحد ، ثم انصرف قبل الصلاة ، وحضر ثلاثة رجال بعد ذلك ، وصلى بهم ، صحت من غير أن يعيد عليهم الخطبة . ويشترط فيهم أن يكونوا رجالا ، ولو كانوا عبيدا أو مرضى أو مسافرين أو أميين أو بهم صمم لأنهم يصلحون للإمامة في الجمعة ، إما لكل أحد ، وإما للثلث في الأمي والآخرس بعد أن يخطب واحد غيرهم ، إذ لا يشترط أن يكون الخطيب هو إمام الجمعة ، فصلاحيتهم للاقتداء لغيرهم أولى بخلاف النساء أو الصبيان فإن الجماعة في الجمعة لاتصح بهم وحدهم لعدم صلاحيتهم للإمامة بمثلهم فيها . ويشترط أن يستمروا مع الإمام حتى يسجد السجدة الأولى ، فإن تركوه بعد ذلك ، بطلت صلاتهم وحدهم وانتهت جمعة وإن تركوه قبل أن يسجد ، بطلت صلاة الجميع عند أبي حنيفة . ويشترط في الإمام أن يكون ولي الأمر الذي ليس فوقه ولي أو من يأذنه بإقامة الجمعة . وهذا شرط في صحة الجمعة ، فلو لم يكن الإمام ولي الأمر أو نائبه ، لم تنعقد الجمعة ، وصلاتها الناس ظهرا ويجوز لمن أذنه الإمام بإقامة الجمعة أن ينوب غيره ، وإن يصرح له بذلك .

الشافعية - قالوا : يشترط في الجماعة التي تصح بها الجمعة أمور : أحدها : أن يكونوا أربعين ولو بالإمام ، فلا تنعقد الجمعة بأقل من ذلك . فإن نقص العدد عن ذلك جاز تقليد إمام لا يشترط ذلك العدد بشرط أن يحترق المقلد عن التلقيق ، كان يكون في طهارته موافقا لذلك المذهب ، ويشترط فيهم أن يكونوا ممن تنعقد بهم الجمعة ، بأن يكونوا أحرارا ذكورا مكلفين متوطنين بمحل واحد ، فلا تنعقد بالعبيد والنساء والصبيان والمسافرين ، وإن يستمروا مع الإمام في صلاة صحيحة مغنية عن القضاء بحيث لا تلزمهم إعادتها لعذر إلى أن تنتهي الركعة الأولى . أما الركعة الثانية فلا يشترط فيها بقاء الجماعة بمعنى أنهم لو نواوا مفارقة الإمام فيها ، وانعوا صلاتهم لأنفسهم صحت جمعتهم وكذلك الإمام إذا نوى مفارقتهم فيها ، واتم لنفسه . أما إذا فسدت صلاة واحد منهم قبل سلام الإمام ، فإن صلاة الجمعة تبطل على الجميع لأنه يشترط بتمام العدد إلى تمامها فإن استكملهم إعادتها جمعة لاتساع الوقت وجبت ، وإلا صلوا ظهرا ويشترط أيضا أن يفتح المقتدون صلاتهم عقب افتتاح الإمام صلاته بدون أن =

أركان الخطبة :

فأما أركانها فمفصلة في المذاهب (١) .

= يتأخروا عنه زمنا لا يسع قراءة الفاتحة والركوع قبل رفعه من الركوع فلو تأخروا عن تكبيرة الإمام حتى صار الزمن الذي بين تكبيرهم للإحرام ورفع الإمام من الركوع لا يسع قراءة الفاتحة والركوع ، لم تنعقد الجمعة . أما الإمام ، فإن كان من الأربعين ، فإنه يشترط فيه أن يستكمل الشروط التي شرطت في المقتدين ، وإن كان زائدا عن الأربعين ، صح أن يكون صبيا أو عبدا أو مسافرا . ويشترط أن ينوي الإمام الإمامة وإن كان صبيا أو عبدا أو مسافرا . وكذا يشترط في المقتدين أن ينووا الاقتداء ، فإن لم ينو الإمام أو المقتدون ذلك ، لم تنعقد . ويشترط أيضا بقاء العدد كاملا من أول الخطبة إلى انتهاء الصلاة . الحنابلة - قالوا : يشترط في جماعة الجمعة شروط : (١) أن لا يقل عددهم عن أربعين ولو بالإمام . (٢) أن يكونوا ممن تجب عليهم الجمعة بأنفسهم وهم : الأحرار الذكور البالغون المستوطنون بالمحل الذي يصح أن تقام فيه الجمعة ، وهو البلد المبنى بناء معتادا . فلا يصح أن يكون من جماعة الجمعة رقيق ، ولا أنثى ولا صبي ولا مسافر ولا مقيم غير مستوطن ، ولا مستوطن بمحل خارج عن بلد الجمعة وإن وجبت عليه تبعا كما تقدم . (٣) أن يكونوا قد حضروا الخطبة والصلاة ، ولا يشترط أن يحضروا جميع الصلاة ، فلو حضر الأربعون جميع الخطبة وبعض الصلاة ، ثم انصرفوا بعد مجيء بدلهم صحت أما لو نقص العدد عن الأربعين في أثناء الصلاة قبل حضور ما يكمله ، فإنها تبطل وتجب إعادتها جمعة إن أمكن ، ويستثنى من ذلك ما إذا كان المأمومون يرون بحسب مذهبهم أن الجمعة تصح بالثني عشر مثلا ، ثم نقص عدد الأربعين حتى صاروا اثني عشر ، فإن الصلاة لا تبطل عليهم ، ويجب على الإمام أن يستخلف منهم من يتم بهم صلاتهم . أما هو فصلاته باطلة حيث كان مذهبهم يشترط الأربعين . فإن كان المأمومون يرون أنه لا بد من أربعين والإمام لا يرى ذلك ، ثم نقص عددهم عن الأربعين قبل حضور ما يتم به العدد المذكور ، فإن الصلاة تبطل على الجميع . (١) الحنفية - قالوا : الخطبة لها ركن واحد وهو : مطلق الذكر الشامل للقليل والكثير ، فيكفي لتحقيق الخطبة المفروضة تحميدة أو تسيحية أو تهليلية . نعم يكره تنزيها الإقتصار على ذلك كما سيأتي في سنن الخطبة ، والشروط عندهم إنما هو الخطبة الأولى أما تكرارها فهو سنة كما يأتي في السنن . الشافعية - قالوا : أركان الخطبة خمسة : أحدهما : الحمد لله ويشترط أن يكون من مادة الحمد ، وأن يكون مشتملا على لفظ الجلالة ، فلا يكفي أن يقول =

شروط الخطبة :

وأما شروط صحة الخطبتين فأمر : أحدها : أن يتقدما على الصلاة فلا يعتد بهما إن تأخرتا عنها (١) .

اشكر الله أو اثنى عليه أو الحمد للرحمن أو نحو ذلك ، وجازله أن يقول : أحمد الله أو إني حامد لله وهذا الركن لا بد منه في كل من الخطبتين الأولى والثانية .
ثانيها : الصلاة على النبي ﷺ في كل من الخطبتين ، ولا بد من لفظ الصلاة ، فلا يكفي رحم الله سيدنا محمدا ﷺ ، ولا يتعين لفظ محمد بل يكفي أن يذكر اسما من أسمائه الظاهرة ، ولا يكفي الضمير في ذلك ولو مع تقدم المرجع على المعتمد .
ثالثها : الوصية بالتقوى في كل من الخطبتين ، ولو بغير لفظها فيكفي نحو أطيعوا الله ولا يفي التحذير من الدنيا وغرورها في ذلك من غير حث على الطاعة . رابعها : قراءة آية من القرآن في إحداها ، وكونها في الأولى أولى .
ويشترط أن تكون آية كاملة أو بعضا منها طويلا . وأن تكون مفهومة معني مقصودا من وعد أو وعيد أو حكم أو قصة أو مثل أو خبر . أما نحو قوله تعالى ﴿ ثم نظر ﴾ فلا يكفي في أداء ركن الخطبة . خامسها : الدعاء للمؤمنين والمؤمنات في خصوص الثانية ويشترط أن يكون الدعاء بأمر أخروي كالغفران إن حفظه ، وإلا كفى الدعاء بالأمر الدنيوي ، وإن لا يخرج منه الحاضرين بأن يقصد غيرهم .

المالكية - قالوا : الخطبة لها ركن واحد وهو : أن تكون مشتملة على تحذير أو تبشير . ولا يشترط السجع فيها على الأصح ، فلو أتى بها نظما أو نثرا صح ونذب إعادتها إذا لم يصل ، فإن صلى فلا إعادة .

الحنابلة - قالوا : لركن الخطبتين أربعة : الأول : الحمد لله في أول كل منهما بهذا اللفظ ، فلا يكفي أحمد الله مثلا . الثاني : الصلاة على رسول الله ﷺ ، ويتعين لفظ الصلاة . الثالث : قراءة آية من كتاب الله تعالى ، ويلزم أن تكون مستقلة بمعنى أو حكم . فنحو قوله تعالى (مدهامتان) لا يكفي في ذلك . الرابع : الوصية بتقوى الله تعالى وأقلها أن يقول اتقوا الله أو نحو ذلك .

(١) المالكية - قالوا : إذا أخرجت الخطبتان عن الصلاة ، أعيدت الصلاة فقد وصح الخطبتان ، ولا يعيدهما إن قرب الزمن عرفا ولم يخرج الإمام من المسجد ، فإن طال أو خرج الإمام ، أعيدت الخطبتان كالصلاة .

ثانيها : (١) نية الخطبة ، فلو خطب بغير النية لم يعتد بها للخطبة . ثالثها : أن تكونا بالعربية على تفصيل في المذاهب (٢) . رابعها : أن يكونا في الوقت فلو خطب قبله وصلى فيه لم تصح .

خامسها : أن يجهر الخطيب بهما بحيث يسمع الحاضرين على تفصيل في المذاهب (٣) . سادسها : أن لا يفصل الخطيب

(١) المالكية - لم يشترطوا النية في الخطبة .

الشافعية - قالوا : إن النية ليست شرطا في صحة الخطبة ، لكن يشترط عدم الصارف ، فلو عطس وحمد الله للعطاس ، لم يكف للخطبة لكونه قد انصرف عنها بالعطاس .

(٢) الحنفية - قالوا : تجوز الخطبة بغير العربية ولو لقادر عليها سواء كان القوم عربا أو غيرهم .

الحنابلة - قالوا - لا تصح الخطبة بغير العربية إن كان قادرا عليها ، فإن عجز عن الإتيان بها ، أتى بغيرها مما يحسنه سواء كان القوم عربا أو غيرهم ، لكن الآية التي هي ركن من أركان الخطبتين لا يجوز له أن ينطق بها بغير العربية ، فيأتى بدلها بأى ذكر شاء بالعربية ، فإن عجز سكت بقدر قراءة الآية . الشافعية - قالوا : يشترط أن تكون أركان الخطبتين باللغة العربية فلا يكفى غير العربية متى أمكن تعلمها ، فإن لم يمكن خطب بغيرها . هذا إذا كان القوم عربا أما إن كانوا عجماء ، فإنه لا يشترط أداء أركانها بالعربية مطلقا ولو أمكنه تعلمها ما عدا الآية ، فإنه لا بد أن ينطق بها بالعربية إلا إذا عجز عن ذلك فإنه يأتى بدلها بذكر أو دعاء عربى ، فإن عجز عن هذا أيضا ، فعليه أن يقف بقدر قراءة الآية ولا يترجم . وأما غير أركان الخطبة ، فلا يشترط لها العربية بل ذلك سنة .

المالكية - قالوا : يشترط في الخطبة أن تكون باللغة العربية ، ولو كان القوم عجماء لا يعرفونها ، فإن لم يوجد فيهم من يحسن اللغة العربية بحيث يؤدى الخطبة بها سقطت عنهم الجمعة .

(٣) الحنفية - قالوا : الشرط حضور واحد على الأقل لسماعها ممن تنعقد بهم الجمعة ، ولو كان أصم أو نائما أو بعيدا عن الخطيب . ويكفى حضور المريض والمسافر بخلاف الصبى والمرأة ، ولا يشترط السماع بالفعل .

الشافعية - قالوا : يشترط أن يجهر الخطيب بأركان الخطبة بحيث يمكنه أن =

بين الخطبة والصلاة بفواصل طويلة ، وقد اختلفت في تحديد المذاهب . وزاد بعض المذاهب (١) شروطا للخطبة . وقد ذكرت شروط صحة الخطبة كلها مجمعة في ذيل الصحيفة عند كل مذهب (٢) .

= يسمع الأربعين الذين تنعقد بهم الجمعة . أما سماعهم بالفعل ، فليس بشرط بل يكفي أن يسمعه ولو بالقوة ، بمعنى أنهم يكونون جميعا قريبا منه مستعدين لسماعه وإن انصرفوا عن سماعه بنعاس ونحوه . أما إن كانوا غير مستعدين لسماعه ، كان كنوا صما ، أو نياما نوما ثقيلا ، أو بعيدين عنه ، فلا يجزئ الخطبتان لعدم السماع بالقوة .

الحنابلة - قالوا : يشترط لصحة الخطبتين أن يجهر الخطيب بهما بحيث يسمع العدد الذي تجب عليه الجمعة - بنفسه - أركان الخطبتين حيث لا مانع من نوم أو غفلة أو صمم ولو لبعضهم ، فإن لم يسمع العدد المذكور لخفض صوته ، أو بعدهم عنه ، لم تصح لفوات المقصود من الخطبة . المالكية - قالوا : من شروط صحة الخطبة الجهر بها فلو أتى بها سرا لم يعتد بها ولا يشترط سماع الحاضرين ولا إصغائهم ، وإن كان الإصغاء واجبا عليهم في ذاته .

(١) الشافعية - قالوا : يشترط الموالاة بين الخطبتين أي بين أركانها ، وبينهما وبين الصلاة ، وحد الموالاة أن لا يكون الفصل بقدر ركعتين بأخف ممكن ، فإن زاد عن ذلك بطلت الخطبة ، ما لم تكن الزيادة عظة .

المالكية - قالوا : يشترط وصل الخطبتين بالصلاة ، كما يشترط وصلهما ببعضهما ، ويقتصر الفصل اليسير عرفا .

الحنفية - قالوا : يشترط أن لا يفصل الخطيب بين الخطبتين والصلاة بفواصل أجنبية كالاكل ونحوه . أما الفاصل غير الأجنبي كقضاء فائتة ، وافتتاح تطوع بينهما ، فإنه لا يبطل الخطبة وإن كان الأولى إعادتها . وكذا لو انسدت الجمعة ثم أعادها ، فإن الخطبة لا تبطل .

الحنابلة - قالوا : يشترط لصحة الخطبتين الموالاة بين أجزائهما وبينهما وبين الصلاة . والموالاة هي : أن لا يفصل بينهما بفواصل طويلة عرفا . (٢) الحنفية - قالوا : شروط صحة الخطبة ستة : (١) أن تكون قبل الصلاة . (٢) أن تكون بقصد الخطبة . (٣) أن تكون في الوقت . (٤) أن يحضرها واحد على الأقل . (٥) أن يكون ذلك الواحد ممن تنعقد بهم الجمعة . (٦) أن لا يفصل =

= بين الخطبة والصلاة بفواصل اجنبى . اما العربية فإنها ليست شرطا في صحة الخطبة ولو كان قادرا عليها عند الإمام وشرط للقادر عليها عندهما على ما تقدم في تكبيرة الإحرام وانكار الصلاة .

الشافعية - قالوا : شروط صحة الخطبة خمسة عشر : (١) ان تكون قبل الصلاة . (٢) ان تكون في الوقت . (٣) ان لا ينصرف عنها بصارف . (٤) ان تكون بالعربية . (٥) ان يوالى بين الخطبتين وبينهما وبين الصلاة . (٦) ان يكون الخطيب متطهرا من الحدثين ومن نجاسة غير معفو عنها . (٧) ان يكون مستور العورة في الخطبتين . (٨) ان يخطب واقفا إن قدر ، فإن عجز صحت الخطبة من جلوس . (٩) ان يجلس بين الخطبتين بقدر الطمانينة فلو خطب قاعدا لعذر سكت بينهما وجوبا بما يزيد عن سكتة التنفس . وكذا يسكت بينهما إن خطب قائما وعجز عن الجلوس . (١٠) ان يجهر بحيث يمكنه ان يسمع الاربعين الذين تعتقد بهم الجمعة اركان الخطبتين . (١١) ان يكون الاربعون سامعين ولو بالقوة . (١٢) ان تقع في مكان تصح فيه الجمعة . (١٣) ان يكون الخطيب ذكرا . (١٤) ان تصح إمامته بالقوم . (١٥) ان يعتقد الركن ركنا والسنة سنة إن كان من اهل العلم وإلا وجب ان لا يعتقد الفرض سنة وإن جاز عكس ذلك .

الحنابلة - قالوا : شروط صحة الخطبتين عشرة : (١) ان تكونا في الوقت . (٢) ان يكون الخطيب ممن تجب عليه الجمعة بنفسه ، فلا تجزئ خطبة عبد ، او مسافر ولو نوى إقامة مدة ينقطع بها السفر . (٣) ان يشتملا على حمد الله تعالى . (٤) ان يكونا باللغة العربية . (٥) ان تشتملا كل منهما على الوصية بتقوى الله تعالى . (٦) ان يصلى على رسول الله محمد ﷺ . (٧) ان يقرأ آية كاملة من القرآن في كل منهما . (٨) ان يوالى بين اجزائهما وبينهما وبين الصلاة . (٩) ان يؤديهما بنية . (١٠) ان يجهر بآرائهما بحيث يسمع العدد الذى تجب عليه الجمعة بنفسه حيث لا مانع من السماع كنوم او غفلة او صمم بعضهم .

المالكية - قالوا : يشترط لصحة الخطبتين تسعة شروط : (١) ان يكونا قبل الصلاة . (٢) ان تتصل الصلاة بهما . (٣) ان تتصل اجزأؤهما ببعضها ببعض . (٤) ان يكونا باللغة العربية . (٥) ان يجهر بهما . (٦) ان يكونا داخل المسجد . (٧) ان يكونا مما تسميه العرب خطبة . (٨) ان يحضرهما الجماعة التى تعتقد بها الجمعة وهى : اثنا عشر رجلا كما يأتى وإن لم يسمعوا الخطبة . (٩) القيام فيها وقيل إنه سنة وقد اعتمد كل منهما .

سنن الخطبة :

وأما سنن الخطبة فمفصلة في المذاهب (١).

(١) الشافعية - قالوا سنن الخطبة هي : ترتيب الأركان بأن يبدأ بالحمد أولا ، ثم يصل على النبي ﷺ ، ثم يوصي الناس بالتقوى ، ثم يقرأ الآية ، ثم يدعو للمؤمنين ، والدعاء في الخطبة الثانية لائمة المسلمين وولاة أمورهم بالصلاح والإعانة على الحق ، ولا بأس بالدعاء لولي الأمر . وزيادة السلام على النبي ﷺ بعد الصلاة عليه . والصلاة والسلام على الآل والصحب . والإنصات وقت الخطبة لمن كان يسمعها لو أنصت ، أما من لا يستطيع سماعها فيندب له الذكر وأفضله سورة (الكهف) ثم الصلاة على النبي ﷺ . وأن تكون الخطبة على منبر فإن لم يكن فعل شيء مرتفع عن مستوى القوم . وأن يكون المنبر عن يمين من يستقبل المحراب . وأن يسلم الخطيب على من كان عند المنبر قبل الصعود عليه إن خرج من الخطوة المعهودة ، فإن دخل من باب المسجد سلم على كل من مر عليه كغيره . وأن يقبل عليهم إذا صعد فوق المنبر . وأن يجلس على المنبر قبل الخطبة الأولى . وأن يسلم على القوم قبل أن يجلس ، أما رد القوم السلام عليه كلما سلم فواجب . وأن يؤذن واحد بين يدي الخطيب لا جماعة وإلا كره . وأما الأذان الذي قبله على المنارة فسته إن توقف اجتماع الناس لها عليه . وأن تكون الخطبة فصيحة قريبة من فهم العامة متوسطة بين الطويل والقصر . وأن تكون الخطبة أقصر من الصلاة . وأن يلتفت الخطيب فيهما بل يستمر مستقبلا للناس . وأن يشغل يسراه بسيف ولو من خشب أو عصا أو نحو ذلك ، ويشغل يمينه بحرف المنبر .

الحنبالية - قالوا : سنن الخطبة هي : أن يخطف الخطيب على منبر أو موضع مرتفع . وأن يسلم على المأمومين إذا خرج عليهم . وأن يسلم عليهم أيضا بعد أن يصعد المنبر ويقبل عليهم بوجهه . وأن يجلس حتى يؤذن المؤذن بين يديه . وأن يجلس بين الخطبتين قليلا بقدر سورة ﴿ الإخلاص ﴾ . وأن يخطف قائما . وأن يعتمد على سيف أو قوس أو عصا . وأن يستقبل بخطبته جهة وجهه فلا يلتفت يميناً أو شمالاً . وأن يقصر الخطبتين . وأن تكون الأولى أطول من الثانية . وأن يرفع صوته بهما حسب طاقته . وأن يدعو للمسلمين . ويباح الدعاء لواحد معين كولي الأمر أو ابنه أو إبيه ونحو ذلك . وأن يخطف من = صحيفة .

المالكية - قالوا : يسن للإمام أن يجلس على المنبر قبل الخطبة الأولى حتى يفرغ المؤذن من الأذان . وأن يجلس بين الخطبتين قليلا ، وقدره بعضهم بقراءة سورة « الإخلاص » . ويندب أن تكون الخطبة على منبر ، والأفضل أن لا يصعد إلى أعلاه لغير حاجة ، بل يقتصر في الصعود على قدر ما يتمكن من إسماع الناس . وأن يسلم على الناس حال خروجه للخطبة . وأصل البدء بالسلام سنة ، وكونه حال الخروج هو المندوب . ويكره أن يؤخر السلام إلى صعوده على المنبر ، فلو فعل فلا يجب على سامعه الرد عليه . وأن يعتمد حال الخطبتين على عصا ونحوها . وابتداء كل من الخطبتين بالحمد والثناء على الله تعالى . وأن يبتدئهما بعد الحمد بالصلاة والسلام على رسول الله ﷺ . وختم الأولى بشيء من القرآن . وختم الثانية بقول (يغفر الله لنا ولكم) ، ويقوم مقام ذلك أذكروا الله يذكركم . واشتمالهما على الأمر بالتقوى والدعاء لجميع المسلمين . والترضى على الصحابة . ويستحب الدعاء لولي الأمر بالنصر على الأعداء ، وإعزاز الإسلام به . ويستحب أيضا الطهارة في الخطبتين . وأن يدعو فيها بأجزل النعم ودفع النقم والنصر على الأعداء والمعافاة من الأمراض والأدواء . وجاز الدعاء لولي الأمر بالعدل والإحسان ، ويندب أن يزيد في الجهر حتى يسمع القوم الخطبة . وأن يكون جهره في الثانية أقل من جهره في الأولى . وأن تكون الثانية أقصر من الأولى . وأن يخلف الخطبتين بحيث تكونان بقدر سورة من طوال المفصل .

الحنفية - قالوا : يسن للخطبة أمور : بعضها يرجع إلى الخطيب ، وبعضها يرجع إلى نفس الخطبة . فيسن للخطيب أن يكون طاهرا من الحدثين : الأكبر ، والأصغر ، فإن لم يكن كذلك صحت مع الكراهة ، ويندب إعادة خطبة الجنب إن لم يطل الفصل . وأن يجلس الخطيب على المنبر قبل الشروع في الخطبة . وأن يخطب وهو قائم ، فلو خطب قاعدا أو مضطجعا أجزاء مع الكراهة . وأن يعتمد على سيف مكتنا عليه بيده اليسرى في البلاد التي فتحت عنوة . بخلاف البلاد التي فتحت صلحا فإنه يخطب فيها بدون سيف ، وأن يستقبل القوم بوجهه ، فلا يلتفت يميناً ولا شمالاً . وأن يخطب خطبتين : إحداها سنة ، والأخرى شرط لصحة الجمعة كما تقدم . وأن يجلس بينهما بقدر ثلاث آيات على المذهب ، فلو ترك الجلوس أساء . وأن يبدأ الأولى منهما بالتعوذ في نفسه سرا ، ثم يجهر فيها بالحمد لله والثناء عليه بما هو أهله ، والشهادتين . والصلاة والسلام على النبي ﷺ . والعظة بالزجر عن المعاصي . والتخويف والتحذير مما يوجب مقت الله تعالى وعقابه سبحانه . والتذكير بما به في النجاة في الدنيا والآخرة وقراءة آية من القرآن ويبدأ الثانية بالحمد لله والثناء عليه . والصلاة والسلام على =

مكروهات الخطبة :

وأما مكروهات الخطبة ، فهي ترك سنة من السنن المتقدمة (١) .

مبحث مكان صلاة الجمعة

لا يشترط في صحة الجمعة أن تؤدى بالمسجد ، فتصح في الفضاء والمنازل متى كانت مستوفية لشرائطها المتقدمة على تفصيل في المذاهب (٢) .

= رسوله . ويدعو فيها للمؤمنين والمؤمنات ، ويستغفر لهم . أما الدعاء لولي الأمر بالنصر والتأييد والتوفيق لما فيه مصلحة رعيته ونحو ذلك فإنه مندوب ، لأن أبا موسى الأشعري كان يدعو لعمر في خطبته ، ولم ينكر عليه أحد من أصحاب النبي ﷺ .

ويسن للخطيب أيضا : أن يجلس في ناحية خلوته . ويكره له أن يسلم على القوم ، وأن يصلي في المحراب قبل الخطبة ، وإن يتكلم في الخطبتين بغير الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

(١) الشافعية - قالوا : إن ترك السنن المتقدمة ليس مكروها على إطلاقه ، بل منه ما هو مكروه ، ومنه ما هو خلاف الأولى ، فمن المكروه في الخطبة أن يتكلم سامعها في خلالها . وإن يغمض الخطيب عينيه لغير حاجة حال خطبته . وإن يؤذن جماعة بين يدي الخطيب .

الحنابلة - قالوا : إن ترك السنن المتقدمة منه ما هو مكروه ، ومنه ما هو خلاف الأولى فمن المكروه استدبار القوم حال الخطبة ، ورفع يديه حال الدعاء فيها .

(٢) المالكية - قالوا : لاتصح الجمعة في البيوت ، ولا في الفضاء ، بل لابد أن تؤدى في الجامع ، وسيأتي تفصيل ذلك في عذ الشروط مجتمعة الحنابلة - قالوا : تصح الجمعة في الفضاء إذا كان قريبا من البناء - ويعتبر القرب بحسب العرف - فإن لم يكن قريبا لا تصح . وإذا صلى الإمام في الصحراء استخلف من يصلي بالضعاف .

الشافعية - قالوا : تصح الجمعة في الفضاء إذا كان قريبا من البناء - ويعتبر =

مبحث عدّ شروط صحة الجمعة مجتمعة

هذا وقد زاد بعض المذاهب شروطاً أخرى لصحة الجمعة ، وقد ذكرت جميع الشروط عند كل مذهب بذيّل الصحيفة (١) .

= الغرب ، بحيث يمنع المسافر من قصر الصلاة قبل مجاوزة ذلك المحل - ومثل الفضاء الخندق داخل سور البلد .

الحنفية - قالوا : لا يشترط في صحة الجمعة أن تكون في المسجد . إنما يشترط فيها الإذن العام من الإمام ، فلو أقام الإمام الجمعة في داره بحاشيته وخدمه تصح مع الكراهة ، ولكن بشرط : أن يفتح أبوابها ، ويأذن للناس بالدخول فيها ، ومثلها الحصن والقلعة على أنه لا يضر إغلاق الحصن أو القلعة لخوف من العدو ، فتصح الصلاة فيها مع إغلاقها ، متى كان مأذوناً للناس بالدخول فيها من قبل .

أما الصلاة في الفضاء فإنه يشترط لصحة الجمعة فيه : الإذن وإن يكون فناء مصر ، أى لا يبعد عن مصر أكثر من فرسخ ، أو يكون متعلقاً بمصر كالمحل الذى أعد لسباق الخيل ، أو لدفن الموتى أو نحو ذلك .

(١) الحنفية - قالوا : يشترط لصحة الجمعة ستة أشياء : الأول : المصر أو فناءه ، وتصح إقامة الجمعة في مواضع كثيرة في مصر وفنائها على الأصح ، فتعدّ الجمعة في المساجد لا يضر ، ولو سبق أحدها الآخر في الصلاة على الصحيح ، إلا أن الأحوط أن يصلى أربع ركعات بنية آخر ظهر ، والأفضل أن يصليها في منزله حتى لا يعتقد العامة فرضيتها ، فإن تيقن أنه سبق بالصلاة في مسجد آخر كانت هذه الصلاة واجبة ، وإن شك كانت هذه الصلاة مندوبة . وعلى هذا يصلى بعد صلاة الجمعة عشر ركعات منها أربع سنة : الأولى أن يصليها قبل الأربع بنية آخر ظهر ، ثم يصلى الأربع المذكورة ، ويقرأ في كل ركعة منها سورة ، لأنها إن لم تقع بدلا عن الظهر تكون نفلا ، وإن وقعت فلا يضر زيادة السورة . ثم يصلى ركعتين سنة الوقت . بعد ذلك . الثانى : أن يكون الإمام في الجمعة هو ولى الأمر أو نائبه ، وإنما يشترك إذن ولى الأمر عند بناء المسجد . وأما بعد ذلك فلا يشترط الإذن لكل خطيب ، لأن الإذن الأول مصطبح لكل خطيب ، والإذن في الخطبة إذن في الجمعة . الثالث وقت الظهر . الرابع : الخطبة بشرائطها المتقدمة . الخامس : الإذن العام بمعنى : أن يكون المكان الذى تقام فيه الجمعة مباحا ، فلو اجتمع الناس في الجامع وأغلّقوا أبوابه وصلوا الجمعة لم تجز . السادس : الجماعة فلو صلّوها فرادى لم تجز .

= الشافعية - قالوا : يشترط لصحة الجمعة ستة أشياء : الأول : أن تقع كلها وخطبتها في وقت الظهر يقينا . الثاني : أن تقع بأبنية مجتمعة ، سواء كانت مصرا أو قرية أو بلدا ، فلا تصح في الصحراء كما تقدم . والضبط المعتمد لصحة الجمعة في الأبنية : أن مالا تقصر الصلاة فيه تصح فيه الجمعة كفضاء داخل سور البلد ، ومانقصر الصلاة فيه لاتصح فيه . الثالث : أن تقع الصلاة جماعة بشرائطها المتقدمة . الرابع : أن يكون عدد جماعتها أربعين بالشروط المتقدمة . الخامس : أن تكون صلاة الجمعة متقدمة على غيرها في مكانها إن تعددت لغير حاجة ، فإن سبقتها جمعة أخرى يقينا صححت السابقة وبطلت اللاحقة . ويجب على من تأخرت صلاتهم أن يصلوها ظهرا أن لم يمكنهم أداءها خلف السابقين ، وإن لم تسبق إحداها الأخرى بأن تقارن إحرامهما بطلتما . ويجب عليهم الاجتماع جميعا وإعادتها جمعة إن أمكن ، وإلا صلوها ظهرا ، وكذلك إن حصل الشك في السبق والمعية . أما إذا تعددت الجمعة في البلدة لحاجة قضى محلها عن أهلها فتصح صلاة السابقة وغيرها وإن كان يسر أن يصلوا الظهر بعد الجمعة . وتعدّد الجمعة في أماكن لا بدّ فيه من إذن الإمام أو نائبه . أما إقامة الجمعة فإنه لا يتوقف على الإذن المذكور . السادس : تقدّم الخطبتين بالإركان والشروط المتقدمة على ما سبق بيئنه .

المالكية - قالوا : يشترط لصحة الجمعة شروط خمسة . الأول : استيطان قوم يمكنهم الإقامة في هذا البلد دائما آمنين على أنفسهم من الطوارئ الغالبة كما تقدّم ، والاستيطان شرط وجوب أيضا . الثاني : حضور اثني عشر غير الإمام ، ولا يلزم حضور جميع أهل البلد ولو في أول جمعة على الصحيح . نعم يشترط وجودهم في البلد ، أو قريبا منه بحيث يمكن الاستئجار بهم في كل جمعة . الثالث : الإمام ويشترط فيه أمران : الأول : أن يكون مقيما أو مسافرا نوى إقامة أربعة أيام وقد تقدّم . الثاني : أن يكون هو الخطيب ، فلو صلى بهم غير من خطب بالصلاة باطلة ، إلا إذا منع الخطيب من الصلاة منع يبيح له الاستخلاف كزعاف ونقض وضوء فيصح أن يصل غيره أن لم ينتظر زوال عذره في زمن قريب وإلا وجب انتظاره . والقرب مقدار صلاة الركعتين الأوليين من العشاء وقرأتهما . الرابع : الخطبتان وقد تقدّم الكلام عليهما . الخامس : الجامع . فلا تصح الجمعة في البيوت ولا في أرض براح مثلا . ويشترط في الجامع شروط أربعة : الأول : أن يكون مبنيا ، فلا تصح في مسجد حوّط عليه بأحجار أو طوب من غير بناء . الثاني : أن يكون بناؤه مسلويا على الأقل للمبناء المعتاد لأهل البلد ، فلو كان البلد أخصاصا صح بناء المسجد من البوص . أما إذا كانت عادتهم البناء بالطوب المحروق وبنوا المسجد بالنى فلا تصح الجمعة فيه . الثالث : أن يكون في البلد أو خارجا عنها قريبا منها بحيث يصل =

مندوبات الجمعة

وأما مندوبات الجمعة : فمنها : تحسين الهيئة بأن يقلم أظفاره ويقص شاربه وينتف إبطه ونحو ذلك . ومنها : التطيب

= إليه دخانها . الرابع : أن يكون متحدا ، فلو تعدد في البلد الواحد فلا تصح الجمعة إلا في الجامع القديم ، وهو الذي اقيمت فيه الجمعة أولا في البلد ولو تأخر بناؤه . وبطلت في الجديد بشروط ثلاثة : (١) أن لا يهجر القديم . (٢) أن لا يحتاج للجديد لضيق القديم ، وعدم إمكان توسعته ، أو لحدوث عداوة في ناحيتين مثلا في البلد ، بحيث يخشى من اجتماع أهل البلد في مسجد واحد حدوث فتنة وفساد ، والعبرة في ضيق مسجد بعدم اتساعه لمن يغلب حضورهم الجمعة وإن لم تكن واجبة عليهم . (٣) وأن لا يحكم حاكم بصحتها في الجديد ، فإن انتفى شرط من هذه صحت في الجامع الجديد . ولا يشترط في الجامع أن يكون مسقوفا ، ولانية إقامة الجمعة فيه على الدوام . ولا إقامة الصلوات الخمس به . وتصح الجمعة برحبة الجامع والطرق المتصلة به ، ولا تصح على سطحه ، ولا البيوت المحجورة فيه التي ليست مطروقة لكل أحد ، كالخولة الخاصة بالإمام والحجر الخاصة بآبوات المسجد .

الحنبلية - قالوا : إن شروط صحة الجمعة هي : (١) دخول الوقت . (٢) استيطان العدد الذي لاتنعد إلا به . (٣) حضور العدد المذكور الخطبة والصلاة (٤) الخطبتان بشرائطهما ، فمتى وجدت هذه الشروط صحت الجمعة إن كان المسجد واحدا أو متعددا لحاجة ، سواء أذن فيها أو الأمر لم يأذن ، وسواء كان هو المصلئ إماما أولا - أما إن كان التعدد لغير حاجة . فإنها لاتصح إلا في المسجد الذي يباشرها الإمام فيه ، أو أذن بها فيه بخصوصه ، ولا يصح غيرها ولو سبق عليه ، فإن أذن أو الأمر بإقامتها في مساجد متعددة لغير حاجة ، أو لم يأذن أصلا ، فالصحيحة منها ما سبقت غيرها يقينا بتكبيرة الإحرام ، فإن وقعت الصلاة في وقت واحد بحيث قارنت بعضها يقينا في تكبيرة الإحرام بطلت صلاة الجميع وأعادوها جمعة بشرطها إن أمكن ، وإلا صلوا ظهرا . أما إذا لم تعلم السابقة في ذلك صحت واحدة لأبعينها ، ووجبت صلاة الظهر على الجميع . ومن الحاجة المبيحة للتعدّد ضيق مساجد البلدة عن تصح منهم الجمعة ، وإن لم تجب عليهم صلوا أو لم يصلوا . ومن هذا يعلم أن التعدّد في القاهرة لحاجة جائز ، وإن كان الأولى أن يصل الظهر بعدها .

والاغتسال (١) . ومنها : قراءة سورة الكهف يومها وليلتها .
ومنها : الإكثار من الصلاة على النبي ﷺ . ومنها الإكثار من
الدعاء يومها ، لقوله ﷺ : « إن في الجمعة ساعة لا يوافقها عبد
مسلم يسأل الله تعالى شيئا إلا أعطاه إياه » وأشار بيده يقللها
رواه مسلم . ومنها : المبادرة بالذهاب (٢) الى موضع إقامتها لغير
الإمام . أما هو فلا يسن له التكبير . ومنها : المشي بسكينة الى
موضعها . ومنها : أن يتزين بأحسن ثيابة ، وأفضل ما كان
أبيض (٣) .

أحكام عامة تتعلق بالجمعة

وجوب السعى لصلاتها :

يجب السعى لصلاة الجمعة إذا نودي لها بالأذان الذي بين
يدى الخطيب (٤) ويجب حينئذ ترك البيع (٥) لقوله تعالى :
(يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة ...)

(١) المالكية - قالوا : الغسل الجمعة سنة لا مندوب .

(٢) المالكية - قالوا : ينذب الذهاب للجمعة وقت الهجرة ، وينتدى بقدرة ساعة
قبل الزوال . وإما التكبير ، وهو الذهاب قبل ذلك فمكروه .

(٣) المالكية - قالوا : المندوب ليس الأبيض يوم الجمعة ، فإن وافق يوم الجمعة
يوم العيد لبس الجديد أول النهار ولو كان أسود قضاء لسنة العيد ، وعند الخروج
للجمعة يلبس الأبيض وفاء لسنة الجمعة .

الحنابلة - قالوا : المندوب يوم الجمعة هو الأبيض لا غير .

(٤) الحنفية - قالوا : يجب السعى ويحرم البيع عند الأذان الذي بين يدي الخطيب
إلى انتهاء الصلاة ، وليس المراد به الأذان الذي بين يدي الخطيب .

(٥) المالكية - قالوا : إذا وقع البيع المذكور كان فاسدا ، ويفسخ إلا إذا فات
المبيع بشيء مما يفوت به البيع الفاسد كتغير في ذات المبيع ، أو في سوقه فإن البيع
يعضى وتجب قيمة المبيع يوم قبضه لا الثمن الذي وقع العقد عليه .

الحنابلة - قالوا : إن البيع المذكور لا ينعقد .

الآية . فيحرم البيع والشراء ونحوهما من كل ما يشغل عن السعى على من تلزمه الجمعة ، بخلاف من لا تلزمه ، فإنه لا يحرم عليه ، فإن كان أحد المتعاقدين يلزمه ، والآخر لا يلزمه حرم عليهما أيضا ، لأن من لم تجب عليه أعان من تجب عليه على معصية . أما قبل الشروع في الأذان فلا يجب السعى إلا على من كان بعيد الدار عن محل إقامة الجمعة ، فإنه يجب عليه السعى بقدر ما يدرك الفريضة .

مبحث الكلام حال الخطبة

لا يجوز الكلام حال الخطبة على تفصيل في المذاهب (١) .

(١) الحنفية - قالوا : يكره الكلام تحريما حال الخطبة ، سواء أكان بعيدا عن الخطيب أم قريبا منه في الأصح ، وسواء كان الكلام دنيويا أو بذكر ونحوه على المشهور ، وسواء حصل من الخطيب لغو يذكر الظلمة أولا ، وإذا سمع اسم النبي ﷺ في نفسه . ولا بأس أن يشير بيده ورأسه عند رؤية المنكر . وكما يكره الكلام تحريما حال الخطبة ، كذلك تكره الصلاة كما تقدم باتفاق أهل المذهب . إما عند خروج الإمام من خلوته فالحكم كذلك عند أبي حنيفة لأن خروج الإمام عنده يقطع الصلاة والكلام ، وعند صاحبيه يقطع الصلاة دون الكلام . ومن الكلام المكروه رد السلام بلسانه وبقلبه ، ولا يلزمه قبل الفراغ من الخطبة أو بعدها لأن البدء بالسلام غير ماذون فيه شرعا ، بل يائمه فاعله فلا يجب الرد عليه . وكذا تسميت العائس . ويكره للإمام أن يسلم على الناس . وليس من الكلام المكروه التحذير من عقرب أو حية ، أو النداء لخوف على أعمى ونحو ذلك مما يترتب عليه دفع ضرر .

المالكية - قالوا : يحرم الكلام حال الخطبة ، وحال جلوس الإمام على المنبر بين الخطبتين ، ولا فرق في ذلك بين من يسمع الخطبة وغيره ، فالكل يحرم عليه الكلام ولو كان برحبة المسجد أو الطرق المتصلة به . وإنما يحرم الكلام المذكور ما لم يحصل من الإمام لغو في الخطبة ، كان يمدح من لا يجوز مدحه ، أو يذم من لا يجوز ذمه ، فإن فعل ذلك سقطت حرمة . ويجوز الكلام حال جلوسه على المنبر قبل الشروع في الخطبة ، وفي آخر الخطبة الثانية عند شروع الخطيب في الدعاء للمسلمين ، أو لأصحاب الرسول ﷺ أو للخليفة . ومن الكلام المحرم حال الخطبة ابتداء السلام =

= ورده على من سلم . ومنه أيضا : نهى المتكلم حال الخطبة . وكما يحرم الكلام تحريم الإشارة لمن يتكلم ، ورميه بالخصى ليست . ويحرم أيضا الشرب وتشميت العاطس . لكن يندب للعاطس والإمام يخطب أن يحمده سرا ، وكذلك إذا ذكر الخطيب آية عذاب أو ذكر النار مثلا ، فإنه يندب للحاضر أن يتعوذ سرا قليلا . وإذا دعا الخطيب ندب للحاضر التامين ، ويكره الجهر بذلك ويحرم الكثير منه ، ومثل التامين التعمود والاستغفار والصلاة على النبي عليه السلام إذا وجد السبب لكل منهما ، فيندب كل منهما سرا إذا كان قليلا . وأما التثفل فيحرم بمجرد خروج الإمام للخطبة . والقاعدة أن خروج الخطيب يحرم الصلاة ، وكلامه يحرم الكلام . الشافعية - قالوا : من كان قريبا من الخطيب بحيث لو انصت يسمعه يكره له تنزيها أن يتكلم أثناء أداء الخطيب أركان الخطبة ، وإن لم يسمع بالفعل . أما ما زاد على أركان الخطبة ، فإنه لا يكره الكلام في أثناء أدائه ، كما لا يكره الكلام قبل الخطبة - ولو خرج الإمام من خلوته - ولا بعدها قبل إقامة الصلاة ، ولا بين الخطبين ، وكذا لا يكره كلام من كان بعيدا عنه . بحيث لو انصت لا يسمع . ويسن له حينذاك أن يشتغل بالذكر . ويستثنى من كراهة الكلام المذكور أربعة أمور : الأول : تشميت العاطس فإنه مندوب . الثاني : رفع الصوت بالصلاة على النبي ﷺ عند ذكر اسمه الكريم من غير مبالغة في رفعه ، فإنه مندوب أيضا . الثالث : رد السلام فإنه واجب وإن كان البدء بالسلام على مستمع الخطبة من الكلام المكروه . الرابع : ما قصد به دفع أذى ، كإنتقال ، أعمى أو التحذير من عقرب ونحو فإنه واجب . أما الصلاة حال الخطبة فقد تقدم حكمها . الحنابلة - قالوا : يحرم على من كان قريبا من الخطيب يوم الجمعة - بحيث يسمعه - أن يتكلم حال الخطبة بأي كلام ذكر أو غيره ، ولو كان الخطيب غير عدل ، إلا الخطيب نفسه فإنه يجوز له أن يتكلم مع غيره لمصلحة ، كما يجوز لغيره أن يتكلم معه . نعم يباح للمستمع أن يصلي على النبي ﷺ : عند ذكر اسمه ؛ ولكن يسن له أن يصلي عليه سرا ، وكذا يجوز له أن يؤمن على الدعاء ، وأن يحمده إذا عطس خفية . وإن شمعت العاطس ، وإن رد السلام بالقول لا بالإشارة . أما من كان بعيدا عن الخطيب بحيث لا يسمعه فإنه يجوز له الكلام ، وإذا اشتغل بالقراءة والذكر ونحو ذلك كان أفضل من السكوت ، وليس له أن يرفع صوته بذلك لئلا يشغل غيره عن الاستماع للخطيب . وكذلك لا يحرم الكلام قبل الخطبتين أو بعدهما . ولا في حال سكوت الخطيب بين الخطبتين . ولا عند شروع الخطيب في الدعاء ، لأنه يكون قد فرغ من أركان الخطبة ، والدعاء لا يجب الإنصات له . ومن سمع غيره يتكلم ، فليس له إسكاته بالقول ، بل له أن يشير به بوضع أصبعه السبابة على فيه . وقد يجب الكلام حال الخطبة إذا كان لإنتقال أعمى ، أو تحذير الغير من حية أو عقرب أو نار أو نحو ذلك .

مبحث تخطي رقاب الناس يوم الجمعة

وعدم جواز السفر يومها

لايجوز تخطي رقاب الناس يوم الجمعة على تفصيل في المذاهب (١) .

وكذا لايجوز السفر يومها على التفصيل (٢) .

(١) الحنفية - قالوا : تخطي الصفوف يوم الجمعة لابس به بشرطين . الأول : ان لا يؤذى احدا به بأن يطأ ثوبه او يمس جسده . الثاني : ان يكون ذلك قبل شروع الإمام في الخطبة وإلا كره تحريما ، ويستثنى من ذلك ما إذا تخطى لضرورة ، كان لم يجد مكانا يجلس فيه إلا بالتخطي ، فيباح له حينئذ مطلقا . الشافعية - قالوا : تخطي الرقاب يوم الجمعة مكروه وهو : ان يرفع رجله ويخطى بها كتف الجالس . اما المرور بين الصفوف بغير ذلك فليس من التخطي ويستثنى من التخطي المكروه امور : منها : ان يكون المتخطى ممن لا يتأذى منه كان يكون رجلا صالحا او عظيما فإنه لا يكره . ومنها : ان يجد امامه فرجة يريد سداها فيسن له في هذه الحالة ان يتخطى ليسداها . ومنها : ان يجلس في الصفوف الامامية التي يسمع الجالسون فيها الخطيب من لا تعتقد بهم الجمعة كالصبيان ونحوهم ، فإنه يجب في هذه الحالة على من تعتقد بهم الجمعة ان يتخطوا الرقاب . ومنها : ان يكون المتخطى امام الجمعة إذا لم يمكنه الوصول إلى المنبر إلا بالتخطي .

الحنابلة - قالوا : يكره لغير الإمام والمؤذن بين يدي الخطيب إذا دخل المسجد لصلاة الجمعة ان يتخطى رقاب الناس ، إلا إذا وجد فرجة في الصف المتقدم ولا يمكنه الوصول إليها إلا بالتخطي فإنه يباح له ذلك . والتخطي المكروه هو : ان يرفع رجله ويخطى بها كتف الجالس .

المالكية - قالوا : يحرم تخطي الرقاب حال وجود الخطيب على المنبر ، ولو كان لسد فرجة في الصف . ويكره قبل وجود الخطيب على المنبر إن كان لغير سد فرجة ولم يترتب عليه إيذاء أحد من الجالسين . فإن كان لسد فرجة جاز . وإن ترتب عليه إيذاء حرم ، ويجوز التخطي بعد فراغ الخطبة وقبل الصلاة ، كما يجوز المشي بين الصفوف ولو حال الخطبة .

(٢) الحنفية - قالوا : يكره الخروج من المصر يوم الجمعة بعد الاذان الأول إلى ان يصلى الجمعة على الصحيح . اما السفر قبل الزوال فلا يكره . =

مبحث تصح الجمعة ممن لاتجب عليهم

من لاتجب عليهم الجمعة تصح منهم إذا فعلوها بدل صلاة الظهر ، بل يستحب لهم صلاة الجمعة إلا المرأة على تفصيل في المذاهب (١) .

المالكية - قالوا : يكره السفر بعد فجر الجمعة لمن لا يدركها في طريقه ، وإلا جاز ، كما يجوز السفر قبل الفجر . أما السفر بعد الزوال فحرام ولو كان قبل الأذان إلا لضرورة كفوات رفقة يخشى منه ضرار على نفسه أو ماله ، وكذا إذا علم أنه يدركها في طريقه فيجوز له السفر في الحالتين .

الشافعية - قالوا : يحرم على من تلزمه الجمعة السفر بعد فجر يومها . إلا إذا ظن أنه يدركها في طريقه ، أو كان السفر واجبا كالسفر لحج ضاق وقته وخاف فوته ، أو كان لضرورة كفوفه فوات رفقة يلحقه ضرر بقوتهم . وأما مجرد الوحشة بفوتهم فلا يبيح السفر . أما السفر قبل فجرها فمكروه .

الحنابلة - قالوا : يحرم سفر من تلزمه الجمعة بعد الزوال ، إلا إذا لحقه ضرر كتخلفه عن رفقة في سفر مباح ، فيباح له السفر بعد الزوال حينئذ . أما السفر قبل الزوال فمكروه ، وإنما يكون السفر المذكور حراما أو مكروها إذا لم يأت بها في طريقه ، وإلا كان مباحا .

(١) الحنفية - قالوا : الأفضل للمرأة أن تصلي في بيتها فظهر لمنعها عن الجماعة ، سواء كانت عجوزا أو غيرها .

المالكية - قالوا : إن كانت المرأة عجوزا لا أرب للرجال فيها جاز حضورها الجمعة ، وإن كان فيها أرب كره حضورها . أما الشابة فإن خيف من حضورها الفتنة حرم عليها الحضور ، وإلا كره .

الحنابلة - قالوا : يباح للمرأة الحضور لصلاة الجمعة إن كانت غير حسناء ، فإن كانت حسناء كره .

الشافعية - قالوا : يكره للمرأة حضور الجماعة إن كانت مشتتة ولو في ثياب بالية ، وكذا غير المشتتة إن تزينت أو تطيبت . ومحل ذلك : إن اذن لها وليها بالحضور ، وإلا حرام عليها حضور الجماعة كما يحرم حضور الجماعة ، كما يحرم حضورهن إذا خيفت الفتنة .

مبحث لا يصح لمن فاتته الجمعة بغير عذر أن يصلي الظهر قبل فراغ الإمام

من وجبت عليه الجمعة وتخلف عن حضورها بغير عذر لا يصح له أن يصلي الظهر قبل فراغ الإمام من صلاة الجمعة بسلامة منها ، فلو صلى الظهر في هذه الحالة لم تنعقد (١) .
أما لم تجب عليه الجمعة كالمريض ونحوه فتصح صلاة الظهر منه ولو حال اشتغال الإمام بصلاة الجمعة . ويندب له تأخير الظهر إذا رجا زوال عذره (٢) . أما إذا لم يرج ذلك فيندب له تعجيلها في أول وقتها ، ولا ينتظر سلام الإمام .



(١) الحنفية - قالوا : من لا عذر له يمنعه عن حضور الجمعة إذا لم يحضرها وصلى الظهر قبل صلاة الإمام انعقد ظهره موقوفاً ، فإن اقتصر على ذلك بان انصرف عن الجمعة بالمرّة صح ظهره وإن حرم عليه ترك الجمعة . أما لم ينصرف بان مشى إلى الجمعة ، فإن كان الإمام لم يفرغ من صلاته بطل ظهره بالمشى إذا انفصل عن داره وانعقد نفلاً ، ووجب عليه أن يدخل مع الإمام في صلاته ، فإن لم يدركه أعاد الظهر . وإن كان الإمام قد فرغ من صلاته لم يبطل ظهره بالمشى ، ومثله ما إذا كان مشيه مقارناً لفراغ الإمام ، أو قبل إقامة الجمعة .

الملكية - قالوا : من تلزمه الجمعة وليس له عذر يبيح له التخلف عنها إن صلى الظهر ، وهو يظن أنه لو سعى إلى الجمعة أدرك ركعة منها فصلاته باطلة على الأصح ويعيدها أبداً . وأما إذا كان بحيث لو سعى إلى الجمعة لا يدرك منها ركعة ، فصلاته الظهر صحيحة كما تصح ممن لا تلزمه الجمعة ، ولو علم أنه لو سعى إليها يدركها بتمامها .

(٢) الحنفية - قالوا : يسن للمعذور تأخير صلاة الظهر بعد صلاة إمام الجمعة . أما صلاته قبل ذلك فمكروهة تنزيهاً ، سواء رجا زوال عذره أولاً . =

مبحث يجوز لمن فاتته الجمعة أن يصلي الظهر جماعة
من فاتته الجمعة لعذره لغيره جاز له أن يصلي الظهر
جماعة على تفصيل في المذاهب (١).

مبحث من فاتته ركعة من الجمعة مع الإمام
من فاتته إدراك الإمام في أول ركعة من الجمعة ، فإن أدرك
معه الركعة الثانية أتمها جمعة ، وإن لم يدرك معه الركعة
الثانية أتمها ظهراً (٢) .

(١) الحنفية - قالوا : من فاتته صلاة الجمعة لعذر أو لغيره يكره له صلاة
ظهر الجمعة بالمصر بجماعة . أما أهل البوادي الذين لا تصح منهم الجمعة
فيجوز لهم صلاة ظهر الجمعة بجماعة من غير كراهة لأن يوم الجمعة بالنسبة
لهم كغيره من باقي الأيام .

الشافعية - قالوا : من فاتته الجمعة لعذر أو لغيره سئل له أن يصلي الظهر في
جماعة ولكن إن كان عذره ظاهراً كالسفر ونحوه سئل له أيضاً إظهار الجماعة ،
وإن كان عذره خفياً كالجوع الشديد سئل إخفاء الجماعة . ويجب على من ترك
الجمعة بلا عذر أن يصلي الظهر عقب صلاة الإمام فوراً .

الحنابلة - قالوا : من فاتته الجمعة لغير عذر أو لم يفعلها لعدم وجوبها
عليه ، فالأفضل له أن يصلي الظهر في جماعة مع إظهاره معلم يخش الفتنة من
إظهار جماعتها ، وإلا طلب إخفاؤها .

المالكية - قالوا : تطلب الجماعة في صلاة الظهر يوم الجمعة مع معذور يمنعه
عذره من حضور الجمعة ، كالمرضى الذي لا يستطيع السعي لها والمسجون .
ويندب له إخفاء الجماعة لئلا يتهم بالإعراض عن الجمعة ، كما يندب له
تأخيرها عن صلاة الجمعة . أما من ترك الجمعة بغير عذر أو لعذر لا يمنعه من
حضورها ، كخوف على ماله لو ذهب للجمعة ، فإنه يكره له الجماعة في الظهر .
(٢) الحنفية - قالوا : من أدرك الإمام في أي جزء من صلاته فقد أدرك الجمعة
ولو في تشهد سجود السهو ، وأتمها جمعة على الصحيح .

الحنابلة - قالوا : من أدرك مع إمام الجمعة ركعة واحدة بسجودها أتمها
جمعة ، وإلا أتمها ظهر إن كان يصلي الجمعة في وقت الظهر بشرط : أن ينويه ،
وإلا أتمها نفلًا ؛ ووجب عليه صلاة الظهر .

مبحث الترقية بين يدي الخطيب

الترقية المعروفة بين يدي الخطيب وهي قراءة آية (إن الله وملائكته يصلون على النبي) الآية . وحديث « إذا قلت لصاحبك ... » الخ بدعة ، وفي جوازها اختلاف في المذاهب^(١)

مبحث صلاة الجماعة

تعريفها :

الجماعة : هي الارتباط الحاصل بين صلاة المأموم والإمام .
وتتحقق بواحد مع الإمام فأكثر ، سواء كان الواحد رجلا أو امرأة أو صبيا مميزا^(٢) .

(١) الحنفية - قالوا : إن الكلام بعد خروج الإمام من خلوته إلى أن يفرغ من صلاته مكروه تحريما ، سواء كان ذكرا ، أو كلاما دنيويا على المتعمد ، وهذا مذهب الإمام وقال صاحباه : لا يكره الكلام إلا حال الخطبة . أما بعد خروج الإمام من خلوته وحال جلوسه على المنبر سلكتا فلا يكره الكلام ، وإنما تكره الصلاة كما تقدم . ومن هذا يتبين أن الترقية جائزة عندهما لأعنده . وعلى كل حال فهي بدعة ومثل الترقية في الحكم تلقين الأذان بين يدي الخطيب . والمكروه هو تلقين الأذان الثاني لأن الأول مشروع ، إلا إذا كان بصوت ضعيف لا يسمعه الناس ، فإن الأذان الثاني يكون هو المعتبر حينئذ . وكذا قول المرقى إذا قلت لصاحبك والإمام يخطب ... الخ الحديث .

الشافعية - قالوا : إن الترقية المعروفة بالمساجد بدعة حسنة ، لأنها لا تخلو من حث على الصلاة على النبي ﷺ ، وتحذير من الكلام ، والإمام يخطب يوم الجمعة بذكر الآية والحديث .

المالكية - قالوا : الترقية بدعة مكروهة لا يجوز فعلها ، إلا إذا شرطها الواقف في كتاب وقفه فتجوز .

الحنابلة - قالوا : لا بأس بالكلام مطلقا قبل الخطبتين وبعدهما بين الخطبتين إذا سكت الخطيب . ويباح الكلام إذا شرع الخطيب في الدعاء كما تقدم ، ومن ذلك يعلم حكم الترقية عندهم .

(٢) الحنابلة - قالوا : لا تتحقق الجماعة بالصبى المميز وحده مع الإمام في صلاة الغرض ، وتحقق في النفل .

دليل مشروعيتها

الجماعة : مشروعة بالكتاب والسنة والإجماع . أما الكتاب فقوله تعالى : (وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة) الآية . دلت هذه الآية على أنها مشروعة في حالة الخوف ، ولاريب أن حالة الأمن أولى . وأما السنة فمنها : قوله ﷺ : « صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة » رواه البخارى ومسلم والترمذى وابن ماجه . وأما الإجماع فقد اتفقت الأئمة على مشروعيتها .

حكمها :

وفي حكم صلاة الجماعة تفصيل في المذاهب (١) .

= الملكية - قالوا : لا تتحقق الجماعة بإمام وصبي فقط ، ولذلك يندب لمن أم الصبي وحده أن يعيد الصلاة في جماعة كما يأتى .
(١) الملكية - قالوا : في حجم الجماعة قولان : أحدهما مشهور . والثانى أقرب إلى التحقيق . فاما الأول فهو : أنها سنة مؤكدة بالنسبة لكل مصل وفى كل مسجد وفى البلد ، على أنه إن قام بها بعض أهل البلد لا يقتل الباقون على تركها ، وإلا قوتلوا لاستهانتهم بالسنة . وأما الثانى فهو : أنه فرض كفاية في البلد فإن تركها جميع أهل البلد قوتلوا ، وإن قام بها بعضهم سقط الفرض عن الباقين ، وسنة في كل مسجد للرجال . ومندوبة لكل مصل في خاصة نفسه وصلاة النساء في بيوتهن أفضل من صلاتهن في المسجد ، وتندب لهن الجماعة بشرط : أن يكون إمامهن رجلا كما يأتى . وهذا التفصيل كله بالنسبة للفرائض الخمس أداء كانت أو قضاء .

أما الجمعة ، فالجماعة شرط لصحتها كما تقدم . وأما الجنائزة فهي : مندوبة فيها ، وأما النوافل فمنها : ما تستحب فيه الجماعة كالقراوىح ، ومنها : مالا تتحقق سنته إلا بالجماعة كالعيدين والكسوف والاستسقاء . فإن الجماعة فيها شرط لوقوعها سنة . ومنها : ما تكره فيه كالنفل المطلق إذا كانت فيه كثيرة ، أو كان بمكان مشهور كالسجدة ، فإن كانت الجماعة قليلة ووقعت بمكان غير مشهور =

جلزت .

= الحنبلية - قالوا : الجماعة تارة تكون واجبة وجوبا عينيا ، وتارة تكون شرطا لصحة الصلاة ، وتارة تكون سنة وتارة تكون مباحة ، وتارة تكون مكروهة . فتجب عينا في كل صلاة من الصلوات الخمس المفروضة على الرجال الأحرار القادرين عليها ولو كانوا مسافرين ، أو في شدة الخوف بشرط : أن تكون أداء . وتشترب لصلاة الجمعة ولصلاة العيد التي يسقط بها فرض الكفاية . وهي التي تؤدي أولا . أما المكررة فلا يشترط فيها الجماعة كما تقدم . وتسبب للرجال المذكورين إذا كانت الصلاة قضاء ، كما تسبب لصلاة الجنازة وللنساء إذا كن منفردات عن الرجال ، سواء كن إمامهن رجلا أو امرأة . تكره للمرأة الحسنة إذا كانت مع الرجال ، وتباح للمرأة غير الحسنة إذا كانت معهم ، أما النوافل فمنها : ما تسبب فيه الجماعة ، وذلك كصلاة الاستسقاء والتراويح والعيدين في غير المرة الأولى ، ومنها : ما تباح فيه الجماعة ، وذلك كصلاة التهجد ورواتب الصلوات المفروضة .

الشافعية - قالوا : الجماعة تارة تكون فرض عين ، وتارة تكون فرض كفاية ، وقد تكون مندوبة ، وقد تكون مكروهة ، وقد تكون خلاف الأولى ، وقد تكون محرمة ، وقد تكون مباحة . فتكون فرض عين في خمسة مواضع : الأول : الركعة الأولى من الجمعة . أما الركعة الثانية فإن الجماعة فيها سنة : فلو أدرك الإمام في الركعة الأولى ، ثم نوى مفارقتها في الركعة الثانية وصلأها . وحده صحت صلاته . الثاني : في كل الصلاة التي أعينت ثانيا في الوقت . الثالث : في الصلاة المجموعة جمع تقديم في حالة المطر ، وتفترض الجماعة في الصلاة الثانية المجموعة . أما الأولى فيصبح أن يصلّيها منفردا . الرابع : في الصلاة التي نذر أن يصلّيها جماعة . الخامس : الصلاة المفروضة التي لم يوجد أحد يصلّيها جماعة إلا اثنان . فإذا فرض أنه لم يوجد في بلدة إلا اثنان فإن الجماعة تكون فرضا عليهم . وتكون فرض كفاية على الرجال الأحرار العقلاء المقيمين بالبلد الذين ليس لهم عذر من الأعذار الآتية . وإنما تكون فرض كفاية في الركعة الأولى من الصلوات المفروضة إذا كن يصلّيها أداء . وتكون مندوبة للنساء والأرقاء والمسافرين وللعرأة إذا كنوا عميا أو في ظلام فإن لم يكونوا كذلك كانت مباحة وتندب أيضا للمعذورين إذا لم ينووا بالعذر إسقاط الجماعة . وتندب في العيدين . والاستسقاء والكسوف والتراويح ووتر رمضان ، وفي صلاة مقضية خلف مثلها من نوعها ، كصلاة ظهر خلف ظهر مثلها ، وفي ظهر المعذورين يوم الجمعة . وتحرم الجماعة فيما إذا وجد الإمام في التشهد الأخير ، وعلم أنه لو اقتدى به لم يدرك ركعة من الوقت ، بخلاف ما لو صلى منفردا فإنه يدركها فيه =

شروطها :

يشترط لصحة الجماعة شروط : منها الإسلام ، فلا تصح إمامة الكافر . ومنها : البلوغ في الصلاة المفروضة ، فلا يصح (١) أن يقتدى بالغ بصبي مميز فيها . وأما اقتداء البالغ بالصبي في النفل فهو صحيح (٢) كإقتداء صبي

= فيجب ترك الجماعة في هذه الحالة . وتكره في صلاة أداء خلف قضاء وعكسه ، وفي فرض خلف نفل وعكسه ، وفي تراويح خلف وتر وعكسه ، وفي مسجد مطروق بغير إذن إمامه الراتب . وتباح لصبي مميز . وصلاة الجنابة كالمكتوبة في حكم الجماعة .

الحنفية - قالوا : صلاة الجماعة سنة عين مؤكدة شبيهة بالواجب في القوة على الإصح . فيأثم تاركها إذا اعتاد الترك . وإنما تسن في الصلاة المفروضة للرجال العقلاء الأحرار غير المعذورين بعذر من الأعذار الآتية إذا لم يكونوا عراة ، فهي ليست مشروعة للنساء . وتكره تحريما إن صلت بهن امرأة ، وإن صحت إمامتها وصلاتهن . أما إذا صلى بهن رجل ، فإذا كان في المسجد فلا كراهة في الجماعة ، وإن كره ذهابهن إلى المسجد خشية الفتنة ، وإذا كان في المنزل كره جماعتهن خلف الرجل إن لم يكن زوجا لهن أو محرما ، أو لم يكن بالمنزل رجل آخر سوى الإمام ، وإلا فلا كراهة . وكذا تكره تحريما جماعة العراة ، فيجب أن يصلوا فرادى ، والأفضل لهم أن يصلوا قعودا بالإيماء متباعدين عن بعض كما تقدم . وقد تكون الجماعة شرطا لصحة الصلاة كما في الجمعة والعديد . وقد تكون سنة كطيفة في صلاة التراويح والجنابة . وقد تكون مكروهة كما في صلاة النافلة مطلقا والوتر في غير رمضان إذا زاد المقتدون على ثلاثة ، أما الجماعة في وتر رمضان ففيها قولان مصححان : أحدهما : أنها مستحبة فيه . ثانيهما : أنها غير مستحبة ، بل يصلح في بيته منفردا وقد رجح الثاني .

(١) الشافعية - قالوا : يجوز اقتداء البالغ بالصبي المميز في الفرض إلا في الجمعة ، فيشترط : أن يكون بالغاً إذا كان الإمام من ضمن العدد الذي لا يصح إلا به ، فإن كان زائدا عنهم صح أن يكون صبيا مميّزا .

(٢) الحنفية - قالوا : لا يصح اقتداء البالغ بالصبي مطلقا لا في فرض ، لا في نفل على الصحيح .

بمثله . ومنها : العقل ، فلا تصح إمامة المجنون إذ كان لا يفيق من جنونه . ، وأما إذا جنّ جنونا منقطعاً ، بحيث يفيق أحياناً فتصح إمامته حال إفاقته ، وتبطل حال جنونه . ومنها : الذكورة المحققة إذا كان المقتدى به رجلاً أو خنثى ، فلا يصح أن تكون المرأة ولا الخنثى المشكل إماماً لرجل لافي فرض ، ولا في نفل . أما إذا كان المقتدى نساء فلا تشترط (١) الذكورة في أمامهن ، بل يصح أن يكون الإمام امرأة أو خنثى . ومنها : القراءة بحيث يحسن الإمام قراءة ما لا تصح الصلاة إلا به ، إذا كان المأموم قارئاً يحسن ذلك ، فلا يجوز أن يقتدى قارئاً بأمرى . أما اقتداء أمرى بمثله فصحيح وإن وجد قارئاً يصلى بهما (٢) . ومنها : السلامة (٣) .

(١) الملكية - قالوا : لا يصح أن تكون المرأة ولا الخنثى المشكل إماماً لرجل أو نساء لا في فرض ولا في نفل ، فالذكورة شرط في الإمام مطلقاً مهما كان المأموم .
(٢) الملكية - قالوا : لا يصح اقتداء أمرى علجاً عن قراءة الفاتحة بمثله إن وجد قارئاً . ويجب عليهما معا أن يقتديا به ، وإلا بطلت صلاتهما . أما القادر على قراءة الفاتحة ولكنه لا يحسنها . فالصحيح أنه يمنع ابتداء من الاقتداء بمثله إن وجد من يحسن القراءة ، فإن اقتدى بمثله صححت . أما إذا لم يوجد قارئاً فيصح اقتداء الأمرى بمثله على الأصح .
(٣) الملكية - قالوا : لا يشترط في صحة الإمامة سلامة الإمام من الأعذار المعفو عنها في حقه ، فإذا كان الإمام به سلس بول معفو عنه للأزمة ، ولو نصف الزمن كما تقدم صححت إمامته ، وكذا إذا كان به انفلات ريح أو غير ذلك مما لا ينقض الوضوء ولا يبطل الصلاة ، فإمامته صحيحة . نعم يكره أن يكون إماماً لصحيح ليس به عذر .

الشاذلية - قالوا : إذا كان العذر القائم بالإمام لا تجب معه إعادة الصلاة فإمامته صحيحة ، ولو كان المقتدى سليماً .

من الأعذار كالرعاف الدائم وانقلات الريح وسلس البول ونحوها ، فلا تصح إمامة من قام به عذر من هذه الأعذار ، إلا لمعذور مثله بشرط : أن يتحد عذرهما ، فلا يصح اقتداء مبطلون بمن به سلس بول مثلاً .

ومنها : الطهارة من الحدث والخبث ، فلا تصح إمامة من به حدث أو خبث ، وفي ذلك تفصيل في المذاهب (١) .

(١) الملكية - قالوا : لا تصح إمامة المحدث إن تعمد الحدث وتبطل صلاة من اقتدى به . أما إذا لم يتعمد كان بخل في الصلاة ناسيا الحدث أو غلبه الحدث وهو فيها ، فإن عمل بالمأمومين عملاً من أعمال الصلاة بعد علمه بحدثه ، أو بعد أن غلبه بطلت صلاتهم ، كما تبطل صلاتهم إذا اقتدوا به بعد علمهم بحدثه ، وإن لم يعلم الإمام . أما إذا لم يعلموا بحدثه ، ولم يعلم الإمام أيضاً إلا بعد الفراغ من الصلاة فصلاتهم صحيحة . وأما صلاة الإمام فباطلة في جميع الصور ، لأن الطهارة شرط لصحة الصلاة ، وحكم الصلاة الإمام والمأموم إذا علق بالإمام نجاسة كالحكم إذا كان محدثاً في هذا التفصيل ، إلا أن صلاته هو تصح إذا لم يعلم بالنجاسة إلا بعد الفراغ من الصلاة ، لأن الطهارة من الخبث شرط لصحة الصلاة مع العلم كما تقدم .

الشافعية - قالوا : لا يصح الاقتداء بالمحدث إذا علم المأموم به ابتداء ، فإن علم بذلك في أثناء الصلاة وجبت عليه نية المفارقة وأتم صلاته وصحت وكفاه ذلك . وإن علم المأموم بحدث إمامه بعد فراغ الصلاة فصلاته صحيحة وله ذواب الجماعة ، أما صلاة الإمام فباطلة في جميع الأحوال للفقد الطهارة التي هي شرط للصلاة ، ويجب عليه إعادتها . ولا يصح الاقتداء أيضاً بمن به نجاسة خفية كبول جف مع علم المقتدى بذلك ، بخلاف ما إذا جهله فإن صلاته صحيحة في غير الجمعة ، وكذا في الجمعة إذا تم العدد بغيره ، وإلا فلا تصح للجميع نقص العدد المشروط في صحة الجمعة ، أما إذا كانت على الإمام نجاسة ظاهرة ، بحيث لو تأملها أدركها ، فإنه لا يصح الاقتداء به مطلقاً ، ولو مع الجهل بحاله . الحنابلة - قالوا : لا تصح إمامة المحدث حدثاً أصغر أو أكبر ، ولا إمامة من به نجاسة إذا كان يعلم بذلك ، فإن جهل ذلك وجهله المقتدى أيضاً حتى تمت الصلاة صحت صلاة المأموم وحده ، سواء كلنت صلاة جمعة أو غيرها ، إلا أنه يشترط في الجمعة أن يتم العدد المعتبر فيها ، وهو الأربعون بغير هذا الإمام ؛ =

ومنها : أن يكون صحيح اللسان بحيث ينطق بالحروف على وجهها ، فإن لم يكن كذلك ، كأن يبدل الراء غينا ، أو السين ثاء ، أو الذال زايا فإنه لاتصح إمامته إلا لمثله . ويجب (١) عليه أن يجتهد في تقويم لسانه ورده إلى الصواب ، فإن قصر مع قدرته على ذلك بطلت إمامته لمثله ، بل بطلت صلاته ، وإن عجز عن ذلك صحت صلاته وإمامته أما التمتام (٢) : وهو الذى يكرر التاء فى كلامه ، والفأفاء : وهو الذى يكرر الفاء فى إمامتهما صحيحة لغير من يماثلهما مع الكراهة .

وأما الأرت ، وهو من يأتى بإدغام فى غير موضعه كأن يقول : المتقيم بدل المستقيم ، فيجب عليه أن يجتهد فى إصلاح لسانه ، فإن قصر مع القدرة بطلت صلاته وإمامته ، وإن عجز ولم يستطع إصلاحه صحت صلاته وإمامته لمثله (٣) .

= وإلا كانت باطلة على الجميع ، كما تبطل عليهم أيضا إذا كان بلحد المأمومين حدث أو خبث إن كان لا يتم العدد إلا به .

الحنفية - قلوا : لاتصح إمعة المحدث ولا من نجاسة لبطلان صلاته ، أما صلاة المقتنين به فصحيحة إن لم يعلموا بفساد صلاته ، فإن علموا بشهادة عدول ، أو بإخبار الإمام العدل عن نفسه بطلت صلاتهم ولزمهم إعادتها ، فإن لم يكن الإمام الذى أخبر بفساد صلاته عدلا فلا يقبل قوله ، ولكن يستحب لهم إعادتها احتياطاً .

(١) الحنفية - قلوا : ويجب عليه أيضا أن يقرأ من المواضع التى يستقيم فيها لسانه من القرآن .

(٢) الحنفية - قلوا : التمتام والفأفاء هما مثل الألف فى عدم صحة إمامتهما إلا بمثلهما .

(٣) المالكية - قلوا : الألف والتتمام والفأفاء والأرت ونحوهم من كل من لا يستطيع النطق ببعض الحروف ، أو يدغم حرفا فى غيره ، إمامته وصلاته صحيحتان ، ولو كان المقتدى به سالما من هذا النقص ، ولو وجد من يعلمه وقبل =

ومنها : أن لا يكون الإمام مأموما ولو مسبوقا على تفصيل
في المذاهب (١) .

ومنها : أن يكون الإمام حرا ، وهذا شرط خاص بإمام
الجمعة ، فلا تصح إمامة الرقيق فيها (٢) .



= التعليم واتسع الوقت له ، ولا يجب عليه الاجتهاد في إصلاح لسانه على
الراجح .

(١) المالكية - قالوا : من اقتدى بمسبوق أدرك مع إمامه ركعة بطلت صلاته ،
سواء كان المقتدى مسبوقا مثله أولا . أما إذا حكي المسبوق مسبوقا آخر في
صورة إتمام الصلاة بعد سلام الإمام من غير أن ينوي الاقتداء به فصلاته
صحيحة . وكذا إن كان المسبوق لم يدرك مع إمامه ركعة ، كان دخل مع الإمام في
التشهد الأخير ، فيصح الاقتداء به لأنه منفرد لم يثبت له حكم المأمومية .

الحنابلة - قالوا : لا يصح الاقتداء بالمسبوق ، سواء أدرك مع إمامه ركعة أو
أقل منها . فلو اقتدى اثنين بالإمام وكفنا مسبوقين ، وبعد سلام الإمام نوى
أحدهما الاقتداء بالآخر بطلت صلاة المقتدى . أما إن تابع أحدهما الآخر لابتدأ
مسبقه من غير نية الاقتداء ، فإن صلاتهما صحيحة لارتباطهما بإمامهما
السابق .

الشافعية - قالوا : لا يصح الاقتداء بالمأموم مادام مأموما ، فإن اقتدى به بعد
أن سلم الإمام أو بعد أن نوى مفارقه - ونية المفارقة جائزة عندهم - صح
الاقتداء به وذلك في غير الجمعة . أما في صلاتها فلا يصح الاقتداء .

الحنابلة - قالوا : لا يصح الاقتداء بالمأموم مادام مأموما ، فإن سلم إمامه
وكان مسبوقا صح اقتداء مسبوق مثله به ، إلا في صلاة الجمعة فإنه لا يصح
اقتداء المسبوق بمثله .

(٢) الشافعية - قيدوا ذلك بما إذا كان الإمام من جملة العدد الذي لاتعتقد إلا
به . أما إذا كان زائدا عليه فتصح إمامته .

الحنفية - قالوا : لاتشترط الحرية في إمام الجمعة كغيرها كما سبق .

مبحث الصلاة خلف المخالف في المذهب

ومنها : أن تكون صلاة الإمام صحيحة في مذهب المأموم ، فلو صلى حنفي خلف شافعي سال منه دم ، ولم يتوضأ بعده ، أو صلى شافعي خلف حنفي لمس امرأة مثلاً ، فصلاة المأموم باطلة ، لأنه يرى بطلان صلاة إمامه (١) .

مبحث تقدم المأموم على إمامه وتمكن المأموم من ضبط أفعال الإمام

ومنها : أن لا يتقدم المأموم على إمامه (٢) في غير الصلاة حول الكعبة (٣) . فإن كانت الصلاة من قيام فالعبرة في صحة صلاة المقتدى بأن لا يتقدم مؤخر قدمه على مؤخر قدم الإمام .

(١) المالكية والحنابلة - قالوا : ما كان شرطاً في صحة الصلاة ، فالعبرة فيه بمذهب الإمام لفظ . فلو اقتدى مالكي أو حنبلي ، بحنفي أو شافعي لم يمسح جميع الرأس في الوضوء ، فصلاته صحيحة لصحة صلاة الإمام في مذهبه . وأما ما كان شرطاً في صحة الاقتداء ، فالعبرة فيه بمذهب المأموم ، فلو اقتدى مالكي أو حنبلي في صلاة فرض بشافعي يصل ثغلاً فصلاته باطلة ، لأن شرط الاقتداء اتحاد صلاة الإمام والمأموم كما يأتي تفصيله .

(٢) المالكية - قالوا : لا يشترط في الاقتداء عدم تقدم المأموم على الإمام فلو تقدم المأموم على إمامه ، ولو كان المتقدم جميع المأمومين صحت الصلاة على المعتمد .

(٣) الشافعية - قالوا : لا يصح تقدم المأموم على الإمام حول الكعبة إذا كنا في جهة واحدة . أما إذا كان المأموم في غير جهة إمامه فإنه يصح تقدمه عليه . ويكره التقدم لغير ضرورة كضيق المسجد ، وإلا فلا كراهة . ومحاذاة المأموم لإمامه مثل تقدمه عليه في جميع المتقدم .

وإن كانت من جلوس فالعبرة بعدم تقدم عجزه على عجز الإمام ، فإن تقدم المأموم في ذلك لم تصح صلاته . أما إذا حاذاه فصلاته صحيحة بلا كراهة (١) . ومنها : تمكن المأموم من ضبط أفعال إمامه بروية أو سماع ولو بمبلغ ، فمتى تمكن المأموم من ضبط أفعال إمامه صحت صلاته ، إلا إذا اختلف مكانهما فإن صلاته تبطل على تفصيل في المذاهب (٢) .

(١) الشافعية - قالوا : تكره محاذاة المأموم لإمامه .

(٢) الشافعية - قالوا : إذا كان الإمام والمأموم في المسجد فهما في مكان واحد غير مختلف ، سواء كانت المسافة بين الإمام والمأموم تزيد على ثلاثمائة ذراع أو لا ، فلو صلى الإمام في آخر المسجد ، والمأموم في أوله صح الاقتداء بشرط : أن لا يكون بين الإمام والمأموم حائل يمنع وصول المأموم إليه - كباب مسمر - قبل دخوله في الصلاة ، فلو سدت الطريق بينهما في أثناء الصلاة لا يضر ، كما لا يضر الباب المغلق بينهما . ولا فرق في ذلك بين أن يكون إمكان وصول المأموم إلى الإمام مستقبلا أو مستديرا للقبلة ، وفي حكم المسجد رحبته ونحوها . أما إذا كانت صلاتهما خارج المسجد ، فإن كانت المسافة بينهما لا تزيد على ثلاثمائة ذراع تقريبا بذراع الأدمى صحت الصلاة ، ولو كان بينهما فاصل كنهج تجري فيه السفن ، أو طريق يكثر مرور الناس فيه على المعتمد بشرط : أن لا يكون بينهما حائل يمنع المأموم من الوصول إلى الإمام لو أراد ذلك ، بحيث يمكنه الوصول إليه غير مستدير للقبلة . ولا فرق في الحائل الضار بين أن يكون بابا مسمرا أو مغلقا أو غير ذلك ، فإن كان أحدهما في المسجد والآخر خارجه ، فإن كانت المسافة بين من كان خارجا عن المسجد ، وبين طرف المسجد الذي يليه أكثر من ثلاثمائة ذراع بطل الاقتداء ، وإلا فيصح بشرط : أن لا يكون بينهما الحائل الذي مر ذكره في صلاتهما خارج المسجد .

الحنفية - قالوا : اختلاف المكان بين الإمام والمأموم مفسد للاقتداء ، سواء اشتبه على المأموم حال إمامه ، أو لم يشتبه على الصحيح ، فلو اقتدى رجل في داره بإمام المسجد وكانت داره منفصلة عن المسجد بطريق ونحوه ، فإن الاقتداء لا يصح لاختلاف المكان . أما إذا كانت ملاصقة للمسجد بحيث لم يفصل بينهما إلا حائط =

= المسجد ، فإن صلاة المقتدى تصح إذا لم يشتبه عليه حال الإمام ، ومثل ذلك ما إذا صلى المقتدى على سطح داره الملاصق لسطح المسجد ، لأنه في هاتين الحالتين لا يكون المكان مختلفا . فإن اتحد المكان وكان واسعا كالمسجد الكبيرة ، فإن الاقتداء يكون به صحيحا مادام لا يشتبه على المأموم حال إمامه ، إما بسماعة أو بسماع المبلغ أو برؤيته أو برؤية المقتدين به ، إلا أنه لا يصح اتباع المبلغ إذا قصد بتكبيرة الإحرام مجرد التبليغ لأن صلاته تكون باطلة حينئذ فتبطل صلاة من يقتدى بتبليغه ، وإنما يصح الاقتداء في المسجد الواسع إذا لم يفصل بين الإمام وبين المقتدى طريق نافذ تمر فيه العجلة (العربية) أو نهر يسع زورقا يمر فيه ، فإن فصل بينهما ذلك لم يصح الاقتداء . أما الصحراء فإن الاقتداء فيها لا يصح إذا كان بين الإمام والمأموم خلاه يسع صفين ، ومثل الصحراء المساجد الكبيرة (جدا) كبيت المقدس .

الملكية - قالوا : اختلاف مكان الإمام والمأموم لا يمنع صحة الاقتداء ، فإذا حال بين الإمام والمأموم نهر أو طريق أو جدار فصلاة المأموم صحيحة ، متى كان متمكناً من ضبط أفعال الإمام . نعم لو صلى المأموم الجمعة في بيت مجاور للمسجد . مقتدياً بإمامه فصلاته باطلة ، لأن الجامع شرط في صحة الجمعة كما تقدم .

الحنابلة - قالوا : اختلاف مكان الإمام والمأموم يمنع صحة الاقتداء على التفصيل الآتي ، وهو : إن حال بين الإمام والمأموم نهر تجرى فيه السفن بطلت صلاة المأموم ، وتبطل صلاة الإمام أيضاً ، لأنه ربط صلاته بصلاة من لا يصح الاقتداء به . وإن حال بينهما طريق ، فإن كانت الصلاة مما لا تصح في الطريق عند الزحمة لم يصح الاقتداء ، ولو اتصلت الصفوف بالطريق وإن كانت الصلاة مما لا تصح في الطريق عند الزحمة كالجمعة ونحوها . مما يكثر فيه الاجتماع ، فإن اتصلت الصفوف بالطريق صح الاقتداء مع الفصل بين الإمام والمأموم ، وإن لم تتصل الصفوف فلا يصح الاقتداء . وإن كان الإمام والمأموم بالمسجد صح الاقتداء ولو كان بينهما حائل متى سمع تكبيرة الإحرام . أما إذا كنا خارج المسجد ، أو المأموم خارجه والإمام فيه ، فيصح الاقتداء بشرط : أن يرى المأموم الإمام ، أو يرى من وراءه ولو في بعض الصلاة ، أو من شبك . ومتى تحققت الرؤية المذكورة صح الاقتداء ، ولو كان بينهما أكثر من ثلاثمائة ذراع .

مبحث نية المأموم الاقتداء ونية الإمام الإمامة

ومن شروط صحة الإمامة : نية المأموم الاقتداء بإمامه في جميع (١) الصلوات ، وتكون النية من أول (٢) صلاته ، بحيث تقارن تكبيرة الإحرام من المأموم حقيقة أو حكما على ماتقدم في بحث النية ، فلو شرع في الصلاة بنية الانفراد ، ثم وجد إماما في أثناءها فنوى متابعتها ، فلا تصح صلاته لعدم وجود النية من أول الصلاة . فالمنفرد لا يجوز انتقاله للجماعة ، كما لا يجوز لمن بدأ صلاته في جماعة أن ينتقل للانفراد بأن ينوى مفارقة (٣) الإمام ، إلا لضرورة كأن أطل عليه الإمام . ومن الشروط : نية الإمام الإمامة ، وذلك في أمور مفصلة في

(١) الحنفية - قالوا : نية الاقتداء شرط في غير الجمعة والعيد على المختار ، لأن الجماعة شرط في صحتها فلا حاجة إلى نية الاقتداء .

(٢) الشافعية - قالوا : لا تشترط نية الاقتداء في أول الصلاة فلو نوى الاقتداء في أثناء صلاته صحت من الكراهة ، إلا في الجمعة ونحوها مما تشترط فيه الجماعة ، فإنه لا بد فيها من نية الاقتداء من أول الصلاة بحيث تكون مقارنة لتكبيرة الإحرام .

(٣) الشافعية - قالوا : يصح للمأموم أن ينوى مفارقة إمامه ولو من غير عذر ، لكن يكره إن لم يكن هناك عذر ، ويستثنى من ذلك الصلاة التي تشترط فيها الجماعة كالجمعة ، فلا تصح نية المفارقة في الركعة الأولى منها .

الحنفية - قالوا : تبطل الصلاة بانتقال المأموم للانفراد ، إلا إذا جلس مع الإمام الجلوس الأخير بقدر التشهد ، ثم عرضت ضرورة فإنه يسلم ويتركه ، وإذا تركه بدون عذر صحت الصلاة مع الإثم كما سيأتي في مبحث احوال المقتدى .

المذاهب (١) . ومنها : أن لا يكون الإمام أدنى حالا من المأموم ،

(١) الحنابلة - قالوا : يشترط في صحة الاقتداء نية الإمام الإمامة في كل صلاة ، فلا تصح صلاة المأموم إذا لم ينو الإمام الإمامة .

الشافعية - قالوا : يشترط في صحة الاقتداء أن ينو الإمام الجماعة في الصلوات التي تتوقف صحتها على الجماعة كالجمعة ، والمجموعة للمطر ، والمعدة .

الحنفية - قالوا : نية الإمامة شرط لصحة صلاة المأموم إذا كان إماما لنساء ، ففسد صلاة النساء إذا لم ينو إمامهن الإمامة ، وأما صلاته هو فصحيحة ، ولو حالته امرأة كما تقدم في المحاذاة .

المالكية - قالوا : نية الإمامة ليست بشرط في صحة صلاة المأموم ، ولا في صحة صلاة إمام إلا في مواضع : أولا : صلاة الجمعة فإذا لم ينو الإمامة بطلت صلاته وصلاة المأموم . ثانيا : الجمع ليلة المطر ، ولا بد من نية الإمامة في افتتاح كل من الصلاتين ، فإذا تركت في واحدة منهما بطلت على الإمام والمأموم لاشتراط الجماعة فيها ، وصحت مانوى فيها الإمامة ، إلا إذا ترك النية في الأولى فبطل الثانية أيضا تبعاً لها ، ولو نوى فيها الإمامة . وقال بعض المالكية : إن الأولى لا تبطل على أي حال لأنها وقعت في محلها . ثالثا : صلاة الخوف على الكيفية الآتية ، وهي : أن يقسم الإمام الجيش نصفين يصلي بكل قسم جزءاً من الصلاة ، فإذا ترك الإمام نية الإمامة بطلت الصلاة على الطائفة الأولى فقط ، وصحت للإمام والطائفة الثانية . رابعا : المستخلف الذي قام مقام الإمام لعذر ، فيشترط في صحة صلاة من اقتدى به أن ينو هو الإمامة ، فإذا لم ينوها فصلاة من اقتدى به باطلة ، وأما صلاته هو فصحيحة . ولا تشترط نية الإمامة لحصول فصل الجماعة على المعتمد ، فلو أم شخص قوما ولم ينو الإمامة حصل له فصل الجماعة .

والمراد بكون نية الإمامة شرطا في المواضع السابقة ، أن لا ينو الانفراد .

فلا يصح اقتداء مفترض (١) بمبتذل ، ولا قادر على الركوع مثلاً بالعاجز عنه ، ولا كاس بعار لم يجد ما يستتر به ، ولا متطهر (٢) بمتنجس عجز عن الطهارة ونحو ذلك ، كاقتهاء القارئ بالأمى كما تقدم . نعم يصح اقتداء القائم بالقاعدة الذى عجز عن القيام على تفاصيل فى المذاهب (٣) .

(١) الشافعية - قالوا : يصح اقتداء المفترض بالمبتذل مع الكراهة ، وكذا يصح اقتداء المكتسب بالعارى الذى لا يجد ما يستتر به .
المالكية - قالوا : يصح اقتداء الكسى بالعارى الذى لم يجد ما يستتر به مع الكراهة .

(٢) المالكية - قالوا : يصح اقتداء المتطهر بالمتنجس العاجز عن الطهارة مع الكراهة .

(٣) المالكية - قالوا : لا يصح اقتداء القائم بالقاعد العاجز عن القيام ولو كانت الصلاة نفلاً ، إلا إذا جلس المأموم اختياراً فى النفل فتصح صلاته خلف الجالس فيه ، أما إذا كان المأموم عاجزاً عن الأركان ، فيصح أن يقضى بعاجز عنها إذا استويا فى العجز ، بأن يكونا عاجزين معاً عن القيام . ويستثنى من ذلك من يصلى بالإيماء ، فلا يصح أن يكون إمام لمثله لأن الإيماء لا ينضبط ، فقد يكون إيماء الإمام أقل من إيماء المأموم . فإن لم يستويا فى العجز ، كان يكون الإمام عاجزاً عن السجود ، والمأموم عاجزاً عن الركوع . فلا تصح الإمامة .
الحنفية - قالوا : يصح اقتداء القائم بالقاعد الذى يستطيع أن يركع ويسجد . أما العاجز عن الركوع والسجود ، فلا يصح اقتداء القائم به إذا كان قادراً ، فإن عجز كل من الإمام والمأموم وكانت صلاتهما بالإيماء صح الاقتداء ، سواء كانا قاعدين أو مضطجعين أو مستلقين أو مختلفين بشرط : أن تكون حالة الإمام أقوى من حالة المقتدى كأن يكون مضطجعاً والإمام قاعداً .
الشافعية - قالوا : تصح صلاة القائم خلف القاعد والمضطجع العاجزين عن القيام والقعود ولو كانت صلاتهما بالإيماء .

الحنابلة - قالوا : لا يصح اقتداء القائم بالقاعد الذى عجز عن القيام ، إلا إذا كان العاجز عن القيام إماماً راتباً وكان عجزه عن القيام بسبب علة يرجى زوالها .

مبحث متابعة المأموم

ومنها : متابعة المأموم لإمامه في أفعال الصلاة على تفصيل في المذاهب (١) .

(١) الحنفية - قالوا : متابعة المأموم لإمامه تشمل أنواعا ثلاثة : أحدها : مقارنة فعل المأموم لفعل إمامه ، كان يقرأن إحرامه إحرام إمامه ، وركوعه ركوعه وسلامه سلامه ، ويدخل في هذا القسم ما لو ركع قبل إمامه وبقي رাকعا حتى ركع إمامه فتابعه فيه ، فإنه يعتبر في هذه الحالة مقارنة له في الركوع . ثانيها : تعقيب فعل المأموم لفعل إمامه بأن يأتي به عقب فعل الإمام مباشرة ثم يشاركه في بقيه . ثلثها : التراخي في الفعل بأن يأتي به بعد إتيان الإمام بفعله متراخيا عنه ، ولكنه يدركه فيه قبل الدخول في الركن الذي بعده ، فهذه الأنواع الثلاثة يصدق عليها أنها متابعة في أفعال الصلاة ، فلو ركع إمامه فركع معه مقارنا أو عقبه مباشرة ، وشاركه فيه أو ركع بعد رفع إمامه من الركوع وقبل أن يهبط للسجود ، فإنه يكون متبعا له في الركوع . وهذه المتابعة بأنواعها تكون فرضا فيما هو فرض من أعمال الصلاة . وواجبة في الواجب . وستة في السنة فلو ترك المتابعة في الركوع مثلا بأن ركع ورفع قبل ركوع الإمام ولم يركع معه أو بعده في ركعة جديدة بطلت صلاته لكونه لم يتابع في الفرض ، وكذا لو ركع وسجد قبل الإمام فإن الركعة التي يفعل فيها ذلك تلغى وينتقل ما في الركعة الثانية إلى الركعة الأولى وينتقل ما في الثالثة إلى الثانية وما في الرابعة إلى الثالثة فتبقى عليه ركعة يجب عليه قضاؤها بعد سلام الإمام وإلا بطلت صلاته ، وسيأتي لهذا إيضاح في مبحث صلاة المسبوق . ولو ترك المتابعة في القنوت اثم لأنه ترك واجبا . ولو ترك المتابعة في تسبيح الركوع مثلا فقد ترك السنة . وهناك أمور لا يلزم المقتدى أن يتابع فيها إمامه ، وهي أربعة أشياء : الأول إذا زاد الإمام في صلاته سجدة عمدا فإنه لا يتابعه . الثاني : أن يزيد عما ورد في الصحابة رضي الله عنهم في تكبيرات العيد فإنه لا يتابعه . الثالث : أن يزيد عن الوارد في تكبيرات صلاة الجنازة بأن يكبر لها خمسا فإنه لا يتابعه ، الرابع : أن يقوم ساهيا إلى ركعة زائدة عن الفرض بعد القعود الأخير فإن فعل وقيد ما قلم لها بسجدة سلم المقتدى وحده . وإن لم يقيدها بسجدة وعاد إلى القعود وسلم ، سلم المقتدى معه . أما إن قام الإمام الزائدة قبل القعود الأخيرة وقيدها بسجدة ، فإن صلاتهم جميعا تبطل . وهناك أمور تسعة إذا تركها الإمام يأتي بها =

= المقتدى ولا يتابعه في تركها وهي : (١) رفع اليدين في التحريمة ، (٢) قراءة الفناء ، (٣) تكبيرات الركوع ، (٤) تكبيرات السجود ، (٥) التسبيح فيهما ، (٦) التسميع ، (٧) قراءة التشهد ، (٨) السلام ، (٩) تكبير التشريق ، فهذه الأشياء التسعة إذا ترك الإمام شيئاً منها لم يتابعه المقتدى في تركها بل يأتي بها وحده ، وهناك أمور مطلوبة إذا تركها الإمام تركها المقتدى وهي خمسة أشياء : (١) تكبيرات العيد ، (٢) القعدة الأولى ، (٣) سجدة التلاوة ، (٤) سجود السهو ، (٥) القنوت إذا خلف قنوت الركوع . أما إن لم يخف ذلك فعليه القنوت . هذا وقد تقدم أن القراءة خلف الإمام مكروهة تحريماً ، فلا تجوز المتابعة فيها ، وسيأتي الكلام في المتابعة في السلام ، والتحريمة في أحوال المقتدى .

المالكية - قالوا : المتابعة هي أن يكون فعل المأموم معاقباً لفعل الإمام فلا يسبقه ولا يساويه ولا يتأخر عنه ، بحيث لا يركع مثلاً حتى يفرغ الإمام منه ولا يسجد حتى يرفع الإمام منه ، ثم إنها تارة تكون شرطاً في صحة صلاة المأموم ، وتارة تكون غير شرط تحرم مخالفتها أو تركه ، فالمتابعة في الإحرام والسلام - بأن لا يبدأ المأموم بواحد منهما إلا بعد بدء الإمام - شرط لصحة الاقتداء ، فلو سبق في البدء بواحد منهما أو سواه بطلت صلاته ، ولو ختم بعده ، إلا إذا سلم قبله سهواً ، فإنه يعيد السلام بعده وتصح صلاته . وأما إذا بدأ بعده ، فتصح صلاته إن ختم بعده أو معه ، أما لو ختم قبله بطلت صلاته . وأما المتابعة في غير الإحرام والسلام فليست بشرط فلو سلوى المأموم إمامه في الركوع أو السجود مثلاً ، صحت صلاته مع الكراهة ، ولو سبقه إلى الركوع أو السجود ، فإن انتظر الإمام حتى ركع واطمان معه في الركوع مثلاً ، صحت صلاته واثم إن كان متعمداً لهذا السبق ، وإن لم ينتظره بل رفع قبله ، بطلت صلاته لعدم أخذ فرضه معه في الركوع إلا إذا رفع ساهياً فإنه يعود إليه وصحت صلاته . وإذا تأخر عن إمامه حتى انتهى من الركن ، كان لا يركع حتى يرفع إمامه منه ، فإن كان ذلك في الركعة الأولى بطلت صلاته إن كان عامداً لإعراضه عن المأمومية ، لأنها لا تنعقد إلا بإدراك الركوع ، وإن كان ساهياً الغي هذه الركعة وقضاها بعد سلام إمامه . وأما إذا رفع في غير الركعة الأولى فلا تبطل الصلاة واثم إن كان عامداً . وأما إذا ترك المأموم القنوت في الصبح مع إتيان الإمام به فقد ترك مندوباً ولا إثم عليه لأن كلا منهما مندوب ، وهناك أمور لا يتابع المأموم إمامه فيها - ويضبطها - ما إذا عمل الإمام عملاً غير مشروع كان يزيد في صلاته ركناً فإنه لا يتابعه بل يسبح له ، وتبطل صلاة الإمام والمأموم إن تعمدا الإمام =

= زيادته ، وكان ركنا فعليا على ما تقدم في مبطلات الصلاة . ومنها : أن يزيد الإمام في تكبير العيد على ما يراه المالكي ، فلا يتبعه المأموم ، ولو كان الإمام يرى الزيادة مذهبا ، وقد تقدم في صلاة العيد ، ومنها : أن يزيد في تكبير صلاة الجنائز عن أربع . ومنها : أن يقوم الإمام لركعة زائدة سهوا ، فيجب على المأموم أن يجلس متى تبين أن هذه الركعة التي قام لها الإمام زائدة ، فإن تابعه فيها عمدا بطلت صلاته إلا إذا تبين بعد أنها ليست بزائدة ، وإن الإمام مصيب في القيام ، ومتى فعل المأموم الواجب وهو الجلوس صححت صلاته إن سبح للإمام ، ولم يتبين أن الإمام مصيب ، وإلا بطلت .

وتوجد أمور أخرى من أعمال الصلاة لا يتركها المقتدى ولو تركها إمامه فعنها : رفع اليدين في تكبيرة الإحرام لأنه مندوب في حق المأموم أيضاً ، بخلاف دعاء الاستفتاح فهو مكروه لكل مصل ، فإذا تركه الإمام تركه المأموم بالأولى لعدم مشروعيته أصلا . ومنها : ما هو سنة كتكبيرات الصلاة سوى تكبيرة الإحرام ، والتشهد فيأتي بذلك المأموم ولو تركه الإمام . ومنها : ما هو مندوب كالتكبير في أيام التشريق عقب الصلاة على ما تقدم فيأتي به المأموم ولو تركه الإمام ، ومنها : سجود السهو إذا ترتب على الإمام لنقص منه ، فإنه يسن للمأموم الإتيان به ولو تركه إمامه ولو لم يدرك المأموم موجه ، بشرط أن يدرك المأموم معه ركعة وإلا بطلت صلاته ، ومنها : تكبيرات العيد ، يأتي بها المأموم ولو تركها الإمام . وأما إذا ترك الإمام الجلوس الأول فعليه أن يرجع إذا لم يفارق الأرض ببديه وركبتيه ، فإن فارق الأرض بهما ، فلا يرجع

ولو رجع لا تبطل صلاته إن لم يقرأ جميع الفاتحة ، وعلى المأموم أن يتابعه في كل ذلك ، فيرجع للجلوس إذا رجع له الإمام ، ولا يرجع له إذا ترك الإمام الرجوع لمفارقتها الأرض ببديه وركبتيه والمطلوب من المأموم ابتداء حيث كان مذكرا أن يجلس لينية الإمام ، ويسبح له ، وإذا ترك الإمام سجود القلاوة في الصلاة تركه المأموم وإذا ترك الإمام السلام وطال الأمر بطلت صلاة الجميع ولو أتى به المأموم ، لأنه ركن لا بد منه لكل مصل .

الحنفية - قالوا : المتابعة أن لا يسبق المأموم إمامه بفعل من أفعال الصلاة أو بتكبيرة الإحرام أو بالسلام ، وإن لا يتخلف عنه بفعل من الأفعال ، فإن سبقه بالركوع عمدا بأن ركع ورفع قبل ركوع الإمام عمدا بطلت صلاته ، وإن سبقه بركن غير الركوع بأن هوى للسجود قبل هوى إمامه له عمدا ، أو سبقه بالقيام إلى الركعة التالية عمدا لم تبطل صلاته ، ولكن يجب عليه الرجوع ليأتي بما فعله بعد إمامه . أما إن فعل شيئا من ذلك سهوا ، فإن صلاته صحيحة إلا أنه يجب إعادة ما فعله بعد أن يأتي به إمامه ، فإن لم يأت به لم تحسب له الركعة =

= وهذا فيما لو سبقه بركن واحد . أما إذا سبقه بركتين ، فإن كان عمدا بطلت صلاته ، وإن كان سهوا ، فإن أتى بهما بعد أن يأتي إمامه بهما احتسبت له الركعة ، وإلا ألغيت الركعة ، وقامت التي تليها مقامها وعليه الإتيان بها بعد سلام إمامه . أما مقارنة المقتدى لإمامه في أفعال الصلاة فمكروهة . وأما إذا سبقه أو سواه في تكبيرة الإحرام فإن صلاته لم تنعقد سواء كان عمدا أو سهوا ، وإذا سبق إمامه بالسلام ، فإن كان عمدا بطلت صلاته ، وإن كان سهوا فإن أتى به بعد سلام إمامه صححت صلاته وإن لم يأت به بعد سلام الإمام بطلت صلاته وإذا ركع قبل إمامه عمدا أو سهوا وتذكر ، وجب عليه أن يرجع ليأتي به بعد ركوع إمامه ، فإن لم يرجع بطلت صلاته ، وإذا تأخر المقتدى عن إمامه بركن عمدا ، فإن كان الركن ركوعا بطلت صلاته ، وإن كان غيره وجب عليه الإتيان به إذا لم يخف فوت الركعة التالية ، فإن خاف ذلك تابع الإمام ، ولغت الركعة ، وعليه الإتيان بها بعد سلام إمامه . أما إذا تأخر المقتدى عن الإمام بركن سهوا فلا تبطل صلاته وعليه أن يأتي به مالم يخف فوت الركعة التالية ، فإن خاف لغت الركعة وقامت التي تليها مقامها ، وحينئذ يجب عليه الإتيان بركعة بعد سلام إمامه سواء كان الركن ركوعا أو غيره . وإذا تخلف عن الإمام بركتين عمدا بطلت صلاته ، وإن كان سهوا وجب عليه أن يأتي بهما إذا لم يخف فوت الركعة التالية ، وإلا ألغيت الركعة ووجب عليه الإتيان بركعة بعد سلام إمامه . أما إذا تخلف عن إمامه بركعة كاملة فأكثر لعذر كنوم يسير في الحال الجلوس أو القيام ، فعليه متابعة إمامه فيما بقي من الصلاة ، وصار كالسبوق في قضاء ما فاته .

الشافعية - قالوا : المتابعة للإمام تصبى على أمور ثلاثة : أحدها : أن يتأخر بدء إحرام المأموم يقينا عن انتهاء إحرام الإمام ، فلو تقدم عليه ، أو قارنه في حرف من تكبيرة الإحرام لم تنعقد صلاته ، وكذا لو شك في ذلك قبل السلام . ثانيها : أن لا يتقدم سلام المأموم على سلام إمامه ، فلو سلم قبله بطلت صلاته . أما المقارنة للسلام فمكروهة فقط . ثالثها : أن لا يسبق المأموم إمامه ، وإن لا يتأخر عنه بركتين ، فعلمين متواليين بغير عذر ، فلو سبقه بذلك كان ينزل للسجود وإمامه قائم للقراءة ، بطلت صلاته لأنه يكون في هذه الحالة قد سبقه بالركعتين المذكورتين وهما الركوع والرفع منه . وكذا لو تأخر عنه بهما كان ينزل إمامه للسجود وهو قائم للقراءة ، فلو سبقه بهما ناسيا أو جاهلا لا يضر لكنه متى تذكر أو علم وجب عليه أن يعود لموافقة إمامه فإن لم يفعل بطلت صلاته ، وكذا لا يضر لو سبق بركن واحد فعلى ، ولكن يحرم السبوق بذلك إن كان بغير عذر ، =

كتاب الصلاة

= كما لا يضر السبق بركنين غير فعليين كتشهد وصلاة على النبي ﷺ ، ولكنه يكره بلا عذر . ولا يضر السبق بركنين أحدهما قوئاً والآخر فعلاً كقراءة الفاتحة والركوع ، ولكنه يحرم بالنسبة للركن الفعلي . وأما لو تأخر عن الإمام بركن واحد فعلى فإنه لا يضر مطلقاً سواء كان بعذر أو بغيره ، وكذا لو تأخر بركنين فعليين بعذر ، والأعذار التي تبيح التأخر عن الإمام إلى ثلاث أركان طويلة ، كثيرة منها : أن يكون المأموم الموافق بطيء القراءة بطناً خلقياً لا لوسوسة والإمام معتدلاً . والمراد بالموافق الذي يدرك مع الإمام زمناً يسع قراءة الفاتحة بين إحرامه وركوعه وإمامه المعتدل القراءة ، فيجب على مثل هذا المأموم أن يتأخر عن إمامه حتى يتم قراءة الفاتحة ، ويغتفر له ثلاثة أركان طويلة وهي : الركوع والسجودان وعليه أن يسعى خلف إمامه متمماً لصلاته حسب نظمها ، فإن فرغ من قراءته والإمام في الركوع ركع معه وأدرك الركعة . وأما لو فرغ منها والإمام في الرفع من الركوع أو في السجود ، أو في الجلوس بين السجدين ، أو في السجود الثاني ، أو بعد ذلك قبل الشروع في الركن الرابع ، فإنه لا يضر لأنه يغتفر له ثلاثة أركان طويلة ، وليس منها الاعتدال والجلوس بين السجدين ، وعليه في هذه الحالة أن يتم صلاته على حسب نظمها بأن يركع ثم يرفع إلى آخره يقطع النظر عما هو عليه الإمام ، فإن لم يفرغ من القراءة إلا بعد شروع الإمام في الركن الرابع وجب عليه أن يتابع الإمام فيه ، وعليه أن يأتي بركعة بعد سلام الإمام . ومن الأعذار : سهو المأموم عن قراءة الفاتحة ، فلو ذكرها قبل ركوعة مع الإمام وجب عليه التخلف لقراءتها ، ويغتفر له ثلاثة أركان طويلة كما تقدم . أما إذا تذكرها بعد ركوعه مع الإمام ، فلا يعود لقراءتها بل يستمر معه ، ثم يأتي بعد السلام بركعة ، ومنها : أن يشتغل المأموم الموافق بقراءة دعاء الافتتاح والتعوذ فلما أنه يدرك قراءة الفاتحة مع هذا ، ولكنه لم يدركها قبل ركوع الإمام فيلزمه أن يتأخر لإتمام الفاتحة ، ويكون معذوراً يغتفر له ثلاثة أركان طويلة كما تقدم . أما لو تحقق فوات الفاتحة أو اشتغل بذلك ، فلا يكون معذوراً ، فإن أدرك في هذه الحالة الإمام راكعاً واطمأن معه يقيناً ، أدرك الركعة ، وإلا فلفته فيأتي بها بعد سلام إمامه . ومنها : أنه لم يقرأ الفاتحة انتظاراً لسكوت إمامه بعد الفاتحة فلم يسكت فإنه يكون في هذه الحالة معذوراً ، ويلزمه أن لا يتابع الإمام بل يقرأ الفاتحة ، ويغتفر له ما يغتفر للمعذورين ومثله الذي لم يستطع متابعة الإمام في سجوده وسجد بعد أن قام الإمام للركعة التالية فلم يتمكن من قراءة الفاتحة بسبب تأخيره ، فإنه معذور كما تقدم . أما إذا كان الإمام سريع القراءة ولم يتم المأموم الموافق الفاتحة ، فإنه يقرأ ما يمكنه منها ، ويحمل عنه الإمام الباقي كالسبوق ، ولا يغتفر له ثلاثة أركان طويلة .

ويصح اقتداء متوضيء بمتيمم ، وغاسل بماسح على خف أو جبيرة بلا كراهة (١) . ويصح أيضا اقتداء مستقيم الظهر بالمنحنى الذى لم يصل انحناءه إلى حد الركوع ، فإن وصل إلى حد الركوع ، فلا يصح اقتداء الصحيح به .
ومنها : اتحاد فرض الإمام والمأموم ، فلا يصح صلاة ظهر مثلا خلف عصر ، ولا ظهر أداء خلف ظهر قضاء ، ولا عكسه ، ولا ظهر يوم السبت خلف ظهر يوم الأحد وإن كان كل منهما قضاء (٢) . نعم يصح اقتداء المنتقل بالمفترض ونذر (٣) . نفل بنذر آخر ، والحالف أن يصلى نفلا بحالف آخر ، والناذر بالحالف ولو لم يتحد المنذور أو المحلوف عليه كأن نذر شخص صلاة ركعتين عقب الزوال ونذر الآخر صلاة ركعتين مطلقا ، كما يصح (٤) . اقتداء المسافر بالمقيم في الوقت وخارجه ويلزم إتمام الصلاة أربعا .

(١) الشافعية - قالوا : إنما يصح اقتداء المتوضيء بالمقيم ، والغسل بماسح الجبيرة إذا كن الإمام لا تلزمه الإعادة كما تقدم تفصيله .
المالكية - قالوا : يصح اقتداء المتوضيء بالمقيم ، والغسل بالمسح مع الكراهة فيهما .
(٢) الشافعية والحنابلة - قالوا : يصح الاقتداء في كل ما ذكر إلا أن الحنابلة قالوا : لا يصح ظهر خلف عصر ولا عكسه ونحو ذلك ، والشافعية قالوا : يشترط اتحاد صلاة المأموم وصلاة الإمام في الهيئة والنظام ، فلا يصح صلاة ظهر مثلا خلف صلاة جنازة لا خلاف الهيئة ، ولا صلاة صبح مثلا خلف صلاة كسوف ، لأن صلاة الكسوف ذات قامين وركوعين .
(٣) الحنفية - قالوا : لا يصح اقتداء ناذر بناذر لم يفذر عين ما نذر الأمام . أما إذا نذر المأموم عين ما نذره الإمام كان يقول نذرت أن أصلى الركعتين اللتين نذرهما فلان ، فيصح الاقتداء ، وكذا لا يصح اقتداء الناذر بالحالف . أما اقتداء الحالف بالناذر والحالف بالحالف فصحيح .
(٤) الحنفية - قالوا : لا يصح اقتداء المسافر بالمقيم في الرباعية خارج الوقت لأن المأموم بعد الوقت فرضه الركعتان ، فتكون الجلسة الأولى فرضا بالنسبة =

وللإمامة شروط أخرى مبينة في المذاهب (١) .

= له ، والإمام فرضه الأربع لأنه مقيم ، فتكون الجلسة الأولى سنة بالنسبة له ، فيلزم الاقتداء مفترض بمنطل وهو لا يصحح ، وسيأتي في صلاة المسافر .
(١) الحنفية - زادوا في شروط صحة الاقتداء أن لا يفصل بين المأموم والإمام صف من النساء ، فإن كن ثلاثا ، فسدت صلاة ثلاثة رجال خلفهن من كل صف إلى آخر الصفوف ، وإن كانتا اثنتين ، فسدت صلاة اثنين من الرجال خلفهما إلى آخر الصفوف ، وإن كانت واحدة ، فسدت صلاة من كانت محاذية له عن يمينها ويسارها ومن كان خلفها ، وقد تقدمت شروط فساد الصلاة بمحاذاة المرأة في مفسدات الصلاة .

الحنابلة - زادوا في شروط صحة الاقتداء أن يقف المأموم إن كان واحدا عن يمين الإمام ، فإن وقف عن يساره أو خلفه بطلت إن كان ذكرا أو خنثى . أما المرأة فلا تبطل صلاتها بالوقوف خلفه لأنه موقفها المشروع ، وكذا بالوقوف عن يمين الإمام نعم تبطل صلاتها بالوقوف عن يساره ، وهذا كله فيما إذا صلى المأموم المخالف لموقفه الشرعي ركعة مع الإمام ، أما إذا صلى بعض ركعة ، ثم عد إلى موقفه الشرعي ، وركع مع الإمام ، فإن صلاته لا تبطل وإن يكون الإمام عدلا ، فلا تصح إمامة الفاسق ولو بمثله ولو كان فسقه مستورا ، فلو صلى خلف من يجهل فسقه ، ثم علم بذلك بعد فراغ صلاته وجبت عليه إعادتها إلا في صلاة الجمعة والعيدين ، فإنهما تصحان خلف الفاسق بلا إعادة إن لم تتيسر صلاتهما خلف عدل . والفاسق هو : من اقترف كبيرة أو داوم على صغيرة .

الشافعية - زادوا في شروط صحة الاقتداء ، موافقة المأموم لإمامه في سنة تفحش المخالفة فيها ، وهي محصورة في ثلاث سنن : الأولى : سجدة التلاوة في صبح يوم الجمعة فيجب على المقتدى أن يتابع إمامه إذا فعلها ، وكذا يجب عليه موافقته في تركها . الثانية : سجود السهو ، فيجب على المأموم متابعة إمامه في فعله فقط . أما إذا تركه الإمام فيسن للمأموم فعله بعد سلام إمامه . الثالثة : التشهد الأول ، فيجب على المأموم أن يتركه إذا تركه إمامه ، ولا يجب عليه أن يفعلها إذا فعله الإمام ، بل يسن له فعله عند ذلك . أما القنوت فلا يجب على المقتدى متابعة إمامه فيه فعلا ولا تركا . وأن يكون الإمام في صلاة لا تجب إعادتها ، فلا يصح الاقتداء بفائد الطهورين لأن صلاته تجب إعادتها .
المالكية - زادوا في شروط صحة الإمامة أن لا يكون الإمام معيدا صلاته =

مبحث الأعذار التي تسقط بها الجماعة

تسقط الجماعة بعذر من الأعذار الآتية : المطر الشديد ، والبرد الشديد ، والوحل الذي يتأذى به ، والمرض ، والخوف من ظالم ، والخوف من الحبس لدين إن كان معسرا ، والعمى إن لم يجد الأعمى قائدا ولم يهتد بنفسه ، وغير ذلك مما تقدم في الجمعة على تفصيل المذاهب المتقدم .

مبحث من له حق التقدم في الإمامة

من له حق التقدم في الإمامة مفصل في المذاهب (١) .

= لتحصيل فضل الجماعة ، فلا يصح اقتداء مفترض بمعيد . لأن صلاة المعيد نفل ، ولا يصح فرض خلف نفل . وإن يكون الإمام عالما بكيفية الصلاة على الوجه الذي تصح به ، وعالما بكيفية شرائطها كالوضوء والغسل على الوجه الصحيح ، وإن لم يميز الأركان من غيرها . وإن يكون الإمام سليما من الفسق المتعلق بالصلاة ، كان يتهاون في شرائطها أو فرائضها ، فلا تصلح إمامة من يظن أنه يصل بلا وضوء ، أو يترك قراءة الفاتحة أما إذا كان فسقه غير متعلق بالصلاة كالزاني وشارب الخمر ، فإمامته صحيحة مع الكراهة على الراجح .

(١) الحنفية - قالوا : الأحق بالإمامة ، الأعلم بأحكام الصلاة صحة وفسادا بشرط أن يجتذب الفواحيش الظاهرة ، ثم الأحسن تلاوة وتجويدا للقراءة ، ثم الأورع ، ثم الأقدم إسلاما ، ثم الأكبر سنا إن كانا مسلمين أصليين ، ثم الأحسن خلقا ، ثم الأحسن وجها ، ثم الأشرف نسبا ، ثم الأنظف ثوبا ، فإن استووا في ذلك كله ألزم بينهم إن تزاحموا على الإمامة وإلا قَدِّمُوا من شاعوا . فإن اختلفوا ولم يرضوا بالقرعة قَدِّم من اختاره أكثرهم . فإن اختار أكثرهم غير الأحق بها أساعوا بدون إثم . وهذا كله إذا لم يكن بين القوم سلطان ، أو صاحب منزل اجتمعوا فيه ، أو صاحب وظيفه وإلا قَدِّم السلطان ، ثم صاحب البيت مطلقا ، ومثله الإمام الراتب في المسجد . وإذا وجد في البيت مالكة ومستأجره ، فالأحق بها المستأجر .

الشافعية - قالوا : يقدم ندبا في الإمامة الوالي بمحل ولايته ، ثم الإمام الراتب

ثم السلكن بحق إن كان أهلا لها . فإن لم يكن فيهم من ذكر قَدِّم الأفقه ، فالأقرا (=)

مبحث مكروهات الإمامة

تكره إمامة الفاسق (١) إلا إذا كان إماما لمثله (٢) والمتبدع إذا كانت بدعته غير مكفرة . ويكره تنزيها للإمام إطالة

= فالأزهدي ، فالأورع ، فالأقدم هجرة ، فالأحسن في الإسلام ، فالأفضل نسباً . فالأحسن سيرة ، فالأنظف ثوباً وبدناً وصنعاً ، فالأحسن صوتاً . فالأحسن صورة فالمتزوج . فإن تسالوا في كل ما ذكر ، أقرع بينهم . ويجوز للأحق بالإمامة أن يقدم غيره لها .

المالكية - قالوا : إذا اجتمع جماعة كل واحد منهم صالح للإمامة ، يندب تقديم السلطان أو نائبه ولو كان غيرهما أفقه وأفضل ، ثم الإمام الراتب في المسجد ، ورب المنزل ، ويقدم المستاجر له على الملك ، فإن كان رب المنزل امرأة كانت هي صاحبة الحق ، ويجب عليها أن تنيب عنها لأن إمامتها لاتصح ، ثم الأعلم بأحكام الصلاة ، ثم الأعلم بفن الحديث رواية وحفظاً ، ثم العدل على مجهول الحال ، ثم الأعلم بالقراءة ، ثم الزائد في العبادة ، ثم الأقدم إسلاماً ، ثم الأرقى نسباً ، ثم الأحسن في الخلق ، ثم الأحسن لباساً وهو لابس الجديد المباح . فإن تسالوا أهل رتبة قدم أورعهم ، وحرهم على عيدهم ، فإن استوا في كل شيء أقرع بينهم إلا إذا رضوا بتقديم أحدهم ، فإذا كان تزاحمهم بقصد العلو والكبر ، سقط حقهم جميعاً .

الحنابلة - قالوا : الأحق بالإمامة الأفقه الأجود قراءة ، ثم الفقيه الأجود قراءة ، ثم الأجود قراءة فقط وإن لم يكن فقيهاً إذا كان يعلم أحكام الصلاة ، ثم الحافظ لما يجب للصلاة الأفقه ، ثم الحافظ لما يجب لها الفقيه ، ثم الحافظ لما يجب العالم فقه صلاته ، ثم قارئ لا يعلم فقه صلاته . فإن استوا في عدم القراءة قدم الأعلم بأحكام الصلاة . فإن استوا في القراءة والفقه قدم أكبرهم سناً ، ثم الأشرف نسباً ، فالأقدم هجرة بنفسه - والسابق بالإسلام كالسابق بالهجرة - ثم الاتقى ، ثم الأورع ، فإن استوا فيما تقدم أقرع بينهم . وأحق الناس بالإمامة في البيت صاحبه إن كان صالحاً للإمامة ، وفي المسجد الإمام الراتب ولو عبد فيها وهذا إذا لم يحضر البيت أو المسجد ذو سلطان وإلا فهو الأحق .

(١) الحنابلة - قالوا : إمامة الفاسق ولو لمثله غير صحيحة إلا في صلاة الجمعة والعيد إذا تعذرت صلاتهما خلف غيره ، فتجوز إمامته للضرورة .

(٢) المالكية - قالوا : إمامة الفاسق مكروهة ولو لمثله .

الصلاة إلا إذا كان إمام قوم محصورين ورضوا بذلك فإنه لا يكره كما تقدّم (١) .
وللإمامة مكروهات أخرى مبينة في المذاهب (٢) .

(١) الحنفية - قالوا : يكره للإمام تحريما التطويل في الصلاة إلا إذا كان إمام قوم محصورين ورضوا بالتطويل ، لقوله ﷺ « من لم فليخفف » ، والمكروه تحريما إنما هو الزيادة عن الإتيان بالسنة .
(٤) الحنفية - قالوا : يكره تنزيها إمامة الأعمى إلا إذا كان أفضل القوم ، ومثله ولد الزنا ، وكذا تكره إمامة الجاهل سواء كان بدويا أو حضريا مع وجود العالم ، وتكره أيضا إمامة الأمرد الصبيح الوجه وإن كان أعلم القوم إن كان يخشى من إمامته الفتنة وإلا فلا ، وتكره إمعة السفه الذي لا يحسن التصرف ، والمفلوج ، والأبرص . الذي انتشر برصه ، والمجنون ، والمحبوب ، والأعرج الذي يقوم ببعض قدمه ، ومقطوع اليد . ويكره أيضا إمامة من يؤم الناس بأجر ، إلا إذا شرط الواقف له أجرا فلا تكره إمامته لأنه يأخذه كصديقة ومعونة . وتكره أيضا إمامة من خالف مذهب المقتدى في الفروع إن شك في كونه لايرعى الخلاف فيما يبطل الصلاة أو الوضوء . أما إذا لم يشك في ذلك بأن علم أنه يرعى الخلاف ، أو لم يعلم من أمره شيئا فلا يكره . ويكره أيضا ارتفاع مكان الإمام عن سائر المقتدين بقدر ذراع فاكتر . فإن كان أقل من ذلك فلا كراهة ، كما يكره أيضا ارتفاع المقتدين عن مكانه بمثل هذا القدر ، والكراهة في كلتا الحالتين مقيدة بما إذا لم يكن مع الإمام في موقفه أحد منهم ولو واحدا ، فإن كان معه واحد فاكتر ، فلا كراهة . وتكره إمامة من يكرهه الناس إذا كان ينفرهم من الصلاة خلفه لنقص فيه . ويكره تحريما جماعة النساء ولو في التراويح إلا في صلاة الجنازة ، فإن فعلن تقف المرأة وسطهن كما يصلي العراة . ويكره حضورهن الجماعة ولو الجمعة والعيد والوعظ بالليل . أما بالنهار فجائز إذا أمنت الفتنة . وكذا تكره إمامة الرجل لهن في بيت ليس معهن رجل غيره ، ولا محرم منه كزوجة وأخته .
الشافعية - قالوا : تكره إمامة من تغلب على الإمامة ولا يستحقها . ومن لا يتحرز عن النجاسة . ومن يحترف حرفة دينية كالْحجَّام . ومن يكرهه أكثر القوم لإمر مذموم كإكثار الضحك . ومن لا يعرف له أب ، وكذا ولد الزنا إلا لثله ، وإن يكون الاقتداء به في أول الصلاة . وتكره إمامة الأقلف ولو بلغا . كما تكره =

- إمامة الصبي ولو أفقه من البالغ ، وكذا الفاقء والواواء . ولا تتركه إمامة الأعمى . وتكره إمامة من كان يلحن لحنا لا يغير المعنى . وتكره أيضا إمامة من يخالف مذهب المقتدى في الفروع كالحنفى الذى يعتقد أن التسمية ليست فرضا . ويكره ارتفاع مكان الإمام عن مكان المأموم وعكسه من غير حاجة ، كان كان وضع المسجد يقتضى ذلك لا يكره الارتفاع حينئذ .

الحنابلة - قالوا : تتركه إمامة الأعمى ، والأصم ، والأغلف ولو بالغنا ، ومن كان مقطوع اليدين أو الرجلين أو إحداهما إذا أمكنه القيام وإلا فلا تصح إمامته إلا لمثله . وتكره إمامة مقطوع الأنف ، ومن يصرع أحيانا وتكره إمامة الفاقء والنمائم ، ومن لا يفسح ببعض الحروف ، ومن يلحن لحنا لا يغير المعنى كان يجر دال الحمد لله . ويكره أيضا ارتفاع مكان الإمام عن المأموم ذراعا فأكثر . أما المأموم ، فلا كراهة في ارتفاع مكانه . وتكره إمامة من يكرهه أكثر القوم بحق لخلل في دينه أو فضله ، ولا يكره الاقتداء به . وتكره إمامة الرجل للنساء ولو واحدة إن كن أجنيات ولم يكن معهن رجل .

المالكية - قالوا : تتركه إمامة البدوى - وهو ساكن البادية - للحضرى ساكن الحاضرة - ولو كان البدوى أكثر قراءة من الحضرى ، أو أشد إتقاناً للقراءة منه لما فيه من الجفاء والغلظة ، والإمام شافع ، فينبغى أن يكون ذا لين ورحمة . وكذا تتركه إمامة من يكرهه بعض الناس غير ذوى الفضل من الناس . وأما من يكرهه أكثر الناس أو ذوى الفضل فتحرم إمامته . ويكره أن يكون الخصى إماما راتبا ، وكذلك من يتكسر في كلامه كالنساء ، وولد الزنا . وأما إمامتهم من غير أن يكونوا مرتبين فلا تتركه ويكره أن يكون العبد إماما راتبا ، والكراهة في الخصى ومابعد . مخصوصة ، بالفرائض والسنن . وأما النواقل فلا يكره أن يكون واحد من هؤلاء إماما راتبا فيها . وتكره إمامة الأغلف وهو : الذى لم يختتن . ومجهول الحال الذى لا يدري هل هو عدل أو فاسق ، ومجهول النسب وهو الذى لا يعرف أبوه . ويكره اقتداء من بأسفل السفينة بمن في أعلاها لمثلا تدور السفينة فلا يتمكنون من ضبط أعمال الإمام . واقتداء من على جبل أبى قبيس بمن في المسجد الحرام ويكره صلاة رجل بين نساء أو امرأة بين رجال ، وصلاة الإمام بدون رداء يليقه على كتفيه إن كان في المسجد . وتنقل الإمام بحراجه ، وجلوس به على هيئته وهو في الصلاة . وأما إمامة الأعمى فهي جائزة ، ولكن البصير أفضل ، وكذلك يجوز علو المأموم على إمامه ولو كان المأموم بسطح المسجد وهذا في غير الجمعة أما صلاة الجمعة على سطح المسجد فباطلة كما تقدم . وأما علو الإمام على مأمومه ، فهو مكروه إلا أن يكون العلو بشئ يسير كالشبر والذراع =

مبحث كيف يقف المأموم مع إمامه

إذا كان مع الإمام رجل واحد أو صبي مميز قام ندبا (١) عن يمين الإمام مع تأخره قليلا ، فتركه مساواته ووقوفه عن يساره أو خلفه ، وإذا كان معه رجلان قاما خلفه ندبا ، وكذلك إذا كان خلفه رجل وصبي (٢) وإن كان معه رجل وامرأة قام الرجل عن يمينه والمرأة خلف الرجل ، ومثل الرجل في هذه الصورة الصبي وإذا اجتمع رجال وصبيان وخناثي وإناث قدم الرجال ، ثم الصبيان ، ثم الخناثي ، ثم الإناث .

وينبغي الإمام أن يقف وسط القوم ، فإن وقف عن يمينهم أو يسارهم فقد أساء بمخالفة السنة . وينبغي أن يقف أفضل القوم في الصف الأول حتى يكونوا متاهلين للإمامة عند سبق الحدث ونحوه . والصف الأول أفضل من الثاني : والثاني أفضل من الثالث وهكذا . وينبغي أيضا لمن يسد الفرج أن يكون أهلا للوقوف في الصف الذي به الفرجة ، فليس للمرأة أن تنتقل من مكانها المشروع لسد فرجة في صف لم يشرع لها الوقوف فيه . أما الصبيان فإنهم في مرتبة

= أو كان لضرورة كتعليم الناس كيفية الصلاة فيجوز . ويكره اقتداء البالغ بالصبي في النقل . ويكره اقتداء المسافر بالمقيم وبالعكس إلا أن الكراهة في الأول أكد .

(١) الحنابلة - قالوا : إذا صلى المقتدى الواحد خلف الإمام أو على يساره ركعة كاملة لم تصح صلاته .

(٢) الحنابلة - قالوا : في هذه الحالة يجب أن يكون الرجل عن يمين الإمام أيضا ، وللصبي أن يصلي عن يمينه أو يساره لأخلفه .
الحنفية - قالوا : لا تتركه المسلاة .

الرجال إذا كان الصف ناقصا ، فيندب أن يكملوه إذا لم يوجد من يكمله من الرجال (١) .

وينبغي للقوم إذا قاموا إلى الصلاة أن يتراسوا ، ويسدوا الفرج ، ويسدوا بين مناكبهم في الصفوف ، فإذا جاء أحد للصلاة فوجد الإمام راكعا ، أو وجد فرجة بعد أن كبر تكبيرة الإحرام ففى مايفعله في هاتين الحالتين تفصيل المذاهب (٢) .

(١) الحنفية - قالوا . إذا لم يكن في القوم غير صبي واحد دخل في صف الرجال فإن تعدد الصبيان جعلوا صفا وحدهم خلف الرجال . ولا تكمل بهم صفوف الرجال .

(٢) الحنفية - قالوا : إذا جاء إلى الصلاة أحد فوجد الإمام راكعا فإن كان في الصف الأخير فرجة ، فلا يكبر للإحرام خارج الصف ، بل يحرم فيه ولو فاتته الركعة ، ويكره له أن يحرم خارج الصف إما إذا لم يكن في الصف الأخير فرجة فإن كان في غيره من الصفوف الأخرى فرج لا يكبر خارجها أيضا ، وإن لم يكن بها فرج ، كبر خلف الصفوف ، وله أن يجذب إليه - بدون عمل كثير مفسد للصلاة - واحدا ممن امامه في الصف ليكون له صفا جديدا . بأن صلى وحده خلف الصفوف كره . وأما إذا دخل المقتدى في الصلاة ، ثم رأى فرجة في الصفوف التي امامه مما يلي المحراب ، فيندب له أن يمشى لئلا يفسد هذه الفرجة بمقدار صف واحد فإذا كان المقتدى المذكور في الصف الثاني ، ورأى الفرجة في الصف الأول ، جاز له الانتقال إليه . أما إذا كان في الثالث والفرجة في الأول ، فلا يمشى إليها ، ولا يسدّها فإن فعل ذلك بطلت صلاته لأنه عمل كثير .

الحنابلة - قالوا : إذا جاء إلى الصلاة فوجد الإمام راكعا ، وكان في الصف الأخير فرجة ، جاز له أن يكبر خارج الصف محافظة على الركعة ، وإن يمشى إلى الفرجة فيسدّها وهو راكع ، أو بعد رفعه من الركوع إذا لم يسجد الإمام ، فإن لم يدخل في الصف قبل سجود الإمام ، ولم يجد واحدا يكون معه صفا جديدا ، بطلت صلاته . أما إذا كبر خلف الصف لا لخوف فوت الركعة ، ولم يدخل في الصف إلا بعد الرفع من الركوع ، فإن صلاته تبطل . وإذا أحرم المقتدى ثم وجد فرجة في الصف الذي امامه ندب له أن يمشى لئلا يفسدّها إن لم يؤد ذلك إلى عمل كثير عرفا . وإلا بطلت صلاته أما إذا جاء ليصلى مع الجماعة فلم يجد فرجة في الصف ولا يمكنه أن يقف عن يمين الإمام ، فيجب عليه أن ينه رجلا من الصف يقف =

= معه خلف الصف بكلام أو بنحنية ، ويكره له أن ينبيه بجذبه ولو كان عبده أو ابنه ، فإن صلى ركعة كاملة خلف الصف وحده بطلت صلاته .

الملكية - قالوا : إذا جاء المأموم فوجد الإمام في الصلاة ، فإن ظن أنه يدرك الركعة إذا أدخل الصف معه حتى يصل إلى الصف ، أخر الإحرام ندبا حتى يصل إليه ، وإن ظن أن الركعة تفوته إذا أخر الإحرام حتى يصل إلى الصف ، نذب له الإحرام خارجه إن ظن أنه يدرك الصف قبل رفع الإمام رأسه من الركوع لو مشى إليه بعد الدخول في الصلاة ، وإن لم يظن ذلك أخر الإحرام حتى يدخل في الصف ولو فاتته الركعة إلا إذا كان الإمام في الركعة الأخيرة ، فإنه يحرم خارج الصف للمحافظة على إدراك الجماعة . وإذا مشى في الصلاة لسد الفرجة ، فإنه يرخص له في المشى مقدار صفيين سوى الذي خرج منه ، والذي دخل فيه ، فإذا تعددت الفرجة مشى للآل من جهة المحراب حيث كانت المسافة لاتزيد على ملائير ، وإذا مشى إلى الصف ، فإنه يمشى راکعاً في الركعة الأولى ، أو قلما في الركعة الثانية ، ولا يمشى وهو جالس أو ساجد أو رافع من الركوع ، فإن فعل ذلك كره ولا تبطل على المعتمد وإذا جاء المأموم ، ولم يجد في الصف فرجة . فإنه يحرم خارجه ويكره له أن يجذب أحدا من الصف ليقلب معه ، ولو جذب أحدا كره له أن يوافقه .

الشافعية - قالوا : إذا جاء المأموم فوجد الإمام راکعاً في الصف فرجة ، نذب له أن يؤخر الدخول معه حتى يصل إلى الصف ، ولو فاتته الركعة . وأما إذا دخل في الصلاة ، ثم وجد بعد ذلك فرجة في صف من الصفوف ، جازله أن يخترق الصفوف حتى يصل إلى الفرجة ، بشرط أن لا يمشى ثلاث خطوات متوالية ، ويشترط أن يكون مثبته في حال قيامه ، وإلا بطلت صلاته . وإنما يمشى في الصلاة لسد الفرجة إذا كانت موجودة قبل دخوله في الصلاة ، أما إذا حدثت الفرجة بعد دخوله في الصلاة ، فليس له أن يخترق الصفوف ، وأما إذا جاء إلى الصلاة ولم يجد فرجة في الصف ، فإنه يحرم خارجه ، ويسن له بعد إحرامه أن يجذب في حال قيامه رجلا من الأحرار يرجو أن يوافقه في القيام معه ، بشرط أن يكون الصف المجذوب منه أكثر من اثنين ، وإلا فلا يسن الجذب .



مبحث إعادة الصلاة جماعة

أما إعادة الصلاة بجماعة بعد أن أداها ففيه تفصيل
المذاهب (١).

(١) الشافعية - قالوا : تسن إعادة الصلاة في الوقت مطلقا سواء صلى الأولى منفردا أو بجماعة . بشرط أن تكون الصلاة الثانية كلها في جماعة . وإن ينوي إعادة الصلاة المفروضة . وإن تقع الثانية في الوقت ولو ركعة فيه على الراجح . وأن يعيدها الإمام مع من يرى جواز إعادتها أو ندبها . وإن تكون الأولى مكتوبة أو نفلا تسن فيه الجماعة . وإن تعد مرة واحدة على الراجح . وإن تكون غير صلاة الجنائز . وإن تكون الثانية صحيحة وإن لم تكن عن القضاء . وإن لا ينفرد وقت الإحرام بالصلاة الثانية عن الصف مع إمكان دخوله فيه ، فإن انفرد ، فلا تصح الإعادة . أما إذا انفرد بعد إحرامه فإنها تصح . وإن تكون الصلاة الثانية من قيلم . وإن تكون الجماعة مطلوبة في حق من يعيدها فإن كان عاريا فلا يعيدها في غير ظلام ، فإن فقد شروط من هذه الشروط لم تصح الإعادة . الحنابلة - قالوا : يسن لمن صلى الفرض منفردا أو في جماعة أن يعيد الصلاة في جماعة إذا أقيمت الجماعة وهو في المسجد ، سواء كان وقت الإعادة وقت نهى أولا ، وسواء كان الذي يعيد معه هو الإمام الراتب أو غيره . أما إذا دخل المسجد فوجد الجماعة مقامة ، فإن كان الوقت وقت نهى حرمت عليه الإعادة ولم تصح . سواء قصد بدخوله المسجد لتحصيل الجماعة أولا . أما إذا لم يكن الوقت وقت نهى وقصد المسجد للإعادة ، فلا تسن له الإعادة ، وإن لم يقصد ذلك كانت الإعادة مسنونة ، وهذا كله في غير المغرب . أما المغرب فلا تسن إعادته مطلقا . ومن أعاد الصلاة لفرضه الأولى ، والثانية نكلا فينوبها بمعدة أو نكلا .

المالكية - قالوا : من أدى الصلاة وحده أو صلاها إماما لصبي يندب له أن يعيدها مادام الوقت باقيا في جماعة أخرى منعقدة بدونه ، بأن تكون مركبة من اثنين سواء ، ولا يعيدها مع واحد ، إلا أن يكون إماما راتبا فيعيد معه ، ويستثنى من الصلاة التي تعد المغرب والعشاء بعد الوتر ، فتحرم إعادتهما لتحصيل فضل الجماعة . ويستثنى أيضا من صلى منفردا بأحد المساجد الثلاثة ، وهي : مسجد مكة والمدينة وبيت المقدس ، فلا يندب له إعادتها جماعة خارجها ، ويندب إعادتها جماعة فيها . وإذا أعاد المصل منفردا صلاته لتحصيل فضل =

مبحث تكرار الجماعة في المسجد الواحد

يكراه تكرار الجماعة في المسجد الواحد ، بأن يصلى فيه جماعة بعد أخرى ، وفيه تفصيل في المذاهب (١) .

= الجماعة تعين أن يكون مأموما ، ولا يصح أن يكون إماما لمن لم يصل هذه الصلاة كما تقدم ، وينبى العبد الفرض مفوضا الأمر لله تعالى في قبول أى الصلاتين ، فإذا نوى النفل بالصلاة المعادة ، ثم تبين بطلان الأولى فلا تجزئه الثانية ، وإما من أدى الصلاة في جماعة فيكره له صلاتها في جماعة مرة أخرى ، إلا إذا كانت الجماعة الأولى خارج المساجد الثلاثة ، ثم دخل أحدها فيندب له إعادتها به جماعة لا فرادى .

الحنفية - قلوا : إذا صلى منفردا ثم أعاد صلاته مع إمام جماعة جاز له ذلك وكانت صلاته الثانية نفلا ، وإنما تجوز إذا كان إمامه يصلى فرضا لانفلا لأن صلاة النافلة خلف الفرض غير مكروهة ، وإنما المكروه صلاة نفل خلف نفل إذا كانت الجماعة أكثر من ثلاثة كما تقدم ، فإن صلوا جماعة ثم أعادوا الصلاة ثانيا بجماعتهم كره إن كانوا أكثر من ثلاثة ، وإلا فلا يكره إذا أعادوها بدون أذان ، فإن أعادوها بأذان كرهت مطلقا . ومتى علم أن الصلاة الثانية تكون نفلا أعطيت حكم صلاة النافلة في الأوقات المكروهة ، فلا تجوز إعادة صلاة العصر لأن النفل ممنوع بعد العصر وإذا شرع في صلاته منفردا ، أو كانت الصلاة أداء لا قضاء ولا مندورة ولا نافلة ثم أقيمت بجماعة ، فيستحب له أن يقطعها واقفا بتسليمه واحدة ليذكر فضل الجماعة وهذا إذا لم يسجد . أما إعادة الصلاة لخلل فيها كترك واجب ونحوه ، فسيأتى بيانه في قضاء الفوائت .

(١) الحنفية - قلوا : لا يكره تكرار الجماعة في مسجد الطريق ، وهى مائس لها إمام وجماعة معينون . أما مسجد المحلة وهى مالها إمام وجماعة معينون فلا يكره تكرار الجماعة فيها أيضا إن كانت على غير الهيئة الأولى ، فلو صليت الأولى في المحراب والثانية صليت بعد ذلك بعيدا عنه فلا يكره ، وإلا كره تحريما ، كما لا يكره مطلقا تكرار الجماعة في مسجد المحلة بلا أذان وإقامة .

الحنابلة - قلوا : إذا كان الإمام الراتب يصلى بجماعة فيحرم على غيره أن يصلى بجماعة أخرى وقت صلاته . كما يحرم أن تقوم جماعة قبل صلاة الإمام الراتب ، بل لا تصح صلاة جماعة غير الإمام الراتب في كلتا الحالتين . ومحل ذلك إذا كان بغير إذن الإمام الراتب ، أما إذا كان بإذنه فلا يحرم ، كما لا يحرم صلاة =

= غيره إذا تأخر الإمام الراتب لعذر ، أو ظن عدم حضوره ، أو ظن حضوره ، ولكن كان الإمام لا يكره أن يصل في غيره في حال غيبته ، ففي هذه الأحوال لا يكره إمامة غيره ، وأما إمامة غير الراتب بعد إتمام صلاته فمأخوذة من غير كراهة ، إلا في المسجد الحرام والمسجد النبوي فإن إعادة الجماعة فيهما مكروه ، إلا لعذر كمن نام عن صلاة الإمام الراتب بالحرمين فله أن يصل جماعة بعد ذلك بلا كراهة ، ويكره للإمام أن يؤم بالنفس مرتين في صلاة واحدة ، بأن ينوي بالثانية فائتة ، وبالأولى فرض الوقت مثلاً .

الشافعية - قالوا : يكره إمامة الجماعة في مسجد بغير إذن إمامه الراتب مطلقاً قبله أو بعده أو معه إلا إذا كان المسجد مطروفاً أو ليس له إمام راتب أو له وضاع المسجد عن الجميع أو خيف خروج الوقت ، وإلا فلا كراهة .

المالكية - قالوا : يكره تكرار الجماعة مرة أخرى بعد صلاة الإمام الراتب في كل مسجد ، أو موضع جرت العادة بالجماع للنفس للصلاة فيه وله إمام راتب ولو أن

الإمام في ذلك ، كذلك يكره إمامة الجماعة قبل الإمام الراتب إذا صلى في وقته المعتاد له ، وإلا فلا كراهة . وأما إمامة جماعة مع جماعة الإمام الراتب فهي محرمة . والقاعدة عندهم ، أنه متى أقيمت الصلاة للإمام الراتب فلا يجوز أن تصل صلاة أخرى فرضاً أو نفلاً لا جماعة ولا فرادى ، ويتعين على من في المسجد الدخول مع الإمام إذا كان لم يصل هذه الصلاة المقامة أو صلاها منفرداً . إما إذا كان قد صلاها جماعة فيتعين عليه الخروج من المسجد لئلا يطعن على الإمام . وإذا كان على من بالمسجد فرض غير الفرض الذي يريد الإمام أن يصليه ، كان كمن عليه الظهر وأقيمت صلاة العصر للراتب ، فإنه يتابع الإمام في الصورة فقط ، وينوي الظهر وهو منفرد فيها ، وعليه أن يحافظ على ما يجب على المنفرد ، وإذا وجد بمسجد أئمة متعددين مرتبون فإن صلوا في وقت واحد حرم لما فيه من (التشويش) وإذا ترتبوا بأن يصلي أحدهم فإذا انتهى صلى الآخر وهكذا ، فهو مكروه على الراجح : وأما المساجد أو المواضع التي ليس لها إمام راتب فلا يكره تكرار الجماعة فيها بأن يصل جماعة جماعة ، ثم يحضر آخرون فيصلون جماعة وهكذا .



مبحث ما تدرك به الجماعة

تدرك الجماعة إذا شارك المأموم إمامه في جزء من صلاته ، ولو آخر القعدة الأخيرة قبل السلام (١) فلو كَبَّرَ قبل سلام إمامه فقد أدرك الجماعة ولو لم يقعد معه ، ولا فرق في إدراك فضل الجماعة بين أن تكون في المسجد أو في البيت ؛ ولكنها في المسجد أفضل إلا للنساء .

مبحث أحوال المقتدى

المقتدى : إما أن يدرك مع الإمام جميع الركعات ، وإما أن يفوته شيء منها بعد الدخول فيها معه ، بأن يدخل مع الإمام

(١) الشافعية - قالوا : يستثنى من ذلك صلاة الجمعة ، فإن جماعتها لا تدرك إلا بإدراك ركعة كاملة مع الإمام .

الملكية - قالوا تدرك الجماعة ويحصل فضلها الوارد في الحديث السابق بإدراك ركعة كاملة مع الإمام ، بأن ينحني المأموم في الركوع قبل أن يرفع الإمام رأسه منه وإن لم يطمئن في الركوع إلا بعد رفع الإمام ، ثم يدرك السجدةين أيضا مع الإمام ، ومتى أدرك الركعة على هذا النحو حصل له الفضل وثبتت له أحكام الاقتداء ، فلا يصح أن يكون إماما في هذه الصلاة ، ولا يعيدها في جماعة أخرى ، ويلزمه أن يسجد لسهو الإمام قبلها كان أو بعديا ويسلم على الإمام وعلى من على يساره وغير ذلك من أحكام المأموم ، أما إذا دخل مع الإمام بعد الرفع من الركوع ، أو أدرك الركوع معه ولم يتمكن من السجود معه لعذر كزحمة ونحوها مما تقدم ، فلا يحصل له فضل الجماعة ، ولا يثبت له أحكام الاقتداء . فيصح أن يكون إماما في هذه الصلاة .

ويستحب أن يعيدها في جماعة أخرى لإدراك فضل الجماعة ، ولا يسلم على الإمام ولا على المأموم الذي على يساره ونحو ذلك ، وإنما قالوا : إن الفضل الوارد في الحديث هو الذي يتوقف على إدراك ركعة كاملة لأن مطلق الأجر لا يتوقف على ذلك ؛ فمن أدرك التشهد فقط مع الإمام لا يحرم من الثواب والأجر ، وإن كان لا يحصل له الفضل الوارد في قوله عليه السلام : «صلاة الجماعة أفضل من صلاة أحدكم وحده بسبع وعشرين درجة» ، وهذا هو الحديث السابق .

ثم يفوته بعض الركعات أو كلها لعذر كزحمة وغفلة ونحوهما .
وإما أن يفوته شيء منها قبل الدخول فيها مع الإمام . أما
الأول فظاهر لأن صلاته مع الإمام تامة . وأما الثاني ،
والثالث ففي إحكامهما تفصيل المذاهب (١) .

(١) الحنفية - قالوا : إن الأول يسمى مدركا ، والثاني لاحقا ، والثالث
مسبقا . فالدرك : هو الذى يصل الركعات كلها مع الإمام . واللاحق : هو من
دخل الصلاة مع الإمام . ثم فاته كل الركعات ، أو بعضها لعذر كزحمة .
والمسبق : هو من سبقه إمامه بكل الركعات أو بعضها ، وحكم اللاحق كحكم
المؤتم حقيقة فيما فاته ، فلا تنقطع تبعيته للإمام ، فلا يقرأ في قضاء ما فاته من
الركعات ، ولا يسجد للسهو فيما يسهو فيه حال قضائه لأنه لا سجود على
الماموم فيما يسهو فيه خلف إمامه ، ولا يتغير فرضه أربعا بنية الإقامة إن كان
مسافرا ، وكيفية قضاء ما فاته أن يقضيه في أثناء صلاة الإمام ، ثم يتابعه فيما
بقي إن أدركه ، فإن لم يدركه مضى في صلاته إلى النهاية ، ولا يقرأ شيئا في قيامه
حال القضاء لأنه معتبر خلف الإمام ، وإذا كان على الإمام سجود سهو فلا يأتى
به اللاحق إلا بعد قضاء ما فاته . وقد يكون اللاحق مسبقا بأن يدخل مع الإمام
في الركعة الثانية ثم تفوته ركعة أو أكثر ، وهو خلف الإمام ، وفي هذه الحالة
يقضى ما سبق به بعد أن يفرغ من قضاء ما فاته بعد دخوله مع الإمام ، وعليه
القراءة في قضاء ما سبق به . فاللاحق إذا كان مسبقا عليه أن يقضى ما فاته بعد
دخوله في الصلاة بدون قراءة ، ثم يتابع الإمام فيما بقي من الصلاة إن أدركه
فيها ، ثم يقضى ما سبق به بقراءة ، فإن كان على الإمام سجود سهو في هذه
الحالة أتى به بعد قضاء ما سبق به ، فإن قضى ما سبق به قبل أن يقضى ما فاته
صحت صلاته مع الإثم لترك الترتيب المشروع . أما المسبوق ، فله أحكام كثيرة
منها : أنه إن أدرك الإمام في ركعة سرية أتى بالثناء بعد تكبيرة الإحرام ، وإن
أدركه في صلاة ركعة جهرية لا يأتى به على الصحيح مع الإمام ، وإنما يأتى به
عند قضاء ما فاته ، وحينئذ يتعوذ ويسلم للقراءة المنفرد ، فإن أدرك الإمام
وهو راکع أو ساجد تحرى فإن غلب على ظنه أنه لو أتى بالثناء أدركه في جزء من
ركوعه أو سجوده أتى به وإلا فلا ، وإن أدركه في القعود لا يأتى بالثناء ، بل
يكبر ويقعد معه مباشرة . ومنها : أنه يكره تحريما أن يقوم المسبوق لقضاء ما
فاته قبل سلام إمامه ، إذا قعد قدر التشهد إلا في مواضع :

= الأول : إذا خالف المسبوق الممسح زوال مدته إذا انتظر سلام الإمام .
الثاني : إذا خالف خروج الوقت ، وكان صاحب عذر لأنه إذا انتظره في هذه الحالة ينتقض وضوؤه .

الثالث : إذا خالف في الجمعة دخول وقت العصر إذا انتظر سلام الإمام .
الرابع : إذا خالف المسبوق دخول وقت العصر في العيدين ، أو خالف طلوع شمس إذا انتظر سلام الإمام .

الخامس : إذا خالف المسبوق أن يسبقه الحدث .

السادس : إذا خالف أن يمرّ الناس بين يديه إذا انتظر سلام الإمام . فهذه المواضع كلها يقوم فيها المسبوق قبل أن يسلم إمامه ، ويقضى ما فاتته ، متى كان الإمام قد قعد قدر التشهد . أما إذا قلم قبل أن يتم الإمام القعود بقدر التشهد ، فإن صلاة المسبوق تبطل : وكما أن المسبوق لا تجب عليه متابعة إمامه في السلام عند وجود عذر من هذه الأعذار ، فكذلك المدرك لا تجب عليه المتابعة عند وجود ذلك العذر ، فإن لم يوجد عذر ، وجب على المأموم أن يتابع إمامه في السلام إن كان قد أتم التشهد ، فإن سلم إمامه قبل ذلك لا يسلم معه ، بل يتم تشهده ثم يسلم ، فإذا أتم المأموم تشهده قبل إمامه ثم سلم قبله صحت صلاته مع الكراهة ، إن كان بغير عذر من تلك الأعذار . والافضل في المتابعة في السلام أن يسلم المأموم مع إمامه لا قبله ولا بعده ، فإن سلم قبله كان الحكم ما تقدم ، وإن سلم بعده فقد ترك الافضل ، وكذلك المتابعة في تكبيرة الإحرام فإن المقارنة فيها الفضل . أما إن كبر قبله فلا تصح صلاته ، وإن كبر بعده فقد فاتته إدراك وقت فضيلة تكبيرة الإحرام .

ومنها : أن يقضى أول صلاته بالنسبة للقراءة ، وآخرها بالنسبة للتشهد ، فلو أدرك ركعة من المغرب قضى ركعتين ، وقرأ في كل واحدة منهما الفاتحة وسورة لأن الركعتين اللتين يقضيهما هما : الأولى ، والثانية بالنسبة للقراءة ، ويقعد على رأس الأولى منهما ويتشهد ، لأنها الثانية بالنسبة له ، فيكون قد صلى المغرب في هذه الحالة بثلاث قعدات . ولو أدرك ركعة من العصر مثلاً قضى ركعة يقرأ فيها الفاتحة والسورة ويتشهد ، ثم يقضى ركعة أخرى يقرأ فيها الفاتحة والسورة ولا يتشهد ، ثم يقوم لقضاء الأخيرة ، وهو مخير في القراءة فيها وعدمها والقراءة الفضل . ولو أدرك ركعتين من العصر مثلاً قضى ركعتين يقرأ فيهما الفاتحة والسورة ويتشهد ، فلو ترك القراءة في أحدهما بطلت صلاته .

ومنها : أنه في حكم المنفرد فيما يقضيه إلا في مواضع أربع : أحدها : أنه لا يجوز له أن يقتدى بمسبوق مثله ، ولا أن يقتدى به غيره ، فلو اقتدى مسبوق =

= بمسبوق فسدت صلاة المقتدى دون الإمام ، ولو اقتدى هو بغيره بطلت صلاته .
 ثانيها : إنه لو كبر ناوليا لاستثنى صلاة جديدة من أولها ، وقطع الصلاة الأولى
 تصح بخلاف المنفرد . ثالثها : أنه لو سها الإمام قبل أن يدخل المسبوق معه في
 الصلاة ، ثم قام لقضاء ماقلته فرأى الإمام يسجد للسهو ، فإنه يجب عليه أن
 يعود ويسجد معه لذلك مالم يقيد الركعة التي قام لقضائها بسجدة ، فلو لم يعد
 حتى أتم الإمام سجود السهو مضى في صلاته وسجد للسهو بعد فراغه منها ،
 بخلاف المنفرد فإنه لا يلزم بسهو غيره . رابعها : أن يتذكر الإمام سجدة تلاوة
 فيعود إلى قضائها وقد قام المأموم لقضاء مسبق به ، فإنه في هذه الحالة يجب
 على المأموم أن يعود إلى متابعة إمامه في قضاء سجدة التلاوة ، لأن المتابعة في
 هذه الحالة فرض فإن عود الإمام إلى قضاء سجدة التلاوة رفع للفتنة الأخيرة
 فصارت إعادتها فرضا والمتابعة فيها فرض ، فلو لم يتابعه بطلت صلاته وهذا
 إذا لم يقيد المسبوق ما قام له بسجدة فإن قيده بسجدة فسدت صلاته ، سواء
 عاد إلى متابعة إمامه أو لم يعد ، وكذا الحكم فيما إذا ترك الإمام سجدة صلبيه .
 أما إذا لم يعد الإمام إلى سجود التلاوة فإن صلاته وصلاة المسبوق صحيحة .
 المالكية - قالوا : إن أدرك المأموم جميع الصلاة مع الإمام فأمره ظاهر ، وذلك
 أن صلاته تامة متى حافظ على أركانها المطلوبة منه ، وهو مع الإمام ولا قضاء
 عليه بعد سلام إمامه لأنه لم يفته شيء من الصلاة ، وإن فاتته ركعة أو أكثر قبل
 الدخول مع الإمام فهو مسبوق ، وحكمه أنه يجب عليه أن يقضى بعد سلام الإمام
 ماقلته من الصلاة ، إلا أنه يكون بالنسبة للقول قاضيا وبالنسبة للفعل بائنا .
 ومعنى كونه قاضيا : أن يجعل ماقلته أول صلاته ، فيأتي به على الهيئة التي
 فات عليها بالنسبة للقراءة فيأتي بالفتحة وسورة أو بالفتحة فقط سرا أو جهرا
 على حسب ماقلته ، ومعنى كونه بائنا : أن يجعل ما أدركه أول صلاته ، وماقلته
 آخر صلاته ، ولا يوضح ذلك نقول : دخل المأموم مع الإمام في الركعة الرابعة من
 العشاء ، وفاتته ثلاث ركعات قبل الدخول . فإذا سلم الإمام يقوم المأموم فيأتي
 بركعة يقرأ فيها بالفتحة وسورة جهرا ، لأنها أولى صلاته بالنسبة للقراءة ، ثم
 يجلس على رأسها للتشهد لأنها ثانية له بالنسبة للجلوس . ثم يقوم بعد التشهد
 فيأتي بركعة بالفتحة وسورة جهرا ، لأنها ثانية له بالنسبة للقراءة . ولا يجلس
 للتشهد على رأسها ، لأنها ثالثة له بالنسبة للجلوس . ثم يقوم فيأتي بركعة يقرأ
 فيها بالفتحة فقط سرا ، لأنها ثالثة له بالنسبة للقراءة ، ويجلس على رأسها
 للتشهد لأنها رابعة له بالنسبة للأفعال ثم يسلم . ومن القول الذى يكون قاضيا
 فيه القنوت ، فإذا دخل معه الإمام في ثانية الصبح يقنت فيها نعبا لإمامه فإذا =

= سلم الإمام قام بركعة القضاء ، ولا يقنت فيها لأنها أولا بالنسبة للقنوت ولا قنوت في أولى الصباح . فالقول الذي يكون قاضيا فيه هو القراءة والقنوت . ثم إذا ترتب على الإمام سجود سهو ، فإن كان قبلها سجدة مع الإمام قبل قيامه للقضاء ، وإن كان بعدها أخره حتى يفرغ من قضاء ما عليه . والمسبوق يقوم بالقضاء بتكبير إن أدرك مع الإمام ركعتين ، أو أدرك أقل من ركعة ، وإلا فلا يكبر حال القيام بل يقوم ساكتا . وإما إذا فات المأموم شيء من الصلاة بعد الدخول مع الإمام لعذر كزحمة أو نعلس لا ينقض الوضوء فله ثلاث أحوال : الأولى : أن يفوته ركوع أو رفع منه . الثانية : أن تفوته سجدة أو السجدة . الثالثة : أن تفوته ركعة أو أكثر . فالحالة الأولى : أنه إذا فات المأموم الركوع أو الرفع منه مع الإمام . فإما أن يكون ذلك في الركعة الأولى ، أو غيره . فإن كان في الركعة الأولى تبع الإمام فيما هو فيه من الصلاة وألقى هذه الركعة لعدم انسحاب المأمومية عليه بفوات الركوع مع الإمام ، ولعدم عقد الركعة مع الإمام في حالة فوات الرفع معه بناء على أن عقد الركوع برفع الرأس منه مع الإمام ، وعليه أن يقضى ركعة بعد سلام الإمام بدل الركعة التي ألقاها . وإن كان ذلك الفوات في غير الركعة الأولى ، فإن ظن أنه لو ركع أو رفع يمكنه أن يسجد مع الإمام ولو سجدة واحدة فعل ما قلته ليدرك الإمام . ثم إن تحقق ظنه فالأمر واضح . وإن تخلف ظنه كان كأن بمجرد ركوعه رفع الإمام رأسه من السجدة الثانية ، فإنه يلغى ما فعله ويتبع الإمام فيما هو فيه ويقضى ركعة بعد سلامه . وإن لم يظن إدراك شيء من السجود مع الإمام ألقى هذه الركعة وقضى ركعة بعد سلام الإمام . فإن خالف ما أمر به وأتى بما فاتته فإن أدرك مع الإمام شيئا من السجود صححت صلاته وحسبت له الركعة ، وإلا بطلت لمخالفة ما أمر به مع قضاء ما فاتته في صلب إمامه . الحالة الثانية : أن يفوته سجدة أو سجدتان ، وحكم ذلك : أن المأموم إما أن يظن أن يدرك الإمام قبل رفع رأسه من ركوع الركعة التالية ، أولا . ففي الحالة الأولى : يفعل ما قلته ويلحق الإمام وتحسب له الركعة . وفي الحالة الثانية : يلغى الركعة ويتبع الإمام فيما هو فيه ، ويأتي بركعة بعد سلام الإمام ، ولا سجود عليه بعد السلام لزيادة الركعة التي ألقاها لأن الإمام يحمل مثل ذلك عنه . الحالة الثالثة : أن تفوته ركعة أو أكثر بعد الدخول مع الإمام ، وحكم ذلك أنه يقضى ما فاتته بعد سلام الإمام على نحو ما قلته بالنسبة للقراءة والقنوت ، ويكون بانيا في الأفعال على ما تقدم .

وقد يفوت المأموم جزء من الصلاة قبل الدخول مع الإمام ، ثم يفوته ركعة أيضا أو أكثر بعد الدخول لزحمة ونحوها . مثال ذلك : أن يدخل المأموم مع =

= الإمام في الركعة الثانية من الرباعية ، فيدرك معه الثانية والثالثة وتفتوته الرابعة فقد فلتته الآن ركعتان ، إحداها قبل الدخول مع الإمام والثانية بعد الدخول معه ، وحكم ذلك : أنه يقدم في القضاء الركعة الثانية التي هي رابعة الإمام فيأتي بها بالفاتحة فقط سرا ، ولو كانت الصلاة جهرية ثم يجلس عليها لأنها أخيرة الإمام ، ثم يقوم فيأتي بركعة بدل الأولى ويقرا فيها بالفاتحة وسورة لأنها أولى ، ويجهر إن كانت الصلاة جهرية ، ويجلس عليها لأنها أخيرة هو ، ثم يسلم .

الحنابلية - قالوا : من اقتدى بالإمام من أول الصلاة أو بعد ركعة فأكثر ، وفلته شيء منها في الحاليتين فهو مسبوق . فمن دخل مع إمامه من أول صلاته ، وتخلّف عنه بركن بعذر كغفلة أو نوم لا ينقض الوضوء وجب عليه أن يأتي بما فلتته متى زال عذره إذا لم يخش فوت الركعة التالية بعدم إدراك ركوعها مع الإمام ، وصارت الركعة معتدا بها ، فإن خشي فوت الركعة التالية مع الإمام ، عند ذلك وجب عليه متابعة إمامه ولغت الركعة ، ووجب عليه قضاؤها بعد سلام الإمام على صفتها . وإن تخلّف عن إمامه بركعة فأكثر لعذر من الأعذار السابقة تابعه ، وقضى ما تخلّف به عن إمامه بعد فراغه على صفتها ، ومعنى قضاء ما فلتته على صفتها : أنه لو كان ما فلتته الركعة الأولى ، أتى عند قضائها بما يطلب فعله فيها : من استفتاح وتعوذ وقراءة سورة بعد الفاتحة . وإن كانت الثانية قرا سورة بعد الفاتحة . وإن كانت الثالثة ، أو الرابعة قرا الفاتحة فقط . وإن دخل مع إمامه وأدرك ركوع الأولى ، ثم تخلّف عن السجود معه لعذر وزال عذره بعد رفع إمامه من ركوع الثانية تابع إمامه في سجود الثانية . وتمت له بذلك ركعة ملققة من ركوع الأولى وسجود الثانية ، ويقضى ما فلتته بعد سلام إمامه على صفتها كما تقدم ، وهذا كله إذا كان المقتدى قد دخل مع إمامه من أول صلاته . أما إذا دخل معه بعد ركعة فأكثر فيجب عليه قضاء ما فلتته بعد فراغ إمامه من الصلاة ، ويكون ما يقضيه أول صلاته وما أداه مع إمامه آخر صلاته ، فمن أدرك الإمام في الظهر في الركعة الثالثة وجب عليه قضاء الركعتين بعد فراغ إمامه ، فيستفتح ويتعوذ ويقرا الفاتحة وسورة في أولاهما . ويقرا الفاتحة وسورة في الثانية لما علمت ، ويخير في الجهر إن كانت الصلاة جهرية غير جمعة فإنه لا يجهر فيها . ويجب على المسبوق أن لا يقوم للقضاء قبل تسليم الإمام الثانية ، فإن قام فيها بلا عذر يبيح المغارقة وجب عليه أن يعود ليقيم بعدها ، وإلا انتقلت صلاته نفلا ، ووجب عليه إعادة الغرض الذي صلاة مع الإمام . وإنما يكون ما يقضيه المسبوق أول صلاته فيما عدا التشهد . أما التشهد فإنه -

= إذا أدرك في ركعة من رباعية . أو من المغرب فإنه يتشهد بعد قضاء ركعة أخرى مثلاً يغير هيئة الصلاة . وينبغي للمسبوق أن يتورك في تشهد إمامه الأخير إذا كانت الصلاة مغرباً ، أو رباعية تبعاً لإمامه . وإذا سلم المسبوق مع إمامه سهواً وجب عليه أن يسجد للسهو في آخر صلاته ، وكذا يسجد للسهو إن سها فيما يصلي مع الإمام ، وفيما انفرد بخصته ، ولو شارك الإمام في سجوده للسهو . وإذا سها الإمام ولم يسجد للسهو وجب على المسبوق سجود السهو بعد قضاء مصلاته ، ويعتبر المسبوق مدركاً للجماعة ، متى أدرك تكبيرة الإحرام قبل سلام الإمام التسليم الأولى ، ولا يكون المسبوق مدركاً للركعة إلا إذا أدرك ركوعها مع الإمام ولو لم يطمئن معه ، وعليه أن يطمئن وحده ثم يتابعه .

الشافعية - قالوا : ينقسم المقتدى إلى قسمين : مسبوق ، وموافق . فالمسبوق : هو الذي لم يدرك مع الإمام زمناً يسع قراءة الفاتحة من قارئ معتدل ، ولو أدرك الركعة الأولى . والموافق : هو الذي أدرك مع الإمام بعد إحرامه وقبل ركوع إمامه زمناً يسع الفاتحة ولو في آخر ركعة من الصلاة ، فالعبرة في السبق وعدمه بإدراك الزمن الذي يسع قراءة الفاتحة بعد إحرامه وقبل ركوع الإمام وعدم إدراكه ، ولكل حكم . أما المسبوق فله ثلاث أحوال : الحالة الأولى : أن يدخل مع الإمام وهو رافع . الحالة الثانية : أن يدخل مع الإمام وهو قائم ، ولكنه بمجرد إحرامه ركع الإمام . الحالة الثالثة : أن يدخل مع الإمام وهو قائم ، ولكنه قريب من الركوع ، بحيث يتمكن المأموم من قراءة شيء من الفاتحة . وحكم المأموم في الحالتين الأوليين : أنه يجب عليه الركوع مع الإمام وتسقط عنه قراءة الفاتحة وتحسب له الركعة إن أطمأن مع الإمام يقيناً في الركوع ، وإلا فلا يعتد بها ، ويأتي بركعة بدلها بعد سلام الإمام ، وفي الحالة الثالثة يجب عليه : أن يشتغل بقراءة ما يمكنه من الفاتحة قبل ركوع الإمام ويسقط عنه بقية الفاتحة . وينبذ له ترك دعاء الاستفتاح والتعوذ ، فإن اشتغل بشيء منهما وجب عليه أن يستمر قائماً بدون ركوع حتى يقرأ من الفاتحة بقدر الزمن الذي صرفه في دعاء الاستفتاح أو التعوذ . ثم إن أطمأن مع الإمام في الركوع يقيناً حسبت له الركعة ، وإلا فلا . وتصح صلاته ولا تجب عليه نية المفارقة ، إلا إذا استمر في القراءة الواجبة عليه حتى هوى الإمام للسجود ، فعينئذ تجب عليه نية المفارقة ، وإلا بطلت صلاته لتأخره عن إمامه بركعتين فعليين بلا عذر . وأما الموافق فقد تقدمت أحكامه في مبحث المتابعة .

ثم إن كان من المسبوق والموافق بالمعنى المتقدم قد يكون مسبوقاً بمعنى أنه =

مبحث الاستخلاف

الاستخلاف : هو إنباء الإمام أو غيره من المقتدين من كان صالحا للإمامة لإتمام الصلاة بدل الإمام ، وله أحكام وأسباب مبينة في المذاهب (١) .

= فاته بعض ركعات الصلاة مع الإمام ، وحكم هذا ان أول صلاة المأموم في هذه الحالة هو ما أدركه مع الإمام ، فلو أدرك مع الإمام الركعة الثانية ثم قام الإتيان بما فاته تحسب له الركعة التي أداها مع الإمام أولى ، وإن كانت ثانية بالنسبة للإمام . فيسن له ان يقنت في الركعة التي يأتي بها لأنها ثانية له ، وإن كان قد قنت في الركعة التي أداها مع الإمام متابعة له . وينبغي للمسبوق الذي لم يتحمل عنه الإمام الفاتحة ان يجعل صلاته غير خالية من السورة بعد الفاتحة ، فعن : إذا أدرك الإمام في ثالثة الظهر ثم فعل ما فاتته بعد فراغه ، يسن له ان يأتي بآية او سورة بعد الفاتحة فيهما ، لئلا تخلو صلاته من سورة .

(١) الحنابلة - قالوا : لا يصح استخلاف الإمام غيره إلا لعذر كان يحصل له في أثناء الصلاة مرض شديد ، او عجز عن ركن قولي كقراءة الفاتحة ، او واجب قولي كتسبيحات الركوع والسجود ، فإن حصل عذر من ذلك ونحوه جاز له ان يستخلف واحدا بدله ، ولو لم يكن من المقتدين ليتم بهم الصلاة . وليس من الأعدار المبيحة للاستخلاف سبق الحدث للإمام لبطلان صلاته به ، ومتى بطلت صلاته بطلت صلاتهم ، وإذا طرأ على الإمام عذر يبيح له الاستخلاف وخرج من الجماعة ولم يستخلف جاز للقوم ان يستخلفوا بدله ليتم بهم الصلاة ، كما يجوز لهم ان يتموها فرادى ، وليس للقوم الاستخلاف إلا في هذه الحالة ، فلو استخلف الإمام واحدا ، واستخلف المقتدون واحدا آخر فالخليفة خليفة الإمام ، ويجب على الخليفة ان يبنى على نظم صلاة الإمام لئلا يختلط الأمر على المقتدين . فإذا كان الخليفة مسبوقا بنى على نظم صلاة الإمام ، واستخلف قبل السلام من سلم بهم وقلم لقضاء ما سبقه به الإمام ، فإن لم يفعل فلهم ان يسلموا لانفسهم ، ولههم ان ينتظروه من جلوس حتى يقضى ما فاته ويسلم بهم . الشافعية - قالوا : الاستخلاف مندوب إلا في الركعة الأولى من الجمعة ، فإنه واجب فيها ، وسببه خروج الإمام عن الإمامة بطرق حدث ولو عمدا ، او تبين انه . كان محدثا قبل دخول الصلاة . وللإمام ان يستخلف من غير سبب ، وكما يصح استخلاف الإمام والقوم واحدا من المصلين بشرط : ان يكون الخليفة صالحا =

= إمامة هذه الصلاة ، يصح ان يتقدم واحد منهم بنفسه ، وإذا قدم الإمام واحدا ، وقدم المقتدون واحدا آخر فالأولى من قدمه المقتدون لأن قدمه الإمام ، إلا إذا كان الإمام راتبا ، فإن كان راتبا فالأولى من قدمه الإمام الراتب . أما إذا تقدم واحد بنفسه فالأولى من قدمه الإمام ، ويشترط لصحة الاستخلاف في الجمعة شرطين : أحدهما : أن يكون الخليفة مقتديا بالإمام قبل الاستخلاف ، فلا يصح استخلاف من لم يكن مقتديا بالإمام ، ثانيهما : أن يكون الاستخلاف عن قرب ، بأن لايمضي زمن قبل الاستخلاف يسع ركنا من أركان الصلاة قصيرا . فإن كان الخليفة في الجمعة قد أدرك الركعة الأولى تمت الجمعة له وللمقتدين ، وإن لم يدرك ركعة فتمت للمقتدين لا له . أما في غير الجمعة فلا يشترك شيء لصحة الاستخلاف ، بل يجوز أن يستخلف غير مقتد ، وأن يستخلف بعد طول الفصل ، ولو خرج الإمام من المسجد إلا أنهم يحتلجون لنية الاقتداء بالقلب بدون نطق في حالة ما إذا كان الخليفة غير مقتد قبل الاستخلاف ، وكانت صلاته مخالفة لصلاة الإمام ، كان كان في الركعة الأولى مثلا والإمام في الثانية ، فإن لم يكن كذلك لا يحتلجون لنية . وكذا فيما إذا طل الفصل بأن مضى زمن يسع ركنا فاكثر فإنهم يحتلجون لتجديد النية . وعلى الخليفة أن يراعى نظم صلاة إمامة وجوبا في الواجب ، ونوبا في المندوب ، وعليه أن يشير إلى القوم بعد فراغهم من صلاتهم بما يفيد أنهم ينتظرونه أو يفارقونه إن كان مسبوقا والانتظار الفضل . وإذا لم يستخلف أحد في غير الجمعة ينوي المقتدون المغارقة ويتمون صلاتهم فرادى وتنصح . أما الجمعة فمعنى أدركوا الركعة الأولى جماعة فإن لهم نية المغارقة ، ويتمون فرادى في الثانية إذا بقي العدد إلى آخر الصلاة .

الحنفية - قالوا : حكم الاستخلاف أنه الفضل ، إلا إذا ضلقت الوقت فيكون واجبا . وسبب الاستخلاف : أن يسبق الإمام حدث اضطرارى لا اختيار له فيه ، ومثله : ما إذا منع عن المضي في الصلاة لسبب عجزه عن قراءة قدر المفروض : أما لو منع عن ذلك بسبب حصر بول أو غائط فإنه لا يستخلف عند الإمام ، وكذا لو عجز عن الركوع والسجود فإنه لا يستخلف ، لأن له أن يتم صلاته قاعدا مع صلاة من خلفه من قيام ، وكذا لايجوز له الاستخلاف لخوف أو نسيان قراءة أصلا لأنه صار كالأمي . كما لايجوز له الاستخلاف إذا أصابته نجاسة أو كشفت عورته في صلاته قدر ركن لأن صلاته حينئذ تفسد ، ويفسد معها صلاة المأمومين ، وشروط صحة الاستخلاف ثلاثة :

أولها : استجماع شرائط البناء على ما سبقه من الصلاة وهي أحد عشر شرطا ، الأول : أن يكون الحدث قهريا . الثاني : أن يكون من بدنه ، فلو أصابته =

= نجاسة مانعة لايجوز له البناء . الثالث : أن يكون الحدث غير موجب للفعل كإزالة بالتفكر . الرابع : أن لا يكون نادرا كالقنطرة والإغماء والجنون . الخامس : أن لا يؤدي الإمام ركنا مع الحدث أو يمشی . السادس : أن لا يفعل متلفيا ، كان بحدث عمدا بعد الحدث القهري . السابع : أن لا يفعل ما لا احتياج إليه ، كان يذهب إلى ماء بعيد مع وجود القريب . الثامن : أن لا يترأخى قدر ركن بغير عذر كزحمة . التاسع : أن لا يتبين أنه كان محدثا قبل الدخول في الصلاة . العاشر : أن لا يذكر لفظة إن كان صاحب ترتيب . الحادي عشر : أن لا يتم المؤتم في غير مكانه ، فلو سبق المصلّي الحدث سواء كن إماما أو مأموما ، ثم ذهب ليتوضأ وجب عليه بعد الوضوء أن يعود ويصلي مع الإمام . أما المنفرد فهو بالخيار إن شاء أتم في مكانه أو غيره .

الشرط الثاني من شروط صحة الاستخلاف : أن لا يخرج الإمام من المسجد الذي كان يصلي فيه قبل الاستخلاف ، فإن خرج لم يصح الاستخلاف لا منه ولا من القوم لأن صلاة الجميع تبطل بخروجه .

الشرط الثالث من شروط صحة الاستخلاف : أن يكون الخليفة صالحا ، فلو استخلف أعمى أو صبي بطلت صلاة الجميع ، وإذا استخلف الإمام واحدا واستخلف المقتدون واحدا ، فالخليفة هو من استخلفه الإمام . فلو صلى أحد خلف خليفة المقتدين بطلت صلاته ، وإذا لم يستخلف الإمام المقتدون ، وتقدم واحد منهم للإمامة بدل الإمام صحت الصلاة خلفه ، وصورة الاستخلاف أن يتأخر محدوبا واضعا يده على أنفه موهما أنه قد سال منه دم الرعاف قهرا ، ويقدم من الصف الذي يليه من كان صالحا للإمام بالإشارة بالأكلام ، وإذا لم يحصل استخلاف واتم القوم الصلاة فرادى ، بطلت صلاة الجميع .

الملكية - قالوا أسباب الاستخلاف ثلاثة : الأول : الخوف على مال للإمام أو غيره ، أو على نفسه من التلف لو استمر في صلاته ، فإذا خاف الإمام باستمراره في الصلاة تلف مال بسرقة لص له مثلا ، أو تلف نفس كوقوع أعمى في مهواة ، وجب عليه قطع الصلاة لحفظ المال وإنقاذ النفس من الهلاك . ويندب له أن يستخلف من المأمومين من يتم الصلاة ولا يهملهم ، وإنما يقطع للخوف على المال إذا خاف بضياعه أو تلفه هلاكاً لصاحبه أو حصول ضرر شديد له ، وفي هذه الحالة يقطع الصلاة ، سواء كان المال قليلا أو كثيرا . وسواء اتسع الوقت لإدراك الإمام الصلاة بعد أو ضايق ، أما إذا لم يخش من ضياع المال ذلك ، فلا يجوز قطع الصلاة إلا إذا كان المال كثيرا واتسع الوقت ، وإلا تعين الاستمرار في الصلاة . والكثير مكلن ذا مال . وشأن بالنسبة لصاحبه . الثاني : أن يطرا على =

= الإمام على ما يمنعه من الإمامة كان يعجز عن الركوع أو عن قراءة الفاتحة ، فيندب له أن يستخلف . وحينئذ يتأخر مؤتما وجوبا ، فإن أتم الصلاة وحده بطلت الثالث : أن يطرا عليه ما يبطل الصلاة كان غلبه الحدث فيها ، أو تذكر أنه كان غير متطهر قبل الدخول في الصلاة . أو حصل له رعا فوجب القطع كان خشي منه تلويث المسجد أو كان الدم سائلا ، ومتى وجد سبب من هذه الأسباب ندب الإمام أن يستخلف ، فإن انصرف بدون استخلاف ندب للقوم أن يستخلفوا منهم من يتم بهم . وجاز لهم أن يتموا صلاتهم فرادى أو بإمامين تقيم كل فرقة منهم إماما ، أو يقيم الإمام واحدا فيقتدى به بعضهم ، ويقيم البعض الآخر إماما لهم . ولكن تحرم إقامة إمام آخر . وإنما تصح الصلاة فرادى أو بإمامين في غير الجمعة . أما الجمعة فتبطل إن اتموها فرادى لاشتراط الجماعة فيها . وإن اتموها بإمامين صححت للجماعة التي أتمت مع من أقامه الإمام ، وبطلت على غيرهم . فإن لم يقم الإمام أحدا وكان الإمامان من قبل المأمومين ، فالأسبق منهما تصح صلاته وصلاة من اقتدى به ، فإن تسويا بطلت على الكل ، وعليهم أن يقيموها ثانيًا جمعة إن كان الوقت باقيا ، وإلا صلوا ظهرا . ويشترط لصحة الاستخلاف أن يكون الخليفة قد أدرك مع الإمام جزءا من الركعة التي حصل فيها العذر قبل تمام رفع الإمام راسه من الركوع ، فلا يصح استخلاف من فاته الركوع مع الإمام إذا حصل له العذر بعده في هذه الركعة ، كما لا يصح استخلاف من دخل مع الإمام بعد حصول العذر ، وعلى الخليفة أن يراعى نظم صلاة الإمام ، فيقرأ من انتهاء قراءة الإمام إن علم الانتهاء ، وإلا ابتداء القراءة . ويجلس في محل الجلوس وهكذا ، فإذا كان الخليفة مسبقا أتم بالقوم صلاة الإمام ، حتى لو كان على الإمام سجود قبل سجده ، وسجده معه القوم ، ثم أشار لهم بالانتظار وقام لقضاء ما خلفه ، فإذا أتى به وسلم سلموا بسلامه ، فإذا سلموا ولم ينتظروه بطلت صلاتهم . وأما إذا كان على الإمام الأول سجود بعدى ، فيؤخره الخليفة المسبوق حتى يقضى ماعليه ويسلم بالقوم ثم يسجده بعد ذلك ، وإذا كان في المأمومين مسبوق فلا يقوم لقضاء ماعليه حتى يسلم الخليفة ، ولو كان الخليفة مسبقا انتظره جالسا حتى يقضى ماعليه ويسلم ، فإذا سلم قلم هو للقضاء فإن لم ينتظره بطلت صلاته ويندب للإمام إذا خرج من الصلاة أن يمكث بانفاه موهما أنه راعف سترًا على نفسه ، كما يندب له أن يقدم للإمامة أقرب المأمومين .



مباحث سجود السهو

لسجود السهو : حكم ، وسبب ، ومحل ، وصفة ، وفي كل ذلك تفصيل في المذاهب (١) .

حكم سجود السهو في المذاهب

(١) الحنفية - قالوا : سجود السهو واجب على الصحيح ، ياتم المصلى بتركه ولا تبطل صلاته . وإنما يجب إذا الوقت صالحا للصلاة ، فلو طلعت الشمس عقب الفراغ من صلاة الصبح وكان عليه سجود سهو ، سقط عنه لعدم صلاحية الوقت للصلاة . وكذا إذا تغيرت الشمس بالحرمة قبل الغروب وهو في صلاة العصر ، أو فعل بعد السلام مانعا من الصلاة كان احداث عمدا أو تكلم . وكذا إذا خرج من المسجد بعد السلام ونحو ذلك مما يقطع البناء كما تقدم ، ففي كل هذه الصور يسقط عنه سجود السهو ولا تجب عليه إعادة الصلاة إلا إذا كان سقوط السجود بعمل منافي لها عمدا فتجب عليه الإعادة . وإنما يجب سجود السهو على الإمام والمنفرد . أما المأموم فلا يجب عليه سجود السهو إذا حصل موجه منه حال اقتدائه بالإمام . أما إذا حصل الموجب من إمامه فيجب عليه أن يتابعه في السجود إذا سجد الإمام وكان هودركا أو مسبوqa كما تقدم ، فإن لم يسجد الإمام سقط عن المأموم ، ولا تجب عليه إعادة الصلاة إلا إذا كان ترك الإمام إياه بعمل منافي للصلاة عمدا ، فيجب عليه الإعادة كما تجب على إمامه . والأولى ترك سجود السهو في الجمعة والعيدين إذا حضر فيهما جمع كثير ، لئلا يشتهب الأمر على المصلين .

الحنابلة - قالوا : سجود السهو تارة يكون واجبا ، وتارة يكون مسنونا ، وتارة يكون مباحا ، وذلك لاختلاف سببه على ما يأتي . وهذا بالنسبة للإمام والمنفرد . أما المأموم فيجب عليه متابعة إمامه في السجود ولو كان مباحا ، فإن لم يتابعه بطلت ، صلاته ، فإن ترك الإمام أو المنفرد السجود فإن كان مسنونا أو مباحا فلا شيء في تركه ، وإن كان واجبا ، فإن كان الأفضل فيه أن يكون قبل السلام ، كان تركه واجب من واجبات الصلاة سهوا ، بطلت الصلاة بتركه عمدا . أما إذا تركه سهوا وسلم ، فإن تذكره عن قرب عرفا أتى به وجوبا ، ولو تكلم أو انحرف عن القبلة ما لم يحدث أو يخرج من المسجد وإلا سقط عنه ، ولا يجب عليه إعادة الصلاة كما إذا طلق الزمن عرفا . وإن تركه جهلا لم تبطل صلاته . وأما إذا كانت الأفضل فيه أن يكون بعد السلام - وهو ما إذا كان سببه =

= السلام سهوا قبل إتمام الصلاة - فإن تركه عمدا اثم ولا تبطل صلاته . وإن تركه سهوا وتذكره في زمن قريب عرفا وجب الإتيان به وإلا اثم والصلاة صحيحة ، وإن طال الزمن عرفا أو أحدث ، أو خرج من المسجد سقط عنه . وإن تركه جهلا فلا إثم عليه وصحت صلاته . وإذا سهوا المأموم حال اقتدائه ، وكان موافقا يحمله عنه الإمام . فإن كان مسبقا طلب منه السجود المنفرد ، وقد تقدم معنى الموافق وغيره . وإذا ترك الإمام سجود السهو الواجب ، فعلة المأموم وجوبا إذا شئ من فعل الإمام له إلا إذا كان مسبقا فيجب عليه أن يسجد بعد قضاء ماله .

الملكية - قالوا : سجود السهو سنة للإمام والمنفرد . أما المأموم إذا حصل منه سبب السجود فإن الإمام يحمله عنه إذا كان ذلك حال الاقتداء ، فإن كان على إمامه سجود سهو ، فإنه يتابعه فيه ، وإن لم يدرك سببه مع الإمام ، فإن لم يتابعه بطلت صلاته حيث يكون ترك السجود مبطلا وإلا فلا . وسيأتي بيان لمبطل تركه وما يبطل وإذا ترك الإمام أو المنفرد السجود ، فإن كان محله بعد السلام سجد في أي وقت كان ولو في أوقات النهي ، وإذا ترك السجود الذي محله قبل السلام ، فإن كان سببه نقص ثلاث سنن من سنن الصلاة ، بطلت صلاته إذا كان الترك عمدا . وإن كان سهوا ، فإن تذكره قبل أن يطول الزمن عرفا ، أتى به وصحت صلاته . بشرط أن لا يحصل منه منافي للصلاة بعد السلام كالحدث ونحوه . وإلا بطلت صلاته كما تبطل إذا لم يتذكر حتى طال الزمن عرفا بعد السلام . وأما إذا كان سبب السجود نقص أقل من ثلاث سنن كتكبيرتين من تكبيرات الصلاة المستونة فلا شيء عليه إن تركه عمدا . وإن تركه سهوا وسلم ، فإن قرب الزمن أتى به ، وإلا تركه وصلاته صحيحة ، وإذا ترتب على الإمام سجود سهو طلب من المأموم أن يأتي به ولو تركه إمامه .

الشافعية - قالوا : سجود السهو تارة يكون واجبا . وتارة يكون سنة . فيكون واجبا في حالة واحدة ، وهي ما إذا كان المصل مقتديا وسجد إمامه للسهو ، ففي هذه الحالة يجب عليه أن يسجد تبعا لإمامه ، فإن لم يفعل عمدا بطلت صلاته ووجب عليه إعادتها إن لم يكن قد نوى المفارقة قبل أن يسجد الإمام . وإذا ترك الإمام سجود السهو ، فلا يجب على المأموم أن يسجد بل يندب ، ويكون سنة في حق المنفرد والإمام لسبب من الأسباب الآتية إلا إذا أدى سجود الإمام لتشيوش على المقتدين به لكثرتهم فيسأل له ترك السجود ، وإذا ترك المنفرد أو الإمام السجود المستون فلا شيء فيه ولا تبطل الصلاة بتركه . أما المأموم إذا حال اقتدائه بإمامه ، فلا سجود عليه لتحمل الإمام له إذا كان أهلا لتحمل كان له =

= يتبين أنه محدث . أما إذا سنّها المأموم حال انفراده عن الإمام كان سها في حال قضاء مالهته معه ، فإنه كالمتفرّد يسن له السجود حيث وجد سببه

أسباب سجود السهو في المذهب :

الحنفية - قالوا : أسباب السهو ثلاثة ، وهي : الزيادة ، والنقص ، والشك في بعض صوره ، إذا وقع شيء من ذلك سهوا . أما إن حصل عمدا ، فلا يسجد له بل تبطل به الصلاة إن كان فعليا ، ولا تبطل إن كان قوليا في غير محله . ولا يكون السهو موجبا للسجود إلا إذا كان في غير صلاة جنازة ، أو سجدة تلاوة ، أو سجود سهو ، أو سجود شكر ، فإنه لا يسجد للسهو في ذلك كله . أما الزيادة في الصلاة فمثالها أن يزيد قياما أو قعودا ولو كان القعود قدر جلسة الاستراحة عند من يقول بها ، أو أن يقرأ الفاتحة مع التشهد في القعود ، أو يقرأ التشهد مع الفاتحة في القيام ، فإنه يسجد للسهو وجوبا في الزيادة الفعلية ، ونسبا في القولية التي أتى بها في غير محلها كما ذكر .

وأما النقص في الصلاة فمثله أن يترك الركوع ، أو السجود ، أو قراءة الفاتحة أو نحو ذلك سهوا ، فيجب عليه إذا تذكر ما تركه قبل الشروع في قراءة الركعة التي تليها أن يأتي به وبما بعده ، ويسجد للسهو في آخر صلاته ، فإن لم يتذكره حتى شرع في قراءة الركعة التالية ، لغت الركعة ، وقامت مابعدا مقامها ، وأتى بركعة بدلها ، ويسجد للسهو وجوبا . فإن رجع إلى مالهته بعد الشروع في قراءة التالية علما بحرمة الرجوع فإن صلاته تبطل . أما إذا كان معتقدا جوازه فلا تبطل ، وإذا تذكره قبل الشروع في قراءة التالية ولم يعد إلى ما تركه عمدا ، فإن كان علما بالحكم بطلت صلاته ، وإن كان جاهلا بالحكم لغت الركعة وقلت تاليفتها مقامها ، وأتى بركعة بدلها وسجد للسهو وجوبا . أما إذا لم يتذكر مالهته إلا بعد سلامه ، فيجب عليه أن يأتي بركعة كاملة إن كان ما تركه من غير الركعة الأخيرة ، فإن كان منها فيجب عليه أن يأتي به وبما بعده ثم يسجد للسهو . وهذا إذا لم يطل الفصل ولم يحدث أو يتكلم ، وإلا بطلت صلاته ووجبت إعنتها .

وأما الشك في الصلاة الذي يقتضي سجود السهو فمثله أن يشك في ترك ركن من أركانها أو في عدد الركعات . فإنه في هذه الحالة يبني على المتيقن ، ويأتي بما شك في فعله ، ويتم صلاته ، ويسجد للسهو وجوبا ومن أدرك الإمام راعيا لشك هل شارك الإمام في الركوع قبل أن يرفع أو لم يدركه ، لم يعتد بترك الركعة ، ويأتي بها مع ما يقضيه ، ويسجد للسهو . أما إذا شك في ترك واجب من واجبات =

= الصلاة كان شك في ترك تسبيحة من تسبيحات الركوع أو السجود فإنه لا يسجد للسهو ، لأن سجود السهو لا يكون للشك في ترك الواجب ، بل يكون لترك الواجب سهوا . وإذا أتم الركعت وشك - وهو في التشهد - في زيادة الركعة الأخيرة لا يسجد للسهو . أما إذا شك في زيادة الركعة الأخيرة قبل التشهد ، فإنه يجب عليه سجود السهو . ومثل ذلك ما إذا شك في زيادة سجدة على التفصيل المتقدم ، ومما تقدم يعلم أن الشك لا يسجد له في بعض صورته . فمن سجد للسهو في حالة لم يشرع لها سجود السهو ، وجب عليه أن يسجد للسهو لذلك ، لأنه زاد في صلاته سجدتين غير مشروعتين . ومن علم أنه سها في صلاته ولم يعلم هل السجود مشروع لهذا السهو أولا ، لم يسجد لأنه لم يتحقق سببه والأصل عدمه . ومن سها في صلاته وشك هل سجد لذلك السهو أو لا ، سجد للسهو سجدتين فقط . وإذا كان المأموم واحدا وشك في ترك ركن أو ركعة ، فإنه يجب عليه أن يبني على الأقل كالتفرد ، ولا يرجع لفعل إمامه ، فإذا سلم إمامه لزمه أن يأتي بما شك فيه . ويسجد للسهو ، ويسلم ، فإن كان مع إمامه غيره من المأمومين فإنه يجب عليه أن يرجع إلى فعل إمامه وفعل من معه من المأمومين . وإذا شك شكاً يشرع السجود له ، ثم تبين له أنه مصيب ، لم يسجد لذلك الشك . ومن لحن لحناً غير المعنى سهواً أو جهلاً وجب عليه أن يسجد للسهو ، وإذا ترك سنة من سنن الصلاة أبيع له السجود .

الشاغية - قلوا : فنحصر أسباب سجود السهو في ستة أمور : الأول : أن يترك الإمام أو المفرد سنة مؤكدة ، وهي التي يعبر عنها بالأبعاض ، وذلك كالتشهد الأول والقنوت الراتب وهو غير قنوت النافلة . أما لو ترك سنة غير مؤكدة وهي التي يعبر عنها بالهيات كالسورة ونحوها مما تقدم ، فإنه لا يسجد لتركها عمداً أو سهواً ، فلو ترك فرضاً كسجدة ، أو ركوع ، فإن تذكره قبل أن يفعل مثله أتى به فوراً ، وإن لم يتذكره إلا بعد فعل مثله قام المثل مقامه بحيث يعتبر أولاً ويلغى ما فعله بينهما . فإن ترك الركوع مثلاً ثم تذكره قبل أن يأتي بالركوع الثاني أتى به ثم يلغى ما فعله أولاً ، ويمضي في إتمام صلاته ، ويسجد قبل السلام . فإن تذكره بعد الإتيان بالركوع الثاني قام الثاني مقام الأول ، وهكذا يقوم المتأخر مقام المتقدم ، ويلغى ما بينهما متى تذكره قبل السلام . وإما إذا تذكره بعد السلام ، فإن لم يطل الفصل عرفاً ، ولم تصبه نجاسة غير مغلوبة عنها ، ولم يتكلم أكثر من ست كلمات ، ولم يات بفعل كثير مبطل وجب عليه أن يأتي بما نسيه . فلو ترك الركوع مثلاً ، تذكره بعد السلام بالشروط المتقدمة ، وجب عليه أن يقوم ويركع ، ثم يأتي بما يكملها ، ويتشهد ، ويسجد للسهو ثم يسلم . ومن ترك سنة -

= مؤكدة كالشهاد الأول المتقدم ذكره ثم قام ، فإن كان إلى القيام أقرب فلا يعود له ، فإن عاد عمدا علما بطلت صلاته ، أما إن عاد سهوا أو جاهلا فلا تبطل ، إلا أنه يسن له السجود . ولو ترك القنوت المشروع لغیر النزلة ونزل للجلوس حتى بلغ حد الركوع لا يعود له ، فإن عاد علما بطلت صلاته وإلا كان حكمة كما تقدم في التشهد ، وهذا إن كان غير مأموم ، فإن كان مأموما وترك التشهد والقنوت قصدا ، فهو مخير بين أن يعود لمتابعة إمامه ، أو ينتظره حتى يلحقه إمامه فيمضي معه . وإن تركهما سهوا يجب عليه العود مع الإمام ، فإن لم يعد بطلت صلاته إلا إذا نوى المفارقة في صورتين فإنه حينئذ يكون منفردا . فلو ترك الإمام والمقتدى التشهد الأول مثلا ، أو القنوت عمدا ، وكنا إلى القيام أقرب في الأول وبلغا حد الركوع في الثاني ثم عاد الإمام فيجب على المأموم أن لا يعود معه . وإنما يفارقه بالنية بقلبه ، أو ينتظره في القيام أو في السجود ، فإن عاد المأموم معه علما بطلت صلاته وإلا فلا تبطل ، وإذا ترك الإمام التشهد الأول وقام وجب على المأموم أن يقوم معه ، فإن عاد الإمام فلا يعود المأموم معه . السبب الثاني : الشك في الزيادة ، فلو شك في عدد ما أتى به من الركعات بنى على اليقين وتمم الصلاة وجوبا ، وسجد لاحتمال الزيادة ، ولا يرجع الشك إلى ظنه ، ولا لإخبار مخبر إلا إذا بلغ عدد المخبرين التواتر ، فيرجع لقولهم . السبب الثالث : فعل شيء سهوا يبطل عمده فقط ، كتطويل الركن القصير بأن يطيل الاعتدال أو الجلوس بين السجدين . ومثل ذلك الكلام القليل سهوا ، ولا يسجد إلا إذا تيقنه ، فإن شك فيه فلا يسجد أما ما لا يبطل عمده ولا سهوه كالنكث بالحنق ومشى خطوتين ، فلا يسجد لسهوه ولا لعمده . وأما ما يبطل عمده وسهوه ككلام كثير أو أكل ، فلا يسجد له أصلا لبطلان الصلاة . السبب الرابع : نقل ركن قوي غير مبطل في غير محله كان يعيد قراءة الفاتحة كلها أو بعضها في الجلوس ، وكذلك نقل السنة القولية كالسورة من محلها إلى محل آخر كان يأتي بها في الركوع ، فإنه يسجد له ، ويستثنى من ذلك ما إذا قرأ السورة قبل الفاتحة فلا يسجد لها . السبب الخامس : الشك في ترك بعض معين كان شك في ترك قنوت لغیر النزلة ، أو ترك بعض مبهم كان لم يدرك ترك القنوت أو الصلاة على النبي في القنوت . وأما إذا شك هل أتى بكل الأبعاض أو ترك شيئا منها فلا يسجد . السبب السادس : الاقتداء بمن في صلاته خلل ولو في اعتقاد المأموم كالإقتداء بمن ترك القنوت في الصبح أو بمن يفتت قبل الركوع ، فإنه يسجد بعد سلام الإمام وقبل سلام نفسه ، وكذلك إذا اقتدى بمن يترك الصلاة على النبي ﷺ في التشهد الأول فإنه يسجد .

= المأليكة - قلوا : سبب سجود السهو ينحصر في ثلاثة أشياء : نقص فقط ، وزيادة فقط ، ونقص وزيادة . أما الأول : فهو نقص سنة مؤكدة داخله في الصلاة كالسجدة إذا تركها في محلها سهوا . ومثل السنة المؤكدة السنتان الخفيفتان كتكبيرتين من تكبيرات الصلاة سوى تكبيرة الإحرام ، فيسجد إذا تركهما سهوا . وأما من ترك سنة مؤكدة عمدا ، أو ترك جميع سنن الصلاة كذلك ، فإنه يستغفر الله تعالى وصلاته صحيحة على الراجح ، ولاسجود عليه ، كما لاسجود عليه أن ترك سنة خفيفة كتكبيرة واحدة ، أو ترك مندوبا كالفقوات في الصبح ، فإن سجد لترك السنة الخفيفة أو المندوب فإن كان ذلك قبل السلام بطلت صلاته لإدخاله فيها ما ليس منها وهو السجود ، وإن كان بعد السلام ، فلا تبطل لأنه زيادة خارجة عن الصلاة فلا تضر ، ومثل السنة الخفيفة والمندوب السنة الخالصة عن الصلاة كالإقامة ، فإذا تركها سهوا فلا يسجد لها ، فإن سجد قبل السلام بطلت الصلاة ، وبعده لا ضرر . ومتى ترك سنة مؤكدة داخله في الصلاة أو سنتين خفيفتين من سننها فإنه يسجد لذلك سواء كان الترك محققا أو مشكوكا فيه . بل لو شك في كون الحاصل منه نقصا أو زيادة فإنه يعتبره نقصا ويسجد قبل السلام .

ومن هذا يتضح أن ترك السنة المؤكدة والسنتين الخفيفتين يجبر بالسجود ، وأن ترك السنة الخفيفة والمندوب - الفضيلة - لا يشرع له السجود . وأما ترك فرض من فرائض الصلاة ، فلا يجبره سجود السهو ولا بد من الإتيان به سواء كان الترك من الركعة الأخيرة أو غيرها إلا أنه إذا كان الركن المتروك من الأخيرة يأتي به إذا تذكره قبل أن يسلم معتقدا كمال صلاته ، فإن سلم معتقدا كمال صلاته فأتى تدارك الركن المتروك ، والغى المصل ركعة النقص ، وأتى بركعة بدلها ، وسجد بعد سلامه لزيادة الركعة المفقدة ، وهذا إن قرب الزمن عرفا بعد السلام وإلا بطلت صلاته . وإن كان الركن المتروك من غير الركعة الأخيرة ، فإنه يأتي به مالم يعقد ركوع الركعة التي تليها . وعقد الركوع يكون برفع الرأس منه مطمئنا معتدلا إلا إذا كان المتروك سهوا هو الركوع ، فإن عقد الركعة التالية يكون بمجرد الانحناء في ركوعها وإن لم يرفع منه كما تقدم .

فإذا ترك سجود الركعة الثانية مثلا ، ثم قام للركعة الثالثة ، فإنه يأتي بالسجود المتروك إذا تذكر قبل أن يرفع رأسه من ركوع الركعة التي قام لها مطمئنا معتدلا فإن لم يتذكر حتى رفع من ركوعها مضى في صلاته وجعل الثالثة ثانية ، فيجلس على رأسها ، ويأتي بعدها بركعتين ، ثم يسلم ويسجد قبل =

= سلامه لنقص السورة من الركعة الثانية التي كانت ثالثة قرا فيها بام القرآن فقط ، ولزيادة الركعة التي قالها . وكيفية الإتيان بالنقص ان تارك الركوع يرجع قلنا ويندب له ان يقرأ شيئاً من القرآن غير الفاتحة قبل ركوعه ليقع ركوعه عقب قراءة . وتارك الرفع من الركوع يرجع محدوباً حتى يصل لحد الركوع ثم يرفع بنية ، وتارك سجدة واحدة يجلس ليأتي بها من جلوس ، وتارك سجدين يهوى لهما من قيام ثم يأتي بهما . ويستثنى مما تقدم الفاتحة إذا تركها سهواً ولم يتذكر حتى ركع ، فإنه يمضي في صلاته على المشهور ويسجد قبل السلام سواء كان التارك لها في ركعة من الصلاة أو أكثر متى أتى بها ولو في ركعة واحدة من صلاته ، وذلك لأن الفاتحة وإن كان المعتمد في المذهب هو القول بوجوبها في كل ركعة من ركعات الصلاة إلا أنه إذا أتى بها في ركعة واحدة منها وتركها في الباقي سهواً ، فإن صلاته تصح ويجبر تركها بالسجود قبل السلام مراعاة للقول بوجوبها في ركعة واحدة ، ويندب له إعادة الصلاة احتياطاً في الوقت وخارجه ، فإن ترك السجود لترك الفاتحة ، فإن كان عمداً بطلت الصلاة وإن كان سهواً أتى به إن قرب الزمن عراها وإلا بطلت . كما تبطل إذا ترك الفاتحة عمداً أو تركها سهواً وتذكر قبل الركوع ولم يأت بها ولو على القول بعدم وجوبها في كل ركعة ، لاشتغال القول بوجوبها في الكل .

السبب الثاني : الزيادة ، وهي زيادة فعل ليس من جنس أفعال الصلاة ككل خفيف سهواً ، أو كلام خفيف كذلك ، أو زيادة ركن فعل من أركان الصلاة كالركوع والسجود ، أو زيادة بعض من الصلاة كركعة أو ركعتين على متقدم في مبطلات الصلاة . فاما إذا كانت الزيادة من أقوال الصلاة ، فإن لم يكن القول المزيد فريضة كان زاد سورة في الركعتين الأخيرتين من الرباعية سهواً ، فلا يطلب منه السجود ولا تبطل صلاته إذا سجد بعد السلام لأنه زيادة خارج الصلاة فلا تضر كما تقدم ، وإن كان القول المزيد فريضة كالفاتحة إذا كررها سهواً ، فإنه يسجد لذلك ، والزيادة على ما ذكر تقتضي السجود ولو كانت مشكوكاً فيها . فمن شك في صلاة الظهر مثلاً هل صلى ثلاثاً أو أربعاً ، فإنه يبنى على اليقين ، ويأتي بركعة ، ويسجد بعد السلام لاحتمال أن الركعة التي أتى بها زائدة ، ومثله من شك وهو في صلاة الشفع هل هو به أو بالغوتر فإنه يجعل ما هو فيه الشفع ، ويأتي بركعة وتراً ، ويسجد بعد السلام لاحتمال أنه صلى الشفع ثلاث ركعات فيكون قد زاد ركعة . ومن الزيادة أن يطيل في محل لا يشرع فيه التطويل كحال الرفع من الركوع والجلوس بين السجدين . والتطويل أن يمكث أزيد من الطمانينة الواجبة والسنة ، زيادة ظاهرة . إما إذا طول بمحل يشرع =

= فيه التطويل كالسجود والجلوس الآخر ، فلا يعد ذلك زيادة ، فلا سجود . ومن الزيادة أيضا أن يترك الإسرار بالفتحة ولو في ركعة ويأتى بدله بأعلى الجهر ، وهو : أن يزيد على إسماع نفسه ومن يليه . أما إذا ترك الجهر وأتى بدله بأقل السر ، وهو : حركة اللسان فإنه نقص لزيادة ، فيسجد له قبل السلام إن كان ذلك في الفتحة فقط أو فيها وفي السورة ، فإن كان في السورة فقط ، فلا يسجد له إن كان ذلك في ركعة واحدة لأنه سنة خفيفة بخلاف ما إذا كان في ركعتين فإنه يسجد له . هذا ، وإذا ترك المنفرد أو الإمام الجلوس للشهادة الأول ، فإنه يرجع للإثنين به استئنافاً لملم يفرق الأرض بيديه وركبتيه ، وإلا فلا يرجع ، فلو رجع فلا تبطل صلاته ولو كان رجوعه بعد قراءة شيء من الفتحة . أما إذا رجع بعد تمام الفتحة فبطل . وعلى المأموم أن يتبع إمامه في الرجوع إذا رجع قبل مفارقة يديه وركبتيه الأرض أو رجع بعد المفارقة وقبل تتميم الفتحة كما يتبعه في عدم الرجوع إذا فرق الأرض بيديه وركبتيه . فإن خلفه في شيء من ذلك عمدا ولم يكن متاولا أو جهلا بطلت صلاته .

السبب الثالث من أسباب السجود : نقص وزيادة معا ، والمراد بالنقص هنا نقص سنة ولو كانت غير مؤكدة ، والمراد بالزيادة ملتزم في السبب الثاني ، فإذا ترك الجهر بالسورة و زاد ركعة في الصلاة سهواً فقد اجتمع له نقص وزيادة ، فيسجد لذلك قبل السلام ترجيحاً لجانب النقص على الزيادة كما يأتي . الحنفية - قالوا : سبب سجود السهو ترك واجب من واجبات الصلاة ، أو تأخيره عن موضعه ، أو تقنيه ، أو تأخير ركن ، أو تقديمه كذلك ، أو الزيادة في الصلاة بشيء من جنس أعمالها . ولا يجب السجود لترك كل الواجبات المتقدمة بل يجب بترك واجب من الواجبات الآتية ، وهي أحد عشر : الأول : قراءة الفتحة ، فإن تركها كلها أو أكثرها في ركعة من الأوليين في الفرض ، وجب سجود السهو . أما لو ترك أقلها فلا يجب لأن الأكثر حكم الكل ، ولا فرق في ذلك بين الإمام والمنفرد ، وكذا لو تركها أو أكثرها في أى ركعة من النفل أو الوتر ، فإنه يجب عليه سجود السهو لوجوب قراءتها في كل الركعات . الثاني : ضم سورة أو ثلاث آيات قصار أو آية طويلة إلى الفتحة ، فإن لم يقرأ شيئاً ، أو قرأ آية قصيرة وجب عليه سجود السهو . أما إن قرأ آيتين قصيرتين فإنه لا يسجد لأن الأكثر حكم الكل . فإن نسي قراءة ، الفتحة أو قراءة : السورة وركع ثم تذكرها عاد وقرأ ما نسيه فإن كان ما نسيه هو الفتحة أعادها وأعاد بعدها قراءة السورة . وعليه إعادة الركوع ثم يسجد للسهو . أما إذا نسي قنوت الوتر: وخر راکعاً ثم تذكره ، فإنه لا يعود لقراءته . وعليه سجود السهو ، فإن عاد وقتت =

= لا يرفع ركوعه وعليه سجود السهو أيضا ومن قرأ الفاتحة مرتين سهوا وجب عليه سجود السهو لأنه آخر السورة عن موضعها . ولو نكس قراءته بأن قرأ في الأول سورة الضحى والثانية سورة سبح مثلا ، لا يجب عليه سجود السهو لأن مراعاة ترتيب السور من واجبات نظم القرآن لامن واجبات الصلاة . وكذا من آخر الركوع عن آخر السورة بأن سكت قبل أن يركع فإنه لا يجب عليه سجود السهو . الثالث : تعيين القراءة في الأوليين من الفرض ، فلو قرأ في الآخرين أو في الثانية والثالثة فقط وجب عليه سجود السهو ، بخلاف النفل والوتر كما تقدم . الرابع : رعاية الترتيب في فعل مكرر في ركعة واحدة وهو السجود ، فلو سجد سجدة واحدة سهوا ثم قام إلى الركعة التالية فادأها بسجديتها ، ثم ضم إليها السجدة التي تركها سهوا ، صحت صلاته ووجب عليه سجود السهو لترك هذا الواجب ، وليس عليه إعادة ما قبلها . أما عدم رعاية الترتيب في الأفعال التي لم تتكرر ، كان أحرم فركع ورفع ، ثم قرأ الفاتحة والسورة فإن الركوع يكون ملغياً ، وعليه إعلانه بعد القراءة ، ويسجد للسهو لزيادة الركوع الأول ، الخامس : الطمأنينة في الركوع والسجود ، فمن تركها سهواً وجب عليه سجود السهو على الصحيح . السادس : القعود الواجب ، وهو ما عدا الأخير ، سواء كان في الفرض أو في النفل ، فمن سها عن القعود الأول وقام إلى الركعة التالية قايماً تلاماً ، مضى في صلاته وسجد للسهو لأنه ترك واجب القعود ، وفي هذه الحالة إن رجع إلى القعود الأول فحسنت صلاته لأنه أهمل فرض القيام باهتمامه بواجب القعود ، أما إن سها عن القعود الأول وهم بالقيام ولم يستو قائماً وتذكر في هذه الحالة ، فإن كان إلى القعود أقرب ، وجب عليه القعود ، ولا يسجد للسهو لأن ما قرب القعود يعتبر قعوداً ، وإن كان إلى القيام أقرب فلم واتم الصلاة ، وسجد للسهو ، فلو عاد في هذه الحالة إلى القعود حسنت صلاته لأن ما قرب القيام يعتبر قياماً ، السابع : قراءة التشهد فلو تركه سهواً سجد للسهو ، ولا فرق بين تركه في القعود الأول أو الثاني ، الثامن : قنوت الوتر ويتحقق تركه بالركوع قبل قراءته ، فمن تركه سجد للسهو ، التاسع : تكبيرة القنوت فمن تركها سهواً سجد للسهو . العاشر : تكبيرة ركوع الركعة الثانية من صلاة العيد فإنها واجبة بخلاف تكبيرة الأولى كما تقدم . الحادي عشر : جهر الإمام وإسراره فيما يجب فيه ذلك ، فإن ترك ما يجب من ذلك وجب عليه سجود السهو ، وهذا في غير الأدعية والثناء ونحوها ، فإنه لو جهر بشيء منها لم يسجد للسهو .

ولافرق في كل ما تقدم بين أن تكون الصلاة فرضاً أو تطوعاً ، ومن شك في صلاته ، فلم يدر كم صلى ؟ يجب عليه أن يقطع صلاته ويستأنف صلاة جديدة =

= ولا يكفي قطع الصلاة في هذه الحالة بمجرد النية ، بل لابد من الإتيان بمناسك للصلاة الأولى أن يأتي بالسلام قاعدا ، وهذا كله إذا لم يكن الشك عادة له ، فإن تعوده أخذ يغلب فله دفعاً للحرَج ، ويجب عليه أن يقعد فيما يتوهمه موضوع قعود ، ويجب عليه سجود السهو .

محل سجود السهو وصفته :

الحنفية - قالوا : محل سجود السهو بعد السلام الأول مطلقا ، سواء كان السهو بالزيادة أو بالنقصان ، وهذا هو الأولى ، فلو سجد قبل السلام لأجزاء ولا يعيده .

وصفته أن يسجد سجدتين بعد أن يسلم عن يمينه ، ويتشهد بعدهما وجوبا ، ويسلم كذلك ، ولا يجوز له أن يؤخر سجود السهو إلى ما بعد التسليمتين ، فلو فعل ذلك سقط عنه سجود السهو لأن التسليمة الثانية بمنزلة الكلام الأجنبى .

المالكية - قالوا : إن كان سببه نقصا فقط ، أو نقصا وزيادة ، لمحله قبل السلام ، فإذا نقص السورة سهوا ، ولم يتذكر حتى انحني لركوع الركعة المتروكة منها السورة ، فلا يرجع لها ولا تبطل صلاته ، وإذا لم يرجع انتظر حتى يتشهد في آخر صلاته ، ويصل على النبي عليه الصلاة والسلام ، ويدعو ، ثم يسجد سجدتين ويعيد تشهد استئنا ، ولا يدعو ولا يصل على النبي عليه الصلاة والسلام ثم يسلم ، وإن كان سببه الزيادة فقط سجد بعد السلام ، وإذا أخر القبلى كره وإذا قدم البعدى حرم إن تعدد التقديم أو التأخير وإلا فلا كراهة ولا حرمة ، ولا تبطل صلاته فيهما . وصفته سجدتان وإن تكرر سببه ، ويتشهد بعدهما بدون دعاء وصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام كما تقدم ، ويعيد السلام وجوبا إن كان بعديا فإن لم يعده فلا تبطل صلاته ، ثم إن سجود السهو لا يحتاج إلى نية إذا كان قبل السلام لأن نية الصلاة متشعبة عليه نظرا لكونه بمثابة جزء من الصلاة ، ولما إن كان بعد السلام فيحتاج لنية لكونه خارجا عن الصلاة ، وإذا كان السجود لنقص في صلاة الجمعة ونسيه حتى سلم ، تعين سجوده بجامع الذى صلى فيه ، ولما إذا كان لزيادة فيها ، فيسجده في أى جامع كان لأنه بعد السلام ، ولا يجزئ سجوده في غير جامع تقام فيه الجمعة .

الشافعية - قالوا : يسجد للسهو في جميع الأحوال التى يطلب فيها بعد التشهد والصلاة على النبي وآله ، وقيل السلام .

وصفة سجود السهو سجدتان كسجود الصلاة ولو كثر مقتضيه ، ويحتاج لنية وتكون بقلبه لا بلسانه ، فلو سجد بدون نية عامدا عالما بطلت صلاته ، كما =

مباحث سجدة التلاوة

دليل مشروعيتها :

ورد في الصحيحين أن ابن عمر رضي الله عنهما قال :
« كان النبي ﷺ يقرأ القرآن فيقرأ السورة فيها سجدة
فيسجد ونسجد معه حتى ما يجد بعضنا موضعاً لمكان
جبهته » وقال ﷺ : « إذا قرأ ابن آدم السجدة فسجد اعتزل
الشيطان يبكي يقول ياويله ، أمر ابن آدم بالسجود فسجد
فله الجنة ، وأمرت بالسجود فعصيت فلي النار » رواه مسلم .
وقد أجمعت الأمة على أنها مشروعة عند قراءة مواضع
مخصوصة من القرآن .



= لو تلفظ بالنية ، وإنما تشترط النية لغير المأموم وأما هو فلا يحتاج لها اكتفاء
بنية الافتداء والالتيق إذا كان سببه سهواً أن يقول في سجوده : سبحان الذي
لا ينالم ولا يسهو وإذا وقع عمداً فالالتيق الاستغفار .

الحنابلة - قلوا : لأخلاف في جواز سجود السهو قبل السلام وبعده ، ولكن
الأفضل أن يكون قبل السلام مطلقاً إلا في صورتين إحداهما : أن يسجد لنقص
ركعة فأكثر في صلاته ، فإنه يأتي بالنقص ثم يسجد بعد السلام ، ثانيتهما : أن
يشك الإمام في شيء من صلاته ، ثم يبين على غالب ظنه ، فإن الأفضل في هذه
الحالة أيضاً أن يسجد بعد السلام ، ويكفيه لجميع سهو سجدة وإن تعدد
موجبه ، وإذا اجتمع سجود قبل وبعدي رجح القليل .

وصفته أن يكبر ثم يسجد سجدتين كسجود الصلاة ، فإن كان السجود بعداً
أتى بالشهادتين قبل السلام ، وإذا كان قبلها لا يأتي بالشهادتين .

حكمها :

أما حكمها ، فهو السننية (١) فتسن للقارئ والمستمع (٢) وهو : قاصد السماع بالشروط الآتية :

شروط سجدة التلاوة :

وأما شروطها فمفصلة في المذاهب (٣) .

(١) الحنفية - قالوا : حكم سجود التلاوة الوجوب على القارئ والسماع ، فإن لم يسجد أحدهما عند وجبه كل واحد ، ثم إن ذلك الوجوب ثارة يكون موسما وثارة يكون مضيقا ، فيكون موسعا إن حصل وجبه خارج الصلاة ، فلا يأنم بتأخير السجود إلا آخر حياته إن مات ولم يسجد ، ولكن يكبر متأخرا ، وتزنيها ، ويكون الوجوب مضيقا إن حصل موجب السجود في الصلاة بأن تلا أية السجدة وهو يصلي ، فإنه يجب عليه في هذه الحالة أن يؤديه فوراً ، وقدر الفور بأن لا يكون بين السجدة وبين تلاوة آيتها زمن يسع أكثر من قراءة ثلاث آيات ، فإن مضى بينهما زمن يسع ذلك بطل الفور ، ثم إن أية السجدة ، إما أن تكون وسط السورة ، أو آخرها فإن كانت وسطها فالأفضل للمصل أن يسجد لها عقب قراءتها وقبل اتمام السورة ثم يقوم فيختم السورة ويركع ، فإن لم يسجد وركع قبل انقطاع الفور السابق ونوى بالركوع السجدة أيضاً ، فإنه يجزئه كما يجزئه السجود للصلاة قبل انقطاع الفور المذكور ولو لم ينو به السجدة أيضاً ، فإن انقطع الفور فلا تسقط عنه لا بالركوع ولا بسجود الصلاة ، وعليه قضائها بسجدة خاصة مادام في صلاته . فإذا خرج من الصلاة فلا يقضيها لغوات وقتها إلا إذا كان خروجه بالسلام ولم يأت بمنالك للصلاة بعده فإنه يقضيها عقب السلام ، أما إن كانت الآية آخر السورة فالأفضل أن يركع وينوى السجدة ضمن الركوع ، فإذا سجد لها ولم يركع وعاد إلى القيام ، فينبب أن يتلو آيات من السورة التي تليها ثم يركع ويتم الصلاة .

(٢) الحنفية والشافعية - قالوا : لا يشترط القصد بل يطلب من السامع السجود ولو لم يقصد السماع .

(٣) الحنفية - قالوا : يشترط لها ما يشترط للصلاة إلا التحريم ونية تعين الوقت فإنهما لا يشترطان لها ، ولا يؤتى بالتحريم فيها كما سيأتي في صفتها . ويشترط لوجوبها كذلك ، ما يشترط لوجوب الصلاة من الإسلام ، وبالبلوغ ، =

= والعقل ، والطهارة من الحيض والنفس ، فلا تجب على كافر ، وصبي ، ومجنون ، ولا على حائض أو نساء لافرق بين أن يكون أحدهم قارئاً أو سامعاً .
 أما من سمع من أحدهم فإنه يجب عليه السجود إن كان أهلاً للوجوب أداء أو قضاء . فيجب على السكران والجنب لأنهما أهل للوجوب قضاء إلا إذا كان القارئ مجنوناً فإنه لا تجب على من سمع منه ومثله الصبي غير المميز لأن صحة التلاوة يشترط لها التمييز . وكذا إذا سمع إليه السجدة من غير آدمي ، كان يسمعها من البيفاء لو من آلة جلكية (كالقوتوغراف) فإن هذا السماع لا يوجب السجود لعدم صحة التلاوة بفقد التمييز .

الحائض - قلوا : يشترط لها بالنسبة للقارئ والمستمع ما يشترط لصحة الصلاة من طهارة الحدث ، واجتناب النجاسة ، واستقبال القبلة ، والنية ، وغير ذلك مما تقدم . ويزاد في المستمع شرطان . الأول : أن يصلح القارئ للإمامة له ولو في صلاة النفل ، فلو سمعها من امرأة لا يسن له السجود ، وأولى إذا سمعها من غير آدمي كآلة الحكية والبيفاء . نعم إذا سمعها من أمي أو زمن لا يصلحان لإمامته فإنه يسن أن يسجد للاستماع منهما . الثاني : أن يسجد القارئ ، فإذا لم يسجد فلا يسن للمستمع . ولا يصح السجود أمام القارئ أو عن يساره إذا كان يمينه خالياً ، ويكره أن يقرأ الإمام آية سجدة في صلاة سرية ، ولا يلزم المأموم متابعته لو سجد ذلك بخلاف الجهرية فإنه يلزم متابعته فيها . هذا وإذا كرر تلاوتها أو استماعها فإنه يسن له تكرار السجود بتكرار ذلك .

الحائض - قلوا : يشترط لها في القارئ والمستمع شروط صحة الصلاة من الطهارة حدث وحيث ، واستقبال قبلة ، وستر عورة وغير ذلك مما تقدم . ويسجد القارئ ولو كان غير صالح للإمامة كالغاسق والمرأة ، ولو قصد بقراءته إسماع النفس حسن صوته ، وكذلك يسجد في الصلاة إذا قرأ آيتها فيها ولو كانت صلاة فرض ، إلا أنه يكره تعدد قراءة آيتها في الفريضة ، هذا إذا كان المصلح إماماً أو منفرداً . أما المأموم فإنه يسجد تبعاً لإمامه ، فلو لم يسجد فلا تبطل صلاته لأنها ليست جزءاً من الصلاة . وإذا قرأها هو دون إمامه فلا يسجد ، فلو سجد بطلت صلاته لمخالفة فعله فعل الإمام . ويستثنى من الصلاة صلاة الجنائز ، فلا يسجد فيها . كما أنه إذا قرأ آية السجدة في خطبة جمعة أو غيرها لا يسجد ، ولا تبطل صلاة الجنائز ولا الخطبة لو سجد ، ويزاد في المستمع شروط ثلاثة . أولاً : أن يكون القارئ صالحاً للإمامة في الفريضة بأن يكون نكراً بالغاً عقلاً مسلماً متوضئاً ، فلو كان القارئ امرأة أو صبياً أو مجنوناً أو كافراً أو غير متوضئ ، فلا يسجد هو ولا المستمع ، كما لا يسجد السامع الذي لم =

= يقصد الاستماع . ثانيا : ان لا يقصد القارئ إسماع الناس حسن صوته فإن كان ذلك فلا يسجد المستمع . ثالثا : ان يكون قصد السامع من السماع ان يتعلم من القارئ القراءة او احكامها من اظهار ، وإدغام ، ومد ، وقصر وغير ذلك او الروايات ، كرواية ورش او غيره ، او يعلم القارئ ذلك . ومتى استتمت شروط السامع فإنه يسجدها ولو ترك القارئ السجود ، إلا في الصلاة فيتركها تبعا للإمام . وإذا كان القارئ غير متوضئ ترك أية السجود وبلاحتها بقلبه محافظة على نظام التلاوة وكذا إذا كان الوقت ينهي فيه عن سجود التلاوة . وإذا كرر المعلم او المتعلم أية السجدة فيسن السجود لكل منهما عند قراءتها اول مرة فقط . وإذا جاوز القارئ محل السجود بمسير كاية او آيتين طلب منه السجود ولا يعيد قراءة محله مرة أخرى وإن جاوزه بكثير أعاد أية السجدة وسجد ولو كان في صلاة فرض . ولكن لا يسجد في الفرض إلا إذا لم ينحن للركوع . اما في النفل فإنه يأتي بأية السجدة في الركعة الثانية ويسجد إن لم يركع ، فإن ركب في الثانية فالت السجدة .

الشافعية - قالوا : يشترط للسجود شروط : اولا : ان تكون القراءة مشروعة فلو كانت محرمة كقراءة الجنب ، او مكروهة كقراءة المصل في حال الركوع مثلا فلا يسن السجود القارئ ولا للسامع . ثانيا : ان تكون مقصودة فلو صدرت من ساه ونحوه كالظير (والفوتغراف) فلا يشرع السجود . ثالثا : ان يكون المقرء كل أية السجدة ، فلو قرأ بعضها فلا سجود . رابعا : ان لا تكون قراءة أية السجدة بدلا من قراءة الفاتحة لعجزه عنها ، وإلا فلا سجود . خامسا : الا يطول الفصل بين القراءة الآية والسجود ، وان لا يعرض عنها ، فإن طلق وأعرض عنها فلا سجود . والطول ان يزيد على مقدار صلاة ركعتين بقراءة متوسطة بين الطول والقصر . سادسا : ان تكون قراءة الآية من شخص واحد ، فلو قرأ واحد بعض الآيات وكلها شخص آخر فلا سجود . سابعا : يشترط لها ما يشترط للمصلاة من طهارة واستقبال وغير ذلك ، وهذه الشروط في جملتها عامة للمصل وغيره ، ويزاد في المصل شرطان آخران : اولا : ان لا يقصد بقراءة الآية السجود ، فإن قصد ذلك وسجد بطلت صلاته إن سجد عمدا علما ، ويستثنى من ذلك قراءة سورة (السجدة) في صبح يوم الجمعة ، فإنها سنة ، ويسن السجود حينئذ ، فإن قرأ في صبح يوم الجمعة غير هذه السورة وسجد بطلت صلاته بالسجود إن كان عمدا علما . كما تبطل صبح يوم الخميس مثلا لو قرأ فيها السورة المذكورة وسجد . ويجب على المأموم ان يسجد تبعا لإمامه حيث كان سجود مشروعا ، فإن ترك متابعة الإمام عمدا مع العلم بطلت صلاته . ثانيا : ان يكون هو =

اسبابها وصفتها ومبطلاتها :

وأما أسبابها وصفتها فموضحة في المذاهب (١) : ويبطلها كل ما يبطل الصلاة .

= القارئ ، فإن كان القارئ غيره وسجد ، فلا يسجد ، فإن سجد بطلت صلاته إذا كان عالما عامداً ، ولا يسجد بها مصلي الجفازة بخلاف الخطيب فيسن له السجود ، ويحرم على القوم السجود لما فيه من الإعراض عن الخطبة . (١) الحنفية - قالوا : أسباب سجود التلاوة ثلاثة أمور : الأول : التلاوة فتجب على التالي ولو لم يسمع نفسه كان كأن أصم ، لا فرق بين أن يكون خارج الصلاة أو فيها . إماماً كان أو منفرداً . أما المأموم فلا تجب عليه بتلاوته لأنه ممنوع من القراءة خلف إمامه ، فلا تعتبر تلاوته موجبا لها . وإذا تلا الخطيب يوم الجمعة أو العيدين آية سجدة وجبت عليه وعلى من سمعه ، فينزل من فوق المنبر ثم يسجد ويسجد الناس معه ، ولكن يكره له أن يأتي بآية السجدة وهو على المنبر . أما الإتيان بها وهو في الصلاة ، فإنه لا يكره إذا أدى السجدة ضمن الركوع أو السجود ، بخلاف ما إذا أتى بها وحدها فإنه يكره لما فيه من التهويش على المصلين . الثاني : سماع آية سجدة من غيره ، والسماع إما أن يكون في الصلاة أولا ، وكذا المسعوع منه . فإن كان السماع في الصلاة وكان منفرداً أو إمامه فإنه ، يجب عليه فعلها خارج الصلاة إلا إذا سمعها من مأموم على الصحيح ، فإنه لا تجب عليه السجدة . أما إذا كان السماع مأموماً ، فإن سمعها من غير إمامه فحكمة كذلك . وإن سمعها من إمامه ، فإن كان مدركاً للصلاة وجبت عليه متابعتها في سجوده ، وإن كان مسبوqa ، فإن أدرك الإمام قبل سجوده للتلاوة تابعه أيضا ، وإن أدركه بعد سجود التلاوة في الركعة التي تلا فيها الآية لم يسجد أصلا . وإن أدركه في الركعة التي بعدها سجد بعد الصلاة . الثالث : الاقتداء فلو تلاها الإمام وجبت على المقتدى وإن لم يسمعها . وأما صفة السجود ، فهي أن يسجد سجدة واحدة بين تكبيرتين : (١) تكبيرة وضع جبهته على الأرض للسجود ، (٢) وتكبيرة رفعها ، ولا يقرأ التشهد ولا يسلم . والتكبيرتان مسنوتتان ، فلو وضع جبهته على الأرض دون تكبير ، صحت السجدة مع الكراهة ، فله ركن واحد وهو وضع الجبهة على الأرض أو ما يقوم مقامه من الركوع أو السجود أو من الإيماء للمريض أو للمسافر الذي يصل على الدابة في السفر ، وقد تقدم حكمه . ويقول في سجوده : (سبحان ربى الأعلى) ثلاثا ، أو يقول ماشاء مما ورد نحو : (اللهم اكتب لى بها عندك أجرا ، =

- وضع غنى بها وزرا ، واجعلها لي عندك ذخرا ، وتقبلها مني كما تقبلتها من عبدك (داود) ويستحب لمن تلاها جالسا أن يلف ويخزلها سجدا . ومن كرر أية سجدة في مجلس واحد سجد كذلك سجودا واحدا فإن اختلف المجلس فإنه يكرر السجود .

الحنبلية - قالوا : لها سببان : (١) التلاوة ، (٢) والاستماع بالشروط المتقدمة . ويشترط أن لا يطول الفصل عرفا بينها وبين سببها ، فإن كان القارئ أو السامع محدثا ولا يقدر على استعمال الماء تيمم وسجد . أما إذا كان قدرا على استعمال الماء ، فإن السجود يسقط عنه لأنه لو توضأ يطول الفصل . هذا ولا يسجد المقتدى للتلاوة إلا متبوعة لإملمه . وإما أركانها فتلاثة ، وهي (١) السجود ، (٢) والرفع منه (٣) والتسليم الأولى ، أما التسليم الثانية فليست بواجبة . فيسجد بلا تكبيره إحرام بل بتكبيرتين . إحداها : تكبيرة وضع الجبهة ، والثانية : تكبيرة رفعها ، ولا يشهد إلا أنه يندب له الجلوس إذا لم يكن في الصلاة ليسلم جالسا ، والتكبيرتان ليستا من أركانها بل هما واجبتان ، ويدعو في سجوده بالدعاء المتقدم ذكره عند الحنفية .

الملكية - قالوا : سببها التلاوة ، والاستماع بشرط أن يقصده كما تقدم بيانه في شروطها . وإما صفتها فهي سجدة واحدة بلا تكبير إحرام ، وبلا سلام ، بل يكبر للهوى لها وللرفع استئنا في كل منهما . والقائم بهوى لها من قيام . سواء كان في صلاة أو غيرها . ولا يجلس ليأتي بها من جلوس . وإذا كان راكبا على الدابة نزل وسجدها على الأرض إلا إذا كان مسافرا أو توفرت فيه شروط صلاة النفل على الدابة ، فإنه يسجد عليها بالإيماء . ويندب أن يدعو في سجوده بالدعاء المتقدم ذكره عند الحنفية .

الشافعية - قالوا : سببها التلاوة ، والاستماع بالشروط المتقدمة ، ولها ركنان : أحدهما : النية وذلك لغير المأموم . أما المأموم فيكفيه نية الإمام لأن سجوده تابع لسجوده . ثانيهما : سجدة واحدة كسجدة الصلاة ، وهذان الركنان بالنسبة للمصل وغيره . ويزاد لغير المصل ثلاثة أركان : (١) تكبيرة الإحرام ، (٢) الجلوس بعد السجدة ، (٣) السلام . ويجب على المصل أن يقتصر على النية بالقلب ، فهو تلفظ بها بطلت صلاته . أما غير المصل فيحسن له التلفظ . ويشترط لغير المصل أن يفرق بين النية وتكبيرة الإحرام ، ويسن رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام ، والتكبير للهوى للسجود ، والرفع منه والدعاء فيه كالتسليم الثانية . ويسن أن يدعو بالدعاء المتقدم ذكره عند الحنفية .

ويقوم مقام سجود التلاوة ما يقوم مقام تحية المسجد . فمن لم يرد فعل سجدة التلاوة قرأ : (سبحان الله والحمد ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول =

المواضع التي تطلب فيها سجدة التلاوة :
 تطلب في أربعة عشر موضعاً وهي : (١) آخر آية في الاعراف
 (إن الذين عند ربك لا يستكبرون عن عبادته ويسبحونه وله
 يسجدون) . (٢) آية الرعد (ولله يسجد ما في السموات وما في
 الأرض طوعاً وكرهاً وظلالهم بالغدو والآصال) . (٣) آية
 النحل (ولله يسجد من في السموات والأرض من دابة
 والملائكة وهم لا يستكبرون يخافون ربهم من فوقهم ويفعلون
 ما يؤمرون) . (٤) آية الإسراء التي آخرها (ويزيدهم
 خشوعاً) (٥) آية مريم التي آخرها (خروا سجداً وبكياً) .
 (٦) ، (٧) آيتان في سورة الحج : أولاهما : آخرها (ويفعل
 ما يشاء) في آخر الربع الأول منها . ثانيتهما : (١) آخر
 السورة (يا أيها الذين آمنوا اركعوا واسجدوا) إلى قوله
 تعالى (لعلكم تفلحون) . (٨) آية الفرقان وهي : (وإذا قيل
 لهم اسجدوا للرحمن قالوا وما الرحمن أنسجد لما تأمرنا
 وزادهم نفوراً) . (٩) آية النمل وهي : (ألا يسجدوا لله الذي
 يخرج الخبء في السموات والأرض ويعلم ما تخفون وما تعلنون
 الله لا إله إلا هو رب العرش العظيم) . (١٠) آية سورة
 السجدة وهي : (إنما يؤمن بآياتنا الذين إذا ذكروا بها خروا
 سجداً) إلى قوله تعالى (وهم لا يستكبرون) . (١١) آية سورة
 فصلت وهي : (لاتسجدوا للشمس ولا للقمر واسجدوا لله

= ولا قوة إلا بالله العلي العظيم) أربع مرات . فإن ذلك يجزئ عن سجدة التلاوة
 ولو كان مقطعاً .
 (١) الملكية والحنفية : لم يعدوا آية آخر الحج من المواضع التي يطلب فيها
 سجود التلاوة .

الذى خلقهن إن كنتم إياه تعبدون (١٢) آية النجم (١) وهى : (أفمن هذا الحديث تعجبون وتضحكون ولا تبكون وأنتم سامدون فاسجدوا لله واعبدوا) . (١٣) آية سورة الانشقاق وهى : قوله تعالى (وإذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون) . (١٤) آية اقرأ وهى (كلا لاتطعه واسجد واقترب) . وأما آية ص وهى (وظن داود أنما فتناه فاستغفر ربه وخر راكعا وأنا) فليست (٢) من مواضع سجود التلاوة والسجود يكون عند آخر كل آية من آياتها المتقدمة (٣) .

سجدة الشكر

هى سجدة واحدة كسجود التلاوة ، تستحب (٤) عند تجدد نعمة ، أو اندفاع نقمة ولا تكون إلا خارج الصلاة ، فلو أتى بها فى الصلاة بطلت صلاته ، ولو نواها ضمن ركوع الصلاة وسجودها لم تجزه (٥) .

- (١) الملكية - قلوا : إن آية النجم ، وآية الانشقاق ، وآية اقرأ ليست من المواضع التى يطلب فيها سجود التلاوة .
- (٢) الحنفية والملكية - قلوا ، إنها من مواضع سجود التلاوة إلا أن الملكية قلوا : إن السجود عند قوله تعالى (وأناب) . والحنفية قلوا : الأولى أن يسجد عند قوله تعالى (وحسن ما ب) . ومن هذا يتضح أن عدد مواضع سجدة التلاوة عند الحنفية أربعة عشر موضعا ، بنقص آية آخر الحج ، وزيادة آية ص . وعند الملكية أحد عشر موضعا بنقص آية النجم والانشقاق وسورة اقرأ . وزيادة آية ص .
- (٣) الحنفية - قلوا : إن السجود فى آية سورة فصلت عند قوله تعالى (وهم لا يسمعون) .
- (٤) الملكية - قلوا : سجدة الشكر مكروهة ، وإنما المستحب عند حدوث نعمة أو اندفاع نقمة صلاة ركعتين كما تقدم .
- (٥) الحنفية - قلوا : سجدة الشكر مستحبة - على المفتى به - وإذا نواها ضمن ركوع الصلاة أو سجودها أجزاءه ، ويكره الإتيان بها عقب الصلاة لئلا يتوهم العامة إنها ستة أو واجبة .

مباحث صلاة المسافر

دليلها :

تقصر الصلاة الرباعية في السفر إلى ركعتين : وهى الظهر والعصر والعشاء سواء أكان في حالة الخوف أم في حالة الأمن . وقد شرع القصر في السنة الرابعة من الهجرة ، وثبتت مشروعيتها بالكتاب والسنة والإجماع ، قال تعالى : (وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم أن يفتنكم الذين كفروا) وقال : يعلى بن أمية قلت لعمر مالنا نقصر وقد أمنا فقال : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته » رواه مسلم ، وقال ابن عمر رضى الله عنه : صحبت النبي ﷺ « فكان لا يزيد في السفر على ركعتين وأبو بكر وعمر وعثمان كذلك » متفق عليه . وروى ابن أبي شيبة أن النبي ﷺ قال : « إن خيار أمتي من شهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله والذين إذا استحسنوا استبشروا وإذا أساءوا استغفروا وإذا سافروا قصرُوا » . وقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم ، صلى إماماً بأهل مكة بعد الهجرة صلاة رباعية ، فسلم على رأس ركعتين ، ثم التفت إلى القوم فقال : « أتموا صلاتكم فإننا قوم سفر » .

فدلت الآية الكريمة المتقدمة على مشروعية القصر في حالة الخوف ، ودل ما بعدها من الأحاديث على مشروعيته مطلقاً في حالتي الخوف والأمن ، وقد أجمعت الأئمة على مشروعيته .

حكم قصر الصلاة :

في حكم قصر الصلاة اختلاف المذاهب (١) .

شروط صحة القصر :

وأما شروط صحة القصر فمنها : أن يكون السفر مسافة تبلغ ستة عشر فرسخا (٢) ذهابا فقط ، والفرسخ ثلاثة أميال ،

(١) الحنفية - قالوا : إن قصر الصلاة واجب على المسافر ، ولا يجوز له الإتيان لقوله ﷺ ، فرضت الصلاة ركعتين : ركعتين . فاقترت صلاة السفر وزيد في صلاة الحضر ، فإذا أتم صلاته أتم لتأخير السلام عن نهاية القعود المفروض وهو القعود الأول في هذه الحالة ، ويعتبر متغفلا بركعتين الأخيرتين لأن الفرض إنما هو الركعتان الأوليان ، ولذا تبطل صلاته إن ترك القعود الأول في هذه الصورة لأنه ترك فرضا من فرائض الصلاة .

المالكية - قالوا القصر : سنة مؤكدة أكد من صلاة الجماعة فإذا لم يجد المسافر مسافرا يقتدى به ، صلى منفردا محافظة على القصر ويكره أن يقتدى بلقيم لأنه لو اقتدى به لزمه الإتمام فتلوث سنة القصر المؤكدة .

الشافعية - قالوا : القصر جائز وهو الفضل من الإتمام إن بلغ سفره ثلاث مراحل ولم يختلف في جواز قصره ، فإن كان السفر أقل من ثلاث فالإتمام الفضل وكذا لو كان ثلاثا فأكثر وكان المسافر ملاحا وهو : من له دخل في تسيير السفينة فإن الإتمام له الفضل بخلاف الإمام أحمد وقوله بعدم جواز القصر له ، وقد يجب القصر فيما إذا أخر المسافر الصلاة إلى آخر الوقت ، بحيث لا يسع الوقت الباقي منه الصلاة إلا مقصورة لأنه لو أتم لزم إخراج بعض الصلاة عن وقتها مع تمكنه من إيقاعها بتمامها في الوقت .

الحنابلة - قالوا : القصر جائز وهو الفضل من الإتمام ولا يكره الإتمام

(٢) الحنفية - قالوا : المسافة مقدرة بالزمن وهو : ثلاثة أيام من قصر أيام السنة ويكفي أن يسافر في كل يوم منها من الصباح إلى الزوال ، والمعتبر السير الوسيط ، أي سير الإبل ومشى الأقدام ، فلو بكر في اليوم الأول ومشى إلى الزوال ، وبلغ المرحلة ونزل وبعث فيها ، ثم بكر في اليوم الثاني وفعل ذلك ، ثم فعل ذلك في اليوم الثالث فقد قطع مسافة القصر ولا عبرة بتقديرها بالفراسخ على المعتمد ولا يصح القصر في نقل من هذه المسافة .

والميل ستة آلاف ذراع بذراع اليد ، وهذه المسافة تساوى ثمانين كيلو ونصف كيلو ومائة وأربعين مترا - مسيرة يوم وليلة بسير الإبل المحملة بالأثقال سيرا معتادا - ولا يضر نقصان المسافة عن المقدار المبين بشيء قليل كميل أو ميلين (١) ولا يشترط أن يقطع هذه المسافة في المدة المذكورة - يوم وليلة - فلو قطعها في أقل منها ولو في لحظة صح القصر . ومنها : أن ينوى السفر ويشترط لنية السفر أمران :

أحدهما : أن ينوى قطع تلك المسافة بتمامها من أول سفره ، فلو خرج هائما على وجهه لا يدرى أين يتوجه لا يقصر ، ولو طاف الأرض كلها لأنه لم يقصد قطع المسافة ، وكذلك لا يقصر إذا نوى قطع المسافة ولكنه نوى (٢) الإقامة أثناءها مدة قاطعة لحكم السفر وسيأتى بيانها .

الملكية - قلوا : إن نقصت المسافة عن القدر المبين بتمنية اميل وقصر الصلاة صحت صلاته ولا إعادة عليه على المشهور ، ويستثنى من اشتراط المسافة أهل مكة ومنى ومزدلفة والمحصب إذا خرجوا في موسم الحج للوقوف بعرفة ، فإنه يسن لهم القصر في حال ذهابهم ، وكذا في حال إيابهم إذا بقى عليهم عمل من أعمال الحج التي تؤدي في غير وطنهم ، وإلا اتموا . (١) الحنفية - قلوا : نية إقامة المدة القاطعة لحكم السفر لا تبطل حكم القصر إلا إذا أقبل بالقصر ، فلو سافر من القاهرة مثلا ناوليا الإقامة بأسبوع مدة خمسة عشر يوما فأكثر ، يجب عليه القصر في طريقه إلى أن يقيم . (٢) المالكية - لم ينصوا على هذا الشرط ، ولكن قواعد مذهبهم لا تبايه ، فإن شرط النية عندهم أن تكون جازمة ، ونية التابع معلقة على نية المتبوع ضرورة أنه تابع له في سريه وعدمه ، فما لم ينو المتبوع قطع المسافة بتمامها لا يتأتى للتابع أن يجزئ النية بذلك . فالمعتبر إذن نية المتبوع ، ونية التابع كالعدم كما هو رأى غيرهم من أهل المذاهب الثلاثة . =

ثانيهما : الاستقلال بالرأى فلا تعتبر نية التابع بدون نية متبوعة كالزوجة مع زوجها والجندي مع أميره وال خادم مع سيده ، فلو نوت الزوجة مسافة القصر دون زوجها لا يصح لها أن تقصر ، وكذلك الجندي وال خادم ونحوهما . ولا يشترط (١) في نية السفر البلوغ ، فلو نوى الصبي مسافة القصر قصر الصلاة .

ومنها : أن يكون السفر مباحا (٢) فلو كان السفر حراما كأن سافر لسرقة مال أو لقطع طريق أو نحو ذلك ، فلا يقصر ، وإذا قصر لم تنعقد صلاته (٣) فإن كان السفر مكروها ، ففيه تفصيل المذاهب (٤) وأما إذا كان السفر مباحا ولكن وقعت فيه المعصية فلا يمنع القصر .

= الشافعية - زادو حكما آخر . وذلك ان التابع إذا نوى انه متى تخلص من التبعية يرجع من سفره ، كالجندي إذا شطب اسمه ، وال خادم إذا انفصل من الخدمة فلا يقصر في هذه الحالة حتى يقطع مسافة القصر ، وهي المرحلتان ، فإن فلقته صلاه حين بلوغه المرحلتين قضاهما مقصورة لأنها فلقته سفر .

(١) الحنفية - قلوا : يشترط في نية السفر ان تكون من بالغ ، فلا تصح نية الصبي ، فشروط نية السفر عندهم ثلاثة : (١) نية قطع المسافة بتمامها من أول السفر (٢) الاستقلال بالرأى . (٣) البلوغ .

(٢) الحنفية - لم يشترطوا ذلك ، فيجب القصر على كل مسافر ولو كان السفر محرما ، ويأثم بفعل المحرم .

(٣) المالكية - قلوا : إذا كان السفر محرما صح القصر مع الإثم .

(٤) الحنفية - قلوا : يجب القصر في السفر المكروه أيضا كغيره .

الشافعية - قلوا : يجوز القصر في السفر المكروه .

المالكية - قلوا : يكره القصر في السفر المكروه .

الحنابلة قلوا : لا يجوز القصر في السفر المكروه ، ولو قصر لاتنعقد صلاته كالسفر المحرم .

ومنها : مجاوزة محل الإقامة على تفصيل في المذاهب (١) .

(١) الشافعية - قالوا : لا بد أن يصل إلى محل يعد فيه مسافرا عرفا ، وإبتداء السفر لسكن الأبنية يحصل بمجاوزة سور مختص بالمكان الذي سفر منه ، إذا كان ذلك السور صوب الجهة التي يقصدها المسافر ، وإن كان داخله أمكن خربة ومزارع ونور ، لأن كل هذا يعد من ضمن المكان الذي سافر منه ، ولا عبرة بالخنق والقطرة مع وجود السور ، ومثل السور ما يقيم أهل القرى من الجسور ، فإن لم يوجد السور المذكور ، وكان هناك قنطرة أو خندق فلا بد من مجاوزته ، فإن لم يوجد شيء من ذلك فالمعبر بمجاوزة العمران وإن تخلله خراب . ولا يشترط مجاوزة الخراب الذي في طرف العمران إذا ذهبت أصول حيطانه ، ولا مجاوزة المزارع ولا البساتين ولو بنيت بها قصور أو نور تسكن في بعض فصول السنة . ولا بد من مجاوزة المقابر المتصلة بالقرية التي لاسور لها . وإذا اتصل بالبلد عرفا قرية أو قريتان مثلا فيشترط مجاوزتهما إن لم يكن بينهما سور ، وإلا فلا يشترط مجاوزة السور . فإن لم تكونا متصلتين اكتفى بمجاوزة قرية المسافر عرفا . أما القصور التي في البساتين المتصلة بالبلد ، فإن كانت تسكن في كل الستة فحكمها كالقريتين المذكورتين وإلا فلا ، كما تقدم . كما تقدم . وإبتداء السفر لسكن الخيام يكون بمجاوزة تلك الخيام ومراقبها كمطرح الرماد ، وملعب الصبيان ، ومرابط الخيل ، ولا بد أيضا من مجاوزة المهبط إن كان في روبة ، ومجاوزة المصعد إن كان في منخفض ، ولا بد أيضا من مجاوزة عرض الوادي إن سافر في عرضه ، وهذا إذا لم يخرج المهبط والمصعد والوادي عن الاعتدال . أما لو اتسع شيء منها جدا ، فيكتفى بمجاوزة الحلة ، وهي البيوت التي يجتمع أهلها للسمر ، ويستطيعون استعارة لوازمهم بعضهم من بعض . أما المسافر الذي سكن غير الأبنية وغير الخيام ، فإبتداء سفره يكون بمجاوزة محل رحلته ومراقبته ، هذا إذا كان السفر برا . أما لو كان في البحر المتصل ببلدة كالسويس وجدة ، فإبتداء سفره من أول تحرك السفينة للمسفر ، ولا عبرة بالأسوار ولو وجدت بالبلدة على المعتمد ، وإذا كانت السفينة تجرى محاذية للأبنية التي في البلدة ، فلا يقصر حتى تجاوز تلك الأبنية .

الحنابلة - قالوا : يقصر المسافر إذا فارق بيوت محل إقامته العامة بما يعد مفارقة عرفا ، سواء كانت داخل السور أو خارجه ، وسواء اتصل بها بيوت خربة أو صحراء . أما إذا اتصل بالبيوت الخربة بيوت عامرة ، فلا يقصر إلا إذا فارقها معا ، وكذلك لا يقصر إذا اتصل بالخراب بساتين يسكنها أصحابها =

= للرياضة في الصيف مثلا ، إلا إذا جاوز تلك البساتين ، أما إذا كان من سكان الخيام ، أو من سكان القصور ، أو البساتين ، فلا يقصر حتى يفرق خيامه ، أو المكان الذي نسب إليه البساتين ، أو القصور عراها ، وكذا إذا كان من سكان عزب مصنوعة من اعواد الذرة ونحوها ، فإنه لا يقصر حتى يفرق محل إقامة قومه .

الحنفية - قالوا : من قصد سفر مسافة القصر المتقدم بيانه ، قصر الصلاة متى جاوز العمران من موضع إقامته ، سواء كان مقيما في المصر أو في غيره ، فإذا خرج من المصر ، لا يقصر إلا إذا جاوز بيوته من الجهة التي خرج منها وإن كان بإزائه بيوت من جهة أخرى ، ويلزم أن يجاوز كل البيوت ولو كانت متفرقة متى كان أصلها من المصر ، فلو انفصلت عن المصر محلة كانت متصلة بها قبل ذلك الانفصال ، لا يقصر إلا إذا جاوزها ، بشرط أن تكون عامرة ، أما إذا كانت خربة لا سكان فيها ، فلا يلزم مجاوزتها ، ويشترط أيضا أن يجاوز ملحول المصر من المسكن ، وأن يجاوز القرى المتصلة بذلك بخلاف القرى المتصلة بالغناء ، فلا يشترط مجاوزتها ، ولا يشترط أن تغيب البيوت عن بصره . وإذا خرج من الأضحية - الخيام - لا يكون مسافرا إلا إذا جاوزها ، سواء كانت متصلة أو متفرقة ، أما إذا كان مقيما على ماء أو محتطب فإنه يعتبر مسافرا إذا فارق الماء أو المحتطب ، مالم يكن المحتطب واسعا جدا ، أو النهر بعيد المنبع أو المصب ، وإلا فالعبرة بمجاوزة العمران ، ويشترط أيضا أن يجاوز الغناء المتصل بموضع إقامته ، وهو : المكان المعد لمصالح السكان ، كركض الدواب ، ودفن الموتى ، وإلقاء التراب . فإذا انفصل الغناء عن محل الإقامة بمزرعة أو بقضاء قدر أربعمائة ذراع ، فإنه لا يشترط مجاوزته ، كما لا يشترط مجاوزة البساتين لأنها لاتعتبر من العمران وإن كانت متصلة بالغناء ، سواء سكنها أهل البلدة في كل السنة أو بعضها .

المالكية - قالوا : المسافر إما أن يكون مسافرا من إبنية ، أو من خيام - وهو البدوي - أو من محل لا بناء به ولاخيام كسكن الجبل ، فالمسافر من البلد لا يقصر إلا إذا جاوز بنيانها والغناء الذي حواليتها والبساتين المسكونة بأهلها ولو في بعض العلم ، بشرط أن تكون متصلة بالبلد حقيقة أو حكما بأن كان ساكنوها ينتفعون بأهل البلد ، فإن كانت غير مسكونة بالأهل في وقت من العلم ، فلا يشترط مجاوزتها كالزراع . وكذلك إذا كانت منفصلة عن البلد ولا ينتفع ساكنوها بأهلها ، فلا يشترط مجاوزتها ، ولا يشترط مجاوزة ثلاثة أميال من سور بلد الجمعة على المعتمد ، بل العبرة بمجاوزة البساتين المذكورة فقط ولو كان مسافرا من بلد تقام فيه الجمعة ، ومثل البساتين القريبة المتصلة بالبلد التي =

ومنها : أن لا يقتدى بمقيم أو مسافر يتم الصلاة ، فإن فعل ذلك وجب عليه الإتمام (١) ولو دخل معه في التشهد الأخير (٢) .

ومنها : أن ينوى القصر عند كل صلاة تقصر (٣) على التفصيل المتقدم في مبحث النية .

= سافر منها إذا كان أهلها ينتفعون بأهل البلد فلا بد من مجاوزتها أيضا ، فالعزب المتجاوزة متى كان بين سكنها ارتفاق فهي كبلد واحد فلا يقصر المسافر من عزبة منها حتى يجاوز الجميع ، وأما سكن الخيام فلا يقصر إذا سافر حتى يجاوز جميع الخيام التي يجمع سكانها اسم قبيلة ودار واحدة أو اسم الدار فقط ، فإن جمعهم اسم القبيلة فقط ، أو لم يجتمعوا في قبيلة ولا دار ، فإن كان بينها ارتفاق ، فلا بد من مجاوزة الكل ، وإلا كفى أن يجاوز المسافر خيمته فقط ، وأما المسافر من محل خال عن الخيام والبناء ، فإنه يقصر متى انفصل عن محله .

(١) الحنفية - قالوا : لا يجوز اقتداء المسافر بالمقيم إلا في الوقت ، وعليه الإتمام حينئذ لأن فرضه يتغير عند ذلك من اثنين لأربع - أما إذا خرج الوقت فلا يجوز له الاقتداء بالمقيم ، لأن فرضه بعد خروج الوقت لا يتغير إلى أربع لأنه استقر في ذمته ركعتين فقط ، فلو اقتدى به بطلت صلاته لأن القعدة الأولى حينئذ في حق المسافر المقتدى فرض ، وهي في حق إمامه المقيم ليست كذلك ، والواجب أن يكون الإمام أقوى حالا من المأموم في الوقت وبعده . أما اقتداء المقيم بالمسافر فيصح مطلقا .

(٢) المالكية - قالوا : إذا لم يدرك المسافر مع الإمام المقيم ركعة كاملة فلا يجب عليه الإتمام بل يقصر ، لأن المأمومية لا تتحقق إلا بإدراك ركعة كاملة ، مع الإمام .

(٣) المالكية - قالوا : تكفى نية القصر في أول صلاة يقصرها في السفر ولا يلزم تجديدها فيما بعدها من الصلوات ، فهي كنية الصوم أول ليلة من رمضان فإنها تكفى لبقاى الشهر .

الحنفية - قالوا : إنه يلزمه نية السفر قبل الصلاة ، ومتى نوى السفر كان فرضه ركعتين ، وقد علمت أنه لا يلزمه في النية تعيين عدد الركعات كما تقدم .

مبحث ما يمنع القصر

ويمتنع القصر بأمور منها : أن ينوى الإقامة مدة مفصلة في المذاهب (١) .

(١) الحنفية - قالوا : يمتنع القصر إذا نوى الإقامة خمسة عشر يوما متوالية كاملة ، فلو نوى الإقامة أقل من ذلك ولو بساعة لا يكون مقيما ، وإنما تمنع نية الإقامة القصر بشروط أربعة : الأول : أن يترك السير بالفعل ، فلو نوى الإقامة وهو يسير

لا يكون مقيما ، ويجب عليه القصر . الثاني : أن يكون الموضع الذي نوى الإقامة فيه صالحا لها ، فلو نوى الإقامة في صحراء ليس فيها سكن ، أو في جزيرة خربة ، أو في بحر لم تمنع نية القصر أيضا . الثالث : أن يكون الموضع الذي نوى الإقامة فيه واحدا فلو نوى الإقامة ببليتين لم يعين إحدهما لم تصح نيته أيضا . الرابع : أن يكون مستقلا بالمرأى ، فلو نوى التابع الإقامة لاتصح نيته ، ولا يتم إلا إذا علم نية متبوعه كما تقدم .

ومن نوى السفر مسافة ثلاثة أيام ، ثم رجع قبل إتمامها وجب عليه إتمام الصلاة بمجرد عزمه على الرجوع ، وكذلك إذا نوى الإقامة قبل إتمامها ، فإنه يجب عليه الإتمام في الموضع الذي وصل إليه وإن لم يكن صالحا للإقامة فيه كما يأتي ، ومن نوى الإقامة أقل من خمسة عشر يوما ، أو أقام بمحل ولم ينو الإقامة أصلا يعتبر مسافرا يجب عليه القصر ولو بقى على ذلك عدة سنين إلا إذا كان منتظرا قافلة مثلا وعلم أنها لاتحضر إلا بعد خمسة عشر يوما فإنه يعتبر نوايا الإقامة ويجب عليه إتمام الصلاة في هذه الحالة .

الحنابلة - قالوا : يمتنع القصر لو نوى المسافر إقامة مطلقة ولو في مكان غير صالح للإقامة فيه ، أو نوى الإقامة مدة يجب عليه فيها أكثر من عشرين صلاة ، وكذا إذا نوى الإقامة لحاجة يظن أنها لاتنتقض إلا في أربعة أيام ، ويوم الدخول ويوم الخروج يحسبان من المدة . ومن أقام في أثناء سفره لحاجة بلا نية إقامة ولا يدري متى تنتقض ، فله القصر ولو أقام سنين ، سواء غلب على فنه كثرة مدة الإقامة أو قلتها بعد أن يحتمل إنقضاؤها في مدة لا ينقطع حكم السفر بها ، وإذا رجع إلى المحل الذي سافر منه قبل قطع المسافة فلا يقصر في عودته .

المالكية - قالوا : يقطع حكم السفر ويمتنع القصر نية إقامة أربعة أيام بشرطين : أحدهما : أن تكون تامة لا يحتسب منها يوم الدخول إن دخل بعد =

= طلوع الفجر ولا يوم الخروج إن خرج في اثنا عشر يوماً، وثانيهما وجوب عشرين صلاة على الشخص في هذه الإقامة . فلو أقام أربعة أيام تامة ، وخرج بعد غروب الشمس من اليوم الرابع . وكان نلوايا ذلك قبل الإقامة . فإنه يقصر حال إقامته لعدم وجوب في هذه الإقامة . فلو أقام أربعة أيام تامة ، وخرج بعد غروب الشمس من اليوم الرابع . وكان نلوايا ذلك قبل الإقامة ، فإنه يقصر حال إقامته لعدم وجوب عشرين صلاة . وكذا إذا دخل عند الزوال ، وكان ينوى الارتحال بعد ثلاثة أيام وبعض الرابع غير يوم الدخول ، فإنه يقصر لعدم تمام الأيام الأربعة . ثم إن نية الإقامة إما أن تكون في ابتداء السير . وإما أن تكون في اثنا عشر يوماً . فإن كانت في ابتداء السير فلا يخلو إما أن تكون المسافة بين محل النية ومحل الإقامة مسافة قصر أولا . فإن كانت مسافة قصر ، قصر الصلاة حتى يدخل محل الإقامة بالفعل ، وإلا أتم من حين النية . أما إن كانت النية في أثناء سفره ، فإنه يقصر حتى يدخل محل الإقامة بالفعل ولو كانت المسافة بينهما دون مسافة القصر على المعتد . ولا يشترط في محل الإقامة المنوية أن يكون صالحا للإقامة فيه ، فلو نوى الإقامة المذكورة بمحل لا عمران به ، فلا يقصر بمجرد دخوله على ما تقدم . ومثل نية الإقامة أن يعلم بالعادة أن مثله يقيم في جهة أربعة أيام فأكثر ، فإنه يتم وإن لم ينو الإقامة . أما إن أراد أن يخالف العادة ونوى أن لا يقيم فيها الأربعة أيام المعتادة ، فإنه لا ينقطع حكم سفره ، ويستثنى من نية الإقامة نية العسكر بمحل خوف ، فإنها لا تنقطع حكم السفر . أما إذا أقام بمحل في أثناء سفره بدون أن ينوى الإقامة به ، فإن إقامته به لا تمنع القصر ولو أقام مدة طويلة ، بخلاف ما إذا أقام بدون نية في محل ينتهي إليه سفره ، فإن هذه الإقامة تمنع من القصر إلا إذا علم أو ظن أنه يخرج منه قبل المدة القاطعة للسفر . ومن رجع بعد الشروع في السفر إلى المحل الذي سافر منه سواء كان وطناً أو محل إقامة ، اعتبر الرجوع في حقه سفراً مستقلاً ، فإن كان مسافة قصر قصر ، وإلا فلا ولو لم يكن نلوايا الإقامة في ذلك المحل ، وسواء كان رجوعه لحاجة نسيها أولا .

الشافعية - قالوا : يمتنع القصر إذا نوى الإقامة أربعة أيام غير يومي الدخول والخروج ، فإذا نوى أقل من أربعة أيام ، أو لم ينو شيئاً ، فله أن يقصر ، حتى يقيم أربعة أيام بالفعل . هذا إذا لم تكن له حاجة في البقاء إما إذا كانت له حاجة وجزم بانها لا تقضى في أربعة أيام ، فإن سفره ينتهي بمجرد المكث والاستقرار سواء نوى الإقامة بعد الوصول له ، أولا ، فإن توقع قضاءها من وقت لأخر بحيث لا يجزم بأنه يقيم أربعة أيام فله ، القصر إلى ثمانية عشر يوماً .

ومنها العودة إلى المكان الذي يباح له القصر عنده حين ابتداء سفره ، سواء كان ذلك المكان وطنا له أولا . ومثل العودة بالفعل نية العودة . وفي ذلك كله تفصيل في المذاهب (١) .

(١) الحنفية - قالوا . إذا عاد المسافر إلى المكان الذي خرج منه ، فإن كان ذلك قبل أن يقطع مقدار مسافة القصر ، بطل سفره . وكذلك يبطل بمجرد نية العودة وإن لم يعد ، ويجب عليه في الحالتين إتمام الصلاة . أما إذا عاد بعد قطع مسافة القصر ، فإنه لا يتم إلا إذا عاد بالفعل ، فلا يبطل القصر بمجرد نية العودة ، ولا بالشروع فيها . ثم إن الوطن عندهم ينقسم إلى قسمين : وطن أصلي ، وهو الذي ولد فيه الإنسان أو له فيه زوج في عصمته . أو قصد أن يرتزق فيه وإن لم يولد به ولم يكن له به زوج . ووطن إقامة ، وهو المكان الصالح للإقامة فيه مدة خمسة عشر يوما فاكثر إذا نوى الإقامة . ثم إن الوطن الأصلي لا يبطل إلا بمثله . فإذا ولد شخص بأسبوط مثلا ، كانت له وطنا أصليا ، فإن خرج منها إلى القاهرة ، وتزوج بها . أو مكث فيها بقصد الاستقرار والتعيش ، كانت له وطنا أصليا كذلك فإذا سافر من القاهرة إلى أسبوط التي ولد بها وجب عليه قصر الصلاة فيها ما لم ينو المدة والتي تقطع القصر ، لأن أسبوط وإن كانت وطنا أصليا له إلا أنه بطل بمثله وهو القاهرة . ولا يشترط في بطلان أحدهما بالآخر أن يكون بينهما مسافة القصر . فلو ولد في الواسطي مثلا ، ثم انتقل إلى القاهرة قاصدا الاستقرار فيها ، أو تزوج فيها ثم سافر إلى أسبوط ومرت طريقه على الواسطي أو دخل فيها ، فإنه يقصر لأنها وإن كانت وطنا أصليا إلا أنه بطل بمثله وهو القاهرة وإن لم يكن بينهما مسافة القصر ، فلا يبطل الوطن الأصلي بوطن الإقامة ، فلو سافر من محل ولادته . أو بلدة زوجه ، أو محل إرتزاقه إلى جهة ليست كذلك وأقام بها خمسة عشر يوما ، ثم عاد إلى المحل الذي خرج منه ، فإنه يجب عليه الإتمام وإن لم ينو الإقامة ، لأن وطن الإقامة لا يبطل الوطن الأصلي .

أما وطن الإقامة فإنه يبطل بثلاثة أمور : أحدهما الوطن الأصلي ، فإذا أقام شخص بمكة مثلا خمسة عشر يوما ، ثم سافر منها إلى منى فزوج بها ، ثم رجع إلى مكة ، فإنه يتم الصلاة لبطلان وطن الإقامة ، وهو مكة بطلون الأصلي ، وهو منى . ثانيها : يبطل بمثله فلو سافر مسافة قصر إلى مكان صالح للإقامة ، وأقام به خمسة =

= عشر يوما ، نلويها ثم ارتحل عنه إلى مكان آخر وأقام به كذلك ، ثم عاد إلى المكان الأول . وجب عليه قصر الصلاة إن لم ينو الإقامة به خمسة عشر يوما لأن وطن الإقامة الأول بطل بوطن الإقامة الثاني . ولا يشترط في بطلان وطن الإقامة بمثله أن يكون بينهما مسافة قصر كما تقدم في الوطن الأصلي . ثالثها : إنشاء السفر من وطن الإقامة ، فلو أقام المسافر سفر قصر يمكن صالح خمسة عشر يوما فأكثر ، ثم نوى السفر بعد ذلك إلى مكان آخر ، بطل وطن الإقامة بإنشاء السفر منه ، فلو عاد إليه ولو لحاجة ، لا يتم لبطلان كونه وطن إقامة له بإنشاء السفر منه إما إنشاء السفر من غيره ، فإنه لا يبطله إلا بشرطين . أحدهما : أن لا يمر المسافر في طريقه على وطن إقامته ، فإذا مر عليه لم يبطل كونه وطن إقامة . ثانيهما : أن يكون بين المكان الذي أنشأ منه السفر وبين وطن الإقامة مسافة القصر ، فلو كان أقل من ذلك لا يبطل كونه وطن إقامة . مثلا إذا خرج تاجران أحدهما من أسبوط والآخر من جرجا ، وأقام الأول بالقاهرة خمسة عشر يوما نلويها وأقام الثاني بكفر الزيات كذلك ، فصارت القاهرة وطن إقامة للأول . وكفر الزيات وطن إقامة للثاني . وبين القاهرة وكفر الزيات مسافة القصر ، فإذا قام كل منهما إلى بنها ، ففي هذه الحالة يتمان ، لأن بين القاهرة وبينها دون مسافة القصر ، وكذلك من كفر الزيات إلى بنها ، فإذا أقاما بينهما خمسة عشر يوما ، بطل وطن الإقامة لهما بالقاهرة وكفر الزيات ، لأن وطن الإقامة يبطل بمثله كما تقدم ، وصارت بنها وطن إقامة لهما فإذا أقاما من بنها إلى كفر الزيات بقصد إنشاء السفر من كفر الزيات إلى القاهرة فأقاما بكفر الزيات يوما ، ثم أقاما إلى القاهرة ، فإنهما يتمان في كفر الزيات لأن المسافة دون مسافة القصر . وكذلك يتمان في طريقهما إلى القاهرة إذا مرا على بنها ، لأنه وإن كان بين كفر الزيات وبين القاهرة مسافة القصر ، إلا أنهما لم يورهما في سفرهما على بنها لم يبطل كونها وطن إقامة لهما ، لأن وطن الإقامة لا يبطل بإنشاء السفر من غيره ، وهو كفر الزيات مادام المسافر يميز عليه ، ومداامت المسافة بينه وبين المكان الذي أنشأ السفر منه دون مسافة القصر .

الملكية - قالوا : إذا سافر من بلدة قاصدا قطع مسافة القصر ، ثم رجع إلى تلك البلدة ، فذلك البلدة إما تكون ببلدته الأصلية ، وهي : التي نشأ فيها وإليها ينتسب ، وإما أن تكون بلدة أخرى ويريد أن يقيم بها دائما . وإما أن تكون محلا أقام فيه المدة القاطعة لحكم السفر بنية . فإذا رجع إلى بلدته الأصلية أو البلدة التي نوى الإقامة فيها على التابيد ، فإنه يتم بمجرد دخولها . ولو لم ينو بها الإقامة القاطعة . إلا إذا خرج منها أولا رافضا لسكنائها فإن دخوله فيها لا يمنع القصر إلا إذا نوى إقامة بها قاطعة أو كان له بها زوجة بنى بها ، وإذا رجع إلى محل الإقامة فدخوله فيه لا يمنع القصر إلا إذا نوى إقامة المدة المذكورة . هذا هو الحكم في حال وجوده ببلدة التي (=

= خرج منها . وإما في حال رجوعه وسيره إلى هذه البلدة ، فينظر للمسافة فإن كانت مسافة الرجوع مسافة قصر قصر ، وإلا فلا . ومتى كانت مسافة الرجوع أقل من مسافة القصر فقد بطل السفر ، وأتم الصلاة في حال رجوعه ، وحال وجوده بالبلدة مطلقا ، ولو كانت غير بلدته الأصلية ، وغير محل الإقامة على التأييد . وإما إذا كانت بلدته الأصلية ، أو البلدة التي نوى الإقامة فيها على الدوام في أثناء طريقه ثم دخلها ، فإن مجرد دخوله يقطع حكم السفر ، ومثل ذلك بلدة الزوجة التي بنى بها وكانت غير ناشئ ، فمجرد دخولها يقطع حكم السفر أيضا ، فإن نوى في أثناء سيره دخول ما ذكر ، نظر إلى المسافة بين محل النية والبلدة المذكورة - وهي : بلدته الأصلية أو بلدة الإقامة على الدوام أو بلدة الزوجة - فإن كانت مسافة قصر قصر في حال سيره إليها ، وإلا فلا . واعتمد بعضهم القصر مطلقا ، ومجرد المرور لا يمنع حكم القصر ، كما أن دخول بلدة الزوجة التي لم يدخل بها أو كانت ناشئا لا يمنعه .

الشاغعية - قالوا : الوطن هو : المحل الذي يقيم فيه المرء على الدوام صيفا وشتاء . وغيره مالميس كذلك . فإذا رجع إلى وطنه بعد أن سافر منه انتهى سفره بمجرد وصوله إليه ، سواء رجع إليه لحاجة أولا ، وسواء نوى إقامة أربعة أيام به أولا . ويقصر في حال رجوعه حتى يصل . وإن رجع إلى غير وطنه . فإما أن يكون رجوعه لغير حاجة أولا فإن كان رجوعه لغير حاجة فلا ينتهي سفره إلا بنية إقامة المدة القاطعة قبل وصوله ، أو نية الإقامة مطلقا بشرط أن ينوي وهو مكث لاسائر ، مستقل لاتابع ، وحينئذ ينتهي سفره بمجرد الوصول ، فإن لم ينو الإقامة المذكورة فلا ينقطع حكم السفر إلا بأحد امرين : إقامة المدة المذكورة بالفعل ، أو نيتها بعد الوصول . وإن كان رجوعه لحاجة ، فإن جزم بأنها لاتقضى في أربعة أيام ، انقطع سفره بمجرد الاستقرار في البلدة والمكث فيها ، وإن لم ينو الإقامة . أما إذا علم أنها تقضى فيها فلا ينقطع سفره ، وله القصر مدام في هذه البلدة ، هذا إذا لم يتوقع قضاء الحاجة كل وقت ، فإن توقع قضاءها كذلك ، فله القصر مدة ثمانية عشر يوما كاملة . ومثل الرجوع إلى الوطن نيته ، فحينئذ ينتهي السفر بمجرد النية بشرط أن ينوي وهو مكث لغير سائر . وامكانية الرجوع إلى غير وطنه ، فحينئذ ينتهي سفره بها إذا كان الرجوع لغير حاجة . فإن كان الرجوع المنوي لحاجة ، فلا ينقطع سفره بذلك ، ومثل نية الرجوع التردد فيه .

الحنايلة - قالوا : إذا رجع لوطنه الذي ابتدا السفر منه أولا ، أو نوى الرجوع إليه ، فإن كانت المسافة دون مسافة القصر ، وجب عليه الإتمام بمجرد ذلك حتى يفارق وطنه ثانيا ، أو يعدل عن نية الرجوع ، ولا يلزمه إعادة ما قصره =

الجمع بين الصلاتين تقديمًا وتأخيرًا

يجمع بين الظهر والعصر تقديمًا في وقت الأولى وتأخيرًا في وقت الثانية وبين المغرب والعشاء كذلك . وفي هذا تفصيل في المذاهب (١) .

= من الصلوات قبل أن يرجع أو ينوي الرجوع . ولا فرق في كل ذلك بين أن يكون رجوعه لحاجة ، أو للعدول عن السفر بالمرّة . وإن كانت المسافة بين وطنه وبين المحل الذي نوى الرجوع فيه قدر مسافة القصر ، قصر في حال رجوعه ، لأنه سفر طويل فيقصر فيه ، وإذا مر المسافر بوطنه أتم ، ولو لم يكن له به حاجة سوى المرور عليه لكونه طريقه . وكذا إذا مر ببلدة تزوج فيها ، وإن لم تكن وطنًا له ، فإنه يتم حتى يفارق تلك البلدة .

(١) المالكية قالوا : أسباب الجمع هي : السفر ، والمرض ، والمطر ، والطين مع الظلمة في آخر الشهر . ووجود الحاج بعرفة أو مزدلفة .

الأول : السفر ، والمراد به مطلق السفر سواء كان مسافة قصر أو لا ويشترط أن يكون غير محرم ولا مكروه ، فيجوز لمن يسافر سفرًا مباحًا أن يجمع بين الظهر والعصر جمع تقديم بشرطين : أحدهما : أن تزول عليه الشمس حال نزوله بالمكان الذي ينزل فيه المسافر للاستراحة . ثانيهما : أن ينوي الارتحال قبل دخول وقت العصر والنزول للاستراحة مرة أخرى بعد غروب الشمس ، فإن نوى النزول قبل اصفار الشمس صلى الظهر قبل أن يرتحل وآخر العصر وجوبًا حتى ينزل لأنه ينزل في وقتها الاختياري ، فلا داعي لتقديمها فإن قدمها مع الظهر صحت مع الإثم ونذب إعادتها في وقتها الاختياري بعد نزوله ، وإن نوى النزول بعد الاصفار وقبل الغروب صلى الظهر قبل أن يرتحل وآخر العصر ، فإن شاء قدمها ، وإن شاء أخرها حتى ينزل لأنها واقعة في الوقت الضروري على كل حال لأنه إن قدمها صلاها في وقتها الضروري المقدم لأجل السفر وإن أخرها صلاها في وقتها الضروري المشروع . وإن دخل وقت الظهر - وهو بزوال الشمس - وكان سائرًا فإن نوى النزول وقت اصفار الشمس أو قبله ، جاز له تأخير الظهر حتى يجمعها مع العصر بعد نزوله ، فإن نوى النزول بعد الغروب ، فلا يجوز له تأخير الظهر حتى يجمعها مع العصر ، ولا تأخير العصر حتى ينزل لأنه يؤدي إلى إخراج كل من الصلاتين عن وقتها ، وإنما يجمع بينهما جمعًا صوريًا فيوقع الظهر في آخر وقتها الاختياري ، والعصر في أول وقتها الاختياري ، والمغرب =

= والعشاء كالظهر والعصر في جميع هذا التفصيل ولكن مع ملاحظة أن أول وقت المغرب وهو غروب الشمس ينزل منزلة الزوال بالنسبة للظهر ، وإن ثلث الليل الأول ينزل ، منزلة اصفرار الشمس بعد العصر ، وأن طلوع الفجر بمثابة غروب الشمس فيما تقدم ، فإذا دخل وقت المغرب وهو نازل ، فإن نوى الارتحال قبل دخول وقت العشاء والنزول بعد طلوع الفجر جمع العشاء مع المغرب جمع تقديم قبل ارتحاله ، وإن نوى النزول قبل الثلث الأول ، آخر العشاء حتى ينزل ، وإن نوى النزول بعد الثلث الأول من الليل ، صلى المغرب قبل ارتحاله وخير في العشاء وعلى هذا القياس . والجمع للسفر جائز بمعنى خلاف الأولى ، فالأولى تركه . وإنما يجوز إذا كان مسافرا في البر ، فإن كان مسافرا في البحر فلا يجوز له لأن رخصة الجمع إنما ثبتت في سفر البر لا غير . الثاني : المرض . فمن كان مريضا يشق عليه القيام لكل صلاة ، أو الوضوء كذلك كالمبطلون بجوز له الجمع بين الظهر والعصر ، وبين المغرب والعشاء جمعا صوريا ، بأن يصلي الظهر في آخر وقتها الاختياري ، والعصر في أول وقتها الاختياري ، ويصلي المغرب قبيل مغيب الشفق . والعشاء في أول مغيبه ، وليس هذا جمعا حقيقيا لوقوع كل صلاة في وقتها وهو جائز من غير كراهة ، وتحصل لصاحبه فضيلة أول الوقت ، بخلاف غير المذخور فإنه وإن جاز له هذا الجمع الصوري ولكن تفوته فضيلة أول الوقت . وأما الصحيح إذا خاف حصول دوخة تمنعه من أداء الصلاة على وجهها ، أو إغماء يمنعه من الصلاة عند دخول وقت الصلاة الثانية كالعصر بالنسبة للظهر ، والعشاء بالنسبة للمغرب ، فإنه يجوز له أن يقدم الصلاة الثانية مع الأولى ، فإن قدمها ولم يقع ما خافه ، أعادها في الوقت ولو الضروري استحبابا . الثالث والرابع : المطر والطين مع الظلمة : إذا وجد مطر غزير يحمل أو اسط الناس على تغطية رءوسهم ، أو وحل كبير وهو ما يحمل أو اسط الناس على خلع الحذاء مع الظلمة ، جاز جمع العشاء مع المغرب جمع تقديم محافظة على صلاة العشاء في جماعة من غير مشقة ، فيذهب إلى المسجد عند وقت المغرب ويصليهما دفعة واحدة ، وهذا الجمع جائز بمعنى خلاف الأولى ، وهو خاص بالمسجد ، فلا يجوز بالنازل . وصفة هذا الجمع أن يؤذن للمغرب أولا بصوت مرتفع كالعادة ، ثم يؤخر صلاة المغرب ندبا بعد الأذان بقدر ثلاث ركعات ، ثم يصلي المغرب ثم يؤذن للعشاء ندبا في المسجد لا على المنارة لئلا يظن دخول وقت العشاء المعتاد ويكون الأذان بصوت منخفض ، ثم يصلي العشاء ولايفصل بينهما بنفل ، وكذا يكره التنازل بين كل صلاتين مجموعتين ، فإن تنقل فلا يمتنع الجمع ، وكذا لا يتنقل بعد العشاء في جميع المطر ، ويؤخر

= صلاة الوتر حتى يغيب الشفق لأنها لا تصح إلا بعده ولا يجوز الجمع للمنفرد في المسجد إلا أن يكون إماماً راتباً له منزل ينصرف إليه ، فإنه يجمع وحده ، وينوي الجمع والإمامة لأنه منزل منزلة الجماعة . ومن كان معتكفاً بالمسجد جاز له الجمع تبعاً لمن يجمع في المسجد إن وجد ، وإذا انقطع المطر بعد الشروع في الأولى جاز الجمع لا إن انقطع قبل الشروع . الخامس : الوجود بعرفة : يسن للحاج أن يجمع بين الظهر والعصر جمع تقديم بعرفة ، سواء كان من أهلها أو أهل غيرها من أماكن النسك كمنى ومزدلفة ، أو كان من أهل الألفاق . ويقصر من لم يكن من أهل عرفه للسنة وإن لم تكن المسافة مسافة قصر . السادس : الوجود بمزدلفة : يسن للحاج بعد أن يدفع من عرفة أن يؤخر المغرب حتى يصل إلى المزدلفة فيصليها مع العشاء مجموعة جمع تأخير ، وإنما يسن الجمع لمن وقف مع الإمام بعرفة ، وإلا صلى كل صلاة في وقتها . ويسن قصر العشاء لغير أهل المزدلفة لأن القاعدة أن الجمع سنة لكل حاج والقصر خاص بغير أهل المكان الذي فيه وهو عرفة ومزدلفة .

الشافعية - قالوا : يجوز الجمع بين الصلاتين المذكورتين جمع تقديم أو تأخير للمسافر مسافة القصر المتقدمة بشروط السفر . ويجوز جمعهما جمع تقديم فقط بسبب نزول المطر ، ويشترط في جمع التقديم ستة شروط : الأول : الترتيب بأن يبدأ بصاحبة الوقت ، فلو كان في وقت الظهر وأراد أن يصلي معه العصر في وقته يلزمه أن يبدأ بالظهر ، فلو عكس صححت صلاة الظهر وهي صاحبة الوقت . وإما التي بدأ بها وهي العصر فلم تنعقد لا فرضاً ولا نفلاً إن لم يكن عليه فرض من نوعها ، وإلا وقعت بدلاً منه . وإن كان ناسياً أو جاهلاً وقعت نفلاً . الثاني : نية الجمع في الأولى بأن ينوي بقلبه فعل العصر بعد الفراغ من صلاة الظهر ، ويشترط في النية أن تكون في الصلاة الأولى ولو مع السلام منها ، فلا تكفي قبل التكبير ولا بعد السلام . الثالث : الموالاة بين الصلاتين بحيث لا يطول الفصل بينهما بما يسع ركعتين بأخف مما يمكن ، فلا يصلي بينهما النافلة الراتبة ، ويجوز الفصل بينهما بالأذان والإقامة والطهارة ، فلو صلى الظهر وهو متيمم ثم أراد أن يجمع معه العصر ، فلا يضره أن يفصل بالتيمم الثاني للعصر ، إذ لا يجوز أن يجمع بين صلاتين بالتيمم كما تقدم . الرابع : دوام السفر إلى أن يشرع في الصلاة الثانية بتكبيره الإحرام ولو انقطع سفره بعد ذلك أثناءها . أما إذا انقطع سفره قبل الشروع فيها فلا يصح الجمع لزوال السبب . الخامس : بقاء وقت الصلاة الأولى يقينا إلى عقد الصلاة الثانية . السادس : ظن صحة الصلاة الأولى فلو كانت الصلاة الأولى جمعة في مكان تعددت فيه لغير =

= حلة ، وشك في السبق والمعية ، لا يصح جمع العصر معها جمع تقديم . والاولى ترك الجمع لانه مختلف في جوازه في المذهب ، لكن يسن الجمع إذا كان الحاج مسافرا وكان بعرفة أو مزدلفة ، فالأفضل للأول جمع العصر مع الظهر تقديمًا ، وللثاني جمع المغرب مع العشاء تأخيرًا لاتفاق المذهب على جواز الجمع فيهما . واعلم ان الجمع قد يكون أيضًا واجبا ومندوبًا ، فيجب إذا ضلقت وقت الأولى عن الطهارة والصلاة أن يجمع تأخيرًا . ويندب للحاج المسافر على ما سبق بيانه . كما ينذب إذا ترتب على الجمع كمال الصلاة ، كان يصلّيها جماعة عند الجمع بدل صلاتها منفردا عند عدمه . ويشترط لجمع الصلاة جمع تأخير في السفر شرطان : الأول : نية التأخير في وقت الأولى ما دام الباقي منه يسع الصلاة تامة أو مقصورة ، فإن لم ينو التأخير أو ينوء والباقي من الوقت لايسعها ، فقد عصى ، وكلفت قضاء إن لم يدرك منها ركعة في الوقت ، وإلا كلفت أداء مع الحرمة . الثاني : دوام السفر إلى تمام الصلاتين ، فلو أقام قبل ذلك صارت الصلاة التي نوى تأخيرها قضاء . أما الترتيب والمواولة بين الصلاتين في جمع التأخير فهو مسنون وليس بشرط . ويجوز للمقيم أن يجمع لمجمع في السفر ولو عصرًا مع الجمعة تقديمًا في وقت الأولى بسبب المطر ولو كان المطر قليلا بحيث يبيل أعلى الثوب ، أو أسفل النعل ومثل المطر الثلج والبرد الذائبان . ولكن لايجمع المقيم هذا الجمع إلا بشروط : الأول : أن يكون المطر ونحوه موجودا عند تكبيرة الإحرام فيهما ، وعند السلام من الصلاة الأولى حتى تتصل بأول الثانية ، ولايضر انقطاع المطر في أثناء الأولى أو الثانية أو بعدهما . الثاني : الترتيب بين الصلاتين . الثالث : المواولة بينهما . الرابع : نية الجمع كما تقدم في جمع السفر . الخامس : أن يصلّي الثانية جماعة ولو عند إحرامها ، ولايشترط وجود الجماعة إلى آخر الصلاة الثانية على الراجح ولو انفرد قبل تمام ركعتها الأولى . السادس : أن ينوي الإمام الإمامة والجماعة . السابع : أن يكون الجمع في مصلى بعيد عرفا ، بحيث ياتونه بمشقة في طريقهم إليه ويستثنى من ذلك الإمام الرابع فله أن يجمع بالمؤمنين بهذا السبب وإن لم يتأذ بالمطر ، فإذا تخلف شرط من ذلك فلا يجوز الجمع للمقيم . وليس من الأسباب التي تبيح للمقيم هذا الجمع الظلمة الشديدة ، والرياح ، والخوف ، والوحل ، والمرض على المشهور ، ورجح جواز الجمع تقديمًا وتأخيرًا للمرض .

الحنفية - قالوا : لايجوز الجمع بين صلاتين في وقت واحد ، لا في السفر ولا في الحضر باى عذر من الأعذار إلا في حالتين :

الأولى - يجوز جمع الظهر والعصر في وقت الظهر جمع تقديم بشروط أربعة : =

= الأول أن يكون ذلك يوم عرفة ، الثاني : أن يكون محرماً بالحج . الثالث : أن يصلى خلف إمام المسلمين أو من ينوب عنه . الرابع : أن تبقى صلاة الظهر صحيحة فإن ظهر فسأدها وجبت إعادتها . ولا يجوز له في هذه الحالة أن يجمع معها العصر بل يجب أن يصلى العصر إذا دخل وقته .

الثانية - يجوز جمع المغرب والعشاء في وقت العشاء جمع تأخير بشرطين : الأول : أن يكون ذلك بالمزدلفة . الثاني : أن يكون محرماً بالحج .

وكل صلاتين جمعتا لا يؤذن لهما إلا أذان واحد ، وإن كان لكل منهما إقامة خاصة . قال عبدالله بن مسعود : (والذي لا إله غيره ما صلى رسول الله ﷺ صلاة قط إلا ولاؤها إلا صلاتين جمع بين الظهر والعصر بعرفة وبين المغرب والعشاء بجمع) . أي بالمزدلفة . رواه الشيخان .

الحنابلة - قالوا : الجمع المذكور بين الظهر والعصر أو المغرب والعشاء تقديم أو تأخير مباح ، وتركه أفضل وإنما يسن الجمع بين الظهر والعصر تقديم بعرفة ، وبين المغرب والعشاء تأخيراً بالمزدلفة . ويشترط في إباحة الجمع أن يكون المصلي مسافراً سافراً تقصر فيه الصلاة ، أو يكون مريضاً تلحقه مشقة بترك الجمع ، أو تكون امرأة مرضعة ، أو مستحاضة ، فإنه يجوز لها الجمع دفعا لمشقة الطهارة عند كل صلاة . ومثل المستحاضة المعذور كمن به سلس بول . وكذا يباح الجمع المذكور للعلاج عن الطهارة بالماء أو التيمم لكل صلاة ، والعلاج عن معرفة الوقت كالاعشى والسكن تحت الأرض ، وكذا يباح الجمع لمن خلف على نفسه أو ماله أو عرضه ، ولم يخلف ضرراً يلحقه بتركه في معيشته .

وهذه الأمور كلها تبيح الجمع بين الظهر والعصر أو المغرب والعشاء تقديماً وتأخيراً . ويباح الجمع بين المغرب والعشاء خاصة بسبب الثلج ، والبرد ، والجديد ، والوحل ، والريح الشديدة الباردة ، والمطر الذي يبيل الثوب ، ويترتب عليه حصول مشقة ، لا فرق في ذلك بين أن يصلى بداره أو بالمسجد ولو كان طريقه مسلوفاً ، والأفضل أن يختار في الجمع ما هو أهون عليه من التقديم أو التأخير ، فإن استوى الأمران عنده فجمع التأخير الفضل .

ويشترط لصحة الجمع تقديماً وتأخيراً أن يراعى الترتيب بين الصلوات ، ولا يسقط هنا بالفتنسيان كما يسقط في قضاء الفوائت الآتي بعد .

ويشترط لصحة جمع التقديم لفظ أربعة شروط . الأول : أن ينوى الجمع عند تكبيرة الإحرام في الصلاة الأولى . الثاني : أن لا يفصل بين الصلاتين إلا بقدر الإقامة والوضوء الخفيف ، فلو صلى بينهما نافلة راقبة لم يصح الجمع (=) .

مباحث قضاء الفوائت

يجب أداء الصلاة المفروضة في أوقاتها . قال تعالى (إن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا) فمن أخرها عن وقتها بغير عذر كان إثماً عظيماً كما تقدم في مبحث أوقات الصلاة . أما من أخرها لعذر ، فلا إثم عليه ، وتارة يكون العذر مسقطاً للصلاة رأساً ، وتارة يكون غير مسقط كما يأتي في المبحث التالي .

مبحث الأعذار التي تسقط بها الصلاة

والأعذار التي تبيح تأخيرها فقط

تسقط الصلاة رأساً عن الحائض والنفساء ، فلا يجب عليهما قضاء ما فاتهما أثناء الحيض والنفساء بعد زوالهما . وكذلك تسقط عن المجنون . والمغشى (١) عليه ، والمرتد (٢) إذا رجع إلى الإسلام فهو كالكافر الأصلي لا يجب عليه قضاء

= الثالث : وجود العذر المبيح للجمع عند افتساحها وعقد سلام الأولى . الرابع : أن يستمر العذر إلى فراغ الثانية .

ويشترط لجمع التأخير فقط شرطان . الأول : نية الجمع في وقت الصلاة الأولى إلا إذا ضلقت وقتها عن فعلها فلا يجوز أن يجمعها مع الثانية حينئذ . الثاني : بقاء العذر المبيح للجمع من حين نية الجمع وقت الصلاة الأولى إلى دخول وقت الثانية .

(١) الحائض - قالوا : من استتر عقله بإغماء أو مرض غير الجنون أو دواء مباح ، فإنه يجب عليه قضاء ما فاتته من الصلاة مطلقاً . وأولى إذا استتر عقله بسكر حرام

(٢) الشافعية - قالوا : المرتد لا تسقط عنه الصلاة زمن رده تغليظاً عليه .

(٣) مافات من الصلاة . وفي كل هذه الأعذار تفصيل في المذاهب

. (٣)

(٣) الحنفية - قالوا : تسقط الصلاة رأسا عن المغمى عليه والجنون بشرطين . الأول : أن يستمر الإغماء والجنون أكثر من خمس صلوات . أما إن استمر ذلك خمس صلوات فإلّا لم يقع وجب عليه قضاء ما فاتته . الثاني : أن لا يفيق مدة الجنون أو الإغماء إفاقة منتظمة بأن لا يفيق أصلا ، أو يفيق إفاقة متقطعة . فإذا افترق إفاقة منتظمة في وقت معلوم كوقت الصبح مثلا ، فإن إفاقته هذه تقطع المدة ويطلب بالقضاء . ومن استتر عقله بسكر حرام كالخمر ونحوه ، فإنه يجب عليه قضاء ما فاتته من الصلاة أثناء سكره . وكذا من استتر عقله بنواء مباح كالبنج إذا استعمله بقصد الدّواي لا بقصد السكر ، فإنه يجب عليه القضاء على الراجح .

وإذا طرأ عذر من الأعذار المسقط للصلاة في آخر وقتها بحيث لم يبق من الوقت إلا ما يسع التحريمة ، فلا يجب قضاء تلك الصلاة بعد زوال العذر . أما إذا زال العذر وقد بقي من الوقت ما يسع التحريمة ، فإنه يجب عليه قضاء ذلك الغرض إلا أن الحائض والنفساء إذا زال عذرهما بانقطاع الحيض والنفس ، فإن كان ذلك الانقطاع لأكثر المدة المحددة لكل منهما ، وجب عليهما قضاء الغرض إن بقي من الوقت ما يسع التحريمة فقد كفرها ، وإن كان الانقطاع لأقل المدة ، لا يجب عليهما القضاء إلا إذا بقي من الوقت ما يسع الغسل والتحريمة . الملكية - زادوا على الأعذار المذكورة السكر بالحلال ، كان شرب لبنا حلصا وهو يعتقد أنه لا يسكر فسكر منه . أما السكر بحرام فإنه لا يسقط القضاء ، ولا ينتهي معه إثم تأخير الصلاة . ثم إن هذه الأعذار لها ثلاث حالات . الأولى : أن تستغرق جميع وقت الصلاة الاختياري والضروري كان يحصل الإغماء مثلا من زوال الشمس إلى غروبها . وفي هذه الحالة تسقط الصلاة ولا يجب قضائها بعد الإفاقة . الثانية : أن يطرأ العذر في أثناء الوقت ، فإن طرأ وقد بقي ما يسع الصلاتين - الظهر والعصر مثلا - ففي هذه الحالة تسقط الصلاتان معا . وإن طرأ وقد بقي من الوقت ما يسع الصلاة الأخيرة فقط أو جزءا منها أقله ركعة كاملة بسجديتها سقطت الأخيرة وبقيت الأولى في ذمته يجب عليه قضائها بعد زوال العذر . ومقدار الزمن الذي يسع الصلاتين . هو ما يسع خمس ركعات حضرا وثلاثا سفرا بالنسبة للظهر والعصر . وما يسع أربع ركعات حضرا وسفرا =

= بالنسبة للمغرب والعشاء لأنه يعتبر للمغرب ثلاث ركعات ولو في السفر نظراً لكونها لاتعصر ، ويعتبر للعشاء ركعة واحدة لأن الوقت يدرك بها .
 أما إن طرا العذر وقد بقي من الوقت القليل ما ذكر ، فإن الوقت يختص بالصلاة الأخيرة ، فيعتبر أن العذر طرأ في وقتها فقط فتسقط دون الأولى .
 الثالثة : أن يرتفع العذر في آخر الوقت بعد وجوده ، وفي هذه الحالة يسقط عن الشخص ما استغرق العذر وقته من الصلوات السابقة . أما الصلاة التي ارتفع العذر في آخر وقتها فحكمها أنه إن ارتفع العذر وقد بقي من الوقت زمن يسع الصلاتين بعد الطهارة وجب عليه قضاؤها ، وإن ارتفع وقد بقي منه ما يسع الصلاة الأخيرة فقط أو ركعة منها - كما تقدم - بعد الطهارة ، وجب عليه قضاؤها ، وتسقط عنه الأولى لخروج وقتها حال وجود العذر لأن الوقت إذا ضاق اختص بالأخيرة . ويتضح من هذا أن الطهارة تقدر في جنب إدراك الصلاة حين زوال العذر ولا تعتبر في جنب السقوط عند طروءه ، فمن زال عذره وقد بقي من الوقت ما يسع ركعة من الصلاة بعد الطهارة وجبت وإلا فلا . ومن طرأ عذره وقد بقي من الوقت ما يسع إدراك الصلاة ولو بدون الطهارة سقطت عنه الصلاة ، فلا يقضيهما بعد زوال العذر . وكل ما تقدم من الأحكام إنما هو بالنسبة لمشتركتي الوقت - الظهر والعصر والمغرب والعشاء - أما الصبح فإن زال العذر وقد بقي من وقتها الضروري ما يسع ركعة بعد الطهارة وجبت ، وإلا فلا ، لأن الوقت لا يدرك إلا بركعة كاملة كما تقدم ، ويلاحظ في هذه الركعة أن يقرأ فيها الفاتحة قراءة معتدلة ، وأن يطمئن ويمتدل فيها ، ولا يلاحظ الإتيان بالسنة كالسورة ، وإن طرأ العذر وقد بقي من وقت الصبح ما يسع ركعة ولو بدون طهارة سقطت وإلا وجب قضاؤها بعد زوال العذر لخروج وقتها قبل طروء حكمها .

الحنبلة - قلوا : إذا طرأ عذر من هذه الأعذار بعد أن مضى من أول الوقت زمن يسع تكبيرة الإحرام وجب قضاء الصلاة بعد زوال العذر ، وإن ارتفعت وقد بقي من الوقت ما يسع ذلك وجبت الصلاة التي ارتفع في وقتها والصلاة التي تجمع معها كالظهر مع العصر والمغرب مع العشاء ، فإذا استمر الجنون مثلاً وقتاً كاملاً فلا يجب قضاء الصلاة . أما إذا طرأ بعد أن مضى من أول الوقت ما يسع تكبيرة الإحرام ، فإن الصلاة يجب قضاؤها ، فإذا ارتفع الجنون قبل خروج الوقت بزمن يسع تكبيرة الإحرام وجب قضاء الصلاة التي ارتفع فيها والتي قبلها إن كانت تجمع معها ومثل الجنون في ذلك الصبي إذا بلغ وقد بقي من الوقت ما يسع تكبيرة الإحرام .

وأما الأعذار المبيحة لتأخير الصلاة عن أوقاتها فقط فكالنوم والنسيان (١) والغفلة .

مبحث يجب أن يكون قضاء الصلاة فوراً

يجب قضاء فائتة الصلاة فوراً سواء فاتت بعذر (٢) غير مسقط لها أو فاتت بغير عذر أصلاً ، ولا يجوز تأخير القضاء إلا لعذر كالسعي لتحصيل الرزق وتحصيل العلم الواجب عليه وجوباً عينياً ، وكالأكل والنوم ، ولا يرتفع الإثم بمجرد

= الشافعية - قالوا : إن استمر الجنون وقتاً كاملاً فلا يجب على المجنون قضاء الصلاة إن كان جنونه بلا تعمد منه وإلا وجب القضاء ، ومثل المجنون في ذلك السكران غير المتعدي والمغشى عليه . أما إذا طرا الجنون ونحوه كالحيض بعد أن مضى من أول الوقت ما يسع الصلاة وطهرها بأسرع ما يمكن ، فإنه يجب قضاء الصلاة ، وإذا ارتفع العذر وكان الباقي من الوقت قدر تكبيرة الإحرام فأكثر ، وجب قضاء تلك الصلاة مع ما قبلها إن كانت تجمع معها كالظهر مع العصر شرط أن يستمر ارتفاع العذر زمناً متصلاً يسع للمظهر والصلاتين زيادة على ما يسع الصلاة المؤداة وطهرها . هذا إذا كان الطهر بالوضوء ، فإن كان بالتيمم ، فيشترط أن يسع قدر طهرين وصلاتين ، فإن لم يسع إلا طهراً واحداً وصلاة واحدة لم تجب مقبليها .

(١) الشافعية - قالوا : إنما يكون النسيان عذراً رافعاً لإثم التأخير إذا لم يكن ناشئاً عن تقصير . فإذا نسي الصلاة لاشتغاله بلعب (النرد أو المنقلة) أو نحو ذلك فإنه لا يكون معذوراً بذلك النسيان ويأثم بتأخيرها عن وقتها .

(٢) الشافعية - قالوا : إن كان التأخير بغير عذر وجب القضاء على الفور ، وإن كان بعذر وجب على التراخي ، ويستثنى من القسم الأول أمور لا يجب فيها القضاء على الفور ، ومنها : تذكر الفائتة وقت خطبة الجمعة فإنه يجب تأخيرها حتى يصلي الجمعة ومنها : ضيق وقت الحاضرة عن أن يسع الفائتة التي فاتت بغير عذر وركعة من الحاضرة ، وفي هذه الحالة يجب عليه تقديم الحاضرة لئلا يخرج وقتها . ومنها : لو تذكر فائتة بعد شروعه في الصلاة الحاضرة ، فإنه يتها سواء ضاق الوقت أو اتسع .

القضاء بل لابد من التوبة كما لا ترتفع الصلاة بالتوبة بل لابد من القضاء لأن من شروط التوبة الإقلاع عن الذنب ، والتائب بدون قضاء غير مقلع عن ذنبه . ومما يناق القضاء فوزا الاشتغال بصلاة النوافل على تفصيل في المذاهب (١) .

مبحث كيف تقضى الفائتة

من فاتته صلاة قضاها على الصفة التي فاتت عليها ؛ فإن كان مسافرا سفر قصر وفاتته صلاة رباعية قضاها ركعتين ، ولو كان القضاء في الحضر (٢) . وإن كان مقيما وفاتته تلك الصلاة قضاها أربعا ، ولو كان القضاء في السفر ، وإذا

(١) الحنفية - قالوا : الاشتغال بصلاة النوافل لا يناق القضاء فورا ، وإنما الأولى أن يشتغل بقضاء الفوائت ويترك النوافل إلا السنن الرواتب ، وصلاة الضحى وصلاة التسبيح ، وتحية المسجد ، والأربع قبل الظهر والست بعد المغرب .

المالكية - قالوا : يحرم على من عليه فوائت أن يصلي شيئا من النوافل إلا فجر يومه والشفع والوتر ، وإلا السنة كصلاة العيد فإذا صلى نافلة غير هذه كالترابيع كان ماجورا من جهة كون الصلاة في نفسها طاعة ، وإنما من جهة تأخير القضاء . وخصصوا في يسير النوافل كتحية المسجد والسنن الرواتب . الشافعية - قالوا : يحرم على من عليه فوائت يجب عليه قضاؤها فورا - وقد تقدم ما يجب فيه الفور - أن يشتغل بصلاة التطوع مطلقا ، سواء كانت راتبة أو غيرها حتى تبرأ ذمته من الفوائت .

الحنابلة - قالوا : يحرم على من عليه فوائت أن يصلي النفل المطلق ، فلو صلاه لا ينقض . وأما النفل المقيد كالسنن الرواتب والوتر ، فيجوز له أن يصليه في هذه الحالة . ولكن الأولى له تركه إن كانت الفوائت كثيرة . ويستثنى من ذلك سنة الفجر فإنه يطلب قضاؤها ولو كثرت الفوائت لتأكدتها وحث الشارع عليها . (٢) الحنابلة والشافعية - قالوا : إن كان مسافرا وفاتته صلاة رباعية قضاها ركعتين إن كان القضاء في السفر . أما إن كان في الحضر ، فيجب قضاؤها أربعا لأن الأصل الإتمام ، فيجب الرجوع إليه في الحضر .

فاتته صلاة سرية كالظهر مثلا ، فإنه يقرأ في قضائها سرا ولو كان القضاء ليلا . وإذا فاتته صلاة جهرية كالمغرب مثلا فإنه يقرأ في قضائها جهرا ولو كان القضاء نهارا (١) .

وينبغي مراعاة الترتيب في قضاء الفوائت بعضها مع بعض ، فيقضى الصبح قبل الظهر ، والظهر قبل قضاء العصر وهكذا ، كما ينبغي مراعاة الترتيب بين الفوائت والحاضرة وبين الحاضرتين كالصلاتين المجموعتين في وقت واحد على تفصيل في المذاهب (٢) .

(١) الشافعية - قالوا : العبرة بوقت القضاء سرا أو جهرا ، فمن صلى الظهر قضاء ليلا جهرا . ومن صلى المغرب قضاء نهارا سرا .

الحنابلة - قالوا : إذا كان القضاء نهارا فإنه يسر مطلقا ، سواء أكانت الصلاة سرية أم جهرية ، سواء أكان إماما أم منفردا . وإن كان القضاء ليلا فإنه يجهر في الجهرية إذا كان إماما لشبه القضاء للداء في هذه الحالة . أما إذا كانت سرية فإنه يسر مطلقا . وكذا إذا كانت جهرية وهو يصلي منفردا ، فإنه يسر .

(٢) الحنفية - قالوا : الترتيب بين الفوائت بعضها مع بعض ، وبين الفائتة والوقفية لازم ، فلا يجوز أداء الوقفية قبل قضاء الفائتة ، ولا قضاء فائتة الظهر قبل قضاء فائتة الصبح مثلا . وكذلك الترتيب بين الفرائض والوتر ، فلا يجوز أداء الصبح قبل قضاء فائتة الوتر ، كما لا يجوز أداء الوتر قبل أداء العشاء .

وإنما يجب الترتيب إذا لم تبلغ الفوائت سنا غير الوتر ، فلو كانت عليه فوائت أقل من ست صلوات وأراد قضاءها ، يلزمه أن يقضيها مرتبة ، فيصلي الصبح قبل الظهر ، والظهر قبل العصر وهكذا ، فلو صلى الظهر قبل الصبح فسدت صلاة الظهر ، ووجب عليه إعادتها بعد قضاء فائتة الصبح ، وكذا إذا صلى العصر قبل الظهر وهلم جرا . أما إذا بلغت الفوائت سنا غير الوتر فإنه يسقط عنه حينئذ الترتيب كما سنذكره . وكذا لو كان عليه فوائت أقل من ست وأراد قضاءها مع الصلاة الوقفية ، فإنه يلزمه أن يصلّيها مرتبة قبل أداء الوقفية إلا إذا ضلّق الوقت كما يأتي ، فمن فاتته صلاة واحدة ثم ذكرها عند أداء الصلاة الوقفية التي بعدها ، فصلّى الثانية ، ولم يصل الأولى ، فسدت فرضية الصلاة =

= الثانية فسادا موقفا . ولو صلى صلاة ثالثة بعدها ، فسدت الثالثة كذلك ، ومثلها الرابعة والخامسة . ومتى خرج وقت الخامسة ولم يقض الفائتة الأولى ، صحت الصلوات التي صلاها جميعا وعليه أن يقضى الفائتة فقط لأنها صارت كالفواتئ يسقط بها الترتيب ، لأن مراعاة الترتيب بين الفائتة والوقوتية كما تسقط بكثرة الفواتئ تسقط بكثرة المؤدى إما إذا قضى الفائتة قبل خروج وقت الخامسة ، انقلبت الصلوات التي صلاها كلها نفلا ، ولزمه قضاؤها ، فلو فاتته صلاة الصبح ، ثم صلى الظهر بعدها وهو ذاك ، فسدت صلاة الظهر فسادا موقوفا ، فلو صلى العصر قبل قضاء الصبح ، وقعت صلاة العصر فاسدة فسادا موقوفا كذلك ، وهكذا إلى خروج وقت صلاة صبح اليوم الثاني ، فإن قضى فائتة صبح اليوم الأول قبل ذلك فسدت فرضية كل ما صلاه وانقلب نفلا ولزمه إعادته . وإلا صح كل ما صلاه ولزمه فقط إعادة الفائتة التي عليه وحدها . ومن تذكر فائتة أو أكثر في أثناء أداء صلاته انقلبت صلاته نفلا وانما ركعتين ثم يقضى ما فاتته مراعي الترتيب بين الفواتئ وبينها وبين الوقوتية . أما إذا تذكر صلاة الصبح وهو يصلي الجمعة ، فإن لم يخف فوت وقت الجمعة أتى بصلاة الفائتة ثم صلى الوقوتية جمعة أو ظهرا ، وإن خاف فوت وقت الجمعة أتمها ثم أتى بالفائتة . ويسقط الترتيب بثلاثة أمور . الأول : أن تصير الفواتئ سنا كما ذكر ولا يدخل الوتر في العدد المذكور . الثاني : ضيق الوقت عن أن يسع الوقوتية والفائتة . الثالث : نسيان الفائتة وقت الأداء لأن الظهر إنما يجيء من حلول وقتها قبل الوقوتية ، والفائتة عند نسيانها لم يوجد وقتها لعدم تذكرها ، فلانزاحم الوقوتية ، وقد قال صلى الله عليه وسلم « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » .

المالكية - قالوا : يجب ترتيب الفواتئ في نفسها ، سواء كانت قليلة أو كثيرة بشرطين . أن يكون متذكرا للسابقة . وأن يكون قادرا على الترتيب بأن لا يكره على عدمه . وهذا الوجوب غير شرطي ، فلو خالفه لا تبطل المقدمية على محلها ولكنه يأنم ولا إعادة عليه للصلاة المقدمة لخروج وقتها بمجرد فعلها ، ويجب أيضا بالشرطين السابقين ترتيب الفواتئ اليسيرة مع الصلاة الحاضرة ، والفواتئ اليسيرة ما كان عددها خمسا فأقل ، فيصليها قبل الحاضرة ولو ضاق وقتها ، فإن قدم الحاضرة عمدا صحت مع الإثم ويندب له إعادتها بعد قضاء الفواتئ إذا كان وقتها باقيا ولو الوقت الضروري ، وقد تقدم بيانه في مبحث أوقات الصلاة ، أما إن قدمها ناسيا أن عليه فواتئ ، ولم يتذكر حتى فرغ منها ، فإنها تصح ولا إثم ، وأعاد الحاضرة ندبا كما تقدم ، وأما لو تذكر الفواتئ اليسيرة في أثناء =

= الحاضرة ، فإن كان تذكره قبل تمام ركعة منها بسجديتها قطعها وجوباً ورجع للفوائت ، سواء كان منفرداً أو إماماً ويقطع مأمومه تبعاً له ، فإن كان مأموماً وتذكر في الحاضرة أن عليه فوائت يسيرة فلا تقطع صلاته نظراً لحق الإمام ، ويندب له أن يعيدها بعد قضاء الفوائت إن كان وقتها باقياً ولو الضروري . وإن كان التذكر بعد تمام ركعة بسجديتها ، ضم إليها ركعة أخرى ندباً ، وجعلها نافلة ، وسلم ورجع للفوائت . وإن كان التذكر بعد صلاة ركعتين من الثانية أو الثالثة ، أو بعد ثلاث من الرباعية ، أتمها ثم يصلي الفوائت ، ثم يعيد الحاضرة ندباً في الوقت إن كان باقياً ، وإذا تذكر يسير الفوائت وهو في نفل أتمه مطلقاً إلا إذا خالف خروج وقت حاضرة لم يكن صلاحها ، ولم يعقد من النفل ركعة فيقطعه حينئذ . وأما إذا كانت الفوائت أكثر من خمس ، فلا يجب تقديمها على الحاضرة ، بل يندب تقديم الحاضرة عليها إن اتسع وقتها ، فإن ضيق قدمها وجوباً . ويجب وجوباً شرطياً ترتيب الحاضرتين المشتركتي الوقت ، وهما الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء سواء كننا مجموعتين أو لا بأن يصلي الظهر قبل العصر ، والمغرب قبل العشاء فإن خالف بطلت المقدمة على محلها إلا إذا أكره على التقديم أو كان التقديم نسياناً ، فإنها تصح إن لم يتذكر الأولى حتى فرغ من الثانية ، وأعادها ندباً بعد أن يصلي الأولى إن كان الوقت باقياً ولو الضروري . أما إذا تذكر الأولى في أثناء الثانية فحكمه حكم من تذكر يسير الفوائت في الصلاة الحاضرة على المعتد ، فيقطع إن لم يعقد ركعة ، ويندب له أن يضم إليها أخرى ويجعلها نفلاً إن عقدها إلى آخر ما تقدم تفصيله الحنبلي - قالوا : ترتيب الفوائت في نفسها واجب سواء كانت قليلة أو كثيرة فإذا خالف الترتيب كان صلى العصر لفائتة قبل الظهر الفائتة ، لم تصح المقدمة على محلها ، كالعصر في المثال السابق إن خالف وهو متذكر للسابقة ، فإن كان نسياناً أن عليه الأولى فصل الثانية ولم يتذكر الأولى حتى فرغ منها ، صحت الثانية ، أما إذا تذكر الأولى في أثناء الثانية ، كانت الثانية باطلة . وترتيب الفوائت مع الصلاة الحاضرة واجب إلا إذا خالف فوات وقت الحاضرة ولو الاختياري ، فيجب تقديمها على الفوائت ، وتكون صحيحة ، كما تصح إذا قدمها على الفوائت نسياناً أن عليه فوائت ولم يتذكر حتى فرغ من الحاضرة ، وترتيب الصلاتين الحاضرتين واجب أيضاً بشرط التذكر للأولى على ما تقدم من التفصيل بتمامه ، فإذا كان مسافراً ، وأراد أن يجمع بين الظهر والعصر في وقت العصر مثلاً ، وجب عليه أن يقدم الظهر على العصر ، فإذا خالف وكان متذكراً للظهر ولو في أثناء العصر بطلت ، وإن استمر نسياناً للظهر حتى =

مبحث : من عليه قوائت لايدرى عددها

من عليه قوائت لايدرى عددها يجب عليه أن يقضى حتى يتيقن براءة ذمته (١) ولايلزم عند القضاء تعيين الزمن ، بل يكفي تعيين النوى كالظهر أو العصر مثلا (٢)

مبحث : هل تقضى الفائتة في وقت النهى عن النافلة ؟
تقضى الفائتة في جميع الأوقات ولو في وقت النهى عن صلاة النافلة على تفصيل في المذاهب (٣).

= فرغ من صلاة العصر صحت ، ولايسقط الترتيب بجهل وجوبه ، ولا بخوف فوت الجماعة ، فمن فاتته صلاة الصبح وصلاة العصر فصل الظهر قبل الصبح جاهلا وجوب الترتيب بينهما ، ثم صلى العصر في وقتها صحت صلاة العصر لاعتقاده عدم وجوب صلاة عليه حال صلاة العصر ، ويجب عليه إعادة الظهر .
الشافعية - قالوا : ترتيب القوائت في نفسها سنة سواء كانت قليلة أو كثيرة فلو قدم بعضها على بعض صح المقدم على محله وخالف السنة ، والأولى إعادته ، فمن صلى العصر قبل الظهر ، أو صلى ظهر الخميس القضاء قبل ظهر يوم الأربعاء الذي قبله صح ، وترتيب القوائت مع الحاضرة سنة أيضا بشرطين .
الأول : أن لا يخفى قوائت الحاضرة - وقوائتها يكون بعدم إدراك ركعة منها في الوقت .
الثاني : أن يكون متذكراً للقوائت قبل الشروع في الحاضرة ، فإن لم يتذكرها حتى شرع فيها اتمها ولا يقطعها للقوائت ، ولو كان وقتها متسعا . وإذا شرع في الفائتة قبل الحاضرة معتقدا سعة الوقت ، فظهر له بعد الشروع فيها أنه لو اتم الفائتة خرج وقت الحاضرة ، فإذا أنقطعها ، وإما أن يقبلها نفلا ويسلم ليدرك الحاضرة في الصلاتين ، وهو الأفضل ، وترتيب الحاضرتين المجموعتين تقديم واجب ، وفي المجموعتين تأخيرا سنة كما تقدم .

(١) الحنفية والمالكية - قالوا : يقضى حتى يغلب على ظنه براءة ذمته .
(٢) الحنفية - قالوا : لا بد من تعيين الزمن فينوى أول ظهر عليه أدرك وقته ولم يصليه وهكذا . أو ينوى آخر ظهر عليه كذلك .
(٣) الحنفية - قالوا : لايجوز قضاء القوائت في ثلاثة أوقات : وقت طلوع الشمس ، وقت الزوال ، ووقت الغروب . وماعدا ذلك يجوز فيه القضاء ولو بعد العصر .

مبحث صلاة المريض

من كان مريضا لا يستطيع أن يصلي الصلاة المفروضة قائما ، صلى قاعدا ، فإذا أمكنه القيام ولكن يلزم من قيامه حدوث مرض آخر ، أو زيادة مرضه ، أو تأخر شفائه ، فله أن يصلي قاعدا أيضا ، وإذا كان مرضه سلس البول مثلا وعلم أنه لو صلى قائما نزل منه البول ، وإن صلى قاعدا بقي على طهارته ، فإنه يصلي أيضا قاعدا ، وكذلك الصحيح الذي علم بتجربة أو غيرها أنه إذا صلى قائما أصابه إغماء أو دوار في رأسه فإنه يصلي من جلوس ، ويجب إتمام الصلاة بركوع وسجود في جميع ما تقدم ، وإذا عجز عن القيام استقلالا ولكنه يقدر عليه مستندا على حائط أو عصا أو نحو ذلك تعين عليه القيام مستندا (١) ولا يجوز له الجلوس ، وإذا قدر على

= الملكية - قالوا : إن كانت الملائكة في ذمته يقينا أو ظنا قضاهما ولو في وقت النهي عن صلاة النافلة ، فيقضيهما عند طلوع الشمس ، وعند غروبها ، وغير ذلك من أوقات النهي عن النافلة وتقدم بيانها ، وإن شك في شغل ذمته بها وعدمه قضاهما في غير أوقات النهي عن النافلة ، أما في أوقات النهي ، فيحرم قضاؤها في أوقات حرمة النافلة ، ويكره في أوقات كراهة النافلة .

الشافعية - قالوا : يجوز قضاء الفوائت في جميع أوقات النهي إلا إذا قصد قضاء الفوائت فيها بخصوصها ، فإنه لا يجوز ولا تنعقد الصلاة ، أما الوقت المشغول بخطبة خطيب الجمعة ، فإنه لا يجوز فيه قضاء الفوائت ولا تنعقد بمجرد جلوس الخطيب على المنبر وإن لم يشرع في الخطبة إلى أن تتم الخطبتان بتوابعهما .

الحنابلة - قالوا : يجوز قضاء الفوائت في جميع أوقات النهي بلا تفصيل . (١) الملكية - قالوا : من قدر على القيام مستندا لا يتعين عليه القيام ، وله أن يجلس إذا أمكنه الجلوس من غير استناد إلى شيء . أما إذا لم يمكنه الجلوس استقلالا فيتعين عليه القيام مستندا .

بعض القيام ولو بقدر تكبيرة الأحرام تعين عليه أن يقوم بالقدر المستطاع ثم يصلي من جلوس بعد ذلك والصلاة من جلوس تكون بدون استناد إلى شيء حال الجلوس متى قدر ، فإن لم يقدر على الجلوس إلا مستنداً تعين عليه الاستناد ، ولا يجوز له الاضطجاع ، فإن عجز عن الجلوس بحالتيه صلى مضطجعا أو مستقليا على تفصيل في المذاهب (١)

= التثانفية - قالوا : إذا قدر على القيام مستندا إلى شخص تعين عليه القيام إذا كان يحتاج إلى المعين المذكور في ابتداء قيام كل ركعة فقط ، أما إذا كان يحتاج إليه في القيام كله ، فلا يجب عليه القيام ، ويصلي من قعود ، وإذا قدر على القيام مستندا إلى عصا ونحوها كحائط فيجب عليه القيام ولو احتاج إلى الاستناد في القيام كله .

(٢) المالكية - قالوا : من عجز عن الجلوس بحالتيه اضطجع على جنبه الأيمن مصليا بالإيماء ووجهه إلى القبلة ، فإن لم يقدر اضطجع على جنبه الأيسر ووجهه للقبلة أيضا ، فإن لم يقدر استلقى على ظهره ورجلاه للقبلة ، والترتيب بين هذه المراتب الثلاث مندوب ، فلو اضطجع على جنبه الأيسر مع القدرة على الاضطجاع على الجانب الأيمن ، أو استلقى على ظهره مع القدرة على الاضطجاع بسميه صحت صلاته وخالف المندوب ، فإن لم يقدر على الاستلقاء على الظهر استلقى على بطنه جاعلا رأسه للقبلة وصلى بالإيماء برأسه ، فإن استلقى على بطنه مع القدرة على الاستلقاء على الظهر بطلت صلاته لوجوب الترتيب بين هاتين المرتبتين .

الحنفية - قالوا : الأفضل أن يصلي مستقليا على ظهره ورجلاه نحو القبلة وينصب ركبتيه ويرفع رأسه يسيرا ليصير وجهه إلى القبلة ، وله أن يصلي على جنبه الأيمن أو الأيسر . والأيمن أفضل من الأيسر ، وكل هذا عند الاستطاعة . أما إذا لم يستطع فله أن يصلي بالكيفية التي تمكنه .

الحنابلة - قالوا : إذا عجز عن الجلوس بحالتيه صلى على جنبه ووجهه إلى القبلة والجانب الأيمن أفضل ، ويصح أن يصلي على ظهره ورجلاه إلى القبلة مع استطاعته الصلاة على جنبه الأيمن مع الكراهة ، فإن لم يستطع أن يصلي على جنبه صلى على ظهره ورجلاه إلى القبلة .

ويندب لمن صلى من جلوس أن يكون متربعا على تفصيل (١)
أيضا .

فإن عجز عن الركوع والسجود ، أو عن أحدهما صلى
بالإيماء ما عجز عنه . فإن قدر على القيام والسجود ، وعجز
عن الركوع فقط ، فإنه يجب عليه أن يقوم للإحرام والقراءة ،

= الشافعية - قالوا : إذا عجز عن الجلوس مطلقا صلى مضطجعا على جنبه
متوجها إلى القبلة بصدرة ووجهه . ويسن أن يكون الاضطجاع على جنبه
الأيمن ، فإن لم يستطع فعلى جنبه الأيسر ، ويركع ويسجد وهو مضطجع إن
قدر على الركوع والسجود وإلا أوما لهما ، فإن عجز عن الاضطجاع صلى
مستلقيا على ظهره ويكون باطنا قدميه للقبلة ، ويجب رفع راسه وجوبا بنحو
وسادة ليتوجه للقبلة بوجهه ويوميء برأسه لركوعه وسجوده ، ويجب أن
يكون إيماءه للسجود أخفض من إيمائه للركوع إن قدر . وإلا فلا . فإن عجز عن
الإيماء برأسه أوما بأجفانه ولا يجب حينئذ أن يكون الإيماء للسجود أخفض من
الركوع .

(١) المالكية - قالوا : يندب له التربع إلا في حال السجود والجلوس بين
السجدين والجلوس للتشهد ، فإنه يكون على الحالة التي تقدم بيانها في سنن
الصلاة ومندوباتها .

الحنفية - قالوا : له أن يجلس وقت القراءة والركوع كيف شاء ، والأفضل أن
يكون على هيئة التشهد . أما في حالة السجود والتشهد ، فإنه يجلس على الهيئة
التي تقدم بيانها ، وهذا إذا لم يكن فيه حرج أو مشقة وإلا اختار الأيسر في
جميع الحالات .

الحنابلة - قالوا : إذا صلى من جلوس سن له أن يجلس متربعا في جميع
الصلاة إلا في حالة الركوع والسجود فإنه يسن له أن يثنى رجليه ، وله أن
يجلس كما يشاء .

الشافعية - قالوا : إذا صلى من جلوس يجلس كيف شاء مفترشا ، أو متوركًا
أو غير ذلك ، لكن يسن الافتراش إلا في حالتين : حالة سجوده فيجب وضع بطون
أصابع القدمين على الأرض ، وحالة الجلوس للتشهد الأخير فيسن فيه التورك
كما تقدم

ويومىء للركوع ، ثم يسجد . وإن قدر على القيام مع العجز عن الركوع والسجود كبر للإحرام ، وقرأ قائماً ، ثم أومأ للركوع من قيام ، والسجود من جلوس ، فلو أومأ للسجود من قيام أو للركوع من جلوس بطلت صلاته (١) ، وإن لم يقدر على القيام أومأ للركوع والسجود من جلوس ، ويكون إيماءه للسجود أخفض من إيمائه للركوع وجوباً ، وإن قدر على القيام ولم يقدر على الجلوس ، وعجز عن الركوع والسجود ، أومأ لهما من قيام ، ولا يسقط القيام متى قدر عليه بالعجز عن السجود (٢) ، ويكون إيماءه للسجود أخفض من إيمائه للركوع وجوباً . وإن لم يقدر على شيء من أفعال الصلاة إلا بأن يشير إليه بعينه ، أو يلاحظ أجزاءها بقلبه ، وجب عليه ذلك ولا تسقط مادام عقله ثابتاً (٣) ، فإن قدر على الإشارة بالعين ، فلا بد منها ، ولا يكفيه مجرد استحضار الأجزاء بقلبه . ويكره (٤) لمن فرضه الإيماء أن يرفع شيئاً يسجد عليه فلو فعل وسجد عليه يعتبر مومياً في هذه الحالة ، فلا يصح (٥)

(١) الحنفية - قالوا : الإيماء للركوع والسجود يصح وهو قائم ، ويصح وهو

جالس ، ولكن الإيماء وهو جالس الفضل .

(٢) الحنفية - قالوا : إذا عجز عن السجود سواء عجز عن الركوع أيضاً أو لا فإنه يسقط عنه القيام على الأصح ، فيصلى من جلوس مومياً للركوع والسجود وهو الفضل من الإيماء قائماً كما تقدم .

(٣) الحنفية - قالوا : إذا قدر على الإيماء بالعين أو الحاجب أو القلب فقط سلطت عنه الصلاة ، ولا تصح بهذه الكيفية سواء كان يعقل أو لا ، ولا يجب عليه قضاء ما فاتته وهو في مرضه . هذا إذا كان أكثر من خمس صلوات وإلا وجب القضاء .

(٤) الحنفية - قالوا : الكراهة تحريرية .

(٥) الشافعية - قالوا : يصح أن يقتدى به من هو أقوى حالاً منه متى كانت صلاته مجزئة عن القضاء كما تقدم .

أن يقتدى به من هو أقوى حالا منه ، وإذا برأ المريض في أثناء الصلاة ، بنى على ما تقدم منها وأتمها بالحالة التي قدر عليها (١).

مباحث الجنائز ما يفعل بالمحتضر

يسن (٢) أن يوجه من حضرته الوفاة إلى القبلة ، بأن يجعل على جنبه الأيمن ووجهه لها إن لم يشق ، وإلا وضع على ظهره ورجلاه للقبلة ، ولكن يرفع رأسه قليلا ليصير وجهه لها . ويستحب أن يلحن الشهادة بأن تذكر عنده ليقولها ، لقوله ﷺ : « لقنوا موتاكم لا إله إلا الله فإنه ليس مسلم يقولها عند الموت إلا أنجته من النار » . ولقوله ﷺ : « من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة » . ولا يقال له قل لئلا يقول (لا) فيساء به الظن . ولا يلح عليه متى نطق بها مخافة أن يضجر ، إلا إذا تكلم بكلام أجنبي بعد النطق بها ، فإنه يعاد له التلقين ليكون النطق بها آخر كلامه من الدنيا .

(١) الحنفية - قالوا : إذا كان عاجزا عن القيام ، وكان يصلي من جلوس برکوع وسجود ، ثم قدر عليه في صلاته ، بنى على ما تقدم منها وأتمها من قيام ولو لم يركع أو يسجد بالفعل . أما إذا كان يصلي من قعود بالإيماء ، ثم قدر على الركوع والسجود فإن كان ذلك بعد أن أومأ في ركعة ، أتمها بلغيا على ما تقدم . وإلا قطعها واستأنف صلاة جديدة ، كما يستأنف مطلقا لو كان يومئ مضطجعا ثم قدر على القعود .

(٢) المالكية - قالوا هذا مندوب لا سنة .

ويستحب (١) تلقينه أيضا بعد الفراغ من دفنه وتسوية التراب عليه ، والتلقين هنا بأن يقول الملقن مخاطبا للميت (يافلان ابن فلانة إن كان يعرفه وإلا نسبه إلى حواء عليها السلام ، ثم يقول بعد ذلك : اذكر العهد الذي خرجت عليه من الدنيا : شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمد رسول الله . وأن الجنة حق . وأن النار حق . وأن البعث حق . وأن الساعة آتية لا ريب فيها . وأن الله يبعث من في القبور . وأنت رضيت بالله ربا وبالإسلام ديناً ، وبمحمد ﷺ نبياً . وبالقرآن إماماً . وبالكعبة قبلة . وبالمؤمنين إخواناً) .

ويندب أن يدخل عليه حال احتضاره أحسن أهله وأصحابه ، وكثرة الدعاء له وللحاضرين . ويندب إبعاد الحائض والنفساء والجنب وكل شيء تكرهه الملائكة كآلة اللهو . ويندب أن يوضع عنده طيب ، ويستحب (٢) أن يقرأ عنده سورة (يس) لما ورد في الخبر « ما من مريض يقرأ عنده (يس) إلا مات ريان ، وأدخل قبره ريان ، وحشر يوم القيامة

(١) الحنفية - قالوا : التلقين بعد الفراغ من الدفن لا ينهي عنه ، ولا يؤمر به وظاهر الرواية يقتضى النهي عنى .
المالكية - قالوا : التلقين بعد الدفن وحاله مكروه وإنما التلقين يندب حال الاحتضار فقط كما ذكر .

(٢) المالكية - رجحوا القول بكراهة قراءة شيء من القرآن عند المحتضر لأنه ليس من عمل السلف . وقال بعضهم : يستحب قراءة سورة (يس) عنده .
الحنفية - قالوا : تكره القراءة عند الميت قبل غسله إذا كان القارئ قريباً منه .
أما إذا بعد عنه فلا كراهة . كما لا تكره القراءة قريباً منه إذا كان جميع بدن الميت مستوراً بثوب طاهر . والمكروه في الصورة الأولى إنما هو القراءة برفع الصوت .

ريان » . رواه أبو داود . ويندب للمحتضر أن يحسن ظنه بالله تعالى لقوله ﷺ : « لا يموتن أحدكم إلا وهو يحسن الظن بالله أنه يرحمه ويعفو عنه » . وفي الصحيحين قال الله تعالى : « أنا عند ظن عبدي بي » . ويندب لمن يكون عند المحتضر أن يحمله على تحسين ظنه بالله تعالى . ويسن (١) تغميض عينيه وأن يقول مغمضه : (بسم الله وعلى ملة رسول الله ، اللهم أغفر له وارفع درجته في المهديين ، واخلفه في عقبه في الفائزين ، واغفر لنا وله يارب العالمين ، وفسح له في قبره ونور له فيه) وقد روى هذا عن النبي ﷺ لما أغمض أبا سلمة

مبحث ما يفعل بالميت قبل غسله

فإذا مات المحتضر يندب شد لحيته بعصابة عريضة تربط من فوق رأسه ، وتلين مفاصله برفق ، ورفعته عن الأرض ، وستره بثوب صونا له عن الأعين بعد نزع ثيابه التي قبض فيها (٢) ، ويجب الانتظار بتجهيزه حتى يتحقق موته ، وبعد التحقق من الموت ينبغى الإسراع بتجهيزه ودفنه ، ويستحب

(١) المالكية - قالوا : تغميض العينين عقب الموت مندوب ، والدعاء المذكور يس بمطلوب عندهم .

الشافعية - قالوا : يقتصر في الدعاء حال التغميض على قول : (بسم الله وعلى ملة رسول الله) .

(٢) المالكية - قالوا : في نزع ثيابه التي قبض فيها أحد قولين ، الأول : ننزع ، ولكن لا ننزع بتمامها ، بل يترك عليه قميصه . والثاني : أنه لا ينزع شيء من ثيابه ويزاد عليها ثوب آخر يستر جميع بدنه عن الأعين .

(١) إعلام الناس بموته ولو بالفداء (٢) في الأسواق ليشهدوا جنازته من غير إفراط في المدح بأن يقول مثلاً : مات الفقير إلى الله فلان ابن فلان فاسعوا في جنازته .

مبحث غسل الميت

حكمه :

غسل الميت فرض كفاية على الأحياء ، إذا قام به البعض سقط عن الباقيين والمفروض غسله مرة واحدة بحيث يعم بها جميع بدنه . أما تكرار غسله وترا فهو سنة كما يأتي في مبحث كيفية الغسل (٣) .

شروطه :

ويشترط لفرضية غسل الميت شروط . الأول : أن يكون مسلماً ، فلا يفترض تغسيل الكافر بل يحرم (٥) . الثاني : أن لا يكون سقطاً ، فإنه لا يفترض غسل السقط على تفصيل في المذاهب (٥) . الثالث : أن يوجد من

(١) الحنابلة - قالوا : الإعلام بموته مباح لا مستحب .

(٢) المالكية والحنابلة - قالوا : يكون الإعلام بصوت خفى ويكره رفع الصوت به .

(٣) المالكية - قالوا : تكرار الغسل وترا مندوب لا سنة .

(٤) الشافعية - قالوا : يجوز غسل الكافر ، لأن غسل الميت للتنظفة لا للتعبد .

(٥) الشافعية - قالوا : إن السقط النازل قبل عدة تمام الحمل : وهى ستة أشهر ولحظلتان ، إما أن تعلم حياته فيكون كالكبير في افتراض غسله ، وإما أن لاتعلم حياته ، وفي هذه الحالة ، إما أن يكون قد ظهر خلقه فيجب غسله أيضاً دون الصلاة عليه ، وإما أن لا يظهر خلقه فلا يفترض غسله . وأما السقط النازل بعد المدة المذكورة فإنه يفترض غسله وإن نزل ميتاً . وعلى كل حال فإنه يسن =

جسد الميت مقدار ولو كان قليلا (١) . الرابع : أن لا يكون شهيدا قتل في إعلاء كلمة الله كما سيأتى في مبحث الشهيد ، لقوله ﷺ في قتل أحد : « لاتغسلوهم فإن كل جرح ، أو كل دم ، يفوح مسكا يوم القيامة . ولم يصل عليهم » . رواه أحمد ، ويقوم التيمم مقام غسل الميت عند فقد الماء أو تعذر الغسل ، كان مات حريقا ويخشى أن يتقطع بدنه إذا غسل بذلك أو بصب الماء عليه بدون ذلك . أما إن كان لايتقطع بصب الماء فلا تيمم ، بل يغسل بصب الماء بدون ذلك .

مبحث لا يحل النظر إلى عورة الميت ولا لمسها

يجب ستر عورة الميت ، فلا يحل للغاسل ولا غيره أن ينظر إليها . وكذلك لا يحل لمسها ، فيجب أن يلف الغاسل على يده

=تسميته بشرط أن يكون قد نفخت فيه الروح .

الحنفية - قالوا : إن السقط إذا نزل حيا بان سمع له صوت أو رؤيت له حركة وإن لم يتم نزوله ، وجب غسله ، سواء كان قبل تمام مدة الحمل أو بعده . وأما إذا نزل ميتا ، فإن كان تام الخلق فإنه يغسل كذلك ، وإن لم يكن تام الخلق بل ظهر بعض خلله ، فإنه لا يغسل الغسل المعروف وإنما يصب عليه الماء ويلف في خرقة وعلى كل حال فإنه يسمى لأنه يحشر يوم القيامة .

الحنابلة - قالوا : السقط إذا تم في بطن أمه أربعة أشهر كاملة ونزل ، وجب غسله . وأما إن نزل قبل ذلك فلا يجب غسله .

الملكية - قالوا : إذا كان السقط محقق الحياة بعد نزوله بعلامة تدل على ذلك كالصراخ والرضاع الكثير الذى يقول أهل المعرفة إنه لايقع مثله إلا ممن فيه حياة مستقرة وجب تفسيه وإلا كره .

(١) الحنفية - قالوا : لايفرض الغسل إلا إذا وجد من الميت أكثر البدن أو وجد نصله مع الرأس .

الملكية - قالوا : لايفرض غسل الميت إلا إذا وجد ثلثا بدنه ولو مع الرأس فإن لم يوجد ذلك كان غسله مكروها .

خرقة ليغسل بها عورته (١) سواء كانت مخففة أو مغلظة .
ولهذا لا يحل للرجال تفسيل النساء وبالعكس ، إلا الزوجين
فيحل (٢) لكل منهما أن يغسل الآخر ، إلا إذا كانت المرأة
مطلقة ولو طلاقا رجعيا (٣) فإنه لا يحل لأحد الزوجين غسل
الآخر حينئذ . فإذا ماتت امرأة بين رجال ليس معهم امرأة
غيرها أو زوج لها وتعدّر إحضار امرأة تغسلها كأن ماتت في
طريق سفر منقطع ، ففي ذلك تفصيل المذاهب (٤) .

(١) الحنفية - قالوا : ويستحب أيضا للغسل أن يلف خرقة يغسل بها بالي
بدنه .

الحنفية - لهم في ذلك قولان مصححان : أحدهما ما ذكر . والثاني أن ستر
العورة المخففة لا يجب وإن كان مطلوبا .

(٢) الحنفية - قالوا : إذا ماتت المرأة فليس لزوجها أن يغسلها لانتهاه ملك
النكاح فصلر أجنبيا منها . أما إن مات الزوج فلها أن تغسله لأنها في العدة ،
فالزوجة باقية في حقها ولو كانت مطلقة رجعيا قبل الموت . أما إن كانت بائنة
فليس لها أن تغسله ولو كانت في العدة .

(٣) الحنفية - قالوا : المرأة المطلقة رجعيا يجوز لها أن تغسل زوجها . أما
المطلقة طلاقا بائنا فلا .

(٤) المالكية - قالوا : إذا ماتت المرأة وليس معها زوجها ولا أحد من النساء
فإن كان معها رجل محرم لها غسلها وجوبا ولف على يديه خرقة غليظة مثلا
يلبس جسدًا ، وينصب ستارة بينه وبينها ، ويمد يده من داخل الستار مع
غض بصره فإن لم يوجد معها إلا رجال اجانب ، وجب عليهم أن ييممها واحد
منهم لكوعها فقط ، ولا يزيد في المسح إلى المرفقين . وإذا مات رجل بين نساء فإن
كان منهن زوجته غسلته ولا يغسله غيرها ، وإن لم توجد زوجته ، فإن وجد من
بينهن امرأة محرم له غسلته ، ويجب عليها أن لا تبشّره إلا بخرقه تلفها على
يدها ، ويجب عليها ستر عورته فقط ، فإن لم يوجد محرم له من النساء ييممه
واحدة من الأجانب ، ويكون التيمم لمرفقيه .

الحنفية - قالوا : إذا ماتت المرأة وليس معها نساء يغسلنها ، فإن كان معها
رجل محرم ييممها بغليد إلى المرفقين ، وإن كان معها أجنبى وضع خرقة على يده =

فإن كان الميت صغيرا جاز للنساء تفسيه ، وإن كانت صغيرة جاز للرجال تفسيها وفي حد الصغير والصغيرة المذكورين التفصيل المتقدم في مبحث ستر العورة ، وفي تفصيل الخنثى المشكل تفصيل المذهب (١) .

= ويممها كذلك ، ولكنه يغض بصره عن ذراعيها ، والزوج كالأجنبي إلا انه لا يكفل بغض البصر عن الذراعين ، ولا فرق في ذلك بين الشبهة والعجز ، وإذا مات الرجل بين النساء ليس معهن رجل ولا زوجة ، فإن كان معهن قاصرة لا تشتهى علمتها الغسل وغسلته ، وإن لم يوجد قاصرة بينهن يممته إلى مرفقيه مع غض بصرهن عن عورته فإذا غسل الميت مع مخالفة شيء مما ذكر صح غسله مع الإتم .

الشافعية - قلوا : إذا ماتت المرأة بين رجال ليس فيهم محرم ولا زوج ، يممها الأجنبي إلى مرفقيها مع غض البصر عن العورة ، مع عدم اللمس ، فإن وجد محرم وجب عليه تفسيها إن لم يوجد زوجها ، وإلا قدم على المحرم . وإذا مات الرجل بين نساء ليس بينهن زوجته ولا محرم يممته واحدة من الأجنيات بحائل يمنع اللمس مع غض البصر عن العورة ، فإن كان بينهن زوجته غسلته وجوبا ولو بلا حائل ، فإن لم توجد الزوجة ولكن وجد بينهن امرأة محرم كبنته وأخته وأمه ، غسلته أيضا والزوجة مقدمة على المحرم .

الحنابلة - قلوا : إذا ماتت المرأة بين رجال ليس فيهم زوج يممها واحد من الأجانب بحائل . وإذا مات الرجل بين نساء ليس فيهن زوجته يممته واحدة أجنبية بحائل ويحرم أن يميم . بغير حائل ، إلا إذا كان الميم محرمًا من رجل أو امرأة فيجوز بلا حائل .

(١) الملكية - قلوا : إن أمكن وجود أمة للخنثى سواء كانت من ماله أو من بيت المال أو من مال المسلمين فإنها تفسله ، وإلا يمم ، ولا يفسله أحد سواها . الحنفية - قلوا : الخنثى المشكل المكلف أو المراهق لا يغسل رجلا ولا امرأة ولا يفسله رجل ولا امرأة ، وإنما يميم وراء ثوب .

الحنابلة - قلوا : إذا مات الخنثى المشكل الذي له سبع سنين فأكثر ، وكانت له أمة غسلته ، وإلا يمم بحائل يمنع المس ، والرجل أولى من المرأة بتييمه . الشافعية - قلوا : يجوز للرجل والمرأة الأجنيين تفصيل الخنثى المشكل الكبير عند فقد محرمه مع وجوب غض البصر وعدم المس ، ويجب أن يقتصر في =

سنن غسل الميت ومندوباته ومكروهاته :

يسن تكرار الغسلات إلى ثلاث بحيث تستوعب كل غسلة منها جميع بدن الميت بالكيفية الآتى بيانها ، فإن لم يحصل إنقاء البدن الثلاث يزداد (١) عليها حتى ينقى البدن ، ولكن يندب أن تنتهى الزيادة إلى وتر ، فإن حصل الإبقاء بأربع زيد عليها خامسة وهكذا . فإن زاد على الثلاث أو نقص لغير حاجة كره ويندب أن يوضع على مكان مرتفع (٢) عند غسله تيسيرا للغسل ، وأن يغسل بالماء البارد (٣) إلا لحاجة كشدة برد ، أو إزالة وسخ . ويندب أن يجعل في ماء الغسلة الأخيرة كافور ونحوه من الطيب إلا أن الكافور

= غسله على غسلة واحدة احتياطا . اما الخنثى الصغير فهو كباقي الصبيان المتقدم حكمه .

(١) الملكية - قلوا : تكرار الغسل إلى ثلاث مندوب لاسنة ، ثم إن احتاج إلى غسلة رابعة غسله أربع مرات : الأولى منها تكون بالماء القراح ، والثلاث التي بعدها تكون بمختلف كالصابون ونحوه ، ثم يزداد غسله خامسة ليصير عدد الغسل وترا ، فإن لم ينظف جسده بذلك غسله ستا بمختلف ماعدا الأولى ، وزاد السابعة ليصير العدد وترا ، فإن لم ينظف إلا بثمانية اقتصر عليها ولا يزداد تسعة وعلى كل حال فيجعل الطيب في الغسلة الأخيرة ، وتكون الغسلة الأولى بالماء القراح .

الحنابلة - قلوا : إذا لم ينظف جسد الميت بثلاث غسلات وجبت الزيادة عليها إلى سبع ، فإن لم ينظف بالسبع كان الأولى أن يزداد عليها كما يتفق ، ولكن يندب أن ينتهى إلى وتر .

(٢) الحنفية والملكية - قلوا : يندب وضعه على مكان مرتفع (كسرير وكة) من وقت تيقن موته .

(٣) الحنفية - قلوا : الماء الساخن الفضل على كل حال .

الملكية - قلوا : لا فرق إن يكون الماء باردا أو ساخنا

أفضل ، أما غيرها (١) من الغسلات فيندب أن يكون بماء فيه ورق نبق ونحوه مما ينظف كالصابون ، وإنما يوضع الطيب في ماء غسل الميت إذا لم يكن محرما ، أما المحرم (٢) فإنه يجنب الطيب كما لو كان حيا . ويندب (٣) بعد تمام الغسل أن يطيب رأس الميت ولحيته بغير زعفران وأن يوضع الطيب على الأعضاء التي كان يسجد عليها ، وهي : الجبهة والأنف واليدان والركبتان والقدمان ، وكذلك يوضع الطيب على عينيه وأذنيه وتحت أبطيه ، والأفضل أن يكون الطيب كافورا ، وهذا كله إذا لم يكن محرما كما تقدم .

ويندب إطلاق البخور عند الميت على تفصيل في المذاهب (٤) .

- (١) الملكية - قلوا : تكون لولى الغسلات بالماء القراح كما تقدم .
 (٢) الحنفية والملكية - قلوا : ينقطع التكليف بعد الموت ، فلا فرق بين الميت المحرم وغيره ، فيوضع عليه الطيب ويغطي رأسه .
 (٣) الملكية - قلوا : وضع الطيب على رأس الميت ولحيته ليس بمندوب .
 (٤) الملكية - قلوا : لا يندب إطلاق البخور .
 الحنفية - قلوا : يندب إطلاق البخور في ثلاثة مواضع . أحدها : عند خروج روح الميت ، فمضى ثيقتن موته يوضع على مكان مرتفع (سرير أو دكة) وقبل وضعه على المكان المرتفع ، يبخر ذلك المكان ثلاث مرات أو خمسا بأن تدار الحجرة (المبخرة) حول السرير ثلاثا وخمسا وسبعا ، ولايزاد على ذلك ، ثم يوضع الميت عليه . ثلثها : عند غسله بأن تدار الحجرة حول (دكة) غسله بالكيفية المذكورة .
 ثالثها : عند تكفينه بالصفة المتقدمة .

الحنابلة - قلوا : التبخير يكون في مكان الغسل إلى أن يفرغ منه .
 الشافعية - قلوا : يندب أن يستمر البخور عند الميت من وقت خروج روحه إلى أن يصل عليه .

ويندب أن يجرد (١) الميت عند غسله من ثيابه ما عدا ساتر العورة .

ويندب أن يوضأ كما يتوضأ الحي عند الغسل من الجنابة إلا المضمضة (٢) والاستنشاق ، فإنهما لا يفعلان في وضوء الميت لئلا يدخل الماء إلى جوفه فيسرع فساداه ولوجود مشقة في ذلك ، ولكن يستحب أن يلف الغاسل خرقة على سبابته وإبهامه ويبلها بالماء ، ثم يمسح بها أسنان الميت ولثته ومنخريه ، فيقوم ذلك مقام المضمضة والاستنشاق .

ويندب أن يكون الغاسل ثقة كي يستوفي الغسل ، ويستبرأ ما يراه من سوء ، ويظهر ما يراه من حسن فإن رأى ما يعجبه من تهلل وجه الميت وطيب رائحته ونحو ذلك فإنه يستحب له أن يتحدث به إلى الناس . وإن رأى ما يكرهه من نتن رائحة أو تقطيب وجه أو نحو ذلك لم يجز له أن يتحدث به . ويندب أن يجفف بدن الميت بعد الغسل حتى لا يتبل أكفانه .

ويكره (٣) تسريح شعر رأسه ولحيته كما يكره قص ظفروه (٤)

(١) الشافعية - قالوا : يندب تغسيل الميت في قميص رفيع لا يمنع وصول الماء فإن أمكن أن يدخل الغسل يده في كمه الواسع فذاك ، وإن لم يمكن شقه من الجانبين .

(٢) المالكية والشافعية - قالوا : يوضأ بمضمضة واستنشاق ، وإن تنظيف أسنانه ومنخريه بالخرقة مستحب ولا يغني عن المضمضة والاستنشاق

(٣) الشافعية - قالوا : يسن تسريح شعر الرأس واللحية إن تكبد ، وإلا فلا يسن .

(٤) الحنابلة - قالوا : يسن قص شارب غير المحرم وتقليم الظفر إن طالا وأخذ شعر إبطيه إلا أنها بعد نزعها توضع معه في كفنه . أما حلق رأس الميت فحرام ، لأنه إنما يكون لنفسك أو زينة .

وشعره وشاربه وإزالة شعر إبطيه وشعر (١) عانته بل المطلوب أن يدفن بجميع ما كان عليه ، فإن سقط منه شيء من ذلك رد إلى كنفه ليدفن معه .

مبحث إذا خرج من الميت نجاسة بعد غسله

إذا خرج من الميت بعد غسله نجاسة علق بدينه أو بكفنه فإنها تجب (٢) إزالتها ولا يعاد الغسل مرة أخرى .

مبحث كيفية غسل الميت

وكيفية غسل الميت مفصلة في المذاهب (٣) .

(١) الحنابلة - قالوا : إن حلق عانة الميت حرام لما قد يترتب على ذلك من مس عورته أو نظرها .

الملكية - قالوا : ما يحرم فعله في الشعر مطلقا حال الحياة يحرم بعد الموت وذلك كحلق لحيته وشاربه وما يجوز حال الحياة يكره بعد الموت .

(٢) الحنفية - قالوا : النجاسة الخارجة من الميت لا تنقض ، سواء أصابت بدينه أو كنفه ، إلا أنها تغسل قبل التطين لتنظيفا ، لا شرطا في صحة الصلاة عليه ، أما بعد التطين فإنها لا تغسل ، لأن في غسلها مضلة وحرجا ، بخلاف النجاسة الطارئة عليه كان كفن بنجس ، فإنها تمنع من صحة الصلاة عليه .

الحنابلة - قالوا : إذا خرج من الميت نجاسة بعد غسله وجبت إزالتها وإعادة غسله إلى سبع مرات ، فإن خرج شيء بعد السبع وجب غسل الخارج فقط ولا يعاد الغسل ، هذا إذا كان خروج النجاسة قبل وضعه في الكفن . أما بعده فلا ينتقض الغسل ولا يعاد .

(٣) الحنفية - قالوا : يوضع الميت على شيء مرتفع ساعة الغسل ، (كخشبة الغسل) ثم يبخر حال غسله ثلاثا أو خمسا أو سبعا ، بأن تدار المجرمة حول الخشبة ثلاث مرات أو خمسا أو سبعا كما تقدم ثم يجرد من ثيابه ما عدا سائر العورة ، وينبذ أن لا يكون معه أحد سوى الغسل ومن يعينه ، ثم يلف الغسل على يده خرقة ، يأخذ بها الماء ويغسل قبله وبعده ، (الاستنجاء) ثم يوضأ ويبدأ في وضوئه بوجهه ، لأن البدء بغسل اليدين إنما هو للأهياء الذين يغسلون أنفسهم فيحتاجون إلى تنظيف أيديهم ، أما الميت فإنه يغسله غيره ، =

= ولأن المضمضة والاستنشاق لا يفعلان في غسل الميت ، ويقوم مقامها تنظيف
الأسنان والمنخرين بخرقة كما تقدم ، ثم يغسل رأسه وحيته بمنظف كالصابون
ونحوه ، إن كان عليهما شعر ، فإن لم يكن عليهما شعر لا يغسلان كذلك ثم
يضجع الميت على يساره ليبدأ بغسل يمينه فيصب الماء على شقه الأيمن من رأسه
إلى رجله ثلاث مرات حتى يعم الماء الجانب الأسفل ، ولا يجوز كب الميت على
وجهه لغسل ظهره بل يحركه من جنبه حتى يعمه الماء . وهذه هي الغسلة الأولى
فإذا استوعبت جميع بدنه حصل بها فرض الكفيلة . أما السنة فإنه يزداد على
هذه الغسلة غسلتين أخريين ، وذلك بأن يضجع ثانياً على يمينه ، ثم يصب الماء
على شقه الأيسر ثلاثاً بالكيفية المتقدمة ، ثم يجلسه للغسل ، ويسنده إليه ، ويمسح

بطئنه برفق ، ويفسل ما يخرج منه . وهذه هي الغسلة الثانية . ثم يضجع بعد
ذلك على يساره . ويصب الماء على يمينه ثلاثاً بالكيفية المتقدمة . وهذه هي
الغسلة الثالثة . وتكون الغسلتان الأوليان بماء سلخن مصحوب بمنظف كورق
النبق والصابون . أما الغسلة الثالثة فتكون بماء مصحوب بكافور . ثم بعد ذلك
يجلف الميت ويوضع عليه الطيب كما تقدم . هذا ولا يشترط لصحة الغسل
نية ، وكذلك لا تشترط النية لإسقاط فرض الكفيلة على التحقيق . إنما تشترط
النية لتحقيق الثواب على القيام بفرض الكفيلة .

الملكية - قلوا : إذا أريد تفصيل الميت وضع أولاً على شيء مرتفع ثم يجرد
من جميع ثيابه ما عدا سائر العورة ، فإنه يجب إبقاؤه ، سواء كانت مغلطة أو
مشفقة ، ثم يغسل يدي الميت ثلاث مرات ، ثم يعصر بطئنه برفق ليخرج ما حصى
أن يكون فيها من الأذى ، فلا يخرج بعد الغسل ، ثم يلف الغسل على يده
اليسرى خرقة غليظة ويفسل بها مخرجيه حال صب الماء عليهما ، ثم يغسل ما
على بدنه من أذى ، ثم يعضضه وينشقه ويميل رأسه لجهة صدره برفق حال
المضمضة والاستنشاق ، ثم يمسح إسنفه وداخل أنفه بخرقة ثم يكمل
وضوءه . ويكون هذا الوضوء ثلاث مرات في كل عضو ، ثم يفيض الماء على رأسه
ثلاث مرات بلا نية ، فإن النية ليست مشروعة في غسل الميت ، ثم يغسل شقه
الأيمن ظهراً وبطناً إلى آخره ، ثم يغسل شقه الأيسر كذلك ، وقد تم بذلك غسله .
وهذه هي الغسلة الأولى ، وتكون بماء فراح ، وبها يحصل الغسل المفروض ، ثم
يندب أن يغسله غسلتين . ثانياً وثالثة للتنظيف ، وتكون لوي هاتين الغسلتين
بالصابون ونحوه فيدلك جسده بالصابون أولاً ، ثم يصب عليه الماء . أما
الغسلة الثانية منها فتكون بماء فيه طيب ، والكافور أفضل من غيره . ولا يزداد
على هذه الغسلات الثلاث متى حصل بها إنقاء جسده من الأوساخ ، فإن احتاج =

كتاب الصلاة

= لغسلة رابعة غسلة أربع مرات إلى آخر ما تقدم في المنسويات ، ثم ينشف جسده ندبا ، ثم يجعل الطيب في حواسه ومحل سجوده كالجبهة واليدين والرجلين ، وفي المحل الغائرة منه كإبطيه ، ثم يجعل في منأفذه قطنا ، وعليه شيء من الطيب .

الشافعية - قالوا : إذا أريد غسل الميت وضع على شيء مرتفع ندبا . وإن يكون غسله في خلوة لا يدخلها إلا الغسل ومن يعينه وإن يكون في قميص رفيع لا يمنع وصول الماء . فإن أمكن أن يدخل الغسل يده من كفه الواسع اكتفى بذلك ، وإن لم يمكن شقه من الجانبين . فإن لم يوجد قميص يغسل فيه وجب ستر عورته ، ويستحب تغطية وجهه من أول وضعه على المغسل ، وإن يكون الغسل بماء بارد ملح إلا الحلة كبرد لو وسخ فيسفن قليلا . ثم يجلسه الغسل على المرتفع برفق ويجعل يمينه على كف الميت ، وإبهامه على نقرة قفاه ، ويسند ظهره بركبته اليمنى ويمسح ببسارته بطنه ، ويكرر ذلك مع تحامل خفيف ليخرج ما في بطنه من الفضلات . ويندب أن يكون عنده مجمرة (مبخرة) يفوح منها الطيب ، ويكثر من صب الماء كيلا تظهر الرائحة من الخارج . ثم بعد ذلك يضمع الميت على ظهره ، ويلف الغسل خرقة على يده اليسرى فيغسل بها سوائيه وبقي عورته ، ثم يلقى الغسل الخرقة ، ويغسل يد نفسه بماء وصابون أن تلوأت بشيء من الخارج ثم يلف خرقة أخرى على سبائته اليسرى وينظف بها أسنان الميت ومنخريه ولا يفتح أسنانه إلا إذا تنجس فمه ، فإنه يفتح أسنانه للتطهير ثم يوضئه كوضوء الحي بمضمضة واستنشاق ويجب على الغسل أن ينوي الوضوء . بأن يقول : (نويت الوضوء عن هذا الميت) على المعتمد . أمانيه الغسل سنة كما تقدم . ثم يغسل رأسه فحنيته ، سواء كان عليهما شعر أولا بمنظف كورق ثوب وصابون ، ويسرح شعر الرأس واللحية لغفر الحرم إن كان متلبدا بمشط ذي أسنان واسعة ، ويكون تسريحهما برفق حتى لا يتساقط شيء من الشعر ، فإن سقط شيء رده إلى الميت في كفنه . ثم يغسل شقه الأيمن من عنقه إلى قدمه من جهة وجهه ثم شقه الأيسر كذلك . ثم يحركه إلى جنبه الأيسر فيغسل شقه الأيمن معا يلي قفاه وظهره إلى قدمه ، ثم يحركه إلى شقه الأيمن فيغسل شقه الأيسر كذلك مستعينا في كل غسله بصابون ونحوه ، ويحرم كب الميت على وجهه احتراماً له ، ثم يصب عليه ماء من رأسه إلى قدمه ليزيل ما عليه من الصابون ونحوه . ثم يصب عليه ماء قراحا خالصا ويكون فيه شيء من الكافور بحيث لا يغير الماء . هذا إذا كان الميت غير محرم كما تقدم . وهذه الغسلات الثلاث تعد غسلة واحدة إذ لا يحسب منها سوى الأخيرة لتغير الماء بما قبلها من الغسلات فهي المسقطه للواجب ، ولذا تكون نية الغسل معها لامع =

التكفين :

تكفين الميت فرض كفاية على المسلمين ، إذا قام به البعض سقط عن الباقيين وأقله ما يستتر جميع بدن الميت ، سواء كان

(=) ما قبلها ، فإذا اقتصر على ذلك سقط فرض الكفافية ، ولكن يسن الغسل ثانية وثالثة بالكيفية السابقة ، فيكون عدد الغسلات تسعا ، لكن التكرار يكون في غسل غير الوجه والحية أما غسلهما فلا يندب تكراره .
الحنابلة - قلوا : إذا شرع في غسل الميت وجب ستر عورته على ما تقدم . ثم يجزئه من ثيابه ندبا ، فلو غسل في قميص خفيف واسع الكمين جاز . ويسن ستر الميت عن العيون وإن يكون تحت سلف أو خيمة . ثم يرفع رأسه قليلا برفق في أول الغسل إلى قريب من جلوسه إن لم يشق ذلك . ثم يعصر بطنه برفق ليخرج ما عساه أن يكون من لذي إلا إذا كانت امرأة حاملا ، فإن بطنها لا يعصر . وعند عصر بطنه يكثر من صب الماء ليذهب ما خرج ولا تظهر رائحته . وكذلك يكون في مكان الغسل بخور ليذهب بالرائحة . ثم يضع الغسل على يده خرقة خشنة فيغسل بها أحد فرجي الميت . ثم يضع خرقة أخرى كذلك فيغسل بها الفرج الثاني ، ويستحب أن لا يمس سائر بدنه إلا بخرقة . ثم بعد تجريده من ثيابه وستر عورته وغسل قلبه وديره بالكيفية الموضحة ينوي الغسل غسله ، وهذه النية شرط في صحة الغسل ، فلو تركها الغسل لم يصح الغسل . ثم يقول الغسل : (بسم الله) ولا يزيد على التسمية بذلك ولا ينقص . ثم يغسل كفى الميت ويزيل ما على بدنه من نجاسة . ثم يلف الغسل خرقة خشنة على سبيلته وإيهامه ويبلها بالماء ويمسح بها أسنان الميت ومنخريه ، وينظفهما بها وتنظيف أسنانه ومنخريه بالخرقة المذكورة مستحب . ثم يسن أن يوضئه في أول الغسلات كوضوء المحدث ماعدا المضمضة والاستنشاق . وهذا الوضوء ستة . ثم يغسل رأسه ولحيته فقط برغوة ورق النبق ونحوه مما يختلف . ويغسل باقي بدنه بورق النبق ونحوه . ويكون ورق النبق ونحوه في كل غسلة من الغسلات . ثم يغسل شقة الأيمن من رأسه إلى رجله ، يبدأ بصفحة عنقه ثم يده اليمنى إلى الكتف ، ثم كتفه ، ثم شق صدره الأيمن ، ثم فخذ وساقه إلى الرجل ، ثم يغسل شقة الأيسر كذلك ، ويقلبه الغسل على جنبه مع غسل شقيه ، فيرفع جانبه الأيمن ويغسل ظهره ووركه وفخذه ولا يكبه على وجهه . ويفعل بجنبه الأيسر كذلك . ثم يصب الماء القراح على جميع بدنه ، وبذلك يتم الغسل مرة واحدة يجزئ الاقتصاد عليها . ولكن السنة أن يكرر الغسل بهذه الكيفية ثلاث مرات كما تقدم وترا .

ذكرا أو أنثى ، وما دون ذلك لا يسقط به فرض الكفاية عن المسلمين ، ويجب تكفين الميت من ماله الخالص الذى لم يتعلق به حق الغير كالمرهون ، فإن لم يكن له مال خالص فكفنه على من تلزمه نفقته فى حال حياته ، ولو كانت زوجة تركت مالا فيجب على الزوج القادر تكفين زوجها (١) .
فإن لم يكن لمن تلزمه نفقته مال كفن من بيت المال إن كان للمسلمين بيت مال وأمكن الأخذ منه ، وإلا فعلى جماعة المسلمين القادرين ، ومثل الكفن فى هذا التفصيل مؤن التجهيز كالحمل إلى المقبرة والدفن ونحوه .
وفى أنواع الكفن وصفته تفصيل فى المذاهب (٢) .

(١) الملكية والحنابلة - قلوا : لا يلزم الزوج بتكفين زوجته ولو كانت فقيرة .
(٢) الشافعية - قلوا : لا يجوز تكفين الميت إلا بما كان يجوز له لبسه حال حياته ، فلا يكفن الرجل ولا الخنثى بالحرير والمزعر - إن وجد غيرهما - وإلا جاز للضرورة ، ويكره تكفينهما بالعصر . أما الصبي والمجنون والمرأة فيجوز تكفينهم بالحرير والعصر والمزعر بالذهب أو الفضة مع الكراهة . والأفضل أن يكون الكفن لبيض اللون قديما مفسولا ، فإن لم يوجد ذلك كفن بما يحل ، فإن لم يوجد إلا حرير وجلد وحشيش وحناء معجونة وطين ، قدم الحرير على الجلد ، والجلد على الحشيش ، والحشيش على الحناء المعجونة ، وهى مقدمة على الطين . ويجب أن يكون الكفن طاهرا ، فلا يجوز تكفينه بالمزنجس مع القدرة على الطاهرة ولو كان حريرا فإن لم يوجد طاهر صلى عليه عريا ثم كفن بالمزنجس ، ودفن . وتكره المغالة فى الكفن بأن يكون غالى القيمة . كما يكره للحى أن يدخر لنفسه كفنا حال حياته . إلا إذا كفى ذلك الكفن من آثار الصالحين فيجوز . وتحرم كتابة شيء من القرآن على الكفن . ويكره أن يكون فى الكفن شيء غير البياض كالعصر ونحوه ، ثم الكفن ثلاثة أثواب للذكر والأنثى ، يستر كل واحد منها جميع بدن الميت إلا رأس المحرم ووجه المحرمة . وهذا إذا كفن من تركته ولم يكن عليه دين مستغرق للمتركة ولم يوص أن يكفن بثوب واحد . وإلا كفن بثوب واحد ساتر لجميع بدن غير المحرم . ويجوز الزيادة على ذلك إن تبرع بها غيره ، أما من يكفن من بيت المال أو من المال الموقوف على إكفان الموتى ، فيحرم الزيادة فيه على ثوب واحد إلا إن شرط الواقف زيادة على ذلك فينتد =

= شرطة . ويجوز أن يزداد على الثلاثة الأقواب المتقدمة في كفن الرجل قميص تحتها وعمامة على رأسه ، ولكن الأفضل والأكمل الاقتصار على الثلاثة فقط . وإنما تجوز الزيادة ما لم يكن في الورثة قاصر أو محجور عليه ، وإلا حرمت الزيادة .
أما الأنثى فالأكمل أن يكون كفنها خمسة أشياء : إزار ، قميص ، فضول ، فلفاقتان . وكيفية أن يبسط لحسن اللفاف وأوسعها ويوضع عليه حنوط - نوع من الطيب - ونحوه كالكلفور ، وتوضع الثانية فوقها ويوضع عليها الحنوط ، وكذلك الثالثة إن كانت ، ثم يوضع الميت فوقها برفق مستلقيا على ظهره ، وتجعل يداها على صدره ويمناه على يساره ، أو يوسلان في جنبه ، ثم تشد الثياب بخرقاة بعد أن ينس بينهما قطن مندوف عليه حنوط ، حتى تصل الخرقاة إلى حلقة الدبر من غير إدخال ، وينبغي أن تكون الخرقاة مشقوقة الطرفين على هيئة (الحفائف) وتلف عليه اللفاف واحدة واحدة ، بأن يثنى حرقها الذي يلي شقه الأيسر على الأيمن وبالعكس ، وينبغي جمع الباقي من الكفن عند رأسه ورجليه . وتشد للفاف غير المحرم باريطة خشبية الانتشار عند حمله ، وتدخل الأربطة بعد وضعه في القبر فلا يزال يحل الشدائد عنه ، ولا يطيب المحرم مطلقا : لا في كفنه ولا في بدنه ولا في ماء غسله كما تقدم كما لا يجوز تكفينه بشيء يحرم عليه لبسه في حال إحرامه كالخيط .

الحنفية - قالوا : أحب الأكفان أن تكون بالثياب البيض ، سواء كانت جديدة أو خلفة . وكل ما يباح للرجال لبسه في حال الحياة يباح للتكفين به بعد الوفاة ، وكل ما لا يباح في حال الحياة يكره للتكفين فيه ، فيكره للرجال التكفين بالحرير والمصفر والمزهر ونحوها إلا إذا لم يوجد غيرها . أما المرأة فيجوز تكفينها بذلك ، وينظر في كفن الرجل إلى مثل ثيابه لخروجه في العيدين . وينظر في كفن المرأة إلى مثل ثيابها عند زيارة أبويها ، والكفن ثلاثة أنواع : (١) كفن السنة ، (٢) كفن الكفلية ، (٣) كفن الضرورة . وكل منها إما أن يكون للرجل أو للمرأة . فكفن السنة للرجال والنساء قميص وإزار ولفافة ، والقميص من أصل العنق إلى القدم ، والإزار من قرن الرأس إلى القدم . ومثله لللفافة ، ويزاد للمرأة على ذلك خمار يستر وجهها . وخرقه تربط ثدييها . ولا يعمل للقميص اكمام ولا فتحات في ذيله ، وتزاد لللفافة عند رأسه وقدمه كي يمكن ربط أعلاها وأسفلها ، فلا يظهر من الميت شيء . ويجوز ربط لوسطها بشريط من قماش الكفن إذا خيف انفراجها . وإما كفن الكفلية فهو الاقتصار على الإزار واللفافة ، أو مع الخمار وخرقة الثديين للنساء مع ترك القميص فيهما فيكفي هذا بدون كراهة . وإما كفن الضرورة فهو ما يوجد حال الضرورة ولو بقدر ما يستر العورة . وإن لم يوجد =

= شيء يغسل ، ويجعل عليه الأذخر إن وجد ويصلى على قبره ، وإذا كان للمرأة ضلفان وضعت على صدرها بين القميص والإزار . ويندب تبخير الكفن كما تقدم هذا وإذا كان مال الميت قليلا وورثته كثيرون أو كان مدينا ، يقتصر على كفن الكفلية .

وكيفية التكتفين أن يبسط للرجل اللفافة ثم يبسط عليها إزار ثم يوضع الميت على الإزار ويقمص ، ثم يطوى الإزار عليه من قبل اليسار ، ثم من قبل اليمين . وأما المرأة فتبسط لها اللفافة والإزار ، ثم توضع على الإزار ، وتلبس الدرع ، ويجعل شعرها ضفيرتين على صدرها فوق الدرع ، ثم يجعل الخمار فوق ذلك ، ثم يطوى الإزار واللفافة ، ثم الخرقاة بعد ذلك تربط فوق الأكطان وفوق القدمين . الملكية - قلوا : يندب زيادة الكفن على ثوب واحد بالنسبة للرجل والمرأة والأفضل أن يكفن الرجل في خمسة أشياء : قميص له أكمام ، وإزار ، وعمامة لها (عذبة) قصر ذراع تطرح على وجهه ، ولحافتان ، وإن تكفن المرأة في سبعة أشياء : إزار ، وقميص ، وخمطر ، وأربع لحاف . ولا يزداد على ما ذكر للرجل ولا للمرأة إلا (الحفلة) وهو خرقاة تجعل فوق القطن المجمعول بين الفخذين مخالفة ما يخرج من أحد السبيلين . ويندب أن يكون الكفن أبيض ، ويجوز التكتفين بالمصبوغ بالزعفران أو الورس (ثبت أصفر باليمين) ، ويكره بالمعصر والأخضر وكل ما ليس بأبيض غير المصبوغ بالزعفران والورس . ويكره أيضاً بالحرير والخز النجس ، ومحل الكراهة في ذلك كله إن وجد غيره وإلا فلا كراهة ، ويجب تكتفين الميت فيما كان يلبسه لصلاة الجمعة ولو كان قديما : وإذا تنازع الوريثة فطلب بعضهم تكتيفه فيما كان يلبسه في الجمعة وطلب البعض الآخر تكتيفه في غيره ، قضى للفريق الأول ويندب تبخير الكفن ، وإن يوضع الطيب داخل كل لفافة ، وعلى قطن يجعل بمنافذه كأنفه وفمه وعينيه ولذنيه ومخرجه . والأفضل من الطيب الكافور كما تقدم . ويندب ضمير شعر المرأة وإغلاقه من خلفها .

الحنابلة - قلوا : الكفن نوعان : (١) واجب ، (٢) مستنون . فالواجب : ثوب يستر جميع بدن الميت مطلقا ذكرا كان أو غيره ، ويجب أن يكون الثوب مما يلبس في الجمع والأعياد إلا إذا أوصى بأن يكفن بالثل من ذلك فتتخذ وصيته . ويكره تكتيفه فيما هو أعلى من ملبوس مثله في الجمع والأعياد ولو أوصى بذلك . وأما المستنون : فيختلف باختلاف الميت . فإن كان رجلا سن تكتيفه في ثلاث لحاف بيض من قطن ، ويكره الزيادة عليها ، كما يكره أن تجعل له عمامة ، وكيفية أن تبسط اللفافة على بعضها ، ثم تبخر بعود ونحوه ، ويوضع الميت =

مبحث صلاة الجنازة

هى فرض كفاية على الأحياء إذا فعلها البعض ولو واحداً سقط عن الباقيين ، ولها أركان وشروط تتعلق بالمصلى ، وشروط تتعلق بالميت ، وسنن ومندوبات .

أركانها :

فأما أركانها فمنها : النية (١) وقد تقدم الكلام عليها فى الصلاة ، ومنها : التكبيرات هى : أربع بتكبيرة الإحرام . وكل تكبيرة منها بمنزلة ركعة ، ومنها : القيام فيها إلى أن تتم فلو صلاها قاعدا بغير عذر لم تصح ، ومنها : الدعاء للميت ،

= عليها ، ويسن أن تكون اللفظة الظاهرة أحسن الثلاث ، وإن جعل الحنوط وهو أخلط من طيب ، فيما بينها ثم يجعل قطن محنط بين اليدين ، وتشد فوقه خرقة مشقوقة الطرف كالسراويل ويسن تطيب الميت كله ، ثم يرد طرف اللفظة العليا الأيمن على شق الميت الأيسر ، وطرفها الأيسر على شقه الأيمن ، ثم يفعل باللفظة الثانية ، والثالثة كذلك ، ويجعل أكثر الزائد من اللفائف عند رأسه ، ثم تربط هذه اللفائف عليه ، ثم تحل إذا وضع فى القبر ، وإما الأنثى والخنثى البالغان فيكفنان فى خمسة أثواب بيض من قطن وهى : إزار ، وخمار ، وقميص ، ولحافتان . والكهنية فى اللفافتين كما تقدم . والخمار يجعل على الرأس والإزار فى الوسط ، والقميص يلبس لها . ويسن أن يكفن الصبى فى ثوب واحد وإن تكفن الصبية فى قميص ولحافتين . ويكره التكفين بالشعر والصوف والمزعرفر والمعصر ، والراقيق الذى يحدد الأعضاء . أما الرقيق الذى يشف عما تحته فلا يكفى . ويحرم التكفين بالجلد والحريز ولو لامرأة ، وكذا بالذهب والمفضض . ويجوز التكفين بالحريز والذهب والمفضض إن لم يوجد غيرها .

(١) الحنفية والحنابلة - قالوا : النية شرط لا ركن لأنها كالصلاة

وفي محله وصفته تفصيل المذاهب (١).

(١) الملكية - قالوا : يجب الدعاء عقب كل تكبيرة حتى الرابعة على المعتمد ،
واقله ان يقول : (اللهم اغفر له) ونحو ذلك ، واحسنه ان يدعو بدعاء ابي
هريرة رضى الله عنه ، وهو ان يقول بعد حمد الله تعالى ، والصلاة على نبيه ﷺ :
(اللهم إنه عبدك وابن امك . كان يشهد ان لا إله إلا انت وحدك لا شريك لك .
وان محمدا عبدك ورسولك . وانت اعلم به . اللهم إن كان محسنا فزد في إحسانه
وإن كان مسيئاً فتجاوز عن سيئاته . اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده) .
ويقول في المرأة : (اللهم إنها امك وبنات عبدك وبنات امك) ويستمر في الدعاء
المتقدم بصيغة التانيث . ويقول في الطفل الذكر : (اللهم إنه عبدك وابن عبدك
انت خلقته وربّزته وانت امته وانت تحييه . اللهم اجعله لوالديه سلفا و ذخرا
وفرطا واجرا ، وثقل به موازينهما ، واعظم به اجورهما ، ولا تفتنا وإياهما
بعد . اللهم الحق بصالح سلف المؤمنين في كفالة إبراهيم ، وابدله دارا خيرا
من داره ، واهلا خيرا من اهله ، وعافه من فتنة القبر وعذاب جهنم) . فإن كان
يصل على ذكر وانثى معا يغلب الذكر على الانثى فيقول : (إنهما عبدك وابنا
عبيدك وابنا امك) الخ . وكذا إذا كان يصل على جماعة من رجال ونساء ، فإنه
يغلب الذكور على الإناث فيقول : (اللهم إنهم عبيدك وابناء عبيدك) الخ . فإن
كان نساء يقول : (اللهم إنهن إمؤك وبنات عبيدك وبنات إمؤك كن يشهدن)
الخ : وزاد على الدعاء المذكور في حق كل ميت بعد التكبيرة الرابعة : (اللهم
اغفر لأسلافنا وأقربائنا ومن سبقنا بالإيمان ، اللهم من احببته منا فاحيه على
الإيمان ومن توفيته منا فتوفه على الإسلام واغفر للمسلمين . والمسلمات) ثم
يسلم .

الحنفية - قالوا : الدعاء يكون بعد التكبيرة الثالثة . ولا يجب الدعاء بصيغة
خاصة : بل المطلوب الدعاء بأمور الآخرة . والاحسن ان يدعو بالمأثور في حديث
عوف بن مالك وهو : اللهم اغفر له وارحمه ، وعافه واعف عنه ، واكرم نزله
ووسع مدخله واغسله بالماء والثلج والبرد ، ونقه من الخطايا كما ينقى الثوب
الابيض من البس ، وابدله دارا خيرا من داره واهلا خيرا من اهله وزوجا خيرا
من زوجة وادخله الجنة واعذه من عذاب القبر ومن عذاب النار . (هذا إذا كان
الميت رجلا فإن كان انثى : يبدل ضمير المذكر بضمير الانثى ولا يقول : (وزوجا
خيرا من زوجها) .
وإن كان طفلا يقول : (اللهم اجعله لنا فرطا . اللهم اجعله لنا ذخرا واجرا =

= اللهم اجعله لنا شافعاً ومشفعاً) ، فإن كنن لايحسن المصلى هذا الدعاء دعاء بما شاء .

الشافعية - قالوا : يشترط في الدعاء أن يكون بعد التكبيرة الثالثة . وإن يكون الدعاء مشتملاً على طلب الخير للميت الحاضر ، فهو دعا للمؤمنين بغير دعاء له بخصوصه لا يكفى إلا إذا كنن صبيبا فإنه يكفى ، كما يكفى الدعاء لوالديه . وإن يكون المطلوب به أمر أخرويا : كطلب المغفرة والرحمة ، ولو كنن الميت غير مكلف كالصبي والمجنون الذي بلغ مجنونا واستمر كذلك إلى الموت ، ولا يتقيد المصلى في الدعاء بصيغة خاصة ، ولكن الأفضل أن يدعو بالدعاء المشهور عند الأمن من تغير رائحة الميت ، فإن خيف ذلك وجب الاختصار على الأقل . والدعاء المشهور هو : اللهم هذا عبدك وابن عبدك ، خرج من روح الدنيا وسعتها ، ومحجوبه وأحبائه فيها إلى ظلمة القبر وما هو لآقيه . كن يشهد أن لا إله إلا أنت وحيد لا شريك لك ، وإن سيدنا محمدا ﷺ عبدك ورسولك وأنت أعلم به منا . اللهم إنه نزل بك وأنت خير منزل به ، وأصبح فقيرا إلى رحمتك وأنت غنى عن عذابه ، وقد جئناك راغبين إليك شفعاء له . اللهم إن كنن محسنا فزد في إحسانه ، وإن كنن مسيئا فتجاوز عنه ، ولقه برحمتك رضاك ، وقه فتنة القبر وعذابه ، وأصح له في قبره ، وجف الأرض عن جنبيه ، ولقه برحمتك الأمن من عذابك ، حتى تبعثه أمنا إلى جنتك برحمتك يا أرحم الراحمين) . ويستحب أن يقول قبله : (اللهم اغفر لحيينا وميتنا وشاهديننا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا وأنثانا ، اللهم من أحييته منا فأحيه على الإسلام ، ومن توفيته منا فتوفه على الإيمان ، اللهم لا تحرمنا أجره . ويندب أن يقول قبل الدعامين المذكورين : اللهم اغفر له وأرحمه ، وعافه وأعف عنه ، وأكرم نذله ، ووسع مدخله ، واغسله بالماء والثلج والبرد ، ونقه من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس ، وأبدله دارا خيرا من داره وأهلا خيرا من أهله وزوجا خيرا من زوجة واعذه من عذاب القبر وفتنته ومن عذاب النار . وينبغي أن يلاحظ قارئ الدعاء التذكير والتأنيث والتثنية والجمع بما يناسب حال الميت الذي يصل عليه ، وله أن يذكر مطلقا بقصد الشخص ، وأن يؤثث مطلقا بقصد الجنزة . ويصح أن يقول في الصلاة على الصغير بدل الدعاء المذكور : (اللهم اجعله فرطاً) لأبويه وسلفا ونخرا وعظما واعتبارا وشفيما ، وثقل به موازينهما ، وألغ الصبر على قلوبهما ، ولا تغتلبهما بعده ، ولا تحرمهما أجره) .

الحنابلة - قالوا : محل الدعاء بعد التكبيرة الثالثة ويجوز عب الرابعة ولا =

ومنها : السلام (١) بعد التكبيرة الرابعة . ومنها :
الصلاة على النبي ﷺ بعد التكبيرة الثانية (٢) . وأما قراءة
الفتاحة في صلاة الجنائز ففيها اختلاف في المذاهب (٣) .

= يصح عقب سواهما ، والواجب بالنسبة للكبير : (اللهم اغفر له) ونحوه ،
وبالنسبة للصغير : اللهم (اغفر لوالديه بسببه) ونحو ذلك . والمسنون الدعاء
بما ورد ، ومنه : (اللهم اغفر لحينا وميتنا ، وشاهديننا وغائبنا ، وصغيرنا
وكبيرنا ، وذكرنا واتلانا ، إنك تعلم منقلبنا ومثوانا وانت على كل شيء قدير .
اللهم من أحببته منا فأحبه على الإسلام والسنّة . ومن توفيته منا فتوفه عليهما .
اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه ، واكرم نزله ، ووسع مدخله ، واغسله
بالماء والثلج والبرد ، ونقه من الذنوب والخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من
الدنس ، وأبليه داراً خيراً من داره وزوجاً خيراً من زوجته ، وأدخله الجنة .
وأعذه من عذاب القبر وعذاب النار . والمسح قبره وتوابعه فيه) ، وهذا الدعاء
للميت الكبير تكرار كان لو أنثى إلا أنه يؤنث الضمائر في الأنثى . وإن كان الميت
صغيراً ، لو بلغ مجنوناً واستمر على جنونه حتى مات قل في الدعاء : اللهم اجعله
نحراً لوالديه ، وارحماً ولجراً وشقيقاً مجلباً . اللهم نقل به موازينهما ، واعظم
به أجورهما ، واحقه بصلح سلف المؤمنين واجعله في كفلة إبراهيم ، وقه
برحمتك عذاب الجحيم . يقل ذلك في الذكر والأنثى إلا أنه يؤنث في المؤنث .
(١) الحنفية - قالوا : إن السلام فيها ليس ركناً ، وإنما هو واجب كباقي
الصلوات .

(٢) الحنفية - قالوا : الصلاة على النبي ﷺ بعد التكبيرة الثانية مسنونة
وليس ركناً .

المالكية - قالوا : الصلاة على النبي ﷺ مندوبة عقب كل تكبيرة قبل الشروع في
الدعاء .

(٣) الحنفية - قالوا : قراءة الفاتحة بنية التلاوة في صلاة الجنائز مكروهة
تحريماً . أما بنية الدعاء فجائزة .

الشافعية - قالوا : قراءة الفاتحة في صلاة الجنائز ركن من أركانها ، والأفضل
قراءتها بعد التكبيرة الأولى . ومتى شرع فيها بعد التكبيرة الأولى وجب إتباعها ،
ولا يجوز قطعها ولا تأخيرها إلى ما بعدها ، فإن فعل ذلك بطلت صلاته . وهذا في
غير المسبوق . أما المسبوق فيتعين عليه أن يقرأها عقب تكبيرته الأولى =

شروط صلاة الجنائزة :

وأما شروطها ، فمنها : أن يكون الميت مسلماً ، فتحرم الصلاة على الكافر لقوله تعالى ﴿ ولا تصلى على أحد منهم مات أبداً ﴾ . ومنها : أن يكون الميت حاضراً ، فلا تجوز الصلاة على الغائب ، أما صلاة النبي ﷺ على النجاشي فهي خصوصية (١) ومنها : تطهير الميت ، فلا تجوز الصلاة عليه قبل الغسل أو التيمم ، ومنها : أن يكون الميت مقدماً أمام القوم ، فلا تصح الصلاة عليه إذا كان موضوعاً خلفهم (٢) ومنها : أن لا يكون الميت محمولاً على دابة ، أو على أيدي الناس أو أعناقهم وقت الصلاة (٣) ومنها أن لا يكون شهيداً وسيأتى بيانه في مبحث خاص ، فتحرم الصلاة عليه لحرمة غسلة (٤) . ومنها : أن يكون الحاضر من بدن الميت الجزء الذى يلزم تغسيله ، على ماتقدم فى الغسل ، وتجب الصلاة على السقط إذا كان غسله واجباً على ماتقدم تفصيله فى المذاهب ، وأما شروطها المتعلقة بالمصلى فهي شروط الصلاة ،

= الحنبلية - قالوا : قراءة الفاتحة فيها ركن ، ويجب أن تكون بعد التكبيرة الأولى .

الملكية - قالوا : قراءة الفاتحة فيها مكروهة تنزيهاً .

(١) الحنبلية - قالوا : تجوز الصلاة على الغائب ، إن كان بعد موته بشهر فأقل ، الشافعية - قالوا : تصح الصلاة على الغائب عن البلد من غير كراهة .

(٢) الملكية - قالوا : الواجب حضور الميت ، وأما وضعه أعم المصلى بحيث يكون عند منكبي المرأة ووسط الرجل لمندوب .

(٣) الشافعية والملكية - قالوا : تجوز الصلاة على الميت المحمول على دابة أو أيدي الناس أو أعناقهم .

(٤) الحنبلية - قالوا : إن الشهيد لا يغسل ولكن تجب الصلاة عليه .

من النية والطهارة ، واستقبال القبلة ، وستر العورة ونحو ذلك .

سنن صلاة الجنابة :

وأما سنن صلاة الجنابة فمفصلة في المذهب (٥) .

(٥) الحنفية - قالوا : يسن الثناء بعد التكبيرة الأولى ، وهو : سبحانك اللهم وبحمدك إلى آخر ما تقدم في سنن الصلاة ، والصلاة على النبي ﷺ بعد التكبيرة الثانية ، والدعاء على القول بأنه ليس ركنا ، ويندب أن يقوم الإمام بجذاء صدر الميت سواء كان ذكرا أو أنثى كبيرا أو صغيرا ، ويندب أيضا أن تكون صفوف المصلين عليه ثلاثة ، لقوله ﷺ « من صلى عليه ثلاثة صفوف غفر له » فلو كان عدد المصلين سبعة ، قدم واحد ، ثم ثلاثة ، ثم اثنين ، ثم واحد .

المالكية - قالوا : ليس لصلاة الجنابة سنن ، بل لها مستحبات وهي : الإسراع بها ، ورفع اليدين عند التكبيرة الأولى فقط حتى يكونا حذو أذنيه كما في الإحرام لغيرها من الصلوات ، وابتداء الدعاء بحمد الله تعالى ، والصلاة على النبي ﷺ كما تقدم . ووقوف الإمام المنفرد على وسط الرجل ، وعند متكبي المرأة ويكون رأس الميت عن يمينه رجلا كان أو امرأة إلا في الروضة الشريفة ، فإنه يكون عن يساره ليكون جهة القبر الشريف ، وأما المأموم فيقف خلف الإمام كما يقف في غيرها من الصلاة ، وقد تقدم في صلاة الجماعة ، وجهر الإمام بالسلام ، والتكبير بحيث يسمع من خلفه ، وأما غيره فيسر فيها .

الحنابلة - قالوا : سننها فعلها في جماعة ، وأن ينقص عدد كل صف عن ثلاثة إن كثر المصلون ، وإن كانوا ستة جعلهم الإمام صفين ، وإن كانوا أربعة جعل كل اثنين صفا . ولا تصح صلاة من صلى خلف الصف كغيرها من الصلاة . وأن يقف الإمام والمنفرد عند صدر الذكر ووسط الأنثى وأن يسر بالقراءة والدعاء فيها .

الشافعية - قالوا : سننها : التعمد قبل الفاتحة ، والتأمين بها ، والإسراع بكل الأقوال التي فيها ، ولو فعلت ليلا إلا إذا احتيج لجهر الإمام أو المبلغ بالتكبير والسلام فيجهران بهما ، وفعلها في جماعة ، وإن يكون ثلاثة صفوف إذا أمكن ، وأقل الصف اثنين ولو بالإمام ولا تكره مساواة المأموم للإمام في الوقوف حينئذ ، وإكمال الصلاة على النبي عليه السلام ، وقد تقدم في سنن الصلاة ، والصلاة على الآل دون السلام عليهم وعلى النبي عليه السلام ، والتحميد قبل الصلاة على النبي ﷺ والدعاء للمؤمنين والمؤمنات بعد الصلاة على النبي =

مبحث الأحق بالصلاة على الميت

في الأحق بالصلاة على الميت اختلاف في المذاهب (١) .

= والدعاء الماثور في صلاة الجنائز ، والتسليمة الثانية . وإن يقول بعد التكبيرة الرابعة قبل السلام : (اللهم لاتحرمنا أجره ولا تفتنا بعده) ، ثم يقرأ آية (الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به) الآية ، وأن يقف الإمام أو المنفرد عند رأس الذكر وعند عجز الأنثى أو الخنثى . وأن يرفع يديه عند كل تكبيرة ثم يضعهما تحت صدره . وأن لاترفع الجنائز حتى يتم المسبوق صلاته . وأن تكرر الصلاة عليه من أشخاص متغابرين . أما إعدادتها ممن أقاموها أو لا فمكروهة ومن السنن ترك دعاء الافتتاح وترك السورة . ويكره أن يصلى عليه قبل أن يكفن .

(١) الحنفية - قالوا : يقدم في الصلاة عليه السلطان إن حضر ، ثم نائبه وهو أمير مصر ، ثم القاضي ، ثم صاحب الشرطة ، ثم إمام الحي إذا كان أفضل من ولى الميت ، ثم ولى الميت على ترتيب العصبة في النكاح فيقدم الابن ، ثم ابن الابن وإن سفل ، ثم الأب ، ثم الجد وإن علا ، ثم الأخ الشقيق ، ثم الأخ لاب ، ثم ابن الأخ الشقيق ، وهكذا الأقرب فالأقرب كما هو مفصل في باب النكاح ، فإن لم يكن له ولى قدم الزوج ثم الجيران . وإذا أوصى لأحد بأن يصلى عليه أو بأن يغسله فهي وصية باطلة لاتنفذ ، ولأن له حق التقدم إن ياذن غيره في الصلاة . الحنابلة - قالوا : الأولى بالصلاة عليه إماما ، وصيه العدل ، ثم السلطان ، ثم نائبه ، ثم أبو الميت وإن علا ، ثم ابنه وإن نزل ، ثم الأقرب فالأقرب على ترتيب الميراث ، ثم ذوو الأرحام ، ثم الزوج ، فإن تسوى الأولياء في القرب كإخوة أو أعمام قدم الأفضل منهم على ترتيب الإمامة ، وقد تقدم في صلاة الجماعة فإن تسولوا في جميع جهات التقديم أقرع بينهم عند التنازع . وإذا انتاب المولى عنه واحدا كان بمنزلته ، فتقدم على من يليه في الرتبة بخلاف نائب الوصى فلا يكون بمنزلته .

الشافعية - قالوا : الأولى بإمامتها أبو الميت وإن علا ، ثم ابنه وإن سفل ثم الأخ الشقيق ، ثم الأخ لاب . ثم ابن الأخ الشقيق ، ثم ابن الأخ لاب . وهكذا على ترتيب الميراث ، فإن لم يكن قريب قدم معلق الميت ، ثم عصبته الأقرب فالأقرب ، ثم الإمام الأعظم أو نائبه ، ثم ذوو الأرحام الأقرب فالأقرب ، ويقدم الأسن في الإسلام العدل عند التساوى في درجة كابنين ، ثم الأفقه والأقرا والأورع . وإذا أوصى بالصلاة عليه لغير من يستحق التقدم ممن ذكر فلا تنفذ وصيته . =

مبحث كيفية صلاة الجنازة مفصلة

كيفية صلاة الجنازة مفصلة عند كل مذهب (١) .

= المالكية - قالوا : الأحق بالصلاة على الميت من الوصي الميت بأن يصل عليه إذا كان الإيصاء لرجاء بركة الموصى له وإلا فلا . ثم الخليفة وهو الإمام الأعظم وأما نائبه فلا حق له في التقدم إلا إذا كان نائباً عنه في الحكم والخطبة ، ثم أقرب العصبة فيقدم الابن ، ثم ابنه ، ثم الأب ، ثم الأخ ، ثم ابن الأخ ، ثم الجد ، ثم العم ، ثم ابن العم وهكذا ، فإن تعددت العصبة المستلزون في القرب من الميت قدم الأفضل منهم لزيادة فقه أو حديث ونحو ذلك ، ولا حق لزوج الميت في التقدم بخلاف السيد فله الحق ، ويكون بعد العصبة ، فإن لم توجد عصبة ولا سيد فالإحسان سواء إلا أنه يقدم الأفضل منهم كما في صلاة الجماعة وقد تقدم .

(١) الحنفية - قالوا : صفتها أن يقوم المصلّي بحذاء صدر الميت ، ثم ينوي أداء فريضة صلاة الجنازة عبادة لله تعالى ، ثم يكبر الإحرام مع رفع يديه حين التكبير ، ثم يقرأ التثنية ، ثم يكبر أخرى بدون أن يرفع يديه ، ثم يصل على النبي ﷺ ، ثم يكبر ثالثة بدون رفع يديه أيضاً ، ثم يدعو للميت ولجميع المسلمين والأحسن أن يكون بالدعاء السابق ثم يكبر رابعة بدون رفع يديه أيضاً ، ثم يسلم تسليمين إحداهما عن يمينه وينوي بها السلام على من على يمينه ، ثغنيتهما على يساره وينوي بها السلام على من على يساره ، ولا ينوي السلام على الميت في التسليمين ، ويسر في الكل إلا في التكبير .

المالكية - قالوا : صفتها أن يقوم المصلّي عند وسط الميت إن كان رجلاً وعند منكبيه إن كان امرأة ، ثم ينوي الصلاة على من حضر من أموات المسلمين ثم يكبر تكبيرة الإحرام مع رفع يديه عندها كما في الصلاة ، ثم يدعو كما تقدم ثم يكبر تكبيرة ثانية بدون رفع يديه ، ثم يدعو أيضاً ، ثم يكبر ثالثة بدون رفع يديه ، ثم يدعو ثم يكبر رابعة بدون رفع ، ثم يدعو ، ثم يسلم تسليمية واحدة على يمينه يقصد بها الخروج من الصلاة كما تقدم في الصلاة ولا يسلم غيرها ولو كان مأموماً ، ويندب الإسراع بكل أقوالها إلا الإمام فيجهر بالتسليم والتكبير ليسمع المأمومون كما تقدم ، ويلاحظ في كل دعاء أن يكون مبدوءاً بحمد الله تعالى ، وصلاة على نبيه عليه السلام .

الشافعية - قالوا : كيفيتها أن يقف الإمام أو المنفرد عند راسه إن كان ذكراً ، وعند عجزه إن كان أنثى أو خنثى ، ثم ينوي بقلبه قللاً بلسانه نويت أصلي =

أحكام عامة تتعلق بصلاة الجنازة :

اولا : إذا زاد الإمام في التكبير على أربع أو نقص عنها ففي متابعة المأمومين إياه وصحة الصلاة تفصيل (١) .

= أربع تكبيرات على من حضر من أموات المسلمين فرض كفلية لله تعالى . ثم يكبر تكبيرة الإحرام ، وإن كان مقتديا بنو الاقتداء ، ثم يقول : (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) بدون دعاء الافتتاح . ثم يقرأ الفاتحة ولا يقرأ سورة بعدها ، ثم يكبر التكبيرة الثانية ، ثم يقول : (اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد كما صليت على سيدنا إبراهيم وعلى آل سيدنا إبراهيم ، وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد ، كما باركت على سيدنا إبراهيم وعلى آل سيدنا إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد) ، ثم يكبر التكبيرة الثالثة ، ويدعو بعدها للميت بأى دعاء أخرى ، والأفضل أن يكون بالدعاء المتقدم . ثم يكبر التكبيرة الرابعة ويقول بعدها اللهم لاتحرمنا أجره ، ولا تفتننا بعده ، ثم يقرأ قوله تعالى (الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم) الآية ثم يسلم التسليمة الأولى ينوى بها من على يمينه . ثم يسلم الثانية ناويا بها من على يساره ، ويرفع يديه عند كل تكبيرة ويضعهما تحت صدره كما في الصلاة .
الحنابلة - قالوا : صفتها أن يقف المصل عند صدر الذكر ووسط الأنثى ، ثم ينوى الصلاة على من حضر من أموات المسلمين أو على هذا الميت ونحو ذلك ، ثم يكبر للإحرام رفع يديه كما في الصلاة ، ثم يتعوذ ، ثم يبسم ، ثم يقرأ الفاتحة لاي زيد عليها ، ثم يكبر تكبيرة ثانية رافعا يديه ، ثم يصلي على النبي ﷺ كما في التشهد الأخير ، ثم يكبر تكبيرة ثالثة مع رفع يديه ، ثم يدعو للميت كما تقدم ، ثم يكبر رابعة مع رفع يديه أيضا ، ولا يقول بعدها شيئا ويصبر قليلا ساكنا ، ثم يسلم تسليمة واحدة ولا بأس بتسليمة ثانية .
(١) الحنفية - قالوا : إذا زاد الإمام عن أربع فالمقتدى لاتباعه في الزيادة بل ينتظر حتى يسلم معه ، وصحت صلاة الجميع ، أما إذا نقص عنها فتبطل صلاة الجميع إن كان النقص عمدا ، فإن كان سهواً فالحكم كحكم نقص ركعة في الصلاة إلا أنه لاسجود للسهو في صلاة الجنازة ، وقد تقدم حكم نقصان ركعة في الصلاة .

الشافعية - قالوا : لو زاد عن الأربع فلا يتابعه المأموم بل ينوى المفارقة بقلبه ، ويسلم قبله أو ينتظره ليسلم معه ، والأفضل الانتظار ، وتصح صلاة =

كتاب الصلاة

ثانيا : إذا جاء المأموم إلى صلاة الجنازة فوجد الإمام قد كبر قبله تكبيرة أو أكثر من تكبيرة ففي حكمه تفصيل (١) .

= الكل إلا إذا والى الإمام رفع يديه في التكبيرات الزائدة ثلاث مرات ، فإن الصلاة تبطل عليه وعلى المأمومين إن انتظروه . وإن نقص عنها بطلت عليه ، وعلى المأمومين إن كان النقص عمدا ، فإن كان سهوا تداركه كالمصلاة ولا سجود للسهو هنا .

الملكية - قالوا : إذا زاد الإمام عن الأربع عمدا أو سهوا كره للمأمومين أن ينتظروه ، بل يسلمون دونه ، وصحت صلاته وصلاتهم ، وإن نقص عنها عمدا وهو يرى ذلك مذهباً له فلا يتبعه المأمومون في النقص ، بل يكملون التكبير أربعاً ، وصحت صلاة الجميع ، وأما إذا نقص عمداً وهو لا يرى ذلك مذهباً ، فإن صلاته تبطل وتبطل صلاة المأمومين تبعاً لبطلان صلاته ، فإن نقص سهواً سبح له المأمومون ، فإن رجع عن قريب وكمل التكبير كملوه معه ، وصحت صلاة الجميع ، وإن لم يرجع أو لم ينتبه إلا بعد زمن طويل كما تقدم في الصلاة كملوا هم وصحت صلاتهم ، وبطلت صلاته .

الحنابلة - قالوا : إذا زاد الإمام على أربع تكبيرات تابعة المأمومون في الزيادة إلى سبع تكبيرات ، فإن زاد على السبع نيهوه ، ولا يجوز لهم أن يسلموا قبله ، وتصح صلاة الجميع ، وإن نقص عنها فإن كان عمداً بطلت صلاة الجميع ، وإن كان سهواً فلا يسلم المأمومون بل ينهوه ، فإن أتى بما تركه عن قرب صح صلاة الجميع ، وإن طال الفصل أو وجد من الإمام منافي للصلاة بطلت صلاة الإمام ، وتبطل صلاة المأمومين إن لم ينووا المفارقة وإلا صح .

(١) الحنفية - قالوا : إذا جاء المأموم فوجد الإمام قد فرغ من التكبيرة الأولى واشتغل بالنساء ، أو الثانية واشتغل بالصلاة على النبي ﷺ ، أو الثالثة واشتغل بالدعاء ، فلا يكبر في الحال ، بل ينتظر إمامه ليكبر معه ، فإن لم ينتظره وكبر فلا تفسد صلاته ، ولكن لا تحسب هذه التكبيرة ، ثم بعد سلام الإمام يأتي المسبوق بالتكبيرات التي فاتته إن لم ترفع الجنازة فوراً ، فإن رفعت فوراً سلم ، ولا يقضى ما فاتته من التكبيرات ، فلو جاء بعد أن كبر الإمام التكبيرة الرابعة وقبل أن يسلم ، فالصحيح أن يدخل معه ، ثم يتم بعد سلامه على التفصيل السابق .. الملكية - قالوا : إذا جاء مرید الصلاة على الجنازة ، فوجد الإمام ومن معه قد =

ثالثا : يكره تكرار الصلاة على الجنازة فلا يصلى عليها إلا مرة واحدة حيث كانت الصلاة الأولى جماعة فإن صلى عليها أولا بدون جماعة أعيدت ندبا في جماعة ما لم تدفن (١) .

= سبقوه بتكبيره أو أكثر ، فإنه يدخل (١) معه بتكبيره الإحرام ، ويتابع الإمام إلى النهاية ، فإذا سلم الإمام أتى هو بما سبق به من التكبير مع دعاء إن بقيت الجنازة ، فإن رفعت كبر تكبيرا متتبعيا . أما إذا جاء المأموم ، وقد فرغ الإمام ، ومن معه من التكبيرة الرابعة ، فلا يدخل معه على الصحيح لانه في حكم التشهد فلو دخل معه يكون مكرراً للصلاة على الميت وتكرارها مكروه .

الحنابلة - قالوا : إذا جاء المأموم فوجد الإمام قد كبر التكبيرة الأولى واشتغل بالقراءة ، أو الثانية واشتغل بالصلاة على النبي ﷺ ، أو الثالثة واشتغل بالدعاء ، فإنه يكبر فوراً ولا ينتظر الإمام حتى يرجع إلى التكبير ، ثم يتبع الإمام فيما يفعله ثم يقضى بعد سلام إمامه ما فاتته على صفته ، بان يقرأ الفاتحة بعد أول تكبيرة يأتى بها بعد سلام الإمام ، ثم يصلى على النبي ﷺ بعد الثانية إن لم يخف رفع الجنازة ، فإن خشى رفعها كبر تكبيرا متتبعيا بدون دعاء ونحوه وسلم ، ويجوز له أن يسلم بدون أن يقضى ما فاتته ، كما يجوز له أن يدخل مع الإمام بعد التكبيرة الرابعة ، ثم يقضى الثلاثة استحبابا .

الشافعية - قالوا : إذا جاء المأموم فوجد الإمام قد فرغ من التكبيرة الأولى أو غيرها ، واشتغل بما بعدها من قراءة أو غيرها ، فإنه يدخل معه ولا ينتظر حتى يكبر التكبيرة الثالثة إلا أنه يسير في صلاته على نظم الصلاة أو كان منفردا ، فبعد أن يكبر التكبيرة الأولى يقرأ من الفاتحة ما يمكنه قراءته قبل تكبير الإمام ، ويسقط عنه الباقي ثم يصلى على النبي ﷺ بعد الثانية ، وهكذا . فإن فرغ الإمام أتم المأموم صلاته على النظم المذكور سواء بقيت الجنازة أو رفعت . وإذا لم يمكنه قراءة شيء من الفاتحة بان كبر إمامه عقب تكبيره هو للإحرام ، كبر معه ، وتحمل الإمام عنه كل الفاتحة .

(١) الشافعية - قالوا : تسن الصلاة على الجنازة مرة أخرى لمن لم يصل أولا ولو بعد الدفن .
الحنابلة - قالوا : يجوز تكرار الصلاة على الجنازة لمن لم يصل أولا ولو بعد الدفن كما تقدم . ويكره التكرار لمن صلى أولا .

(١) في الطبقات السابقة رأى غير هذا ، والأصح ما هنا

مكان صلاة الجنازة :

تكره (١) الصلاة على الميت في المساجد وإن كان الميت خارج المسجد ، كما يكره إدخاله في المسجد من غير صلاة .

مبحث الشهيد

في حد الشهيد وحكمه وأقسامه تفصيل في المذاهب (٢) .

(١) الحنابلة - قالوا : تباح الصلاة على الميت في المسجد إن لم يخش تلويث المسجد ، وإلا حرمت الصلاة عليه ، وجرم إدخاله .

الشافعية - قالوا : يندب الصلاة على الميت في المسجد .
(٢) الحنفية - قالوا : الشهيد : هو من قتل ظلما ، سواء قتل في حرب ، أو قتله باغ أو حربى ، أو قاطع طريق ، أو لص ولو كان قتله بسبب غير مباشر ، وينقسم إلى ثلاثة أقسام ، الأول : الشهيد الكامل وهو شهيد الدنيا والآخرة ، ويشترط في تحقق الشهادة الكاملة ستة شروط وهى : (١) العقل ، (٢) البلوغ ، (٣) الإسلام ، (٤) الطهارة من الحدث الأكبر ، والحيض ، والنفس ، (٥) أن يموت عقب الإصابة بحيث لا ياكل ، ولا يشرب ولا ينام ، ولا يتداوى ، ولا ينتقل من مكان الإصابة إلى خيمته أو منزله جيا ، ولا يمضى عليه وقت صلاة ، (٦) أن يجب بقتله القصاص وإن رفع القصاص لعارض كصلح ونحوه أما إذا وجب بقتله عوض مالى كما إذا قتل خطأ ، فإنه لا يكون كامل الشهادة ، ويدخل في هذا القسم من قتل مدافعا عن ماله ، أو نفسه ، أو المسلمين ، أو أهل الذمة ، لكن بشرط أن يقتل بمحدد ، وحكم هذا القسم من الشهداء أنه لا يغسل إلا لتجاسة أصابعه غير دمه ، ويكفن في أثوابه بعد أن يفرغ عنه مالا يصلح للكفن مثل الفرو والحشو والقلنسوة والخف والسلاح ، والدرع بخلاف السراويل ، وكذلك الحشو والفرو إذا لم يوجد غيرها ، ثم يزداد أن نقص ما عليه من كفن السنة ، وينقص إن زاد ما عليه عن ذلك ، ويصلى عليه ويدفن بدمه وثيابه .
الغنى : من الشهداء شهيد الآخرة فقط وهو كل من فقد شرطا من الشروط السابقة ، بأن قتل ظلما وهو جنب أو حائض أو نفساء ، أو لم يموت عقب الإصابة ، أو كان صغيرا أو مجنونا ، أو قتل خطأ ووجب بقتله مال ، فهو لاء ليسوا كاملى الشهادة إلا أنهم شهداء في الآخرة ، لهم الأجر الذى وعد به الشهداء ، يوم القيامة ، فيجب تغسيلهم ، وتكفينهم ، والصلاة عليهم كغيرهم ومثل هؤلاء في شهادة الآخرة الغرقى ، والحررقى ومن مات بسقوط جدار عليه ، وكذا الغرياء ، والموتى بالوباء ، وبداء الاستسقاء أو الإسهال ، أو ذات الجنب ، أو النفس أو السبل ، أو الصرع ، أو =

= الحمى ، أو لدغ العقرب ونحوه كالموتى في أثناء طلب العلم والموتى ليلة الجمعة ، ومثل هؤلاء يغسلون ، ويكفنون ويصل عليهم ، وإن كان لهم أجر الشهداء في الآخرة . الثالث : الشهيد في الدنيا فقط وهو المنافق . الذى قتل في صفوف المسلمين ونحوه ، وهذا لا يغسل . ويكفن في ثيابه . ويصل عليه اعتبارا بظواهر .
الحنبلة - قالوا : الشهيد هو : من مات بسبب قتل كفار حين قيام القتل وإو كان غير مكلف أو كان غالا (بأن كتم من الغنيمة شيئا) رجلا كان أو امرأة . وحكمه انه يحرم غسلة والصلاة عليه . ويجب دفنه بثيابه التى قتل فيها إلا إذا وجب غسل غير غسل الإسلام قبل قتله ، فإنه يجب غسله وتكفينه والصلاة عليه ودفنه بدمه الذى عليه إلا إذا كانت عليه نجاسة غير الدم فإنه يجب غسلها . ويجب نزع ما كان عليه من سلاح أو جلود ، وأن لايزاد أو ينقص من ثيابه التى قتل فيها ، فإن سلبت عنه وجب تكفينه في غيرها ، ومثل الشهيد المتقدم المقتول ظلما ، بأن قتل وهو يدافع عن عرضه ، أو ماله ونحو ذلك ، فإنه لا يغسل ولا يصل عليه ولا يكفن ، بل يدفن بثيابه بخلاف من تردى عن دابته في الحرب ، أو عن شاطئ جبل بغير فعل العدو ، فمات بسبب ذلك ، أو عاد سهمه إليه فمات ، أو وجد بعد المعركة ميتا ، أو جرح ثم حمل فأكل أو شرب أو عطش أو طال بقاؤه عرفا ، فإنه يجب غسله وتكفينه والصلاة عليه كغير الشهداء ، وإن كان من الشهداء يوم القيامة . والشهيد الذى تقدم بيانه هو شهيد الدنيا والآخرة ، وهناك شهيد الآخرة ، وهو من لم تتوفر فيه الشروط السابقة ، إلا أن الآثار الصحيحة دلت على أنه من الشهداء يوم القيامة ، وذلك نحو من مات بالطاعون ، أو وجع البطن ، أو الفقرى ، أو الشرقى ، أو بالحرق ، أو بالهدم ، أو بذات الجنب ، أو بالسلس أو اللقوة ، أو مات بالطاعون أو سقط من فوق جبل ، أو مات في سبيل الله ، ومنه من مات في الحج أو طلب العلم ، أو خرج من بيته للمقتل في سبيل الله بنية الشهادة فيه صداقة فمات بغير فعل الكفار . ومن الشهداء : المرابطون ، وأمناء الله في الأرض ، وهم العلماء والمقتول مدافعا عن دينه أو عرضه أو ماله أو نفسه ، ومن قتله السباع وغير ذلك .

المالكية - قالوا : الشهيد هو من قتله كافر حربى ، أو قتل في معركة بين المسلمين والكفار ، سواء كان القتال ببلاد الحرب ، أو ببلاد الإسلام ، كما إذا غزا الحرييون المسلمين ، وحكم الشهيد المذكور أنه يحرم تغسيله والصلاة عليه ، ولو لم يقاتل بأن كان غافلا أو نائما ثم قتل ، وكذلك إذا قتله مسلم يظنه كافرا أو داسنه الخيل أو رجع عليه سيفه أو سهمه فقتله ، أو تردى في بئر ، أو سقط من شاطئ جبل فمات ، فكل هؤلاء يحرم تغسيلهم والصلاة عليهم ، ولا يفرق بين =

= الجنب وغيره إنما يشترط أن لا يرفع من المعركة حياً فإن رفع حياً ، غسل وصل عليه إلا إذا رفع مغموراً - والمغمور هو الذي لا ياكل ولا يشرب ولا يتكلم - فهذا كالرفوع ميتاً ، فلا يغسل ولا يصل عليه . ويجب دفن الشهيد بثيابه التي مات فيها متى كانت مباحة ولا يزداد عليها أن سترت جميع بدنه ، فإن لم تستر جميع بدنه زيد عليها ميسرته ، ولا ينزع خفه ولا قلنسوته - وهي : ملتصم عليه وتسمى (الطاقية) - ولا تنزع منطلقته وهي ملبشد في وسطه إن كان ثمنها قليلاً ، وكذلك يبقى معه خاتمته إن قل ثمن فصه وكان الخاتم من فضة وإلا نزع ودفن بدونه ، وينزع عنه آلة الحرب كالسيف والدرع . والشهيد المذكور يشمل الدنيا والآخرة ، وهو من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا ، وشهد الدنيا فقط ، وهو من قاتل للغنيمة . وإما شهيد الآخرة فقط ، وهو المبطلون والغريق والحريق ونحوهم والمقتول ظلماً في غير قتال الحريين ولم يقتله حربى ، فهو كغيره من الموتي في غسله وغيره فيجب تغسيله والصلاة عليه ولا يجب دفنه في ثيابه ، وشهد الآخرة المذكور له في الآخرة الأجر الوارد في الشرع إن شاء الله تعالى . وإما شهيد الدنيا فقط فلا أجر له في الآخرة وإن كان يعامل معاملة الشهداء في الدنيا كما تقدم .

الشافعية - قالوا : الشهيد ثلاثة أقسام : (١) شهيد الدنيا والآخرة وهو : من قاتل الكفار لإعلاء كلمة الله تعالى من غير رياء ولا غلول من الغنيمة - الغلول هو الأخذ من الغنيمة قبل قسمها بين المجاهدين - (٢) شهيد الدنيا فقط ، وهو : من قاتل للغنيمة ولومع إعلاء كلمة الله ، أو قاتل رياء ، أو غل من الغنيمة . (٣) شهيد الآخرة فقط وهو : من مات بهدم أو غرق أو نحوها كالمقتول ظلماً ، والقسمان الأولان يحرم تغسيلهما والصلاة عليهما ولو كان بهما حدث أصغر أو أكبر ، ولا فرق بين أن يقتل واحد من القسمين المذكورين بسلاح كافر أو مسلم خطأ . وكذا من يقتل بسلاح نفسه بأن يرجع عليه سلاحه فيقتله ، أو يسقط عن دابته فيموت ، أو تطاء الدواب ، أو نحو ذلك ، ولا فرق أيضاً بين أن يموت في الحال أو يبقى حياً بعد الإصابة ، بشرط أن يكون بذلك السبب قبل انقضاء الحرب ، أو يموت بعد انقضاء الحرب إذا كانت حياته غير مستقرة ، بأن لم يبق فيه إلا حركة مذبوح . ويجب تكفينه ، ويسن أن يكفن بثيابه . وتكمل بما يستره إن لم تستره ، ويندب أن ينزع عنه آلات الحرب كالدرع والخف والغرورة والسلاح ونحوها . وإما القسم الثالث فهو شهيد في ثواب الآخرة فقط ، وأما في الدنيا فهو كغيره من الموتي ، يغسل ، ويصل عليه ، ويلاحظ فيه كل ما تقدم مما يتعلق بسائر الموتي وتجب إزالة النجاسة من على بدن من يحرم غسله سوى دم الشهادة ولو أدت إزالتها إلى إزالة دم الشهادة .

حكم حمل الميت وكيفيته :

حمل الميت إلى المقبرة فرض كفاية كفسله وتكفينه والصلاة عليه ، وفي كيفيته المسنونة تفصيل المذاهب (١) .

(١) الحنابلة - قالوا : يحصل أصل السنة في حمل الجنازة بان يحملها أربعة رجال على طريق التعقيب ، بان تحمل من كل جانب عشر خطوات ، وإما كمال السنة فيحصل بان يتدبىء الحامل بحمل يمين مقدم الجنازة ، فيضعه على عاتقه الأيمن عشر خطوات ، ثم ينتقل إلى المؤخر الأيمن فيضعه على عاتقه الأيمن عشر خطوات أيضا ثم ينتقل إلى المقدم الأيسر فيحمله على عاتقه الأيسر كذلك ، ثم ينتقل إلى المؤخر الأيسر فيضعه على عاتقه الأيسر كذلك . ويكره أن تحمل على الكتف ابتداء ، بل السنة أن يأخذ قائمة السرير بيده أولا ، ثم يضعها على كتفه . ويكره حمله بين عمودين بان يحملها رجلان : أحدهما في المقدم ، والآخر في المؤخر إلا عند الضرورة . وكيفية حمل الصغير الرضيع أو العظيم أو فوق ذلك قليلا ، هي أن يحمله رجل واحد على يديه ويتداوله الناس بالحمل على أيديهم ، ولا بأس بان يحمله على يديه وهو راكب . ويكره حمل الكبير على الدابة ونحوها إلا لضرورة . ويندب أن يسرع بالسير بالجنازة إسراعا غير شديد بحيث لا يضطرب به الميت في نعشه . ويغطى نعش المرأة ندبا كما يغطى قبرها عند الدفن إلى أن يفرغ من لحدها ، إذ المرأة عورة من قدمها إلى قرننها ، وربما يبدو شيء منها ، وإذا تأكد ظهور شيء منها وجبت التغطية .

الحنابلة - قالوا : يسن أن يحمل الجنازة أربعة رجال ، بحيث يحمل كل واحد منهم من كل قائمة من القوائم الأربع مرة ، بان يضع قائمة السرير اليسرى المقدمة حال السير على كتفه اليمنى ، ثم يدعها لغيره ، وينتقل إلى القائمة اليسرى المؤخرة ويضعها على كتفه اليمنى أيضا ، ثم يدعها لغيره ، ثم يضع القائمة اليمنى المقدمة على كتفه اليسرى ، ثم يدعها لغيره ، ثم ينتقل إلى القائمة اليمنى المؤخرة فيضعها على كتفه اليسرى أيضا : ولا يكره الحمل بين قائمتي السرير وكذلك لا يكره حمل الطفل على يديه من غير نعش . ولا يكره حمل الجنازة على دابة إذا كان لحاجة كبعد المقبرة ونحو ذلك . ومن السنة ستر نعش المرأة بغطاء مثل القبة يوضع فوق النعش يصنع من خشب أو جريد وفوقه ثوب . الملكية - قالوا : حمل الميت ليس له كيفية معينة ، فيجوز أن يحمله أربعة أشخاص وثلاثة واثنان بلا كراهة . ولا يتعين البدء بناحية من السرير =

حكم تشييع الميت وما يتعلق به :

وأما تشييعه فهو سنة (١) . ويندب أن يكون المشيع ماشيا ، ويكره الركوب (٢) إلا لعذر فيجوز له ذلك . ويندب للمشيع أن يتقدم (٣) أمام الجنازة إن كان ماشيا وأن يتأخر عنها إن

= (النعش) والتعفين من البدع . ويندب حمل ميت صغير على الأيدي وكره حمله في نعش لما فيه من التفلح . ويندب أن يجعل على المرأة ملبستر سريرها كالقبة لأنه أبلغ في الستر المطلوب بالنسبة لها . وكره فرش النعش بحريز ، وأما ستر النعش بالحريز فجائز إذا لم يكن ملونا وإلا كره .

الشافعية - قالوا : للحمل كفتان ، كل منهما حسن . أولا : التثليث . وصفته أن يحملها ثلاثة من الرجال بحيث يكون الأول حاملا لمقدم السرير ، يضع طرفيه على كتفيه ورأسه بينهما ، ثم يحمل المؤخر رجلا كل منهما يضع طرفا على عاتقه ، وهذه الكيفية الفضل من التربييع الآتي ثانيا : التربييع وهو أن يحملها أربعة : اثنان يحملان مقدم سرير الميت ، واثنان يحملان مؤخره بحيث يضع من على يمين الميت طرف السرير على عاتقه الأيسر ، ومن على يسار الميت يضع الطرف الآخر على عاتقه الأيمن .

ويجب في حمل الميت أن لا يكون بهيئة نفاق الكرامة ، كان يحمل ميت كبير على اليد والكتف ونحو ذلك ، بخلاف الصغير .

ويسن أن يغطي نعش المرأة بغطاء أو يوضع عليه نحو قبة لأنه أستر . ويجوز ستر لغطاء نعشها بحريز ، وكذا نعش الطفل على المعتمد . أما الرجل فلا يجوز ستر نعشه بالحريز .

(١) الملكية - قالوا : التشييع مندوب .
(٢) الحنفية - قالوا : لأبأس بالركوب في الجنازة ، والمشي ، الفضل إلا أنه إذا كان المشيع راكبا كره له أن يتقدم الجنازة ، لأنه يضر بمن خلفه بإثارة الغبار .
(٣) الحنفية - قالوا : الأفضل للمشييع أن يمشى خلفها ، ويجوز أن يمشى أمامها إلا إن تباعد عنها أو تقدم على جميع الناس فإنه يكره المشي أمامها حينئذ . أما المشي عن يمينها أو يسارها فهو خلاف الأولى . هذا إذا لم يكن خلف الجنازة نساء يخشى الاختلاط بهن ، أو كان فيهن نائحة ، فإن كان ذلك فالمشي أمامها يكون الفضل .

كان راكبا (١) . ويندب أن يكون قريبا منها عرفا (٢) . ويندب الإسراع بالسير في الجنازة إسراعا وسطا ، بحيث يكون فوق المشي المعتاد وأقل من الهرولة . ويكره للنساء أن يشيعن الجناز إلا إذا خيف منهن الفتنة فيكون تشييعهن للجناز حراما (٣) .

ويسن أن يكون المشيعون سكوتا ، فيكره لهم رفع الصوت ولو بالذكر وقراءة القرآن وقراءة البردة والدلائل ونحوها . ومن أراد منهم أن يذكر الله تعالى فليذكره في سره . وكذلك يكره أن تتبع الجنازة بالمباخر والشموع لما روى « لا تتبعوا الجنازة بصوت ولا نار » .

وإذا صاحب الجنازة منكر (كالموسيقى والناثحة) فعلى المشيعين أن يجتهدوا في منعه ، فإن لم يستطيعوا فلا يرجعوا (٤) عن تشييع الجنازة .

(١) الشافعية - قالوا : إن المشيع شافع ، فيندب أن يقدم أمام الجنازة ، سواء كان ركبا أو مشيا .

(٢) المالكية - قالوا : لا يستحب ذلك .

(٣) المالكية - قالوا : إذا كانت المرأة مسنة جاز لها أن تشيع الجنازة مطلقا وتكون في سيرها متأخرة عنها وعن الراكب من الرجال إن وجد ، وإن كانت شابة لا يخشى منها الفتنة جاز خروجها لجنازة من يعز عليها كاب وولد وزوج وأخ وتكون في سيرها كما تقدم . وأما من يخشى من خروجها الفتنة فلا يجوز خروجها مطلقا .

الحنفية - قالوا : تشييع النساء للجنازة مكروه تحريما مطلقا .

(٤) الحنابلة - قالوا : إذا كان مع الجنازة منكر وعجز المشيع عن إزالته حرم عليه أن يتبعها لما فيه من إقرار المعصية .

والأفضل أن يسير المشيع إلى القبر وينتظر إلى تمام الدفن ، ولكن لأكراهة (١) في الرجوع ، سواء رجع قبل الصلاة أو بعدها . أما جلوس المشيع قبل وضع الجنازة على الأرض ففيه تفصيل المذاهب (٢) .
هذا ويكره (٣) أن يقوم الناس عند مرور الجنازة عليهم وهم جلوس .

مبحث البكاء على الميت ومايتبع ذلك

يحرم (٤) البكاء على الميت برفع الصوت والصياح . أما هطل الدموع بدون صياح فإنه مباح . وكذلك لايجوز الندب : وهو عد محاسن الميت بنحو قوله : واجملاه واسنداه ونحو ذلك . ومنه ما تفعله النائحة (المعدة) . كما لايجوز صبغ الوجوه ولطم الخدود وشق الجيوب ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « ليس منا من لطم الخدود وشق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية » رواه البخارى ومسلم .

(١) الملكية والحنفية - قلوا : يكره الرجوع قبل الصلاة مطلقا . واما بعد الصلاة فلا يكره الرجوع إن أذن به أهل الميت . وزاد الملكية أنه لا يكره الرجوع إذا طالت المسافة ولو بغير إذن .
(٢) الملكية - قلوا : يجوز ذلك بلا كراهة .
الحنفية - قلوا : يكره ذلك تحريما إلا لضرورة .
الحنابلة - قلوا : يجوز ذلك لمن كان بعيدا عن الجنازة . ويكره لمن كان قريبا منها .

الشافعية - قلوا : يسن أن لا يقعد حتى توضع .
(٣) الشافعية - قلوا : يستحب أن يقلع عند رؤية الجنازة على المختار .
(٤) الشافعية والحنابلة - قلوا : يباح البكاء على الميت برفع الصوت .

هذا ولا يعذب الميت ببكاء أهله - المحرم - عليه إلا إذا أوصى به . وإذا علم أن أهله سيبكون عليه بعد الموت . وظن أنهم لو أوصاهم بتركه امتثلوا ونفذوا وصيته وجب عليه أن يوصيهم بتركه ، فإذا لم يوص عذب ببكائهم عليه بعد الموت .

حكم دفن الميت وما يتعلق به :

دفن الميت فرض كفاية إن أمكن ، فإن لم يمكن كما إذا مات في سفينة بعيدة عن الشاطئ ، ويتعسر أن ترسو على مكان يمكن دفنه به قبل تغير رائحته ، فإنه يربط بمثقل ويلقى في الماء . وعند إمكان دفنه يجب أن يحفر له حفرة في الأرض ، وأقلها عمقا ما يمنع ظهور الرائحة ونبش السباع ، وما زاد على ذلك ففيه تفصيل المذاهب (١) . وأقلها طولاً وعرضاً ما يسع الميت ، ومن يتولى دفنه . ولا يجوز وضع الميت على وجه الأرض والبناء عليه من غير حفر إلا إذا لم يمكن الحفر ، ثم إن كانت الأرض صلبة فيسن فيها اللحد (٢) وهو : أن يحفر في أسفل القبر من جهة القبلة حفرة تسع الميت ، وإن كانت رخوة فيباح فيها الشق (٣) وهو : أن يحفر في وسط أسفل

- (١) المالكية - قالوا : يكره الزيادة في العمق على ذلك لغير حاجة .
الحنفية - قالوا : يسن أن يكون أقل العمق مقدار نصف قامة رجل متوسط وما زاد على ذلك فهو الفضل .
الشافعية - قالوا : يسن الزيادة في العمق إلى قدر قامة رجل متوسط الخلقة باسطة ذراعيه إلى السماء .
الحنابلة - قالوا : يسن تعميق القبر من غير حد معين .
- (٢) المالكية - قالوا : إن اللحد في الأرض الصلبة مستحب .
- (٣) المالكية والشافعية - قالوا : يستحب الشق في الأرض الرخوة وهو أفضل من اللحد .

القبر حفرة كالنهر ثم يبنى جانباه باللبن ، ويستقف بعد وضع الميت ، وهذا حيث تعذر اللحد . ويجب وضع الميت في قبره مستقبل القبلة (١) .

ويسن أن يكون على جنبه الايمن ، وأن يقول واضعه :
بسم الله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم (٢) .
وإذا ترك شيء من هذه الأشياء ، بأن وضع الميت غير موجه للقبلة ، أو جعل رأسه موضع رجله ، أو وضع على ظهره أو على شقه الايسر ، فإن أهيل عليه التراب لم ينبش (٣)
القبر بقصد تدارك ذلك . أما قبل إهالة التراب عليه فينبغي تدارك ما فات من ذلك ولو برفع اللبن بعد وضعه . ويستحب أن يسند رأس الميت ورجلاه بشيء من التراب أو اللبن في قبره . ويكره أن يوضع الميت في صندوق إلا لحاجة كنداوة الأرض ورخاوتها (٤) ، كما يكره وضع وسادة أو فراش أو نحو ذلك معه في قبره . وبعد دفن الميت في اللحد أو الشق

(١) الملكية - قلوا : إن وضع الميت على جنبه الايمن ووجهه للقبلة مندوب . وكذا ينبذ وضع يده اليمنى على جسده .

(٢) الملكية - زادوا أن يقول واضعه بعد ذلك : اللهم تقبله باحسن قبول ونحو ذلك .

الشافعية - قلوا : يسن أن يقول واضعه : (بسم الله الرحمن الرحيم وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم . اللهم افتح أبواب السماء لروحه ، وأكرم نزهه ، ووسع مدخله ، ووسع له في قبره) .

(٣) الحنابلة والشافعية - قلوا : يجب نبش قبر الميت ولو بعد إهالة التراب عليه قبل تغريمه إذا دفن غير موجه إلى القبلة ليتدارك ما فاتته من استقبال القبلة .

(٤) الحنابلة - قلوا : إن وضع الميت في صندوق ونحوه مكروه مطلقا .

الملكية - قلوا : إن دفن الميت في التابوت - الصندوق ونحوه - خلاف

الأولى .

وسد قبره باللبن ونحوه ، يستحب أن يحثو كل واحد ممن شهد دفنه ثلاث حثيات من التراب بيديه جميعا ويكون من قبل رأس الميت ويقول في الأولى (منها خلقناكم) وفي الثانية (وفيها نعيدكم) وفي الثالثة (ومنها نخرجكم تارة أخرى) ثم يهال عليه التراب حتى يسد قبره (١) .

ويندب ارتفاع التراب فوق القبر بقدر شبر ويجعل كسنام البعير (٢) . ويكره تببيض القبر بالجبس أو الجير . أما طلاؤه بالطين فلا بأس به لأنه لا يقصد به الزينة (٣) ويكره أن يوضع على القبر أحجار أو خشب أو نحو ذلك ، إلا إذا خيف ذهاب معالم القبر فيجوز (٤) وضع ذلك للتمييز . أما إذا قصد به التفاخر والمباهاة فهو حرام .

أما الكتابة على القبر ففيها تفصيل في المذاهب (٥) .

(١) المالكية والحنبلية - قالوا : لا يطلب ذكر الآية الكريمة أو غيرها عند حثو التراب .

(٢) الشافعية - قالوا : جعل التراب مستويا مسطحا الفضل من تسليمه .

(٣) المالكية - قالوا : طلاؤه مكروه ، سواء كان بالطين ، أو بالجبس ، أو بالجير .

(٤) الشافعية - قالوا : يسن وضع حجر أو خشبة عند رأس القبر لتمييزه .

الحنبلية - لم ينصوا على كراهة وضع حجر ونحوه عند رأس القبر .

(٥) المالكية - قالوا : الكتابة على القبر إن كانت قرآنا حُرمت ، وإن كانت لبيان اسمه أو تاريخ موته فهي مكروهة .

الحنفية - قالوا : الكتابة على القبر مكروهة تحريما مطلقا إلا إذا خيف ذهاب أثره فلا يكره .

الشافعية - قالوا : الكتابة على القبر مكروهة سواء كانت قرآنا أو غيره إلا إذا

كان قبر عالم أو صالح ، فيندب كتابة اسمه ولقبه ليعرف .

الحنبلية - قالوا : تكره الكتابة على القبور من غير تفصيل .

مبحث اتخاذ البناء على القبور

يكراه (١) أن يبنى على القبر بيت أو قبة أو مدرسة أو مسجد أو حيطان تحديق به (كالحيشان) إذا لم يقصد بها الزينة والتفاخر، وإلا كان ذلك حراما. وهذا إذا كانت الأرض غير مسبلة ولا موقوفة. والمسبلة هي التي اعتاد الناس الدفن فيها ولم يسبق لأحد ملكها. والموقوفة هي ماوقفها مالك بصيغة الوقف كقراة مصر التي وقفها سيدنا عمر رضي الله عنه. أما المسبلة والموقوفة فيحرم فيهما البناء مطلقا لما في ذلك من الضيق والتحجير على الناس.

مبحث القعود والنوم على القبور وما يتعلق به :

يكراه القعود (٢) والنوم على القبر، ويحرم البول والغائط ونحوهما كما تقدم في باب قضاء الحاجة. ويكره (٣) المشي على القبور إلا لضرورة كما إذا لم يصل إلى قبر ميتة إلا بذلك.

(١) الشافعية - قالوا : يجوز أن تبنى قبور الأنبياء والشهداء والصالحين وإن ترفع عليها القباب ، ولو في الأرض الموقوفة لإحياء نكرهم .

الحنابلة - قالوا : إن البناء مكروه مطلقا ، سواء كانت الأرض مسبلة أولا إلا أنه في المسبلة أشد كراهة .

(٢) الحنفية - قالوا : القعود والنوم على القبر مكروه تنزيها . والبول والغائط ونحوهما مكروه تحريما .

المالكية - قالوا : الجلوس على المقبر جائز وكذا النوم . وإما البول ونحوه فحرام .

(٣) المالكية - قالوا : يكره المشي على القبر إن كان مسنما والطريق بونه ، وإلا جاز ، كما يجوز المشي عليه إذا لم يبق من الميت جزء مشاهد ولو كان القبر مسنما .

نقل الميت من جهة موته :

وفي نقل الميت من الجهة التي مات فيها الى غيرها قبل الدفن وبعده تفصيل في المذاهب (١) .

نبش القبر :

ويحرم نبش القبر مادام يظن بقاء شيء من عظام الميت فيه ، ويستثنى من ذلك أمور : منها : أن يكون الميت قد كفن بمغصوب وأبى صاحبه أن يأخذ القيمة . ومنها : أن يكون قد

(١) الملكية - قالوا : يجوز نقل الميت قبل الدفن وبعده من مكان إلى آخر بشروط ثلاثة . أولها : أن لا ينفجر . حال نقله . ثانيها : أن لا تنتهك حرمة بأن ينقل على وجه يكون فيه تحقير له . ثالثها : أن يكون نقله لمصلحة ، كان يخشى من طفيلان البحر على قبره ، أو يراد نقله إلى مكان ترجى بركته ، أو إلى مكان قريب من أهله أو لأجل زيارة أهله إياه ، فإن فقد شرط من هذه الشروط الثلاثة حرم النقل .
الحنفية - قالوا : يستحب أن يدفن الميت في الجهة التي مات فيها . ولا بأس بنقله من بلدة إلى أخرى قبل الدفن عند أمن تغير راحته . أما بعد الدفن فيحرم إخراجه ونقله ، إلا إذا كانت الأرض التي دفن فيها مغصوبة ، أو أخذت بعد دفنه بشفعة .

الشافعية - قالوا : يحرم نقل الميت قبل دفنه من محل موته إلى محل آخر ليدفن فيه ولو أمن تغيره إلا إن جرت عادتهم بدفن موتاهم في غير بلدتهم . ويستثنى من ذلك من مات في جهة قريبة من مكة أو المدينة المنورة أو بيت المقدس أو قريبا من مقبرة قوم صالحين فإنه يسن نقله إليها إذا لم يخش تغير راحته وإلا حرم . وهذا كله إذا كان قد تم غسله وتكفينه والصلاة عليه في محل موته . وإما قبل ذلك فيحرم مطلقا . وكذلك يحرم نقله بعد دفنه إلا لضرورة ، كمن دفن في أرض مغصوبة ، يجوز نقله إن طلب بها ملكها .
الحنابلة - قالوا : لا بأس بنقل الميت من الجهة التي مات فيها إلى جهة بعيدة عنها بشرط أن يكون النقل لفرض صحيح كان ينقل إلى بقعة شريفة ليدفن فيها ، أو ليدفن بجوار رجل صالح ، وبشرط أن يؤمن تغير راحته ولا فرق في ذلك بين أن يكون قبل الدفن أو بعده .

دفن في أرض مغصوبة ولم يرض مالها ببقائه . ومنها : أن يدفن معه مال بقصد أو بغير قصد ، سواء كان هذا المال له أو لغيره ، وسواء كان كثيرا أو قليلا (١) ولو درهما ، سواء تغير الميت أولا (٢) .

دفن أكثر من واحد في قبر واحد :

دفن أكثر من ميت واحد في قبر واحد فيه تفصيل المذاهب (٣) . وإذا وقع ذلك جعل الأفضل جهة القبلة يليه الفضول . ويلاحظ تقديم الكبير على الصغير والذكر على الأنثى ونحو ذلك . ويندب أن يفصل بين كل اثنين بتراب ولا يكفي الفصل بالكفن . وإذا بلى (٤) الميت وصار ترابا في قبره جاز نبش القبر وزرعه والبناء عليه وغير ذلك .

(١) المالكية - قالوا : إذا كان المال للميت فلا ينبش القبر إذا كان المال قليلا .
(٢) المالكية - قالوا : إذا تغير الميت لا ينبش قبره لإخراج المال ، ويعطى مثله لربه من التركة مثليا كالدرهم والدينار ، وقيمته إن كان مقوما كالغنياب هذا إذا كان ملكا لغير الميت . أما إذا كان ملكا له فتركه الورثة ، وأيضا إنما ينبش القبر لإخراج المال إذا لم يطل الزمن بحيث يظن تلفه وإلا فلا ينبش .

(٣) الحنفية - قالوا : يكره ذلك إلا عند الحاجة .
المالكية - قالوا : يجوز جمع اموات بقبر واحد لضرورة كضيق المقبرة ولو كان الجمع في اوقات ، كان تفتح المقبرة بعد الدفن فيها لدفن ميت آخر وإما عند عدم الضرورة فيحرم جمع اموات في اوقات . ويكره في وقت واحد .
الشافعية والحنابلة - قالوا : يحرم ذلك إلا لضرورة ، ككثرة الموتى وخوف تغيرهم ، أو لحاجة كمسقة على الأحياء .

(٤) المالكية - قالوا : إذا بلى الميت ولم يبق منه جزء محسوس جاز نبش قبره للدفن فيه والمشي عليه . وأما زرعه والبناء عليه فلا يجوز لأنه بمجرد الدفن فيه صار حبسا لا يتصرف فيه بغير الدفن ، سواء بقي الميت أو فنى .

التعزية :

التعزية لصاحب المصيبة مندوبة . ووقتها من حين الموت إلى ثلاثة أيام . وتكره بعد ذلك إلا إذا كان المعزى أو المعزى غائبا ، فإنها لا تكره حينئذ بعد ثلاثة أيام . وليس للتعزية صيغة خاصة (١) والأولى أن تكون التعزية بعد الدفن (٢) ، وإذا اشتد بهم الجزع فتكون قبل الدفن أولى . ويستحب أن تعم التعزية جميع أقارب الميت نساء ورجالا كبارا وصغارا إلا المرأة الشابة ، فإنه لا يعزىها إلا محارمها دفعا للفتنة . وكذا الصغير الذى لا يميز ، فإنه لا يعزى . ويباح (٣) لأهل المصيبة أن يجلسوا فى المنزل لقبول العزاء ثلاثة أيام . أما الجلوس على قارعة الطريق وفرش البسط ونحوها مما اعتاد الناس فعله ، فهو بدعة منهى عنها . وإذا عزى أهل الميت مرة كره تعزيتهم (٤) مرة أخرى .

(١) الحنفية - قلوا : يستحب أن يقلل للمصاب : غفر الله تعالى لميتك ، وتجاوز عنه وتغمده برحمته ، ورزقك الصبر على مصيبته ، وأجره على موته . وأحسن صيغة فى هذا الباب صيغة رسول الله ﷺ وهى : « إن لله ما أخذ وله ما أعطى وكل شيء عنده بأجل مسمى ، فيحسن أن يضيفها إلى ملائكة .

(٢) الحنابلة - قلوا : التعزية قبل الدفن وبعده على السواء .
المالكية - قلوا : الأولى أن يكون العزاء بعد الدفن مطلقا وإن وجد منهم جزء شديد .

(٣) الحنابلة - قلوا الجلوس للعزاء مكروه ، سواء كان فى المنزل أو غيره .
الحنفية - قلوا : الجلوس للتعزية خلاف الأولى . والأولى أن يتفرق الناس بعد الدفن ، ويكره الجلوس فى المسجد .
(٤) المالكية - قلوا : لا كراهة .

مبحث ذبح الذبائح وعمل الأطعمة في الماتم

ومن البدع المكروهة : مايفعل الآن من ذبح الذبائح عند خروج الميت من البيت أو عند القبر ، وإعداد الطعام لمن يجتمع للتعزية وتقديمه لهم ، كما يفعل ذلك في الأفراح ومحافل السرور ، وإذا كان في الورثة قاصر عن درجة البلوغ ، فيحرم إعداد الطعام وتقديمه . روى الإمام أحمد وابن ماجه عن جرير بن عبدالله قال « كنا نعد الإجتماع إلى أهل الميت وصنعهم الطعام من الناحة » . أما إعداد الجيران والأصدقاء طعاما لأهل الميت وبعثه لهم ، فذلك مندوب لقوله ﷺ : « اصنعوا لآل جعفر طعاما ، فقد جاءهم مايشغلهم » ويلح عليهم في الأكل ، لأن الحزن قد يمنعهم منه .

خاتمة في زيارة القبور

زيارة القبور مندوبة للاتعاظ وتذكر الآخرة . وتتأكد (١) يوم الجمعة ويوما قبلها ويوما بعدها . وينبغي للزائر الاشتغال بالدعاء والتضرع والاعتبار بالموتى ، وقراءة القرآن للميت ، فإن ذلك ينفع الميت على الأصح . ومما ورد أن يقول الزائر عند رؤية القبور : (اللهم رب الأرواح الباقية ، والأجسام البالية ، والشعور المتمزقة ، والجلود المتقطعة والعظام النخرة التي خرجت من الدنيا وهى بك مؤمنة ، أنزل

(١) الحنابلة - قلوا : لاتتأكد الزيارة في يوم دون يوم .

الشافعية - قلوا : تتأكد من عصر يوم الخميس إلى طلوع شمس يوم السبت وهذا قول راجح عند المالكية .

عليها روحا منك ، وسلاما مني) . ومما ورد أيضا أن يقول :
(السلام عليكم دار قوم مؤمنين وإنا إن شاء الله بكم
لاحقون) ولا فرق في الزيارة بين كون المقابر قريبة أو بعيدة (١)
بل يندب السفر لزيارة الموتى خصوصا مقابر الصالحين . أما
زيارة قبر النبي ﷺ فهي من أعظم القرب . وكما تندب زيارة
القبور للرجال تندب أيضا للنساء العجائز اللاتي لا يخشى
منهن الفتنة إن لم تؤد زيارتهن إلى الذنب أو النجاسة ، وإلا
كانت محرمة .

أما النساء اللاتي يخشى منهن الفتنة ، ويترتب على
خروجهن لزيارة القبور مفسد كما هو الغالب على نساء هذا
الزمان فخروجهن للزيارة حرام (٢) . وينبغي أن تكون الزيارة
مطابقة لأحكام الشريعة ، فلا يطوف حول القبر ، ولا يقبل
حجرا ولا عتبة ولا خشبا ولا يطلب من المذود شيئا إلى غير ذلك .



(١) الحنابلة - قالوا : القبور إذا كانت بعيدة لا يوصل إليها إلا بسفر فزيارتها
مباحة لا مندوبة .

(٢) الحنابلة والشافعية - قالوا : يكره خروج النساء لزيارة القبور مطلقا ،
سواء كن عجائز أو شواب ، إلا إذا علم أن خروجهن يؤدي إلى فتنة أو وقوع
محرم ، وإلا كانت الزيارة محرمة .

فهرس كتاب الصلاة

أنواع الصلاة ، شروط الصلاة	٣
مبحث أوقات الصلاة المفروضة	٦
مبحث ستر العورة في الصلاة	١٤
مبحث ستر العورة خارج الصلاة	١٧
استقبال القبلة ، دليل اشتراطه	٢٠
حد القبلة	٢٠
مبحث ماتعرف به القبلة	٢١
شرط استقبال القبلة ، مبحث صلاة الفرض	
على الدابة ونحوها	٢٦
مبحث الصلاة في جوف الكعبة	٢٨
فرائض الصلاة ، مبحث النية	٢٩
مبحث تكبيرة الاحرام	٣٣
شروطها	٣٤
مبحث القيام	٣٥
مبحث قراءة الفاتحة	٣٦
مبحث الركوع	٣٨
مبحث السجود	٣٩
مبحث الرفع من الركوع والسجود والطمأنينة	٤١
مبحث القعود الاخير والتشهد	٤٢
مبحث السلام وترتيب الاركان والجلوس	
بين السجدين	٤٤
مبحث عد فرائض الصلاة مجتمعة	
عند كل مذهب	٤٥

٤٦	مبحث واجبات الصلاة
٤٧	مبحث سنن الصلاة
٥٠	مبحث التبليغ خلف الامام
٦٢	مبحث عد سنن الصلاة مجملة في المذاهب
٦٨	مبحث سنن الصلاة الخارجة عنها
٧٠	مبحث المرور بين يدي المصلي
٧١	مكروهات الصلاة
٧٦	مبحث الصلاة في المقبرة
٧٧	عدّ مكروهات الصلاة مجتمعة في المذاهب
	مبحث في ما يكره فعله في المساجد وما لا يكره
٨١	وما يتعلق بذلك
٨٨	مبحث تفضيل بعض المساجد على بعض
٨٨	مبطلات الصلاة
١٠٠	ذكر المبطلات مجتمعة في كل مذهب
١٠٤	مبحث المحاذاة عند الحنفية
١٠٥	مباحث الاذان ، تعريفه ، سبب مشروعيته
١٠٦	الفاظ الاذان
١٠٧	حكم الاذان
١٠٨	شروط الاذان
١٠٩	الاذان السلطاني
١١٠	مندوبان الاذان وسننه
١١٣	مكروهات الاذان
١١٥	الإقامة
١١٨	مبحث مسائل تتعلق بالاذان والإقامة
١١٩	باب صلاة التطوع

١٢٨	مبحث الوتر
١٣٣	مبحث صلاة التراويح
١٣٦	مبحث صلاة كسوف الشمس ، وحكمها
١٣٩	مبحث صلاة خسوف القمر والصلاة عند الفزع
١٤٠	مبحث صلاة الاستسقاء
١٤٥	مباحث صلاة العيدين ، دليل مشروعيتها
١٤٦	أحكامها ووقتها
١٤٦	كيفية صلاة العيدين
١٤٩	حكم الجماعة فيها وقضائها إذا فات وقتها
١٥٠	سنن العيدين ومندوباتهما
١٥٣	مبحث في المكان الذي تؤدي فيه صلاة العيد
١٥٤	مبحث تكبير التشريق
.....	أحكام عامة تتعلق بالنوافل
١٥٦	مبحث الأوقات التي ينهى عن الصلاة فيها
.....	مبحث قضاء النافلة إذا فات وقتها أو فسدت
١٦٠	بعد الشروع
١٦٠	مبحث في مكان صلاة النافلة
١٦١	مبحث في صلاة النافلة على الدابة
١٦٤	مباحث الجمعة ، دليل فرضيتها ، شروط الجمعة
١٧٠	أركان الخطبة
١٧١	شروط الخطبة
١٧٥	سنن الخطبة
١٧٧	مكروهات الخطبة ، مبحث مكان صلاة الجمعة
١٧٨	مبحث عد شروط صحة الجمعة مجتمعة
١٨٠	مندوبات الجمعة

أحكام عامة تتعلق بالجمعة ، وجوب السعى لصلاتها	١٨١
مبحث الكلام حال الخطبة	١٨٢
مبحث تخطى رقاب الناس يوم الجمعة وعدم	
جواز السفر يومها	١٨٤
مبحث تصح الجمعة ممن لاتجب عليه	١٨٥
مبحث لايصح لمن فاتته الجمعة بغير عذر أن	
يصلى الظهر قبل فراغ الامام	١٨٦
مبحث يجوز لمن فاتته الجمعة	
أن يصلى الظهر جماعة	١٨٧
مبحث من فاتته ركعة من الجمعة مع الإمام	١٨٧
مبحث الترقية بين يدى الخطيب	١٨٨
مباحث صلاة الجماعة ، تعريفها	١٨٨
دليل مشروعيتها ، حكمها	١٨٩
شروطها	١٩١
مبحث الصلاة خلف المخالف في المذهب	١٩٦
مبحث تقدم المأموم على إمامة وتمكن	
المأموم من ضبط أفعال الإمام	١٩٦
مبحث نية المأموم الاقتداء ونية الإمام الإمامة	١٩٩
مبحث متابعة المأموم	٢٠٢
مبحث الأعذار التى تسقط بها الجماعة	٢٠٩
مبحث من له حق التقدم فى الإمامة	٢٠٩
مبحث مكروهات الإمامة	٢١٠
مبحث كيف يقف المأموم مع إمامه	٢١٣
مبحث إعادة الصلاة جماعة	٢١٦
مبحث تكرار الجماعة فى المسجد الواحد	٢١٧

٢١٩	مبحث ماتدرك به الجماعة
٢١٩	مبحث أحوال المقتدى
٢٢٦	مبحث الاستخلاف
٢٣٠	مباحث سجود السهو ، حكمه
٢٣٢	أسباب سجود السهو في المذاهب
٢٣٩	محل سجود السهو وصفته
٢٤٠	مباحث سجدة التلاوة ، دليل مشروعيتها
٢٤١	حكمها
٢٤١	شروط سجدة التلاوة
٢٤٤	أسبابها وصفتها ومبطلاتها
٢٤٦	المواضع التي تطلب فيها سجدة التلاوة
٢٤٧	سجدة الشكر
٢٤٨	مباحث صلاة المسافرين ، دليلها
٢٤٩	حكم قصر الصلاة
٢٤٩	شروط صحة القصر
٢٥٥	مبحث ما يمنع القصر
٢٦٠	الجمع بين الصلاتين تقديمًا وتأخيرًا
	مباحث قضاء الفوائت ، الأعذار التي تسقط بها
٢٦٥	الصلاة والأعذار التي تبيح تأخيرها فقط
٢٦٨	مبحث يجب أن يكون قضاء الصلاة قورا
٢٦٩	مبحث كيف تقضى الفائتة
	مبحث من عليه فوائت لا يدري عددها ؛
٢٧٣	هل تقضى الفائتة في وقت النهي عن النافلة
٢٧٤	مبحث صلاة المريض
٢٧٨	مباحث الجنائز ، ما يفعل بالمحتضر

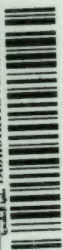
٢٨٠	مبحث مايفعل بالميت قبل غسله
٢٨١	مبحث غسل الميت ، حكمه ، شروطه
٢٨٢	مبحث لايحل النظر إلى عورة الميت ولا لمسها
٢٨٥	سنن غسل الميت ومندوبياتها ومكروهاتها
٢٨٨	مبحث إذا خرج من الميت نجاسة بعد غسله
٢٨٨	مبحث كيفية غسل الميت
٢٩١	التكفين
٢٩٥	مبحث صلاة الجنازة ، أركانها
٢٩٩	شروط صلاة الجنازة
٣٠٠	سنن صلاة الجنازة
٣٠١	مبحث الأحق بالصلاة على الميت
٣٠٢	مبحث كيفية صلاة الجنازة
٣٠٣	أحكام عامة تتعلق بصلاة الجنازة
٣٠٦	مكان صلاة الجنازة ، مبحث الشهيد
٣٠٩	حكم حمل الميت وكيفيةه
٣١٠	مبحث تشييع الميت ومايتعلق به
٣١٢	مبحث البكاء على الميت ومايتبع ذلك
٣١٣	حكم دفن الميت ومايتعلق به
٣١٦	مبحث اتخاذ البناء على القبور
	مبحث القعود والنوم على القبور ومايتعلق به ،
٣١٦	نقل الميت من جهة موته
٣١٧	نبش القبر
٣١٨	دفن أكثر من واحد في قبر واحد ، التعزية
٣٢٠	مبحث ذبح الذبائح وعمل الأاطعمة في المآتم
٣٢٠	خاتمة في زيارة القبور

رقم الايداع ١٠٢٧٢ / ٩٦
الترقيم الدولي ٦ - ٩٨ - ٢٠٥ - ٩٧٧ - I . S . B . N



مطابع دار التعاون للطبع والنشر

مكتبة
Bibliotheca Alexandrina



0938964



مطابع دار التعاون للطبع والنشر